







محاسبة شركات أموال

د/ أحمد يوسف عثمان

رقم المقرر: 929004

محاسبة شركات أموال
رقم المقرر: 929004

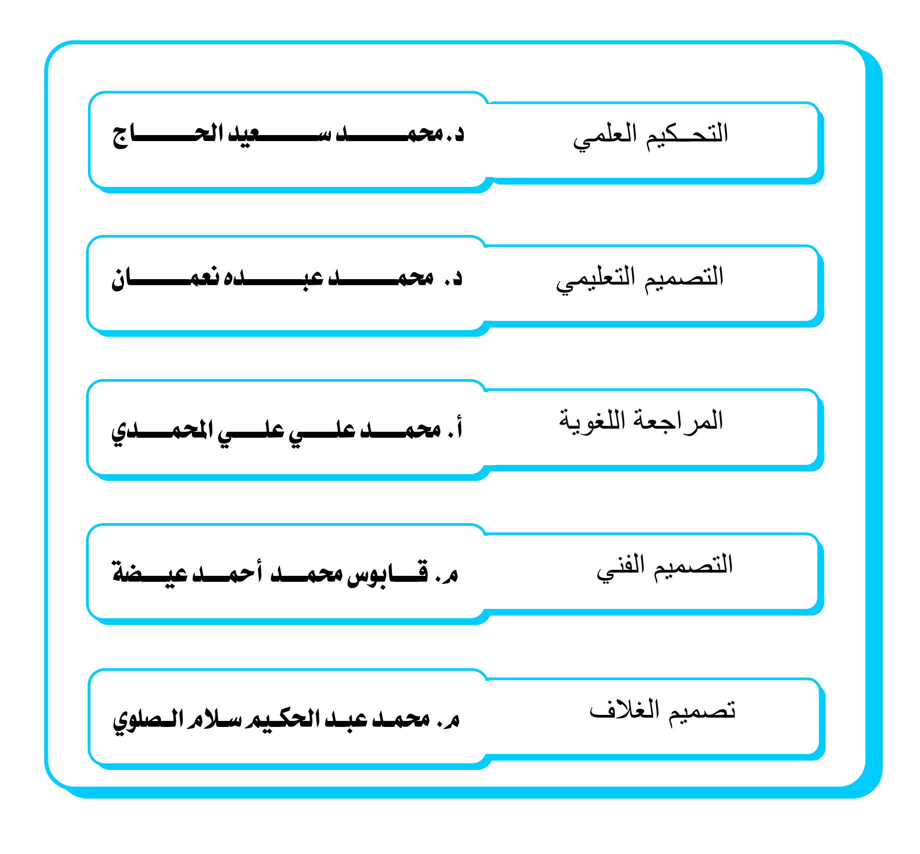
2013م 1434هـ



محاسبة شركات الأموال

د. أحمد يوسف عثمان

صنعاء
1434هـ / 2013م



الإشراف العام : قسم إنتاج المقررات

الطبعة الأو 1434هـ / 2013م

يطلب هذا الكتاب مباشرة من مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي

Web Site: ust.edu/Centers/ubc

E-mail: ubc@ust.edu

Tel:00967/ 1- 384078

رقم الإيداع (959- 2010)

مقدمة المقرر:

عزيزي الدارس، الشركات في مفهومها العرفي والقانوني، تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: شركات الأشخاص، وشركات الأموال، وبكل نوع منها، مجموعة من الإجراءات القانونية المتعلقة بتكوينها وسير العمل فيها وتصفيتها. وسنتناول في هذا الجزء من كتاب محاسبة الشركات شركات الأموال فقط بعد تناول زملاء لنا شركات الأشخاص في الجزء الأول من كتاب محاسبة الشركات. وقبل التعرض لشركات المساهمة، سيتم تناول شركات الأموال التي اكتسبت هذه التسمية لما يلعبه المال من دور رئيسي في تكوينها واستمرارها. وتنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات هي: الشركات المساهمة التي سيتم دراستها في الوحدات (من 1 إلى 6)، وشركة التوصية بالأسهم التي سيتم دراستها في الوحدة السابعة، والشركة ذات المسئولية المحدودة التي سيتم دراستها في الوحدة الثامنة.

وعلى الرغم من أن المعالجة المحاسبية في شركات الأموال تأخذ بأسس القياس المالي المتبعة في المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص، إلا أن تمتعها بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الوحدات الاقتصادية جعلتها تخط لنفسها أساليب لمعالجة عملياتها المالية وقياس اربحها تختلف في بعضها عن الأساليب والطرق المستخدمة في إثبات العمليات المالية وقياس الربح في غيرها من المنشآت.

ويهدف هذا الكتاب إلى تمكين الدارس من معرفة واستيعاب المعالجة المحاسبية وأسس القياس المحاسبي المتبعة في كافة مراحل شركات الأموال: أولها مرحلة التكوين وما تتطلبه من معالجة محاسبية لإثبات سداد رأس المال بمختلف الطرق أو أسس وقواعد إعداد الحسابات الختامية والميزانية في نهاية كل دورة مالية، وتحديد وقياس الإيرادات والمصروفات المرتبطة بتحقق الإيرادات وصافي الربح أو الخسارة أو المعالجة المحاسبية لإصدار قرض السندات، والمعالجة المحاسبية لفوائد القرض في الحالات والمواقف المختلفة، وثانيهما مرحلة إعادة تنظيم الشركة وما تتطلبه من معالجات محاسبية عند زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه، والثالثة مرحلة التصفية، وبالتالي تمكينه من أن يصبح محاسباً قادراً على أداء مهنته بكفاءة عالية مهما كان موقع العمل الذي يشغله.

وقد حرصت في هذا الكتاب على شرح مواد قانون الشركات ذات العلاقة بمواضيع الكتاب سواء تلك المتعلقة بإجراء تكوين شركات الأموال الثلاث أو رأس مال كل نوع منها وتقسيماته، وإصدار الأسهم والاكتتاب فيها أو تلك المتعلقة بإدارة الشركة أو إعادة تنظيمها أو تصفيتها.

وبناءً على ما سبق، قسم هذا الكتاب إلى ثماني وحدات: تتناول الوحدة الأولى إجراءات تكوين شركة المساهمة وإدارتها، وتتناول الثانية المعالجة المحاسبية لسداد رأسمال شركة المساهمة، وتتناول الثالثة إعادة تنظيم شركة المساهمة والمعالجة المحاسبية لحالات إعادة تنظيم الشركة المختلفة، وتتناول الرابعة قرض السندات والمعالجة المحاسبية لحالات إصدار سندات القرض المختلفة، فوائدها، وسداد قيمة سندات القرض، وتتناول الخامسة القوائم المالية وتحديد وتوزيع الأرباح في شركات المساهمة، وتتناول السادسة انقضاء شركة المساهمة والمعالجة المحاسبية لحالات نتائج التصفية المختلفة، وتتناول السابعة شركة التوصية بالأسهم، وتتناول الثامنة الشركات ذات المسئولية المحدودة.

وقد حاولت في هذا الكتاب تناول الموضوعات والمعالجات المحاسبية التي رأيت من وجهة نظري أن لها أهمية في تفهم إثبات العمليات المالية المختلفة التي تقوم بها شركات الأموال وقياس الإيرادات والمصروفات وصافي الربح وفقاً للأسس والقواعد المحاسبية وقانون الشركات، كما حاولت التعرض للجانب العملي بشكل أكثر تفصيلاً مما يعطي الفرصة للطالب والقارئ في الاقتراب من الواقع العملي للمحاسبة في شركات الأموال مع المحافظة على التبسيط بقدر المستطاع.

كما وضعت ضمن أجزاء كل وحدة من وحدات هذا الكتاب مجموعة من التدريبات، وكذلك مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي والأنشطة التي نسعى من ورائها إلى استثارة التفكير لديك، كما نعتقد أن من خلالها تستطيع استيعاب وفهم أكثر لمحتوى كل وحدة، كما تم عمل خلاصة في نهاية كل وحدة لأهم ما تضمنته هذه الوحدة من عناصر آملين منها تساعدك على استيعاب تلك العناصر، كما عرضنا في نهاية كل وحدة المراجع الخاصة بها التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، وختاما نتمنى لك عزيزي الدارس تحصيلاً جيداً ونجاحاً متميزاً .

وقد روعي أن يكون هذا المقرر متوافقاً ومتطلبات الدارس في التعليم المفتوح، بالإضافة إلى كونه مرجعاً شاملاً يمكن أن يستفيد منه الدارس والباحث في محاسبة الشركات.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع بطريقة منطقية مترابطة، والحمد لله أولاً وأخيراً فهو الموفق ، سبحانه جل من قائل : { µ ¶ ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ À Á Â Ä Å z النحل: ٧٨. صدق الله العظيم .

المؤلف

الأهـــداف العـــامـــة

عزيزي الدارس، بعد الإنتهاء من دراسة هذا المقرر يتوقع منك أن تكون قادراً على أن:

1- تميز بين الأنواع التي تتكون منها شركات الأموال، ويتعرف على طبيعة شركات المساهمة وأهميتها وخصائصها وإجراءات تكوينها ، وكيفية إدارتها وفقاً للتشريعات اليمنية.

2- تتعرف على المفاهيم المختلفة لرأس المال وأنواع الأسهم ، والمعالجات المحاسبية لإصدار الأسهم، وكذلك المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس والإصدار.

3- تتمكن من إجراء المعالجة المحاسبية لعمليات تكوين رأس المال في الشركات المساهمة وتعديله بالزيادة أو النقصان.

3- تتمكن من إجراء المعالجات المحاسبية لقرض السندات في حالة إصدار السندات وفي حالة سدادها مع التعرف على كيفية حساب الفوائد المترتبة عليها.

4- تتعرف على قواعد قياس وتوزيع الأرباح الصافية في نهاية الفترة المالية وكيفية عرض القوائم المالية لهذه الشركات.

5- تتعرف على الإجراءات المحاسبية التي يتم إتباعها عند انقضاء الشركة المساهمة.

6- تلم بطبيعة شركات التوصية بالأسهم من حيث تعريفها وخصائصها وإجراءات تكوينها وإدارتها.

7- تتعرف على الإجراءات المحاسبية لتكوين رأس المال في شركات التوصية بالأسهم وزيادته وتخفيضه.

8- تتمكن من إعداد القوائم المالية شركات التوصية بالأسهم في نهاية الفترة المالية.

9- تتعرف على الإجراءات المحاسبية التي يتم إتباعها عند انقضاء شركة التوصية بالأسهم.

10- تلم بطبيعة الشركات ذات المسؤولية المحدودة من حيث تعريفها وخصائصها وإجراءات تكوينها وإدارتها .

11- تتعرف على الإجراءات المحاسبية لتكوين رأس المال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وزيادته وتخفيضه وكذلك انتقال الأسهم.

12- تتمكن من إعداد القوائم المالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية الفترة المالية .

13- تتعرف على الإجراءات المحاسبية التي يتم إتباعها عند انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

محتويات المقرر



وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



طبيعة شركات المساهمة وإجراءات تكوينها وإدارتها


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ
١٩٩٤م
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: مرحباً بك في الوحدة الأولى من مقرر محاسبة شركات الأموال بعنوان: طبيعة شركات المساهمة وإجراءات تكوينها وإدارتها، وقبل تناول هذه الوحدة بالدراسة والتحليل نود- عزيزي الدارس- أن نعرض عليك لمحة حول أسباب نشؤ وتطور ظاهرة الشركة المساهمة، فكما تعرف- عزيزي الدارس- من خلال دراستك لكتب الاقتصاد في المستوى الأول من دراستك الجامعية، أن النظام الرأسمالي في إطاره العام، يقوم على مبدأ المبادرة الشخصية، والملكية الفردية للمشروع. وفي بداية نشأته – في القرن الرابع عشر من الميلاد – كان صاحب المشروع، هو مالكه ومديره في نفس الوقت، حتى يمكن القول، إنه هو نفسه، منظم حساباته، وبالتالي فإن كافة المعلومات المتعلقة بالمنشأة كانت متاحة له وتحت رقابته المباشرة، لكن حدثت تطورات في النظام الرأسمالي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث صاحب تطور هذا النظام ازدياد في حجم وعدد المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وانتشارها في أكثر من بقعة جغرافية متجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، وظهور وانتشار الشركات المساهمة التي تعد العمود الفقري للنظام الرأسمالي، نظراً لاعتمادها في تمويل أنشطتها على عدد كبير من المالكين.

كما لعب التطور الاقتصادي، والنمو الصناعي والتجاري والاجتماعي للدولة والمجتمع، وازدياد اتساع ظاهرة الأسواق الداخلية والخارجية، وتزايد دور النقد، واتساع التبادل التجاري الإقليمي والعالمي دوراً كبيراً في نمو وازدهار واتساع ظاهرة الشركات المساهمة، بحيث لم يعد وجودها مقصوراً على البلدان الرأسمالية، بل ظهرت وانتشرت في البلدان النامية والأقل نمواً.

وقد أدى هذه التطورات مجتمعة إلى تفاعل السلطات العامة في البلدان المختلفة معها، حيث أصبحت تهتم بالشركات المساهمة وبتنظيم عملها، وذلك من خلال إصدارها للتشريعات والأنظمة التي تحدد خطوات وإجراءات تكوينها وإدارتها، وتنظيم وحسن سير العمل فيها.

وقد وضعنا لك- عزيزي الدارس- عدداً من الأهداف لهذه الوحدة، وقسمناها إلى ثلاثة أجزاء كل جزء يحقق هدفاً من الأهداف، كما وضعنا لك ضمن أجزاء هذه الوحدة مجموعة من التدريبات، وكذلك مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي وكذلك في النهاية مجموعة من التدريبات الملحقة لهذا الكتاب والأنشطة التي نسعى من ورائها إلى استثارة التفكير لديك، والتي نعتقد أن من خلالها تستطيع استيعاب وفهم أكثر لمحتوى هذه الوحدة، كما تم عمل خلاصة لأهم ما تضمنته هذه الوحدة من عناصر آملين أن تساعدك على استيعاب تلك العناصر، كما عرضنا في نهاية الوحدة مراجع الوحدة التي يمكنك الرجوع إليها عند الحاجة، وختاما نتمنى لك تحصيلاً جيداً ونجاحاً متميزاً.

وسيتم فيها دراسة الشركة المساهمة من حيث: طبيعتها، وإجراءات تكوينها وإدارتها، وقبل الانتقال إلى عرض أجزاء هذه الوحدة سيتم فيما يلي عرض أهداف وأجزاء هذه الوحدة :

1- 2. أهداف الوحدة:

يتوقع منك عزيزي الدارس بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1- تبين ماهية شركة المساهمة وطبيعتها.
2- توضح أهمية وخصائص شركة المساهمة .
3- تعدد مراحل وإجراءات تكوين شركات المساهمة .
4- تشرح المكونات الإدارية للشركة المساهمة و تفرق بين مهام ومسئولية كل مكون .

1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى ثلاثة أجزاء، هي :

الجزء الأول : ويتناول شركة المساهمة من حيث يشمل هذه الجزء الأقسام الآتية:

- طبيعة وماهية شركة المساهمة ، وهذا القسم حقق الهدف الأول .
- أهمية وخصائص شركة المساهمة ، وهذا القسم حقق الهدف الثاني.

الجزء الثاني : ويتناول إجراءات تكوين شركات المساهمة، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

الجزء الثالث: ويتناول إدارة شركة المساهمة ، وتشمل : الجمعية العامة ، ومجلس إدارة الشركة، ومراقبو حسابات الشركة، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع .

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي ، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة :

1- د. خالد الخطيب، وصالح الرزق، محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 1991م، ص4ـ 39.

د. أحمد رجب عبد العال، المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1982م ، ص275ـ 284..

2. شركات المساهمة:

عزيزي الدارس، تعد شركة المساهمة إحدى أنواع شركات الأموال التي لا تقوم على أساس العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة بين الشركاء , وإنما على أساس الاعتبار المالي , أي ينعكس الاهتمام على ما يقدمه المساهم أو الشريك من حصة في رأس المال دون الاهتمام بشخصية ذلك المساهم. ويترتب على هذا ، أن وجود وبقاء الشركة لا يرتبط ببقاء الشركاء، أي المساهمون. ويعني هذا أن خروج أي مساهم من شركة المساهمة سواء بإرادته بتنازله عن أسهمه لشخص أو بالإفلاس أو بالوفاة لا يؤدي إلي تصفيه وحل شركة المساهمة .

وقد نتج عن توافر مثل هذه المرونة في طبيعة شخصية المساهم أن تمكن لشركة المساهمة من اجتذاب العديد من المستثمرين حيث لا يشترط أن يكون المستثمر متمتعاً بصفة التاجر, وهذا الشرط ضروري أن يتوافر في المستثمر في شركات الأشخاص. كذلك ليس ضرورياً أن يتولى المساهم في شركة المساهمة إدارة الشركة, حيث يقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة منتخب من قبل المساهمين ويكون مسئولا أمامهم. ويرجع السبب في تولي مجلس إدارة منتخب لإدارة شركة المساهمة إلي كثرة عدد شركة المساهمة وبالتالي لا يكون عملياً أن يقوم كل المساهمين بأعمال الإدارة لذلك يتم انتخاب مجلس إدارة من بين المساهمين ويكون أعضاء المجلس مسئولين عن سير أعمال إدارة الشركة أمام المساهمين. ولهذا تتصف شركة المساهمة بوجود ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة .

2- 1 - تعريف شركة المساهمة وأهميتها:

قبل التعرض لتعريف شركة المساهمة، نجد أنه لا بد من التذكير بتعريف الشركة بصفة عامة، حيث تعرف الشركة بأنها " **عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع، واقتسام ما ينتج عنه من ربح أو خسارة** " .

ويتضح من التعريف السابق، أن الشركة بصفة عامة، هي عبارة عن علاقة تعاقدية بين الأفراد التي يجب أن تتوافر فيهم شروط العقد من: أهلية المتعاقد، والمحل، والسبب، وصحة العقد.

أما شركة المساهمة، فقد عرفها المشرع اليمني في قانون الشركات رقم (22) لسنه 1997م بأنها " **الشركة التي رأس المال فيها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يسأل المساهمون فيها إلا بقدر حصصهم في رأس المال** ".

ويلاحظ من التعريف السابق، أن المشرع اليمني قد أورد تعريفاً عاماً للشركة المساهمة يشمل الشركات المساهمة بكافة أشكالها وأنواعها. وفيما يلي سيتم التعرض للخصائص التي تتميز بها شركة المساهمة العامة.

2-2- خصائص شركة المساهمة:

تتصف شركة المساهمة، كشخص قانوني واقتصادي بمجموعة من الخصائص أو الصفات التي تميزها عن غيرها من الشركات التي أمكن استنتاجها من طبيعة شركة المساهمة وتعريف القانون لها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :-

أ) **إن للشركة المساهمة عقداً أو اتفاقاً تعاقدياً بين المساهمين .**

ب) **إن للشركة المساهمة اسماً تجارياً**، يتخذ من الغرض الذي أنشئت من أجله ويميزها عن غيرها، ويظهرها للناس كوحدة قانونية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، مثلاً: إحدى الشركات المساهمة غرضها إنتاج المواد الغذائية تسمى" الشركة المساهمة للمنتجات الغذائية " أو " الشركة المساهمة للبناء والإسكان ". وهذا يعني أنه لا يجوز أن تعمل الشركة المساهمة تحت اسم مشتق من اسم أحد المساهمين أو بعضهم كما كان في شركات التضامن.

ج) **للشركة المساهمة شخصية معنوية مستقلة استقلالاً تاماً عن مالكيها**، تنشأ هذه الشخصية بقوة القانون. بمعنى أنها، تكون مالكة لكافة موجوداتها (أصولها)، ومسئولة مسئولية مطلقة عن كل التزاماتها تجاه الغير بصفة قانونية .

د) **انفصال إدارة الشركة عن مالكيها – المساهمين –**: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل الجمعية العمومية للشركة، وبالاقتراع السري، وهذا المجلس يتولى إدارة الشركة، ومتابعة ومراقبة حسن سير أعمالها. أما المساهمون فيراقبون عمل مجلس الإدارة عن طريق مدقق حسابات الشركة الخارجي .

هـ) **مسئولية المساهم في الشركة المساهمة محدودة**، أي تتمثل بقدر قيمة الأسهم التي اكتتب فيها من رأس مال الشركة. فإذا سدد المساهم قيمة الأسهم التي أكتتب بها كاملة للشركة فلا يعتبر بعد ذلك مسئولاً عن ديون والتزامات الشركة للغير. أما إذا لم يسدد إجمالي قيمة هذه الأسهم فيعتبر مسئولاً في حدود الباقي من قيمة الأسهم فقط، وذلك في حالة تصفيه الشركة لأي سبب كان. وكانت أصولها غير كافية لسداد التزاماتها.

و) **تكوين شركة المساهمة يقوم على أساس الاعتبار المالي** (عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم)، وليس على العلاقات والمعرفة الشخصية بين المساهمين .

ز) **رأس مال الشركة يقسم إلى أجزاء متساوية وصغيرة القيمة وقابلة للتداول**، وقيام المشرع بتقسيم رأس مال الشركة المساهمة إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول هي محاولة منه إضفاء مرونة كبيرة في طبيعة شخصية المساهم . وهذا يدعم أساس تكوين شركة المساهمة الذي يقوم على أساس الاعتبار المالي. وفي قانون الشركات اليمني ألزم المشرع أن يقسم رأس مال الشركات المساهمة إلى أسهم بحيث لا تقل قيمة السهم عن مئة ريال، ولا تزيد عن ألف ريال .

ح) **تطرح أسهم الشركات المساهمة العامة للاكتتاب العام**، وذلك بعد الموافقة على تأسيسها وتسجيلها لدى الجهة المختصة، وتتم دعوة الجمهور – بوسائل الإعلام العامة – لشراء الأسهم المطروحة للاكتتاب.

ط) **مدة شركة المساهمة طويلة**، لأنها تستمر ولا تتأثر بوفاة أو إفلاس أو انفصال أحد المساهمين، ولا تصفى إلا إذا كان الغرض من إنشائها القيام بعمل معين، في هذه الحالة تنقضي الشركة بانقضاء العمل التي قامت من أجله .

نخلص مما سبق إلى أن هذه الخصائص التي تتميز بها شركات المساهمة، تعد عوامل هامة لرواج وتشجيع الاستثمار في مثل هذا النوع من الشركات.

3 – مراحل وإجراءات تكوين شركة المساهمة:

تشتمل تشريعات معظم دول العالم على القوانين المنظمة لشركة المساهمة، والسبب في ذلك يرجع لما تلعبه هذه الشركات من دور حيوي في اقتصاديات تلك الدول. وتهدف الدول من تنظيم إجراءات تأسيس شركات المساهمة إلى توفير الحماية الكافية لحقوق المساهمين، والمستثمرين والمتعاملين مع شركة المساهمة، لأن هذا النوع من الشركات يحتاج إلى أموال كثيرة لا يقدر على توفيرها عدد قليل من المساهمين، ولذا يتم توزيع رأس مالها إلى أجزاء صغيرة، بحيث يستطيع عدد كبير في المساهمين المشاركة فيها، هذا من جانب، كما أن هذه الشركات عادة ما تقوم بأنشطة لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي للدول. لكل هذه العوامل تحرص الدول المختلفة على حسن تنظيم إجراءات تكوين (تأسيس) شركات المساهمة. وفي الجمهورية اليمنية يحتوي قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997م على العديد من المواد المنظمة لإجراءات تكوين شركات المساهمة. ويتضمن هذا الجزء من الكتاب: المراحل التي تمر بها الشركة المساهمة حتى تصبح شركة قائمة وتكتسب الشخصية المعنوية، والمؤسسين لشركة المساهمة وعددهم، وعملية تحديد القيمة الاسمية للسهم، وتنظيم الاكتتاب في أسهم الشركة، وتحديد الجزء الواجب تحصيله من قيمة السهم عند الاكتتاب .

وتأسيس شركة المساهمة بصفة عامة – باستثناء شركات المساهمة المالية - يتم على مرحلتين أساسيتين: الأولى مرحلة الحصول على الموافقة بتأسيس الشركة وجمع المال اللازم لهذا (الكائن القانوني). والثانية مرحلة الوجود الإداري وذلك بانتخاب الجمعية العامة التأسيسية مجلس إدارة وممارسة النشاط. بينما الشركات المالية البنوك وشركات التأمين يتم تأسيسها على ثلاث مراحل، فبالإضافة إلى المرحلتين السابقتين هناك مرحلة الحصول على ترخيص من البنك المركزي بالنسبة للبنوك، ومن مراقبة أعمال التأمين في وزارة التجارة والصناعة بالنسبة لشركات التأمين. وفيما يلي سوف يتم تناول هذه المراحل بالتفصيل :

3- 1- الحصول على الموافقة بتأسيس الشركة وجمع المال:

تعبر هذه المرحلة عن المرحلة الأولى من مرحلتي تكوين شركة المساهمة، وتنقسم هذه المرحلة إلى خطوتين: الأولى الحصول على الموافقة من الجهات المختصة على تأسيس الشركة، والثانية تنظيم الاكتتاب في رأس مال الشركة وجمع المال اللازم لممارسة الشركة لنشاطها. وسيتم فيما يلي تناول هاتين الخطوتين والإجراءات التي تحتويها كل خطوة:

3-1-1- الحصول على ترخيص من الجهة المختصة:

يشترط قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م في المادة 66 منه للحصول على ترخيص من الجهات المعنية بالموافقة على تأسيس شركة المساهمة، صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة المساهمة العامة – التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام - ، بينما يشترط الحصول على قرار من الوزير المختص – وزير الصناعة والتجارة – على ترخيص بتأسيس شركة المساهمة الخاصة (التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام)، وتأخذ هذه العملية، وفقاً لما جاء بقانون الشركات رقم 22 لسنة 1997م الإجراءات الآتية :-

أ – <u>تحرير عقد الشركة</u>:

يتولى عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة، تأسيس شركة المساهمة، ويعد كل من وقع على العقد الابتدائي أو طلب الترخيص بتأسيس الشركة أو قدم حصة نقدية أو عينية عند تأسيسها من المؤسسين، ويشترط القانون قيام المؤسسين بضرورة تحرير عقد ابتدائي للشركة يتضمن البيانات الآتية :-

- أسماء وعناوين وجنسية المؤسسين .
- اسم الشركة، والهدف من إنشائها، ومركزها الرئيسي .
- رأس مالها، وعدد ونوع الأسهم، وقيمة كل منها، والحقوق المرتبطة بها .

- بيان بالمزايا التي تقدم للمؤسسين وأسبابها .
- بيان تقديري بمصروفات التأسيس المتوقع إنفاقها .
- تعهد المؤسسين بالسعي لاستصدار ترخيص الشركة ، وإتمام تأسيسها.

ب - وضع نظام الشركة:

يقوم المؤسسون بوضع نظام للشركة الذي يتضمن الإجراءات التفصيلية لما ورد بصورة إجمالية في العقد الابتدائي. كما يتضمن الإجراءات واللوائح الخاصة بالنظام الإداري للشركة ، وتنظيم الجمعية العمومية وانعقادها ، وتشكيل مجلس الإدارة وكيفية انعقاده ، وتعيين مراقب الحسابات وحقوقه وواجباته ، وطريقة تمويل توسعات الشركة المستقبلية سواء بزيادة رأس المال أو الاقتراض. كما يتناول النظام الإجراءات المتعلقة بالتصفية في نهاية حياة الشركة ، وتحديد حقوق حملة الأسهم.

3-1-2- تنظيم الاكتتاب:

بعد إتمام إجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة ، وموافقة وزير التجارة والصناعة على تأسيس الشركة ، ونشر القرار في الجريدة الرسمية ، يلزم قانون الشركات في المادة (71) منه المؤسسين بمباشرة إجراءات الاكتتاب العام في أسهم الشركة خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ صدور قرار الترخيص بتأسيس الشركة ، ونشره في الجريدة الرسمية التي تشمل الإجراءات الآتية :-

أولاً: إعداد نشرة إصدار: يتم إعداد هذه النشرة قبل طرح أسهم الشركة المساهمة للاكتتاب العام .

ثانياً: طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، وفقاً للمادة (74) من قانون الشركات، يتم طرح الأسهم للاكتتاب بواسطة نشرة إعلان تتضمن البيانات التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص التي يشتمل البيانات التالية:

أ - أسماء المؤسسين، وجنسياتهم، وتأريخ صدور موافقة مجلس الوزراء بتأسيس الشركة .

ب - اسم الشركة، ومدتها، وغرضها ومركزها الرئيسي .

ج - مقدار رأس المال ونوع الأسهم وعدد كل نوع منها، وقيمة السهم، ومقدار ما طرح للاكتتاب العام، وما يحتفظ به لاكتتاب المؤسسين، والمعلومات الخاصة بالحصص العينية والحقوق المترتبة عليها.

د - طريقة توزيع الأرباح .

هـ - تأريخ بدء الاكتتاب، ونهايته، ومكانه وشروطه .

و - نشر إعلان عن نشرة الاكتتاب في صحيفة رسمية يومية واحدة على الأقل - مثلاً صحيفة الثورة – قبل بدء الاكتتاب بالأسهم بسبعة أيام على الأقل.

ثالثاً: الاكتتاب بالأسهم: الاكتتاب بالأسهم هو العمل القانوني، الذي يتعهد بموجبه المكتتب بالدخول في الشركة المساهمة، بصفته مساهماً، ويقدم جزءاً من رأس مال الشركة. ويتم الاكتتاب بالأسهم بتوقيع المكتتب وثيقة الاكتتاب، وهذه الوثيقة تتضمن البيانات الواردة أعلاه والتي تضمنتها المادة (74) من القانون، بالإضافة إلى بيانات أخرى تتضمنها المادة (75) من القانون، وهي :-

(أ) اسم المكتتب، وعنوانه وجنسيته .

(ب) عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها، ونسبة المسدد من قيمتها .

(ج) تعهد المكتتب بقبول أحكام نظام الشركة .

(د) توقيع المكتتب على وثيقة الاكتتاب .

ويتم الاكتتاب في الشركات المساهمة العامة بإحدى الطريقتين الآتيتين :-

- **الطريقة الأولى:** اكتتاب مؤسسي الشركة بجزء أو كل أسهم الشركة المصدرة: لم يحدد المشرع اليمني، النسبة التي يحق للمؤسسين الاكتتاب بها، بل تركها مفتوحة، كذلك لم يحدد النسبة من رأس مال الشركة التي يحق لكل مؤسس الاكتتاب بها، إلا أنه ألزم المؤسسين بسداد نسبة 20٪ من رأس مال الشركة المزمع إصداره عند توقيع عقد تأسيسها.
- **الطريقة الثانية:** طرح الأسهم للاكتتاب العام (لجمهور المواطنين): في هذه الحالة، يحظر على المؤسسين الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق أبنائهم أو أقاربهم)، لكن يجوز لهم تغطية ما تبقى منها بعد انقضاء مدة ثلاثة أيام من إغلاق الاكتتاب.

ويتم الاكتتاب العام في أسهم الشركة عن طريق البنوك المرخص لها بالعمل في الجمهورية، ويجب على البنك تسليم المكتتب بالأسهم النقدية إيصالاً يحتوي على عدد الأسهم التي اكتتب بها، والأقساط المدفوعة، ونسخة من عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي لها. ويجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً، أي غير معلق على شرط، وكل شرط يضعه المكتتب في وثيقة الاكتتاب، يعتبر كأن لم يكن. أي لا يؤخذ به. كما يجب أن لا يقل المدفوع من قيمة كل سهم نقدي عند الاكتتاب عن خمس قيمته الاسمية (أي 20 ٪ من قيمة السهم).

أما بقية قيمة السهم، فيتم سدادها خلال أربع سنوات من تأريخ تأسيس الشركة في المواعيد المحددة بنظام الشركة (المادة -76 من قانون الشركات) .

ويستمر الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز ثلاثة أشهر(المادة (77) من قانون الشركات)، حيث تقضي هذه المادة بضرورة عرض جزء رأس المال غير المكتتب به من قبل المؤسسين كاملاً للاكتتاب العام، لأن عدم الاكتتاب بكامل رأس المال - المصدر عند التأسيس –، يؤدي إلى عدم إمكانية تأسيس الشركة، وإذا لم يبلغ مجموع ما اكتتب به في أسهم الشركة المساهمة العامة، في نهاية هذه المدة ثلاثة أرباع (75 ٪) رأس المال على الأقل خلال فترة الثلاثة أشهر المحددة، ويمكن للوزير المختص مد فترة الاكتتاب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. وإذا لم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم في نهاية مدة الثلاثين يوماً– مدة التمديد - ، يصبح المؤسسون أمام خيارين :–

- **الخيار الأول:** الرجوع عن تأسيس الشركة، وفي هذه الحالة يترتب على البنوك إعادة المبالغ المكتتب بها إلى أصحابها، ويتحمل المؤسسون نفقات التأسيس بالتضامن والتكافل .
- **الخيار الثاني:** قيام المؤسسين بإتمام الاكتتاب في أسهم الشركة إلى ما لا يقل عن ثلاثة أرباع رأس المال المصدر وحدهم أو بالاشتراك مع الغير دون طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام .

رابعاً: إغلاق باب الاكتتاب بالأسهم: وفقاً للمادة (78) من قانون الشركات اليمني، يتم إغلاق باب الاكتتاب، إذا تم الاكتتاب بجميع الأسهم في أي وقت بعد انقضاء عشرة أيام من البدء بالاكتتاب .

خامساً: تخصيص الأسهم المعروضة للاكتتاب العام: يستفاد من المادة السابقة، أن المشرع اليمني أخذ بالتوزيع النسبي للأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور، حيث تقضي بعدم إقصاء أي مكتتب بالأسهم، مهما كانت الأسهم التي اكتتب بها، وذلك عند قيام الشركة بتوزيع تخصيص الأسهم – المطروحة للاكتتاب - على المساهمين في حالة تجاوز الأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب .

سادساً: تقييم الأسهم العينية: يستفاد من المادة (80) من قانون الشركات أن الإجراءات المطلوب إتباعها لتقييم الحصص العينية، إذا ما اشتمل رأس المال على مثل هذه الحصص، تتمثل بالآتي:

أ – اتفاق المؤسسين ومقدمي الحصص العينية على تقييم تلك الحصص بمعرفة خبير متخصص في تثمين هذه الحصص، وتعيين ذلك الخبير من الوزير .

ب- عرض تقرير الخبير المتعلقة بتقييم الحصص العينية على المساهمين، ويتخذ قرار حوله بالأغلبية العددية للمكتتبين بالأسهم النقدية، وبشرط أن تكون هذه الأغلبية حائزة على الأقل على ثلثي الأسهم النقدية.

سابعاً: تزويد مراقب الشركات بالوثائق: بعد إغلاق الاكتتاب العام في أسهم الشركة المساهمة العامة، يقوم المؤسسون بموافاة مراقب الشركات بوزارة الصناعة والتجارة بالبيانات والوثائق الآتية :

أ- كشف بالوثائق البنكية التي تؤكد نتائج الاكتتاب.

ب- كشف بأسماء المكتتبين، وعدد الأسهم التي أكتتب كل منهم فيها.

3- 2- الوجود الإداري للشركة:

يعبر الوجود الإداري للشركة المرحلة الثانية من مراحل تكوين (تأسيس) شركة المساهمة، حيث يقوم المؤسسون في هذه المرحلة بالإجراءات الآتية :

3-2-1- الدعوة لعقد الجمعية التأسيسية :

وفقاً للمادة (81) من قانون الشركات، وبعد الانتهاء من الاكتتاب برأس مال الشركة، يقوم المؤسسون بدعوة المساهمين لعقد جمعية تأسيسية، وهي التي يحق لكل مكتتب أياً كان عدد الأسهم المكتتب بها حضورها، وعلى نفقة الشركة، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تأريخ إقفال الاكتتاب، على أن لا يجوز أن تزيد الفترة بين تأريخ الدعوة وتأريخ عقد الاجتماع على ثلاثة أسابيع، وأن لا يقل عن عشرة أيام، ويتولى رئاسة الجمعية التأسيسية مؤقتاً أكبر المؤسسين سناً، وتنتخب الجمعية أمين سر وجامع أصوت.

أولاً: <u>نصاب الجمعية التأسيسية</u>: وفقاً للمادة (83)، يعتبر اجتماع الجمعية التأسيسية قانونياً، إذا حضره عدد من مكتتبين يحملون نصف رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوفر النصاب القانوني في الاجتماع الأول، وجب توجيه دعوة لاجتماع ثان، يعقد خلال خمسة عشر يوماً من تأريخ الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مكتتبون يمثلون 30 ٪ من رأس المال على الأقل.

ثانياً: <u>المواضيع التي تنظر فيها الجمعية التأسيسية</u>: وفقاً للمادة (82) من قانون الشركات، تنظر الجمعية التأسيسية على وجه الخصوص في المسائل الآتية :-

أ - تقرير المؤسسين عن عمليات تأسيس الشركات والنفقات التي استلزمتها .

ب - بحث مشروع نظام الشركة، ووضع نصوصه النهائية وفقاً للأحكام القانونية ولا يجوز للجمعية إدخال تعديلات على المشروع إلا بموافقة الأغلبية العددية للمكتتبين بشرط أن تكون حائزة لثلثي رأس المال .

ج - تقويم الحصص العينية وفقاً للأحكام الواردة في المادة (80) من قانون الشركات.

د - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول، وبانتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة، تنتهي صلاحيات وأعمال المؤسسين للشركة، حيث يقومون بتسليم جميع المستندات والسجلات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس .

هـ - تعيين أول مراقب حسابات للشركة .

ثالثاً: صدور قرارات الجمعية التأسيسية: وفقاً للمادة (83) من قانون الشركات، تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم ينص النظام الأساسي على نسبة أكبر.

3-2-2- تقديم طلب إعلان تأسيس الشركة النهائي:

بعد انعقاد الجمعية التأسيسية، وفقاً للفقرة (أ) المادة (84) من القانون، يقدم المؤسسون خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية التأسيسية طلباً إلى الوزير بإعلان تأسيس الشركة ويقدم هذا الطلب بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون مرفقاً به الوثائق التالية :-

أ - إقرار بحصول الاكتتاب برأس المال كاملاً وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم وبيان بأسمائهم وعدد الأسهم التي اكتتب بها كل منهم .

ب - محضر جلسة الجمعية التأسيسية .

ج - نظام الشركة الأساسي كما أقرته الجمعية .

د - قرارات الجمعية بالمصادقة على تقرير المؤسسين وتقويم الحصص العينية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الأول ومراقب الحسابات .

هـ - الوثائق المؤيدة لصحة إجراءات التأسيس .

3-2-3- إصدار قرار تأسيس الشركة النهائي:

يستفاد من المادة (84) أن قرار إعلان تأسيس الشركة يصدر من وزير التجارة والصناعة خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب النهائي إلى الوزارة، ويعتبر في حكم قرار بإعلان تأسيس الشركة، إذا انقضى هذا الميعاد دون البت في الطلب.

4-2-3- تأسيس الشركة النهائي:

تتضمن المادة (84، 89) من قانون الشركات أحكام وإجراءات التأسيس النهائي للشركة، حيث تقضي الفقرة (ب)من المادة 84 بأن الشركة المساهمة لا تعتبر مؤسسة قانوناً إلا من تاريخ صدور قرار الوزير بإعلان تأسيس الشركة، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة دون بت في الطلب. ويتم في هذه الخطوة القيام بالإجراءات الآتية:

أ-نشر قرار التأسيس الصادر من الوزير بالجريدة الرسمية من قبل الوزارة وعلى نفقة الشركة.

ب- يقوم مجلس إدارة الشركة بإشهار نظام الشركة في السجل التجاري.

ج - ينقل المؤسسون إلى الشركة جميع التصرفات التي أجروها أثناء تأسيسها.

د - تتحمل الشركة جميع المصاريف التي أنفقها المؤسسون. وإذا اعترض المساهمون في الشركة في اجتماع الجمعية التأسيسية على أي بند من بنود نفقات تأسيس الشركة، يجب على مراقب الشركات التحقق من صحة الاعتراض وتسويته، وإذا أعفي المراقب من ذلك، يمكن للمعترضين تقديم طلبهم للقضاء .

4- إدارة شركة المساهمة:

عزيزي الدارس، إن إدارة شركة المساهمة العامة هي في الأساس من حق المساهمين الذين يجتمعون في الجمعية التأسيسية، غير أن العدد الكبير للمساهمين، وتغيرهم المستمر، نتيجة تداول - بيع وشراء - الأسهم في السوق، يحول دون قيام المساهمين جميعاً بالإدارة المباشرة للشركة، ولهذه الأسباب عادة، ما تكون إدارة الشركة المساهمة مستقلة عن المساهمين، حيث تقوم الجمعية التأسيسية من هذا المقرر - بانتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة، وانتخاب مدقق واحد للحسابات أو أكثر ليتولوا - نيابة عن المساهمين - التحقق من صحة ودقة البيانات التي تعرضها إدارة الشركة على المساهمين والجمهور. بمعنى أن هناك جهتين تقومان بالإشراف على الشركة المساهمة العامة هما: مجلس الإدارة، والجمعية العمومية للمساهمين بالإضافة إلى مراقب الحسابات .

4- 1- مجلس إدارة شركة المساهمة:

على الرغم من أن السلطة العليا، والسيادة القانونية، هي للجمعية العمومية للمساهمين، إلا أن السيادة الفعلية، هي لمجلس الإدارة، فنظراً لضخامة حجم شركات المساهمة وتعدي أنشطتها للحدود، وانتشار مساهميها على بقع جغرافية واسعة . مما جعلهم لا يعيرون اهتماما لاجتماعات الجمعية العمومية للشركة، ومن هنا نشأ الانفصال شبة التام بين إدارة الشركة وبين مالكيها.

ويختلف تشكيل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، وطريقة انتخابه باختلاف القوانين والأنظمة النافذة في كل بلد. وقد حدد قانون الشركات اليمني، في بعض نصوصه، إجراءات انتخاب مجلس إدارة الشركات المساهمة وعدد أعضائه وسلطاته ومسئولياته، سيتم تناولها على النحو التالي:

4-1-1- جهة انتخاب مجلس الإدارة ومدته: وفقاً للمادتين (123، 124) من قانون الشركات، فإن الجمعية العامة للمساهمين، هي الجهة المنوط بها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وبالاقتراع السري كتابةً، أما مدة العضوية في مجلس إدارة أي شركة مساهمة، يجب أن لا تتجاوز ثلاث سنوات، ويجب أن ينص عليها في النظام الأساسي للشركة.

4-1-2: قوام مجلس الإدارة: وفقاً للمادة (122) من قانون الشركات، فإن عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يتوقف على حجم رأس مال الشركة :

أ. إذا كان رأسمال الشركة يقل عن عشرين مليون ريال، فإن عدد أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يتحدد بما لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد عن سبعة.

ب. أما إذا كان رأسمال الشركة عشرين مليون ريال أو أكثر، فإنه يجوز أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة أحد عشر عضواً .

وفي كل الأحوال يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مساهماً في الشركة .

4-1-3: مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

وردت صلاحيات ومهام مجلس الإدارة في المواد (141، 143،149،150، 151) من قانون الشركات، فالمادة (141) تشير إلى أن مجلس إدارة الشركة المساهمة يملك جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقضيها غرض الشركة ،أي له صلاحيات رسم وتنفيذ ومراقبة السياسة العامة المتعلقة بالشركة المساهمة العامة وفقاً لما وجدت من أجله، وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عنه في قانون الشركات أو في النظام الأساسي للشركة أو قرارات الجمعية العامة أو توجيهاتها. وبالإضافة المهام الواردة في هذه المادة، هناك مهام لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة واردة في مواد أخرى من قانون الشركات. أما بقية المواد، فتضمنت مهام مجلس الإدارة التي يمكن تلخيصها بالآتي :-

أ - وضع النظم واللوائح الداخلية الخاصة بتنظيم سير العمل في الشركة، وتحديد الاختصاصات وحقوق وواجبات العاملين مع مراعاة أحكام القوانين النافذة ونظام الشركة .

ب - توزيع العمل بين أعضائه بما يتفق وطبيعة الاستثمار الذي تقوم به الشركة .

ج - تكوين لجان لدراسة ما يحيله المجلس إليها من مسائل وتقديم تقارير عنها سواء من أعضائه أو من غيرهم.

د - تكليف أحد أعضائه أو شخصاً من غيرهم للقيام بعمل معين أو بعقد صفقة معينة مع منحه السلطة اللازمة لذلك، وللمجلس في كل وقت حل اللجان التي كونها أو عزل من أنابهم للقيام ببعض الأعمال.

هـ - إعداد - عن كل سنة مالية - ميزانية الشركة، وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ونتائجه الصافية ومركزها المالي موقعاً عليها من رئيس مجلس الإدارة، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بشهر على الأقل، وبحيث تكون هذه القوائم المالية وغيرها من حسابات الشركة واضحة ومطابقة للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

و- وضع بيان سنوي موقع عليه من رئيس المجلس، تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل يتضمن البيانات الآتية :

- المبالغ التي قبضها خلال السنة المالية كل عضو في مجلس الإدارة على أيا كان سبب استحقاقه لها والمزايا العينية التي يتمتع بها .
- المبالغ المقترح صرفها لأعضاء مجلس الإدارة الحاليين أو السابقين بصفة معاش تقاعد أو تعويض عن انتهاء الخدمة .
- المبالغ التي أنفقت فعلاً في الدعاية مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .
- الأعمال والعقود التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية .
- التبرعات مع بيان مسوغات كل تبرع .

د – يحضر على مجلس الإدارة التصرفات الآتية (ما لم يكن مصرحا له بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه، وما لم تكن هذه التصرفات مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة) إلاَّ بإذن من الجمعية العامة :

- أن يعقد القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات.
- أن يبيع عقارات الشركة أو أموالها وموجوداتها أو أن يرهنها .
- أن يبرئ ذمة مديني الشركة من التزاماتهم .. إذا لم يرد في النظام أحكام بهذا الشأن فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة .

4-1-4: مسئوليات مجلس الإدارة: تتضمن المواد (152، 153، 154) من قانون الشركات الحالات التي يسأل عنها مجلس الإدارة التي تتلخص بالآتي:

أ – تعويض الضرر الذي يلحق الشركة والمساهمين الناتج عن سوء تدبير أعضاء المجلس شئون الشركة أو مخالفتهم للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات أو في النظام الأساسي للشركة.

ب – يقع على كافة أعضاء المجلس، تعويض الأضرار التي تلحق الشركة أو المساهمين أو الغير الناتجة عن قرارات المجلس الصادرة بإجماع آراء الأعضاء، ونشأ خطأ عنها.

ج - أما القرارات الصادرة بأغلبية الأعضاء، ونشأ خطأ عنها، فيقع تعويض الأضرار الناتجة عنها على الأعضاء الذين صوتوا عليه، أما الأعضاء المعارضون فلا يسألون عنها بشرط أن يثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الجلسة، ولا يعتبر الغياب عن حضور الجلسة التي صدر فيها القرار سببا للإعفاء من المسئولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو علمه به وعدم استطاعته الاعتراض عليه.

د - تعويض الضرر الذي يلحق بالشركة بالتضامن الناتج عن الخطأ الذي اشترك أكثر من عضو واحد فيه، وتوزع المسئولية بينهم بقدر نصيب كل منهم في الخطأ المشترك .

5-1-4: مكافآت مجلس الإدارة:

وفقاً للمادة (137) من قانون الشركات، تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الطريقة المبينة في نظام الشركة، مع مراعاة الأحكام المقررة في الفقرتين (ب،ج) التي تقضي بأنه:

- إذا كانت المكافأة محددة بنسبة معينة من أرباح الشركة، فلا يجوز أن تجاوز هذه النسبة 10٪ من الربح الصافي بعد خصم مبالغ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، والاحتياطي القانوني والنظامي - المذكورة في المادتين (191 ؛ 192) من هذا القانون، وتوزع هذه المكافأة بين أعضاء المجلس وفق الأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة أو في اللائحة الداخلية للمجلس .
- إذا كانت مكافأة عضو مجلس الإدارة راتبا معينا أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية أخرى لا تستوجبها طبيعة عمل الشركة، فلا يجوز أن تزيد المكافأة المذكورة سنويا عن الحد الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء بالنسبة إلى عضو مجلس الإدارة أو بالنسبة إلى رئيس المجلس.

كما تتضمن الفقرة (د) من هذه المادة على الآتي:

أ) يجب أن لا تزيد المكافأة التي تمنحها الشركة وفقا للفقرتين السابقتين عن الحد الذي تحدده اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

ب) عدم الأخذ بكل تقدير لمكافأة مجلس الإدارة، يتم على خلاف أحكام المادة (137) من قانون الشركات .

ج) عدم الأخذ بكل شرط، يقضي بدفع المكافآت خالصة من الضرائب المقررة عليها .

4- 2- الجمعية العامة للشركة:

تتمتع الجمعية بالعديد من المهام لأنها تضم كافة المساهمين. وتشمل صلاحيات الجمعية العامة للشركة النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، وتعقد الجمعية العامة نوعين من الاجتماعات: اجتماعات غير عادية، واجتماعات عادية .

4-2-1-الجمعية العامة العادية:

أولاً: مهام الجمعية العامة: وفقاً للمادة (160)، يعد مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن الأمور التي تناقشها الجمعية العامة العادية في كل اجتماع لها، وبوجه خاص تقوم الجمعية العادية بالمهام الآتية :

أ) سماع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، والتصديق عليهما.

ب) النظر في ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليهما بعد سماع تقرير مراقب الحسابات .

ج) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين، وتعيين مراجعي الحسابات، وتحديد الآجر الذي يمنح لهم خلال السنة المالية المقبلة ما لم يكن محددا في النظام الأساسي .

د) النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن الأرباح واتخاذ القرار اللازم بشأنها.

هـ) الترخيص لمجلس الإدارة بمنح التبرعات .

و) النظر في عزل أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

ز) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات من المسئولية أو تقرير رفع دعوى المسئولية عليهم بحسب الأحوال .

ثانياً: شروط اجتماع الجمعية العامة: تتضمن المادة (161) من قانون الشركات عدد المساهمين الواجب توافره لصحة كل اجتماع الجمعية العامة:

- **الاجتماع الأول:** لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في هذا الاجتماع، فإن على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان .

- **الاجتماع الثاني:** يعقد هذا الاجتماع خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الثاني، يجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثالث.
- **الاجتماع الثالث:** يعقد هذا الاجتماع خلال خمسة عشر يوما التالية للاجتماع الثاني، ويعتبر الاجتماع الثالث صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وفي كل الأحوال، تصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

ثالثاً: رئاسة الجمعية العامة: يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة الشركة أو نائبه أو من يعينه مجلس الإدارة لذلك وتعين الجمعية من المساهمين من يتولى أمانة السر وجمع الأصوات. أما إذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع وجب ان تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى الرئاسة (المادة - **162**) .

4-2-2: الجمعية العامة غير العادية:

أولاً: صلاحيات الجمعية العامة غير العادية: وفقاً للمادتين (172، 173) من قانون الشركات، تختص اجتماعات الجمعية العامة غير العادية بمناقشة الأمور التالية:

أ - تعديل نظام الشركة.

ب- اندماج الشركة في شركة أو شركة أو مؤسسة أخرى.

ج- حل الشركة قبل انتهاء مدتها أو تمديد مدتها. ومع مراعاة أحكام المادة (111) من هذا القانون يجوز للجمعية العامة غير العادية إدخال ما تراه من تعديلات على نظام الشركة عدا :

- التعديلات التي يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين المالية.
- تعديل الغرض الأساسي للشركة.
- نقل موطن الشركة المؤسسة في الجمهورية إلى بلد أجنبي .

د– إصدار قرارات، هي في الأصل من صلاحيات الجمعية العامة العادية.

ثانياً: اجتماعات الجمعية العامة غير العادية: تتضمن المادة **(173)** أحكام انعقاد الجمعية العامة غير العادية التي تشمل الآتي:

أ - <u>شروط انعقاد الجمعية غير العادية</u>: تسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة ما يأتي :-

- على مجلس إدارة الشركة توجيه دعوة لانعقاد جمعية غير عادية، إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثل 25٪ من رأس المال لأسباب جدية، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال خمسة عشر يوما من تقديم الطلب جاز للطالبين أن يتقدموا إلى الوزارة بطلب لتوجيه الدعوة، وللوزارة أن تدعو الجمعية للانعقاد .
- يجب أن تذكر مواد جدول الأعمال في الدعوة الموجهة للمساهمين .
- لا يجوز للجمعية النظر في موضوعات لم يرد ذكرها في الدعوة .

ب- نصاب انعقاد الجمعية العامة غير العادية: يختلف باختلاف الاجتماع:

- يعد الاجتماع الأول صحيحا، إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ثلثي رأس المال على الأقل، ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى. وإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول، فإن على مجلس الإدارة دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان خلال الثلاثين يوما التالية لموعد الاجتماع الأول .
- يعتبر الاجتماع الثاني صحيحا، إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ثلث رأس المال على الأقل .

ج- قرارات الجمعية غير العادية: تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع، ما عدا قرار:

- زيادة رأس المال أو تخفيضه .
- إطالة مدة الشركة أو حل الشركة قبل الميعاد المعين في النظام .
- إدماج الشركة في شركة أو هيئة أخرى.

وفي الحالات الثلاث السابقة، لا تكون قرارات الجمعية صحيحة، إلا إذا صدرت بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وتعتبر القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة سواء من اجتماعاتها العادية أو غير العادية، ملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفق أحكام القوانين النافذة في الجمهورية اليمنية.

4- 3- مراقبو الحسابات:

عزيزي الدارس، أشرنا سابقاً إلى أن من صلاحيات الجمعية العامة مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها المقدمة من مراقبي حسابات الشركة، ونظراً لصعوبة إمكانية تدقيق هذه الحسابات، بالإضافة إلى تقرير مراقبة الشركة من قبل كل مساهم مباشرة، لهذه الأسباب

تنتخب الجمعية العامة مراقب أو أكثر من بين المراجعين الخارجيين المرخصين بمزاولة المهنة من الجهات المختصة، ولمدة واحدة قابلة للتجديد. وهؤلاء المراقبون، هم بمثابة وكلاء عن المساهمين، يتولون الإشراف على أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وإعداد التقارير عنها وتوصيلها للمساهمين، وتبين المواد (من 174 إلى 183) من قانون الشركات اليمني مسئوليات مراقب الحسابات، والأعمال التي يحضر عليه القيام بها.

1-3-4: مسئوليات مراقبو الحسابات:

أهم المهام المناط بمراقب الحسابات ما يلي :

أ) إجراء الفحص الدوري لسجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها المالية، والتحقق من أنها منظمة بصورة أصولية .

ب) إجراء المراجعة الدورية للعمليات المالية، والتحقق من مدى صحتها وسلامة المعالجة المحاسبية لها.

ج) فحص أنظمة الشركة المالية والإدارية، وأنظمة الرقابة المالية الداخلية لها للتأكد من مدى ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها .

د) التحقق من موجودات الشركة وملكيتها.

هـ) التأكد من قانونية التزامات الشركة وصحتها .

و) الاطلاع على قرارات كل من الجمعية العامة، ومجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة، والتحقق من مدى التزام بها.

ز) القيام بأي واجبات أخرى يترتب على مراقب الحسابات القيام بها بموجب متطلبات القوانين النافذة، أو بموجب متطلبات مهنة المراجعة .

ح) إعداد تقرير خطي عن نتيجة نشاط الشركة خلال كل فترة المالية ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة، ويرفق هذا التقرير مع الميزانية والبيانات الإيضاحية المرفقة بها. ويتضمن هذا التقرير ما يلي :-

- البيانات والإيضاحات الضرورية الخاصة بالمراجعة المتعارف عليها.
- الإشارة إلى الفحوص والاختبارات التي أجريت من قبل المراقب على حسابات الشركة .
- الإشارة إلى نظام الرقابة المالية والضبط الداخلي، ومدى تحقيقها للأغراض التي وضعت من أجلها .
- الإشارة إلى أنواع السجلات والمستندات المنظمة، وأنها ممسوكة ومعدة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- الإشـارة إلى الفـترة الـتي أعـدت عنهـا الميزانيـة وحسـاب الأربـاح والخسـائر، وبيـان مـصادر الأموال وأوجه استخدامها .
- الإشارة إلى أن جرد أصول الشركة قد تم بحضور المراقب أو من يمثله، وأن الجرد قد تم وفقاً للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمتبعة باستمرار.
- الإشـارة إلى أن التزامـات الـشركة والـذمم المدينـة والدائنـة قـد تم التحقـق مـن صـحتها، ومطابقتها مع السجلات وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .
- الإشـارة إلى مـدى اتفـاق البيانـات الماليـة الـواردة في تقريـر مجلس الإدارة الموجـه للجمعيـة العامة للشركة مع ما هو موجود في قيود الشركة ودفاترها المحاسبية .
- إبداء رأي المراقب النهائي في ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر الخاصة بالفترة المالية موضوع الفحص، وذلك بإحدى التوصيات التالية :-
  - o المصادقة المطلقة (دون تحفظ).
  - o المصادقة بتحفظ، مع بيان هذا التحفظ.
  - o عدم المصادقة، وردها إلى مجلس الإدارة مع بيان أسباب رفضه التصديق على الميزانية.

4-3-2: الأعمال المحظورة على مراقب الحسابات: يحضر عليه القيام بالأعمال الآتية:

أ- الاشتراك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يراجع حساباتها.

ب- الاشتراك في عضوية مجلس إدارات الشركات التي يراجع حساباتها .

ج- الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة التي يراجع حساباتها .

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

1- لقد كان للتطور الصناعي والاجتماعي .... في نشوء شركات المساهمة.

2- تعتبر شركات المساهمة .... للنظام الرأسمالي.

3- للشركات المساهمة خصائص تميزها عن غيرها من الشركات، أذكرها.

4- للشركة المساهمة شخصية خاصة بها ، ما هي هذه الشخصية ؟

5- مسئولية المساهمين في شركة المساهمة غير محدودة ، ناقش هذه العبارة .

6- للجنة المؤسسين واجبات، اذكر باختصار أهم تلك الواجبات.

7- ما هي الوثائق والمستندات التي ترفق بطلب ترخيص الشركة المساهمة ؟

8- ما هي البيانات التي يتضمنها عقد تأسيس الشركات ؟

9- من الجهة التي تصدر قرار الموافقة على تأسيس شركة المساهمة العامة ؟

10- تطرح أسهم الشركة المساهمة للاكتتاب العام من خلال إعلان ، كم مرة ينشر هذا الإعلان ، وكم عدد الحد الأدنى للصحف التي ينشر فيها ؟

11- ما المقصود بالاكتتاب ؟

12- هناك أكثر من طريقة للاكتتاب ، اذكر باختصار هذه الطرق.

13- هناك أكثر من طريقة لمعالجة عدم الاكتتاب بكامل رأس مال شركة المساهمة، اذكر باختصار هذه الطرق.

14- ينتخب مجلس إدارة شركة المساهمة بالاقتراع السري ، أذكر الهدف من ذلك.

15- هناك مهام للجمعية العامة التأسيسية حددها القانون، اذكر هذه المهام ؟

16- هناك مهام لمجلس الإدارة حددها القانون، اذكر هذه المهام أو الواجبات ؟

17- يعد مجلس الإدارة تقريراً عن الشركة، ما هي محتويات هذا التقرير ؟

18- لمراقب الحسابات واجبات قانونية ومهنية، اذكر أهم تلك الواجبات ؟

5- الخلاصة:

عزيزي الدارس ، تناولنا في الجزء الأول من هذه الوحدة نشأة وتطور شركات المساهمة وأهميتها للاقتصاديات العالمية وعلى الأخص على اقتصاديات الدول الرأسمالية ، كما تناولنا فيه خصائص وأنواع شركات الأموال بشكل عام، وأخيراً تناولنا فيه طبيعة وماهية وخصائص شركة المساهمة بالعرض والتفسير.

وفي الجزء الثاني منها تناولنا مراحل تكوين شركة المساهمة بصفة خاصة والإجراءات التي يتطلبها قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م المعدل بالقانون رقم (28) لسنة 2004م في كل مرحلة من مراحل تكوين شركة المساهمة، وتوصلنا من خلال عرض وتحليل تلك الإجراءات إلى تصنيفها إلى ثلاث مراحل ، وكل مرحلة تتضمن عدداً من الإجراءات.

أما الجزء الثالث من هذه الوحدة ، فقد تناولنا فيه إدارة شركة المساهمة ، ووجدنا من خلال نصوص مواد القانون المذكور أن المشرع حدد إدارة شركة المساهمة بأطراف ثلاثة : الأول مجلس إدارة الشركة ، وحدد المشرع في مواد القانون عدد أعضاء هذا المجلس بما لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن سبعة في حالة كان رأس مال الشركة خمسين مليون ريال، كما بين أن الجمعية العمومية هي الجهة التي تنتخب مجلس إدارة الشركة المساهمة ، والثاني الجمعية العمومية للشركة ، وقوامها هم المساهمون الذين يمتلكون عدداً معيناً من أسهم الشركة أو من يمثلونهم والثالث مراقبوا الحسابات وعددهم ما بين واحد إلى ثلاثة ، وتعينهم الجمعية العمومية للشركة ، ويجوز تفوضها لرئيس مجلس الإدارة تعيينهم ، وقد حدد القانون المذكور لكل طرف من الأطراف الثلاثة هذه مجموعة من المهام ، وإلقاء على عاتقها عدداً من المسئوليات .

كما ضمنت هذه الوحدة، عدداً من التدريبات وعرض إجابات كل تدريب في نهاية الوحدة، وأيضاً تضمنت عدداً من أسئلة التقويم الذاتي، يطلب من الدارس الإجابة عنها.

6. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

سوف نتناول في الوحدة الدراسية الثانية من هذا الكتاب المعالجة المحاسبية لسداد رأس مال شركات المساهمة ، سواء تم سداد قيمة السهم دفعة واحدة أو على أقساط ، وسواء تم إصداره بالقيمة الاسمية أو بالزيادة عن قيمته الاسمية .

7. مسرد المصطلحات:

Companies Act	قانون الشركات
Promoter	مؤسس
Promotion	تأسيس
Promotion Expense	مصاريف التأسيس
Corporation	شركة مساهمة
Deed of Association	عقد تأسيس الشركة
Articles of Partnership	عقد التأسيس
Articles of Association	النظام الأساسي للشركة
Auditor	مدققو الحسابات
Articles of Incorporation	قرار تأسيس الشركة
Charter	مرسوم تأسيس الشركة
General Corporation	شركة مساهمة عامة
Close Corporation	شركة مساهمة مغلقة
Subsidiary Company	شركة تابعة
Parent Company	شركة قابضة
Holding Company	شركة قابضة
Merger	اندماج الشركات

8- المراجع:

1- د. أحمد بسيوني شحاته: محاسبة شركات الأشخاص والأموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987م .

2- د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1982م .

3- د. نجيبة نمر، ومحمد سلام: محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

4- د. محمد جليلاني: محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م.

5- د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق: محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

6- د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون: محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

7- حمزة أبو عاصي: المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م.

8- قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م.


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ
١٩٩٤م
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



المعالجة المحاسبية لتكوين شركات المساهمة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: مرحباً بك في الوحدة الثانية من مقرر محاسبة شركات الأموال، وهي بعنوان: المعالجة المحاسبية لتكوين شركة المساهمة، وسبق- عزيزي الدارس- أن بينا في الوحدة الأولى من هذا المقرر أن السلطات العامة في البلدان المختلفة تهتم بالشركات المساهمة وتنظم عملها، وذلك من خلال إصدارها للتشريعات والأنظمة التي تحدد خطوات وإجراءات تكوينها، وتنظيم وحسن سير العمل فيها، وحكومة بلادنا لم تخرج عن هذا الإطار، فقد أصدرت القوانين المنظمة لأعمال الشركات بصفة عامة، وشركة المساهمة بصفة خاصة، كان آخرها قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م، التي جاءت فيه قواعد وأحكام إجراءات تكوين (تأسيس) شركة المساهمة في المواد (من 59 إلى112)، ضمن فصلين: أولهما ينظم عمليات رأس مال الشركة المساهمة، من حيث القيمة، والأجزاء المتساوية القيمة التي يقسم إليها، والقيمة الاسمية للجزء (السهم)، وثانيهما ينظم إصدار أسهم الشركة وعملية الاكتتاب بها وتغطيتها، التي يمكن تلخيص ما جاء في تلك المواد من أحكام بالآتي:

(أ) رأس مال الشركة المساهمة المصرح به، حدد بما لا يقل عن (خمسة مليون) ريال يمني، يقسم إلى أجزاء متساوية، أما القيمة الاسمية للجزء (السهم) الواحد من رأس مال الشركة، فحددت بمبلغ لا يقل عن 100 ريال ولا يزيد عن 1,000 ريال يمني.

(ب) إصدار الأسهم المصرح للشركة المساهمة إصدارها، يجوز للمؤسسين إصدارها دفعة واحدة، أو إصدار جزء منها، وبقية الأسهم غير المكتتب بها من رأس المال المصرح به، يصدرها مجلس إدارة الشركة حسب ما تتطلبه احتياجات الشركة وتقتضيه مصلحتها، وبقيمة إصدار مناسبة وبشرط ألا تقل عن القيمة الاسمية للسهم.

(ج) اكتتاب المؤسسين بأسهم الشركة، يجيز القانون للمؤسسين الاكتتاب بجميع أسهم الشركة وحدهم، أو الاكتتاب بجزء منها وطرح الباقي التي لم يكتتب فيها المؤسسون للاكتتاب العام، باستثناء الشركة التي يكون غرضها استثمار امتياز ممنوح من الدولة، فإنه يجب عرض 50 ٪ من أسهمها على الأقل للاكتتاب العام. وفي حالة عدم طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، حدد القانون المبلغ المدفوع من رأس مال الشركة عند الاكتتاب أو تأسيس الشركة بمعدل لا يقل عن 20 ٪ .

(د) اكتتاب المؤسسين بالأسهم المعروضة للاكتتاب العام، يحضر القانون على مؤسسي الشركة الاكتتاب بهذه الأسهم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن في حالة عدم اكتتاب

الجمهور بجميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، يجوز لهم تغطية ما تبقى منها بعد انقضاء أسبوعين على إغلاق الاكتتاب العام من بعد المدة المحددة بقرار الوزير.

(هـ) تسديد قيمة السهم النقدي، يجيز القانون، تسديد القيمة الاسمية للسهم النقدي على أقساط، وبشرط أن لا يقل المدفوع من القيمة الاسمية لكل سهم نقدي عند الاكتتاب عن 20٪، والباقي منها يسدد خلال أربع سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، و في المواعيد التي يعينها نظام الشركة أو مجلس إدارتها، ويؤشر على السهم بالقدر المدفوع من قيمته .

(و) تحويل الاحتياطيات وقروض السندات إلى أسهم، يجيز القانون تحويلها، بشرط حصول مجلس إدارة الشركة على موافقة الجمعية العامة غير العادية في حالة تغطية الباقي من الأسهم المصرح للشركة إصدارها بعد الإصدار الأول، بأي من الطرق التالية :

الأولى: تحويل الاحتياطيات غير الإلزامية لرأس المال .

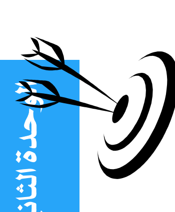
الثانية: تحويل سندات القرض المستحقة على الشركة، إذا نص على ذلك في شروط القرض، فإذا تقرر التحويل كان لمالك السند الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند .

وقد وضعنا لك- عزيزي الدارس- عدداً من الأهداف لهذه الوحدة، وقسمناها إلى ستة أجزاء كل جزء يحقق هدفاً من الأهداف، كما وضعنا لك ضمن أجزاء هذه الوحدة، ومجموعة من أسئلة التقويم الذاتي وفي نهاية المقرر مجموعة من التدريبات كملحق لهذا المقرر التي نسعى من ورائها إلى استثارة التفكير لديك، والتي نعتقد أن من خلالها تستطيع استيعاب وفهم أكثر لمحتوى هذه الوحدة، كما تم عمل خلاصة لأهم ما تضمنته هذه الوحدة من عناصر آملين منها مساعدتك على استيعاب تلك العناصر، كما عرضنا في نهاية الوحدة مراجع الوحدة التي يمكنك الرجوع إليها عند الحاجة.

1- 2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، يتوقع أن تكون قادراً على أن :

1) تشرح طبيعة وماهية رأس المال وأنواعه المختلفة .
2) توضح طبيعة وماهية السهم وخصائصه وأنواعه وقيمه المختلفة .
3) تفرق بين المعالجات الرياضية والمعالجات المحاسبية لسداد قيمة الأسهم النقدية.
4) تعالج رياضياً ومحاسبياً سداد قيمة الأسهم العينية.
5) تعالج رياضياً ومحاسبياً الأسهم المتأخرة السداد.
6) تعالج محاسبياً مصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار.



1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى ستة أجزاء :

الجـزء الأول : ويتنـاول رأس المـال في شـركات الأمـوال مـن حيـث طبيعـة وماهيـة أنواعـه المختلفة ، وهذا الجزء حقق الهدف الأول .

الجزء الثاني: ويتناول الأسهم في شركات الأموال من حيث ماهية أنواعه وقيمه المختلفة ، وهذا الجزء حقق الهدف الثاني.

الجزء الثالث: ويتناول المعالجة المحاسبية لسداد قيمة الأسهم النقدية، دفعة واحدة أو على أقساط، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

الجزء الرابع: ويتناول المعالجة المحاسبية لسداد قيمة الأسهم العينية، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع .

الجزء الخامس : ويتناول المعالجة المحاسبية الأسهم المتأخر سدادها، وهذا الجزء حقق الهدف الخامس .

الجزء السادس : ويتناول المعالجة المحاسبية لمصاريف تأسيس الشركة ومصاريف إصدار الأسهم، وهذا الجزء حقق الهدف السادس.

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة :

1- د. وليد زكريا صيام وآخرون: محاسبة الشركات (أشخاص – أموال) ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2002م ، (من ص 223 إلى ص 253).

د. أحمد عمر بامشموش وآخرون : ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، 2000م .(من ص27 إلى 129).

2- رأس المال في الشركة المساهمة:

عزيزي الدارس، كما نعرف جميعاً أن المال يعد عصب الحياة للمشروع، فهو لأي مشروع اقتصادي كالدم للإنسان، بدونه يستحيل مباشرة أي نشاط تجاري أو صناعي، لذلك كان تدبير المال اللازم هو أول الأنشطة التي يجب أن يتصدى لها القائمون على المشروع، والمصادر التي تحصل الشركة المساهمة من خلالها على حاجتها من المال، هي:

أ) **المساهمون (حملة الأسهم):** الشركة المساهمة، تصدر بعد الموافقة على تأسيسها شهادات " صكوك " تسمى أسهم، تعترف لحامليها بملكية لأجزاء من رأس مال الشركة، مقابل تقديمهم الأموال اللازمة لها، ويسمى هذا المقابل " رأس المال " .

ب) **الغير:** قد تحتاج الشركة بعد فترة من تكوينها للمال، فتلجأ للاقتراض من الغير: المؤسسات المالية والبنوك التجارية أو إصدار شهادات " صكوك " تسمى سندات قروض" .

ج) **الاستئجار:** قد تلجأ الشركة لاستئجار ما تحتاج إليه من معدات وآلات من الغير بدلاً من شرائها .

د) **التمويل الذاتي:** تقوم الشركة باحتجاز مبالغ من أرباحها السنوية لتمويل عملياتها بالاعتماد على قدراتها الذاتية .

ويتناول هذا الجزء من الوحدة الثانية بشكل موجزاً لمفاهيم ومصطلحات رأس المال المختلفة المستخدمة في شركات المساهمة، وكذلك التعرض لأنواع الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة وقيمها المختلفة التي تعبر عن مفهوم رأس مال شركة المساهمة وطرق سدادها .

2- 1- طبيعة وماهية رأس المال وأنواعه:

2-1-1-تعريف رأس المال:

عزيزي الدارس، كما ذكرنا سابقاً أن المال يعد عصب الحياة للمشروع، وبالتالي يكون من الصعوبة بمكان، التحدث عن أي مشروع اقتصادي، دون التعرف على رأسماله، بمعنى أن توفر رأسمال شرط أساسي ورئيسي لأي مشروع سواء كان منشأة فردية أو شركة، لكن المشكلة التي تواجه الباحثين، هو عدم وجود تعريف شامل جامع متفق عليه لرأس المال بين الباحثين في علم المحاسبة. وبالنسبة للباحثين القانونيين فقد ترسخ لديهم بعض الصفات التي يتميز بها رأس المال، مثل اتصافه بالثبات، وبأنه يشكل الضمانة التي يعتمد عليه الغير في تعامله مع الشركة المساهمة، وهذا ما جاءت به نصوص القوانين التجارية، لكن ما يؤخذ عليها أن مثل هذه الصفات ليست موجودة دوماً، فرأس المال يخضع للتعديل زيادة أو نقص . أما الباحثون الإداريون، فقد عرفوا رأس المال بأنه عبارة عن " مجموع الموارد المستثمرة في أعمال الشركة بصرف النظر عن مصدر هذه الأموال، سواء أكانت مقدمة من أصحاب المشروع أو من الغير" . ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يفرق بين رأس المال المملوك، ورأس المال المقترض .

وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يعرف رأس مال الشركة المساهمة بأنه عبارة عن مجموعة الأموال النقدية والعينية المدفوعة من المساهمين سداداً لقيمة الأسهم (الحصص) المكتتبين بها التي تعرض ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي للشركة . أو أن رأس المال هو محصلة ضرب عدد الحصص المتساوية القيمة التي قسم إليها في قيمة تلك الحصة التي تعارف على تسميتها (سهم) .

2-1-2- أنواع رأس المال في شركة المساهمة :

هناك عدة مفاهيم ومصطلحات يتم استخدامها للتعبير عن رأس المال، ولكل من هذه المصطلحات مفهوم معين، والشكل التالي يوضح تلك الأنواع .

شكل رقم (1)

أنواع رأس المال في شركة المساهمة			
رأس المال الاسمي	رأس المال المصدر	رأس المال المدفوع	رأس المال الاحتياطي

وسيتم فيما يلي تناول المقصود بكل مصطلح من مصطلحات رأس المال الواردة في الشكل السابق :-

2-1-2-1- رأس المال الاسمي - المصرح بإصداره:

هو عبارة عن مجموع القيمة الاسمية لعدد الأسهم العادية (أو الممتازة) المحدد في النظام الأساسي للشركة الذي يحق لها إصداره، والحصول على قيمته . والعامل الذي يؤثر في تحديد قيمة رأس المال الاسمي للشركة عادة هو مجمل احتياجاتها من الأموال المطلوبة لتمويل استثماراتها في المدى القصير والطويل، وصوناً لعدم موافقة الجمعية العامة للمساهمين على زيادة رأس المال الاسمي للشركة في المستقبل، خاصة إذا ما نجحت الشركة في أعمالها تتخذ الحيطة مقدماً بجعل رأس المال الاسمي للشركة كبيراً ، ويصدر منه كل فترة جزءاً بمقدار ما تحتاج إليه الشركة. وتحسب قيمة رأس المال الاسمية بضرب عدد الأسهم المصرح بإصدارها في قيمة السهم الاسمية . ويعرض رأس المال الاسمي في ميزانية الشركة بشكل إحصائي.

2-1-2-2- رأس المال المصدر :

هو عبارة عن الجزء الذي تصدره الشركة المساهمة من رأس مالها الاسمي (أو المصرح به) فعلاً ، لأن الشركة غير ملزمة بإصدار كل رأس مالها الاسمي دفعة واحدة، لكنها ملزمة بحد أدنى من رأس المال الذي فرضه القانون . وغالباً ما يختلف رأس المال المصرح به عن رأس المال المصدر مما

يجب معه أن تبرز الميزانية العمومية مثل هذه الاختلافات - وسيتم توضيح ذلك عند تناول المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم -، وتتحدد قيمة رأس المال المصدر بضرب عدد الأسهم المصدرة بالقيمة الاسمية للسهم . ويشترط قانون الشركات اليمني، للمضي في تأسيس الشركة، أن يتم الاكتتاب بجميع الأسهم المصدرة - الإصدار الأول - عند التأسيس . ويجب ألا يتم إصدار أية أسهم جديدة إلا بعد سداد كامل قيمة الأسهم القديمة – التي سبق إصدارها - .

2-1-2-3-رأس المال المدفوع:

يعبر رأس المال المدفوع عن ذلك الجزء الذي قام المساهمون بسداده فعلاً من رأس مال الشركة المساهمة المصدر، فقد تطلب الشركة المساهمة من المساهمين سداد رأس المال المصدر دفعة واحدة أو سداده على أقساط . ويسمى القسط الأول قسط اكتتاب، والقسط الثاني قسط تخصيص، والقسط الثالث والرابع ... الخ . وتحدد قيمة رأس المال المدفوع بضرب عدد الأسهم المصدرة في قيمة الجزء المسدد من القيمة الاسمية للأسهم المصدرة .

2-1-2-4- رأس المال الاحتياطي:

يجوز للشركة المساهمة، وبقرار من الجمعية العامة للمساهمين، عدم طلب سداد جزء من رأس المال – الأقساط غير المدفوعة من قيمة الأسهم المصدرة -، وعليه يعد هذا الجزء غير المدفوع بمثابة رأس مال احتياطي . فإذا صفيت الشركة، ولم تف المبالغ المحصلة من بيع أصولها لسداد التزاماتها طلبت الشركة من المساهمين سداد المبالغ المتبقية عليهم كي تفي بتلك التعهدات .

3ـ أسهم رأسمال شركة المساهمة:

3 -1 - تعريف السهم:

عزيزي الدارس، عرفنا من دراستنا للوحدة الأولى من هذا الكتاب، أن الشركة المساهمة هي الشركة التي يكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول، وحاملة مسئوليته محدودة .كما عرفنا أن الأسهم قد تكون نقدية أو عينية وتمثل حصة من مال أو حق قابل للتقويم ويجب أن يذكر نوع السهم في الصك الذي يمثله .

وعليه يمكن تعريف السهم بأنه " عبارة عن وثيقة أو صك يثبت لدافع قيمته (المساهم) حصة في رأس مال الشركة المساهمة، وله مجموعة من الخصائص، ويعطي لحامله مجموعة من الحقوق، وله أنواع عدة " .

3 -2 - خصائص السهم:

من المادتين (59، 97) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م، ومما سبق تناوله في الوحدة السابقة من هذا الكتاب، وتعريف السهم الوارد أعلاه، يمكن استخلاص الخصائص التي يتميز بها السهم التالية :

أ – **المساواة في الحقوق والالتزامات**: بمعنى أن تكون لجميع الأسهم حقوق متساوية وتخضع لالتزامات متساوية .

ب - **المسئولية المحدودة لحامله**: بمعنى أن المساهم في شركة المساهمة ، لا يتحمل من ديون الشركة بأكثر من حصته في رأس مالها المتمثلة بالجزء الباقي من قيمة الأسهم المكتتب فيها.

ج- **عدم القابلية للتجزئة**: تتميز أسهم الشركة المساهمة بأنها غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة . بمعنى إذا أشترك أكثر من شخص في ملكية سهم واحد ، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم في استعمال حقوق هذا السهم، وكذلك لا يمكن لشخص شراء نصف سهم مثلاً.

د - **المساواة في القيمة**: تنص كافة قوانين الشركات بأن رأس مال أي شركة مساهمة ، يقسم إلى أسهم متساوية بالقيمة . وهذا لا يعنى أنه لا يجوز لشركة معينة إصدار أسهمها بقيمة أكبر أو أقل من قيمتها الاسمية المكتوبة على ظهورها ، وإنما يعني أن تصدر كافة أسهم تلك الشركة بقيمة اسمية واحدة، بغض النظر عن عدد مرات الإصدار (أول، ثاني .. الخ) التي تصدر بها تلك الشركة أسهمها ، إلا أن القانون أجاز للشركة المساهمة إصدار أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية ، إذا كان نظامها الأساسي ينص على ذلك، وتسمى هذه الزيادة (علاوة إصدار) وتضاف إلى الاحتياطي القانوني.

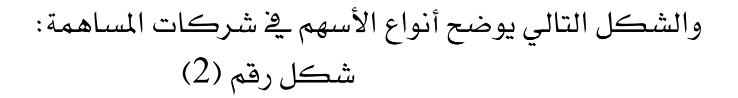
هـ - **القابلية للتداول**: يجري تداول الأسهم بالطرق التجارية – بالبيع والشراء أو التنازل للغير- ودون أن يؤثر ذلك على الحقوق المتصلة بالسهم للشركة التي أصدرته . وعملية نقل ملكية السهم، تختلف باختلاف طبيعة السهم: فإذا كان السهم لحامله، فإن الملكية تنقل بالتسليم، وإذا كان للأمر فتنقل الملكية بالتظهير، أما إذا كان اسمياً فحق مالكه لا يثبت إلا بإجراء تسجيل السهم باسمه في سجلات الشركة المساهمة التي أصدرت السهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع حامل الأسهم العادية بحق الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وحق طلب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ، وإضافة مواضيع إلى جدول أعمالها ، وطلب حل الشركة وتصفيتها.

3- 3- أنواع السهم:

توجد عدة أنواع من الأسهم، تختلف كل منها في الحقوق التي تعطيها لمالكها ، ويفيد هذا التنوع في الأسهم الشركات في تقديم نوع من الأسهم يتلاءم واحتياجات ورغبات كل فئة من فئات المستثمرين، وبالتالي يتيح للشركة المساهمة تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال التي تحتاجها للاستثمار . وبناءً عليه، يمكن تصنيفها من حيث:

- الطبيعة أو الشكل أو الملكية أو القابلية للتداول إلى: أسهم اسمية وأسهم لحاملها .
- طريقة السداد إلى: أسهم نقدية وأسهم عينية .
- الحقوق التي تمنحها الشركة للمساهمين إلى: أسهم عادية وأسهم ممتازة وأسهم تمتع.


والشكل التالي يوضح أنواع الأسهم في شركات المساهمة:

شكل رقم (2)

أنواع الأسهم في شركة المساهمة

- من حيث الطبيعة: تصنف إلى:
  - أسهم اسمية.
  - أسهم لحاملها.
- من حيث طريقة السداد: تصنف إلى:
  - أسهم نقدية.
  - أسهم عينية.
- من حيث الحقوق الممنوحة لحاملها، تصنف إلى:
  - أسهم عادية.
  - أسهم ممتازة.
- أسهم تمتع

وسيتم فيما يلي تناول كل تصنيف من تصنيفات للأسهم :

3-3-1- من حيث الطبيعة أو الشكل أو الملكية أو القابلية للتداول:

تجيز بعض القوانين للشركات، إصدار أسهم اسمية أو لحاملها ، ويتم كتابة نوع السهم على ظهر الصك . وتصنف الأسهم من حيث الطبيعة أو الملكية أو عملية التداول إلى:

أ - **أسهم اسمية**: ويقصد بالسهم الاسمي ذلك السهم الذي يكتب عليه اسم المساهم، وتثبت ملكيته له في سجل المساهمين بالشركة، وتتطلب عملية تداوله، قيده عند كل عملية بيع وانتقاله إلى شخص آخر تسجيل المالك الجديد في سجل التنازلات الذي تعده الشركة لهذا الغرض الذي يتضمن (اسم المساهم وجنسيته، والقدر المدفوع من قيمة السهم)، وكذلك كتابة اسم المساهم الجديد على ظهر السهم أو إصدار سهم جديد باسمه. ويظل السهم اسمياً حتى يتم سداد قيمة السهم بالكامل. أما بعد سداد قيمة السهم كاملة، فيحق لصاحبه أن يطلب من الشركة تحويله إلى سهم لحامله ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك .

ب- **أسهم لحاملها**: يقصد بالسهم لحامله ذلك السهم الذي لا يكتب على ظهره اسم مالكه، وإنما تكتب عليه عبارة لحامله، وتنتقل ملكيته من شخص لآخر بالمناولة، ويعتبر حامل السهم هو مالكه .

3-3-2-من حيث طريقة السداد:

تصنف الأسهم من حيث طريقة السداد إلى:

(أ) **أسهم نقدية**: يقصد بالسهم النقدي ذلك السهم الذي تدفع قيمته نقداً إلى الشركة، وتصدر هذه الأسهم بموجب قانون الشركات بالريال اليمني، وبالقيمة الاسمية .

(ب) **أسهم عينية**: يقصد بها تلك الأسهم التي تصدرها الشركة مقابل الحصص العينية، مثل الآلات والسيارات والمباني ... الخ، التي يقدمها مساهم أو أكثر سداداً لحصته في رأسمال الشركة . ويبين قانون الشركات اليمني، إجراءات تقييم الأصول المقدمة قبل منح الأسهم

العينية للمساهمين .كما يشترط عدم جواز تداول - بيع وشراء - الأسهم العينية قبل انقضاء سنة واحدة على منحها للمساهمين، ونشر الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة. والحكمة من هذا الشرط هو اختبار مدى كفاءة وفاعلية الأصول المقدمة، وسلامة تقدير قيمتها.

3-3-3- من حيث الحقوق التي تمنحها الشركة للمساهمين :

يرغب المستثمر في الحصول على عدد من الحقوق، مقابل استثمار أمواله في الشركة المساهمة، فهو يرغب بالحصول على قدر من أرباح الشركة والاشتراك في إدارتها، واسترداد أمواله عند تصفيتها، ويختلف كل مستثمر عن الآخر في درجة تفضيله لحق معين على الحقوق الأخرى، وعليه تصنف الأسهم من حيث الحقوق التي تمنحها الشركة للمساهمين إلى:

(أ) **أسهم عادية**: وهي الأسهم التي تعطي لأصحابها حقوقاً والتزامات متساوية، وتتمثل الحقوق التي تنشأ من امتلاك السهم العادي بالآتي :-

1) **حق التملك**: يحق للمساهم الحصول على سندات الأسهم التي تعطيه حق امتلاك جزء من رأس مال الشركة، وبالتالي حق اقتسام صافي موجودات الشركة عند التصفية . ويظل المساهم مالكاً لهذا الجزء، ولا يمكن إجباره على التنازل عنه إلا برغبته . ويلتزم بسداد بقية قيمة الأسهم المكتتب فيها فقط، في حالة عدم كفاية صافي أصول الشركة في الوفاء بالتزاماتها عند التصفية

2) **حق الانتخاب والترشح**: يتمتع المساهم بحق الانتخاب والترشح لعضوية مجلس الإدارة، ويحدد نظام الشركة المساهمة عادة عدد الأسهم التي يشترط أن يكون أي شخص مالكاً لها في الشركة حتى يكون مؤهلاً للترشح لعضوية مجلس إدارتها .

3) **حق حضور جلسات الجمعية العامة**: يتمتع المساهم بحق حضور جلسات الجمعية العامة العادية وغير العادية مهما كان عدد الأسهم التي يملكها ومناقشة الأمور التي التصويت على قرارات وأعمال الشركة المختلفة، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وإقرار مكافآتهم وتوزيعات الأرباح المقترحة من مجلس الإدارة .

4) **حق الحصول على عائد**: للمساهم حق التمتع بحصة من أرباح الشركة المساهمة السنوية والفوائد التي يتقرر توزيعها على المساهمين، وينشأ هذا الحق بصدور قرار الجمعية العامة للشركة بتوزيعها .

5) **حق الحصول على المعلومات**: لحامل السهم حق الإطلاع على المعلومات الخاصة بأنشطة الشركة وإدارتها . بمعنى يحق له الاطلاع على دفاتر الشركة وقوائمها المالية، وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات .

(ب) **أسهم ممتازة**: هي الأسهم التي تعطي حملتها امتيازات معينة تحدد عند إصدارها . ومن هذه الامتيازات ما يلي :-

1. **أفضلية في توزيع الأرباح**: أي توزيع الأرباح على هذه الأسهم قبل توزيع الأرباح على الأسهم العادية، أو منح بعض الأسهم فائدة سنوية بمعدل محدد بالإضافة إلى الأرباح العادية التي توزع على جميع حاملي الأسهم، أو أن تمنح سنوياً نسبة من الأرباح سنوياً قبل توزيع بقية الأرباح على المساهمين الآخرين . وتسمى هذه الأسهم، بالأسهم ذات الرصيد الثابت .
2. **أفضلية في السداد عند التصفية**: قد ينص نظام الشركة على أنه "عند تصفية الشركة، وبعد الوفاء بكافة ديون والتزامات الشركة، تدفع قيمة أسهم الامتياز أولاً قبل دفع قيمة الأسهم العادية " .
3. أسهم تمنح ميزات أخرى، مثل حق أن يمثل حامل أسهم الامتياز بعدد معين من الأعضاء في مجلس الإدارة أو الحق في أفضلية الاكتتاب بالأسهم وسندات القروض التي تصدرها الشركة .

3-3-4- أسهم التمتع :

يقصد بها تلك الأسهم التي تعطى للمساهمين الذين استردت الشركة الأسهم منهم، وذلك في الحالات التي أجاز القانون للشركة النص في نظامها الأساسي على استهلاك الأسهم أثناء قيامها . وتعطي هذه الأسهم لحملتها كل الحقوق العادية التي يحصل عليها أي مساهم آخر، مثل حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، أو حق الحصول على حصة في أرباح الشركة، ما عدا استرداد قيمتها عند تصفية الشركة، لكن قد يكون لها الحق في حصة من فائض أموال التصفية.

والأصل هو عدم جواز إخراج أسهم من الشركة المساهمة قبل انقضاء أجلها أو تصفيتها، لأن مثل هذا التصرف، يؤدي إلى إضعاف حقوق الدائنين، خاصة في حالات تخفيض رأس مال الشركة، لأن رأس المال هو الضمان العام للدائنين الذي يمكن أن يستوعب خسائر الشركة قبل أن تمتد هذه الخسائر إلى حقوقهم . غير أن قانون الشركات سمح للشركات باستهلاك أسهمها في حالات خاصة منها :-

- إذا كانت طبيعة نشاط الشركة مرتبط باستغلال موارد طبيعية يصيبها النقص تدريجياً، كأن يكون موضوع الشركة استغلال منجم أو بئر بترول .
- إذا كانت الشركة مرتبطة بحقوق استغلال مؤقتة، يتطلب في نهاية الفترة المحددة للاستغلال من الشركة تسليم أصولها وممتلكاتها للجهة المانحة لحق الاستغلال .

والحكمة من ذلك، أنه إذا لم تستهلك هذه الشركات الأسهم التي أصدرتها، وترد قيمها للمساهمين قبل نفاذ المورد الطبيعي أو انقضاء فترة حق الاستغلال المؤقتة، فإنه سيتعذر عليها بعد ذلك، أن ترد قيمة هذه الأسهم إلى المساهمين في نهاية فترة الاستغلال، نظراً لعدم وجود أصول تملكها يمكن لها بيعها وسداد قيمة الأسهم للمساهمين . ويشترط قانون الشركات اليمني في المادة

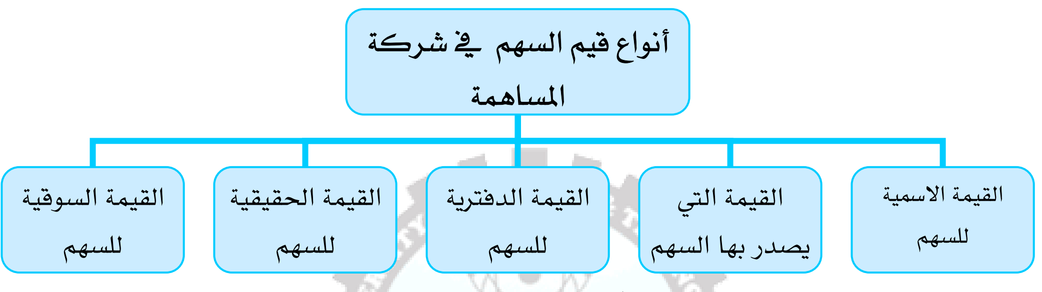
(112)، أن يتم استهلاك، ورد قيمة الأسهم من أرباح الشركة المجنبة سنوياً، وأن يتم استهلاك الأسهم عن طريق القرعة تحقيقاً للمساواة بين المساهمين .

3- 4- قيمة السهم :

للسهم في شركات المساهمة، أكثر من قيمة، ولكل قيمة مفهوم ومدلول معين . ومعرفة كل قيمة من هذه القيم مهم جداً، بسبب أن السهم من خصائصه القابلية للتداول .

والشكل التالي يوضح قيم السهم المختلفة:

الشكل رقم (3)



وسيتم فيما يلي تناول مفهوم وطريقة احتساب قيمة كل سهم :-

3-4-1- القيمة الاسمية للسهم :

القيمة الاسمية للسهم، هي القيمة المثبتة " المكتوبة " على السهم " الصك " نفسه . وللقيمة الاسمية أهمية كبيرة، نظراً لأن رأس المال الاسمي " المصرح به " يحسب على أساسها، وذلك عن طريق (ضرب القيمة الاسمية للسهم الواحد في عدد الأسهم المصرح للشركة بإصدارها). وقد حدد قانون الشركات اليمني قيمة السهم الاسمية بقيمة لا تقل عن (100) ريال، ولا تزيد عن (1,000) ريال .

وفي حالة عدم ذكر القيمة الاسمية للسهم، وذكر رأس المال المصرح به، وعدد الأسهم المصرح بإصدارها، فإنه يمكن إيجادها عن طريق قسمة رأس مال الشركة المساهمة على عدد الأسهم المصرح للشركة إصدارها . مثال إذا كان رأسمال الشركة المساهمة المصرح به عشرة ملايين ريال موزع على مائة ألف سهم، فإن القيمة الاسمية للسهم = 10,000,000 ÷ 100,000 = 100 ريال .

3-4-2-قيمة إصدار السهم:

تعبر عن القيمة التي يصدر بها السهم أو عن القيمة المحددة له عند إصداره، أو عند زيادة رأس مال الشركة . ولا يجوز أن يصدر السهم بقيمة تقل عن قيمته الاسمية، لكن يجوز أن يصدر بقيمة أكبر من قيمته الاسمية، خاصة عند زيادة رأس المال، حيث تصدر الأسهم الجديدة بقيمة أكبر من القيمة الاسمية، مثلاً: قيمة السهم الاسمية (100) ريال، ولكن أصدرته الشركة بسعر (110 ريال)، فالفرق بين قيمة إصدار السهم والقيمة الاسمية له، وقدره (10 ريالات في هذا المثال)، يطلق عليه إما :

- مصاريف إصدار الأسهم، وتستخدم مبالغة في تغطية مصاريف التأسيس في حالة إضافته على إصدار الأسهم الأول (أي عند تكوين الشركة) .
- علاوة إصدار، قد تضاف في حالة، إصدار الأسهم التالية للإصدار الأول (أي عند زيادة رأس مال الشركة)، وتضاف هذه العلاوة لحساب الاحتياطي القانوني .

3-4-3-القيمة الدفترية للسهم:

تعبر هذه القيمة عن حصة أو نصيب السهم من صافي أصول الشركة حسب ظهورها بالدفاتر في لحظة تاريخية معينة . وصافي قيمة الأصول = إجمالي قيمة الأصول – (إجمالي قيمة كافة المخصصات + مجموع قيمة كافة الالتزامات) . فمثلاً إذا فرضنا أن بيانات المركز المالي (الميزانية) لإحدى شركات المساهمة في 2010/12/31م، كانت كالتالي:

أصول		خصوم	
12,000,000	أصول ثابتة	10,000,000	رأس مال (100,000 سهم)
16,000,000	أصول متداولة	1,000,000	أرباح محتجزة
		4,000,000	احتياطيات
		5,000,000	مخصصات
		4,000,000	مجمع إهلاك
			التزامات:
		2,000,000	- قروض وتسهيلات .
		1,500,000	- دائنون
		500,000	- ذمم دائنة أخرى
28,000,000	المجموع	**28,000,000**	المجموع

ومن هذا المثال، يمكن حساب صافي أصول الشركة كما يلي :

صافي الأصول = (28,000,000 – 13,000,000) =15,000,000 ريال .

ويتم إيجاد القيمة الدفترية للسهم بقسمة صافي قيمة الأصول الظاهرة بقائمة المركز المالي للشركة " الميزانية " على عدد الأسهم المصدرة فقط، حتى تاريخ إعداد الميزانية . وقد تختلف القيمة الدفترية عن القيمة الاسمية زيادةً أو نقصاً، وذلك تبعاً لنتائج أعمال الشركة عن الفترات المالية من تاريخ إصدار الأسهم حتى تاريخ إعداد الميزانية العامة للشركة التي تحسب قيمة السهم على أساسها . ففي حالة تحقيق الشركة أرباحاً من نتائج أعمالها للفترات السابقة تكون قيمة السهم الدفترية أكبر من قيمته الاسمية، والعكس، أما إذا كانت نتائج أعمال الشركة خلال الفترات السابقة خسائر، فإن القيمة الدفترية للسهم تكون أقل من قيمته الاسمية .

وباستخدام بيانات المثال السابق، يمكن إيجاد القيمة الدفترية للسهم كما يلي :

القيمة الدفترية للسهم = (15,000,000 ÷ 100,000) = 150 ريال .

3-4-4- القيمة الحقيقية للسهم :

تعبر القيمة الحقيقية عن قيمة السهم المحسوبة على أساس صافي قيمة أصول الشركة ، بعد إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة بحسب أسعارها الجارية أو السوقية . فمثلاً إذا أعدنا تقييم أصول وخصوم الميزانية الواردة في المثال السابق، بحيث أصبحت كما يلي :-

صول		خصوم	
15,000,000	أصول ثابتة	10,000,000	رأس مال (100,000 سهم)
20,000,000	أصول متداولة	5,000,000	أرباح محتجزة
		7,000,000	احتياطيات
		5,000,000	مخصصات
		4,000,000	مجمع إهلاك
			التزامات:
		2,000,000	- قروض وتسهيلات .
		1,500,000	- دائنون
		500,000	- ذمم دائنة أخرى
35,000,000		28,000,000	

فإن صافي أصول الشركة = 35000000 - 13000000 =22,000,000 ريال .

ويلاحظ أن القيمة الحقيقية للسهم تحسب بنفس طريقة احتساب القيمة الدفترية، وذلك بقسمة صافي قيمة الأصول بعد إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة على عدد الأسهم المصدرة حتى تاريخ إعداد الميزانية . وبتطبيق ذلك، باستخدام بيانات الميزانية السابقة بعد إعادة تقديرها، وعليه فإن القيمة الحقيقية للسهم (22,000,000 ÷ 100,000) = 220 ريال .

3-4-5-القيمة السوقية للسهم:

القيمة السوقية للسهم هي عبارة عن القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، ويفترض أن تساوي القيمة السوقية للسهم قيمته الحقيقية، لكن هناك عوامل عديدة، تؤثر في القيمة السوقية للسهم، وبالتالي، تجعلها أكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية . ومن هذه العوامل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية السائدة في الدولة أو الدول التي تمارس الشركة فيها نشاطها هذا من جهة، ووضع الشركة المالي الراهن والمتوقع ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها من جهة أخرى .

3- 5- إصدار الأسهم :

يقصد بإصدار السهم عرضه للاكتتاب فيه (شراؤه) سواء من قبل المؤسسين أو الجمهور بغرض تجميع المال اللازم لتمويل أنشطة الشركة التي إلى تسعى القيام بها .

وعملية إصدار أسهم الشركات المساهمة يقوم بها المؤسسون، حيث يقومون بالآتي:

1- إعداد نشرة الاكتتاب ونشرها في صحيفة يومية واحدة على الأقل .
2- دفع كامل قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها عند توقيعهم على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وبما لا يقل عن 20 ٪.
3- طرح أسهم الشركة غير المكتتب بها من قبل المؤسسين للاكتتاب العام بالشكل الذي تراه مناسباً .
4- الاكتتاب بالأسهم الباقية من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، أو البحث عن متعهد لبيعها ، في حالة بلوغ مجموع الاكتتاب ثلاثة أرباع الأسهم المصدرة.

4ـ المعالجة المحاسبية لتسديد رأس المال:

المعالجة المحاسبية، لإثبات رأس مال الشركة المساهمة، تختلف باختلاف كيفية تقسيم رأس مال الشركة، وكيفية إصدار السهم، وطريقة دفع قيمة السهم . فقد يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم نقدية فقط، وقد يقسم إلى أسهم نقدية وعينية . وقد يصدر السهم بقيمته الاسمية أو بقيمته الاسمية مضافا إليه مبلغ معين . ويضاف هذا المبلغ لقيمة السهم الاسمية، عند تكوين الشركة، لمواجهة مصاريف التأسيس، ويطلق عليه اسم " مصاريف إصدار" .

وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل حالة من حالات سداد رأس مال الشركة المساهمة:

4-1- المعالجة المحاسبية لتسديد رأس المال نقدًا:

وفي حال أن يكون رأس مال الشركة مكوناً من أسهم نقدية فقط، فإن قيمة السهم، قد تسدد دفعة واحدة أو على أقساط، حيث أجاز قانون الشركات اليمني سداد قيمة السهم النقدي على أقساط . وقد يقوم المؤسسون أنفسهم بالاكتتاب بكل رأس مال الشركة، ودفع قيمته فوراً ، وقد يطرح جزءاً منه للاكتتاب العام .

وسنوضح فيما يلي المعالجة المحاسبية للقضايا المثارة في المواد القانونية المعروضة سابقاً ، والمتعلقة منها بالأسهم النقدية، والمصدرة بالقيمة الاسمية سواءً المكتتب بها من قبل المؤسسين أو المساهمين، والمسدد قيمتها دفعة واحدة أولاً ، وعلى دفعات ثانياً :

4-1-1- المعالجة المحاسبية لتسديد قيمة السهم دفعة واحدة:

يشترط قانون الشركات، أن يتضمن نظام الشركة نصاً على ضرورة تسديد قيمة الأسهم نقداً وكاملة عند الاكتتاب . وفي هذه الحالة، قد يقوم المؤسسون بالاكتتاب بكل رأس مال الشركة ودفع قيمته فوراً ، وقد يطرحون جزءاً منه للجمهور. وسيتم تناول- فيما يلي- كل حالة:

4-1-1-1- اكتتاب المؤسسين بكامل الأسهم:

وفقاً للفقرة (أ) من المادة (102) من قانون الشركات اليمني، فإن الأسهم التي يكتتب بها المؤسسون لا يجوز تداولها إلا بعد نشر ميزانية الشركة ونتائج أعمالها عن سنة مالية لا تقل عن 12 شهراً من تاريخ التأسيس . وبالنسبة للمعالجة المحاسبية ستختلف باختلاف المسدد من القيمة الاسمية للسهم كاملة أو جزء منها . وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية للحالتين، بالمثال التالي :

مثال (1): أتفق في 2010/1/1 م عدد من (أصحاب الأموال) على تأسيس شركة مساهمة برأس مال خمسة مليون ريال مقسم إلى 25,000 سهم عادي بقيمة اسمية 200 ريال . وفي 25 /1/ 2010م اكتتب المؤسسون بكامل الأسهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وأودع المبلغ بالبنك، وفي 2010/3/1م صدر قرار وزير التجارة بالموافقة على تأسيس الشركة . وفي 2010/3/15م عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعها التأسيسي وأقرت فيه مصاريف التأسيس بمبلغ 300 ألف ريال صرفت بشيك في 2010/3/17.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة بافتراض:

أ) سداد المؤسسين للقيمة الأسهم المكتتب بها كاملاً .

ب) سداد المؤسسين عند الاكتتاب نسبة 25 ٪ من قيمة الأسهم المكتتب بها، وسداد الباقي من قيمة الأسهم بعد ثلاثة أشهر من صدور قرار الوزير، وقام المكتتبون بسدادها في موعدها بالكامل.

الحـــل:

أولاً: حالة سداد قيمة الأسهم المكتتب بها كاملاً، فالمعالجة المحاسبية، تتمثل بالقيود التالية:

(أ) قيد اكتتاب المؤسسين برأس المال كاملاً وتوريد قيمته للبنك:

منه	له	البيان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / البنك اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات سداد المؤسسين لقيمة الأسهم المكتتبين بها وعددها 25,000 سهم بقيمة 200 ريال للسهم.	2010/1/25م

(ب) قيد تخصيص كامل أسهم الشركة على المؤسسين :

منه	له	البيان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / المؤسسين إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار وتخصيص 25000 سهم على المؤسسين بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على تكوين الشركة.	2010/3/1م

(ج) قيد تحويل بنك اكتتاب وتأسيس إلى الشركة :

منه	له	البيـان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك اكتتاب وتأسيس إثبات تحويل البنك اكتتاب وتأسيس إلى الشركة.	2010/3/17م

(د) قيد صرف مصاريف التأسيس للمؤسسين:

منه	له	البيـان	التاريخ
300,000	**300,000**	من حـ / مصاريف التأسيس إلى حـ / البنك - جاري إثبات سداد الشركة مصاريف التأسيس للمؤسسين.	2010/3/17م

ثانياً: حالة سداد 25٪ من قيمة الأسهم، فالمعالجة المحاسبية، تتمثل بالقيود التالية:

(أ) قيد اكتتاب المؤسسين برأس المال كاملاً وتوريد قيمته للبنك :

منه	له	البيـان	التاريخ
1,250,000	1,250,000	من حـ / البنك إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بكامل الأسهم المصدرة وعدد 25,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال، وسداد 50 ريال منها عند الاكتتاب.	2010/3/1م

(ب) قيد تخصيص كامل أسهم الشركة على المؤسسين :

منه	له	البيـان	التاريخ
1,250,000	1,250,000	من حـ / المؤسسين إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص 25,000 سهم للمؤسسين بقيمة اسمية 200 ريال سدد منها 25٪ أي 50 ريال من قيمة السهم .	2010/3/17م

(ج) قيد تحويل بنك اكتتاب وتأسيس إلى الشركة :

منه	له	البيـان	التاريخ
1,250,000	1,250,000	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك اكتتاب وتأسيس إثبات تحول البنك اكتتاب وتأسيس إلى الشركة.	2010/3/17م

(د) قيد صرف مصاريف التأسيس للمؤسسين :

منه	له	البيـان	التاريخ
300,000	300,000	من حـ / مصاريف التأسيس إلى حـ / البنك إثبات سداد الشركة مصاريف التأسيس للمساهمين	2010/3/17م

(هـ) قيد سداد المؤسسين بقية قيمة الأسهم المكتتبين بها :

منه	له	البيـان	التاريخ
3,750,000	3,750,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / رأس المال إثبات سداد المؤسسين الباقي من قيمة الأسهم المكتتب بها 25000سهم بمعدل 150ريال.	2010/5/3م

2-1-4: حالة طرح جزء من الأسهم للاكتتاب العام :

في هذه الحالة، يمكن أن تواجه الشركة بصدد الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، بواحد من المواقف الثلاثة الآتية :-

- **النقص في الاكتتاب**: ويعنى أن عدد الأسهم المكتتب فيها يقل عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام .
- **الاكتتاب بكامل الأسهم المطروحة**: ويعني أن عدد الأسهم المكتتب فيها يساوي العدد المطروح للاكتتاب العام .
- **الزيادة بالاكتتاب**: ويعنى أن عدد الأسهم المكتتب فيها يزيد عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام .

وسيتم تناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل من هذه المواقف الثلاثة :-

4-1-1-2-1 الاكتتاب بعدد أقل من الأسهم المصدرة:

كثيراً ما يحدث أن لا يكتتب جمهور المستثمرين بكافة الأسهم المطروحة خلال الفترة المحددة للاكتتاب . وفي هذه الحالة، يقوم المؤسسون بأي من الثلاثة الموقف الآتية :-

الأول: الاكتتاب بباقي الأسهم: في هذه الحالة، يستمر المؤسسون بتكوين الشركة .

الثاني: بتخفيض رأس مال الشركة: في حالة الاكتتاب بثلاثة أرباع رأسمال الشركة.

الثالث: رد المبالغ التي حصلت إلى أصحابها: في هذه الحالة، يتم التوقف عن تكوين الشركة، وذلك بموجب نص القانون، خصوصاً في حالة عدم تجاوز الاكتتاب ثلاثة أرباع رأس المال المصدر.

وسنوضح المعالجة المحاسبية المثارة في المواقف السابقة بالمثال التطبيقي التالي :

مثال (2): نفرض أن الشركة، قررت إصدار 50,000 سهم عادي بقيمة اسمية 200 ريال، اكتتب المؤسسون بنسبة 20٪ منها سددوا قيمتها دفعة واحدة والباقي طرحت للاكتتاب العام في 2010/3/15م، وبعد مضي المدة القانونية للاكتتاب بأسهم الشركة أتضح أن الجمهور لم يكتتب إلا بـ 30,000 سهم.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لعمليتي الاكتتاب في الأسهم وتخصيصها، وتصوير الميزانية الافتتاحية، في حال :

1- قرر المؤسسون الاكتتاب ببقية الأسهم .
2- قرر المؤسسون تخفيض رأس مال الشركة بمقدار الأسهم غير المكتتب بها .

الحل: سيتم فيما يلي عرض المعالجة المحاسبية لسداد قيمة رأس المال لكل حالة .

التمهيد للحل :

1- قيمة رأس المال المصدر = 50,000 سهم × 200 ريال = 10,000,000 ريال .
2- الأسهم المكتتب بها المؤسسون = 50000 سهم × 20٪ = 10,000 سهم .
3- الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = 50000 – 10000 = 40,000 سهم .
4- الأسهم التي اكتتب بها الجمهور = 30,000 سهم .
5- الأسهم غير المكتتب بها = 40000 – 30000 = 10,000 سهم .
6- قيمة الأسهم غير المكتتب بها = 10,000 سهم × 200 ريال = 2,000,000 ريال.
7- نسبة رأس المال المكتتب به= $\frac{\text{رأس المال المكتتب به المؤسسون+ رأس المال المكتتب به الجمهور}}{\text{رأس المال المصدر}}$

$$= \frac{30,000,000 + 10,000,000}{50,000,000} = \frac{4}{5} \quad 80\%$$

أولاً: المعالجة المحاسبية في حال اكتتاب المؤسسين بباقي الأسهم:

1- القيود المحاسبية: القيود المحاسبية التي تجرى في هذه الحالة، هي :

(أ) **قيد اكتتاب المؤسسين بجزء من الأسهم وتوريد قيمتها للبنك،** فعند إحضار إشعار البنك يجرى القيد التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين عند التأسيس بعدد10,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال سددت نقداً .	2010/3/1م

(ب)قيد قيمة الأسهم المكتتب بها الجمهور، عند ورود كشف الأسهم التي اكتتب بها الجمهور من البنك، يجرى القيد التالي :

منه	له	البيـان	التاريخ
6,000,000	6,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات اكتتاب الجمهور بـ30,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم .	2010/7/15

(ج) قيد إثبات اكتتاب المؤسسين ببقية الأسهم المصدرة، عند إحضار إشعار البنك الدال على سداد المؤسسين قيمة الأسهم الباقية من رأس المال، يجرى القيد المحاسبي التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين (10,000 × 200 ريال إثبات اكتتاب المؤسسين ببقية الأسهم المطروحة للاكتتاب العام	2010/7/15

(د) قيد تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين :

منه	له	البيـان	التاريخ
		من مذكورين	2010/7/15
4,000,000		حـ / المؤسسين	
6,000,000		حـ / المكتتبين بالأسهم	
	10,000,000	إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار 50000 سهم خصص منها 20000 للمؤسسين، 30000 للمساهمين بقيمة اسمية 200 ريال.	

(هـ) قيد تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب الشركة: عند صدور قرار تأسيس الشركة النهائي، تفتح الشركة حساباً جارياً طرف البنك، وتجري القيد المحاسبي التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس في حساب الشركة الجاري.	2010/7/15

3- الميزانية الافتتاحية للشركة (حال اكتتاب المؤسسين بباقي الأسهم المصدرة)

الأصول		الخصوم	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
		10,000,000	رأس المال المصدر (50,000 سهم ×200 ريال)
10,000,000	البنك - جاري	10,000,000	رأس المال المدفوع (50,000 سهم × 200 ريال)
10,000,000	المجموع	**10,000,000**	المجموع

ثانياً: المعالجة المحاسبية في حالة تخفيض رأس مال الشركة بمقدار النقص:

أجاز قانون الشركات اليمني في المادة (77) تخفيض رأس مال الشركة المساهمة بمقدار قيمة الأسهم غير المكتتب فيها، بعد مضي المدة القانونية المحددة للاكتتاب بالأسهم المعروضة، وبشرط بلوغ مجموع قيمة الأسهم المكتتب ثلاثة أرباع رأس المال المصدر على الأقل .

ونظراً لأن قيمة الأسهم المكتتب بها تتجاوز ثلاثة أرباع رأس المال المصدر، وأن رأس المال غير المكتتب بها، كما هو مبين في تمهيد حل المثال رقم (2) 2,000,000 ريال. في هذه الحالة، يستمر المؤسسون في تكوين الشركة ويخفض رأس المال المصدر بهذا المبلغ. وعليه يصبح رأس مال الشركة 8,000,000 ريال، وبالتالي تكون المعالجة المحاسبية لسداد رأس المال على النحو المبين بالقيود التالية:

(1) القيود المحاسبية:

1) قيد سداد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتبين بها وتوريدها للبنك الخاص بهذه الحالة، هو نفس قيد السداد الذي تم إجراءه في الحالة الأولى، وعليه لن نكرر إجراءه.

2) قيد اكتتاب الجمهور بالأسهم الخاص بهذه الحالة، أيضاً هو نفس قيد السداد الذي تم إجراءه في الحالة الأولى، وعليه لن نكرر إجرائه.

3) قيد اكتتاب المؤسسين بباقي رأس المال، لا يجرى بشكل مطلق في هذه الحالة، وأيضاً في الحالة الثالثة.

4) قيد تخصيص الأسهم: القيد لا يختلف من حيث التوجيه، لكنه يختلف من حيث المبالغ، حيث يجرى القيد بقيمة الأسهم المكتتب بها المؤسسون والمساهمون فعلاً، كما هو مبين بالقيد التالي:

التاريخ	البيـان	له	منه
2010/7/15	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / المكتتبين بالأسهم إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار 40000 سهم خصص منها 10000 للمؤسسين، 30000 للمساهمين بقيمة اسمية 200 ريال.	 8,000,000	 2,000,000 6,000,000

6) قيد تحويل المبالغ المحصلة من حساب البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حساب البنك – جاري الشركة: أيضاً لا يختلف سوى في المبالغ، كما هو موضح بالقيد التالي :

التاريخ	البيـان	له	منه
2010/7/15	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس في حساب الشركة الجاري.	 8,000,000	8,000,000

(2) <u>الميزانية الافتتاحية للشركة (حال تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها)</u>:

الخصوم		الأصول	
البيـان	المبلغ	البيـان	المبلغ
رأس المال المصدر (50,000 ×200)	10,000,000		
رأس المال المدفوع (40,000 × 200)	8,000,000	البنـك - جاري	8,000,000
المجموع	**8,000,000**	المجموع	**8,000,000**

<u>ثالثاً: حالة الرجوع عن تأسيس الشركة لعدم اكتمال الاكتتاب:</u>

أجاز قانون الشركات اليمني في المادة (77) الرجوع عن تأسيس الشركة، وذلك في حالة عدم بلوغ الاكتتاب إلى ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل خلال الأشهر الثلاثة من طرح الأسهم للاكتتاب العام، وبعد مد فترة الاكتتاب بإذن من الوزير لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، ولم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم في نهاية الثلاثين يوم . وفي هذه حالة، يصبح المؤسسون مسئولين عن رد المبالغ المدفوعة من المكتتبين إلى أصحابها كاملة، ويكونون مسئولين بالتضامن عن المصروفات التي أنفقت على تأسيس الشركة .

نفرض في المثال رقم (2) السابق، أن الجمهور اكتتب في 25,000 سهم فقط. وعليه فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تكون على النحو التالي :

(أ) القيود المحاسبية للاكتتاب بالأسهم ورد قيمتها للمؤسسين والجمهور:

1- **قيد اكتتاب وسداد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتبين بها وتوريدها للبنك**، هو نفس القيد في الحالة الأولى، عند إحضار إشعار البنك، حيث يكون على النحو التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين عند التأسيس بعدد10,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم نقداً .	2010/3/1

2- **قيد قيمة الأسهم التي اكتتب الجمهور بها**: أيضاً هذا القيد لا يختلف عن قيد الحالة الأولى، وإنما المبلغ هو الذي يختلف، كما هو مبين بالقيد التالي :

منه	له	البيـان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات اكتتاب الجمهور بعدد25,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم .	2010/7/15

من القيدين السابقين، يستنتج أن مجموع الأسهم المكتتب بها من (المؤسسين، والمساهمين) 35,000 سهم، بقيمة (35,000× 200) = 7,000,000 ريال، وهو مبلغ يقل عن ثلاثة أرباع رأس المال المصدر والبالغ في هذا المثال =7,500,000 ريال، وهو المبلغ المطلوب قانوناً الاكتتاب فيه على الأقل للاستمرار في تأسيس الشركة المساهمة . ونظراً لعدم قدرة المؤسسين على الاكتتاب بباقي رأس المال وعدم وجود متعهد لتسويق بقية أسهم الشركة، قرر المؤسسون عدم الاستمرار بتكوين الشركة، ورد المبالغ المكتتب فيها لأصحابها.

3- **قيد رد المبالغ المكتتب بها لأصحابها** :في هذه الحالة، يجرى القيد المحاسبي التالي :

منه	له	البيـان	التاريخ
 2,000,000 5,000,000	7,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / المكتتبين بالأسهم إلى حـ / البنك إثبات رد 35000 سهم المكتتب بها من المؤسسين 10000 سهم، 25000 سهم للمساهمين بقيمة اسمية 200 ريال بسبب إلغاء تكوين الشركة.	2010/7/15

(ب) **إعداد الميزانية الافتتاحية:** في هذه الحالة لا تعد ميزانية افتتاحية للشركة.

4-1-1-2-2: اكتتاب الجمهور بكامل الأسهم المعروضة:

هذه الحالة نادرة الحدوث، فغالباً ما يكتتب الجمهور بعدد من الأسهم يزيد أو يقل عن الأسهم المعروضة عليه، والمعالجة المحاسبية في هذه الحالة، لا تختلف عن المعالجة المحاسبية الخاصة بالمثال رقم (2) التي سابق عرضها، عند الحديث عن اكتتاب المؤسسين ببقية الأسهم .

مثال: لو فرضنا في المثال رقم (2)، أن المؤسسين اكتتبوا 20٪ من أسهم الشركة المصدرة، وسددوا قيمتها(للبنك – اكتتاب وتأسيس) في 2010/3/1م، وفي 2010/4/1م، وطرحت بقية الأسهم للجمهور، وفي 30 /2010/4م ورد كشف من البنك يفيد باكتتاب الجمهور بكامل الأسهم المعروضة وعددها 40,000 سهم.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية للعمليات السابقة، وتصوير الميزانية؟

الحل:

(أ) **القيود المحاسبية:** تتكون من أربعة قيود هي:-

1) **قيد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسون:** عند سداد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتبين بها (لحساب البنك - اكتتاب وتأسيس)، وإحضار إشعار البنك، يجرى القيد التالي:

منه	له	البيان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين عند التأسيس بعدد10,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم نقداً .	2010/3/1

(ب) **قيد قيمة الأسهم المكتتب بها الجمهور،** عند ورود كشف الأسهم التي اكتتب بها الجمهور من البنك، يجرى القيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
8,000,000	8,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات اكتتاب الجمهور بعدد40,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم .	2010/7/15م

(ج) قيد إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين :

منه	له	البيــان	التاريخ
2,000,000 8,000,000	10,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / المكتتبين بالأسهم إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار 50000 سهم خصص منها 10000 سهم للمؤسسين، والباقي للمساهمين بقيمة اسمية 200 ريال.	2010/7/15

(د) قيد تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب الشركة: عند صدور قرار تأسيس الشركة النهائي، تفتح الشركة حساباً جارياً طرف البنك، وتجرى القيد المحاسبي التالي:

منه	له	البيــان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس في حساب الشركة الجاري.	2010/7/15م

(ب) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة وفقاً للموقف الثاني:

الأصـول		الخصـوم	
المبلغ	البيــان	المبلغ	البيــان
		10,000,000	رأس المال المصدر (50,000 سهم ×200 ريال)
10,000,000	البنــك	**10,000,000**	رأس المال المدفوع (**50,000** سهم × **200** ريال)
10,000,000	المجموع	**10,000,000**	المجموع

3-2-1-1-4: اكتتاب الجمهور بعدد أكبر من الأسهم المعروضة:

كثيراً ما يحدث أن يكتتب الجمهور بعدد من الأسهم يفوق العدد المطروح للاكتتاب العام . وتوجد أكثر من طريقة لتوزيع الأسهم المصدرة على المكتتبين: فهناك طريقة الأول فالأول، وطريقة تبدأ من أكبر مكتتب ثم الذي يليه وهكذا حتى تكتمل تغطية رأس المال المصدر، والثانية تأخذ العكس، حيث تبدأ من أصغر المساهمين ثم تتصاعد إلى أن تكتمل تغطية رأس المال المصدر، والأخيرة الطريقة النسبية، فهذه الطريقة لا تحرم أي مكتتب مهما كان عدد الأسهم الذي اكتتب فيه . أي تأخذ في الاعتبار كافة المكتتبين . وقد أخذ المشرع اليمني بالطريقة الأخيرة، حيث تنص المادة (78) من قانون الشركات اليمني، على عدم جواز إقصاء أي مكتتب بالأسهم، مهما كانت الأسهم التي اكتتب بها، وذلك عند قيام الشركة بتوزيع الأسهم – المطروحة للاكتتاب - على

المساهمين في حالة تجاوز الأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، وطلب سداد قيمة السهم دفعة واحدة.

سيتم فيما يلي توضيح المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة بالمثال التطبيقي التالي.

مثال (3) :

نفرض في المثال السابق، أن المؤسسين اكتتبوا في 20٪ من أسهم الشركة المصدرة، ودفعوا في 2010/3/1م قيمتها (للبنك – اكتتاب وتأسيس)، وفي 2010/4/25م صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس الشركة، وفي 2010/5/10م، طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، وفي 30/ 5/2010م ورد كشف من البنك يفيد باكتتاب الجمهور في 45,000 سهم، وتقرر تخصيص الأسهم المعروضة على الجمهور على أساس التوزيع النسبي، ورد قيمة الأسهم المكتتب بها بالزيادة لأصحابها. وفي 2010/7/15م صدر القرار النهائي بالموافقة على تكوين الشركة المساهمة.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة للعمليات السابقة ؟

الحل:

(1) التمهيد للحل:

- قيمة الأسهم المصدرة = 50,000 سهم × 200 ريال = 10,000,000 ريال.
- الأسهم المكتتب بها المؤسسون = 50000 × 20٪ = 10,000 سهم .
- قيمة المكتتب بها المؤسسون = 10,000 سهم × 200 ريال = 2,000,000 ريال.
- الأسهم المطروحة للجمهور = (50000 – 10000) = 40,000 سهم .
- الأسهم المكتتب بها الجمهور والمقبولة بالكامل = 45,000 سهم.
- قيمة الأسهم المكتتب بها = 45,000 سهم×200 ريال= 9,000,000 ريال.
- قيمة الأسهم المكتتب بها بالزيادة = 5000 سهم × 200 ريال= 1000000 ريال.

إذاً نسبة التخصيص = 40000: 45000 = 8: 9 . وهذا يعنى أن المساهم الذي اكتتب بتسعة أسهم، سيعطى له ثمانية أسهم، وسيرد له سهم .

(2) المعالجة المحاسبية: في هذه الحالة، لا تختلف عن تلك التي سبق عرضها في الحالات السابقة، باستثناء قيد التخصيص، حيث يظهر في طرفه (الدائن) حساب البنك بقيمة الأسهم المكتتب بها بالزيادة، أي تتكون المعالجة من الأربعة القيود الآتية:

أ- قيد اكتتاب المؤسسين:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين عند التأسيس بعدد10,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال للسهم نقداً .	2010/3/1م

ب- قيد قيمة الأسهم المكتتب بها الجمهور، عند ورود كشف الأسهم التي اكتتب بها الجمهور من البنك، يجرى القيد التالي :

منه	له	البيـان	التاريخ
9,000,000	9,000,000	من حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 45,000 سهم بمعدل 200 ريال للسهم .	2010/5/30م

ج - قيد إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين :

منه	له	البيـان	التاريخ
		من مذكورين	2010/5/30م
2,000,000		حـ / المؤسسين	
9,000,000		حـ / المكتتبين بالأسهم	
		إلى مذكورين	
	10,000,000	حـ / رأس المال	
	1,000,000	حـ / البنك اكتتاب وتأسيس	
		إثبات إصدار 50000 سهم، ورد 5000 سهم الزائدة بقيمة اسمية 200 ريال.	

د - قيد تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب الشركة: عند صدور قرار تأسيس الشركة النهائي، تفتح الشركة حساباً جارياً طرف البنك، وتجري القيد المحاسبي التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
10,000,000	**10,000,000**	من حـ / البنك جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس	2010/7/15

4- 2- تسديد قيمة الأسهم النقدية على أقساط :

تعني هذه الحالة، طرح الأسهم للاكتتاب العام، مع قبول تحصيل قيمة السهم على دفعات . ففي هذه الحالة، يقوم المساهم بتاريخ الاكتتاب بتسليم طلب الاكتتاب إلى البنك، ويدفع جزءاً من قيمة الأسهم المكتتب فيها، ويسمى هذا القسط " قسط الاكتتاب "، ويشترط قانون الشركات اليمني في المادة (76)، بأن لا يقل المدفوع من قيمة كل سهم نقدي عند الاكتتاب عن (20٪) من قيمته الاسمية، ويؤشر على السهم بالقدر المدفوع من قيمته. وبعد تخصيص الأسهم المكتتب بها المساهمين، يطلب منهم دفع قسط يسمى " قسط التخصيص " عن الأسهم التي خصصت لهم . أما الباقي من قيمة الأسهم فتدفع على قسط واحد أو على عدد من الأقساط تسمى القسط الأول، والقسط الثاني .... حتى القسط الأخير، وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ تأسيس الشركة في المواعيد التي يعينها نظام الشركة أو مجلس إدارتها. والهدف من هذا الإجراء هو جذب أكبر عدد من المساهمين .

وكما هو الحال في سداد القيمة دفعة واحدة، يمكن أن تواجه الشركة بصدد الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، وسداد القيمة على أقساط، بواحد من المواقف الثلاثة الآتية:-

أ) <u>النقص في الاكتتاب</u>: وفي هذه الحالة، يقوم المؤسسون بأي من الثلاثة الموقف الآتية :-

- **الاكتتاب بباقي الأسهم**: في هذه الحالة، يستمر المؤسسون بتكوين الشركة .
- **تخفيض رأس مال الشركة**: في حالة بلغ الاكتتاب بثلاثة أرباع رأس المال المصدر.
- **رد المبالغ التي حصلت إلى أصحابها**: في هذه الحالة، لا يتم تكوين الشركة، وذلكً بنص القانون، خصوصاً في حالة عدم الاكتتاب بثلاثة أرباع رأس المال المصدر .

ب) <u>الاكتتاب بكامل الأسهم المطروحة</u>: ويعني أن عدد الأسهم المكتتب فيها يساوي العدد المطروح للاكتتاب العام .

ج) <u>الزيادة في الاكتتاب</u>: ويعنى أن عدد الأسهم المكتتب فيها يزيد عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام .

وسنفرق في المعالجة المحاسبية بين المؤسسين، والمساهمين، حيث سيتم فتح حساب للمساهمين يسجل فيه قيمة المبالغ المسددة عند الاكتتاب، يسمى (حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص)، بينما المؤسسون سيفتح لهم حساب يسجل فيه قيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها، يسمى (حساب المؤسسين) . وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية للحالات الثلاث .

1-2-4 : اكتتاب الجمهور بأقل من الأسهم المطروحة:

يبدأ المؤسسون عادة، بسداد قيمة ما يكتتبون به من أسهم، وسوف نفترض خلال الأمثلة التالية، قيامهم بسداد قيمة الأسهم الخاصة بهم بدفعة واحدة، بينما يسدد المساهمون قيمة أسهم على أقساط، وذلك لكي يحفزوا الجمهور على الاكتتاب بالأسهم المعروضة، لكن على الرغم من

ذلك، كثيراً ما يحدث أن لا يكتتب جمهور المستثمرين بكافة الأسهم المطروحة خلال الفترة المحددة للاكتتاب، وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية الخاصة بهذه الحالة من خلال حل المثال التالي.

مثال تطبيقي (4):

نفرض أنه في 2009/9/1م، قرر عدد من أصحاب الأموال تأسيس شركة مساهمة برأس مال خمسين مليون ريال، مقسم على 100,000 سهم، وبقيمة اسمية 500 ريال للسهم، اكتتب المؤسسون في 20,000 سهم سددوا المبالغ المستحقة عنها إلى (البنك – اكتتاباً وتأسيساً)، وفي 1009/12/15م صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس الشركة، وبعد 15 يوماً من صدور القرار بالموافقة على تأسيس الشركة طرحت بقية أسهمها المصدرة للاكتتاب العام، وطلب تسديد قيمة السهم على أقساط على النحو التالي:

200 ريال قسط اكتتاب، يسدد خلال الفترة من 2010/1/1م إلى 2010/1/31م.
100 ريال قسط تخصيص، يسدد خلال الفترة من 2010/7/1م إلى 2010/7/31م .
120 ريال قسط أول، يسدد خلال الفترة من 2010/9/1م إلى 2010/9/30م .
80 ريال قسط أخير، يسدد خلال الفترة من 2010/12/1م إلى 2010/12/31م .

وبعد انقضاء فترة الاكتتاب المحددة في القانون اتضح أن الجمهور لم يكتتب سوى في :

1- 70,000 سهم، وقرر المؤسسون الاكتتاب ببقية الأسهم .
2- 70,000 سهم، وقرر المؤسسون تخفيض رأس مال الشركة بمقدار الأسهم غير المكتتب بها .
3- 50,000 سهم، وقرر المؤسسون عدم الاستمرار بتكوين الشركة .

المطلوب: إجراء قيود اليومية لقسط الاكتتاب في دفاتر الشركة للحالات الثلاث المذكورة أعلاه، إذا علمت أن قرار تأسيس الشركة النهائي صدر في 2010/6/30م، وسددت بقية الأقساط في مواعيدها كاملة .

حل المثال رقم (4):

أولاً: حالة اكتتاب المؤسسين ببقية الأسهم:

1- المعالجة المحاسبية للاكتتاب بالأسهم وتخصيصها: في هذه الحالة، تأخذ المعالجة القيود الخمسة التالية:

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 20,000 سهم وسداد القيمة كاملة 500 ريال	2009/9/1م

منه	له	البيان	التاريخ
14,000,000	14,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بـ 70,000 سهم بمعدل 200 ريال للسهم .	2010/4/30م
2,000,000	2,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بباقي الأسهم وعددها 10 ألف بمعدل 200 ريال	2010/5/1م
12,000,000 14,000,000	26,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات إصدار وتخصيص 100,000سهم على المؤسسين والجمهور بقيمة اسمية 500 ريال سدد منها 200 ريال.	2010/5/1م
26,000,000	26,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في حساب الشركة	2010/6/30م

2- القيود المحاسبية للأقساط التالية لقسط الاكتتاب:

لا يتم إجراء القيود للأقساط الباقية من قيمة السهم، إلا في حالة اتخاذ المؤسسين قرار الاستمرار بتأسيس الشركة . وفيما يلي نعرض لهذه القيود :

منه	له	البيان	التاريخ
8,000,000	8,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات طلب قسط التخصيص عن 80,000 سهم بمعدل 100 ريال	**2010/7/1**
8,000,000	8,000,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات سداد المساهمين قسط التخصيص عن 80,000 سهم بمعدل 100 ريال	**2010/7/31**
9,600,000	9,600,000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأول عن 80,000 سهم بمعدل 120 ريال	**2010/9/1**

منه	له	البيان	التاريخ
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأول إثبات تحصيل القسط الأول عن 80,000 سهم بمعدل 120 ريال	**2010/9/30**
9,600,000	9,600,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير عن 80,000 سهم بمعدل 80 ريال	**2010/12/1**
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات تحصيل القسط الأخير عن 80,000 سهم بمعدل 80 ريال	**2010/12/31**

ثانياً: حالة تخفيض رأس المال:

في حالة اكتتاب المساهمين بعدد من الأسهم يقل عن الأسهم المعروضة عليهم، وقرر المؤسسون تخفيض رأس مال الشركة بمقدار قيمة الأسهم غير المكتتب بها، فإن قيود الاكتتاب سواءً الخاصة بالمؤسسين والجمهور، **لا تختلف عن مثيلتها في الحالة السابقة**، باستثناء لا يتم إجراء قيد اكتتاب المؤسسين بالأسهم الباقية من المطروحة على الجمهور مبلغ (2,000,000) ريال، وبالتالي تصبح قيمة رأس المال (24) مليون ريال بدلاً من (26) مليون ريال.

(1) القيود المحاسبية للاكتتاب بالأسهم وتخصيصها: تتكون من الأربعة قيود التالية:

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / المؤسسين اكتتاب المؤسسين بـ 20,000 سهم بقيمة 500 ريال	**2009/9/1م**
14,000,000	14,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص اكتتاب الجمهور بـ 70,000 سهم بمعدل 200 ريال	**2010/4/30م**
10,000,000 14,000,000	24,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات إصدار وتخصيص20000 سهم للمؤسسين بقيمة اسمية 500 ريال، 70000 سهم للمساهمين بقسط اكتتاب 200 ريال للسهم	**2010/4/30م**

منه	له	البيان	التاريخ
24,000,000	24,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في البنك جاري	2010/4/15م

(2) القيود المحاسبية للأقساط التالية لقسط الاكتتاب:

في هذا المثال القيود الخاصة بأقساط (التخصيص، والأول، والأخير) لا تختلف عن قيود المثال السابق إلا بالمبالغ، لأن قيمة كل قسط في هذا المثال تستحق عن (70) ألف سهم بينما في المثال السابق كانت تستحق عن (80) ألف سهم. وفيما يلي عرض لهذه القيود :

أولاً: قيدي طلب وتحصيل قسط التخصيص:

منه	لـه	البيـان	التـاريخ
7,000,000	7,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات طلب قسط التخصيص عن 70,000 سهم بمعدل 100 ريال .	2010/7/1
7,000,000	7,000,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص تحصيل قسط التخصيص عن 70,000 سهم بمعدل 100 ريال	2010/7/31

ثانياً: قيدي طلب وتحصيل القسط الأول:

منه	لـه	البيـان	التـاريخ
8,400000	8,400000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأول عن 700,000 سهم بمعدل 120 ريال	2010/9/1
8,400000	8,400000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأول إثبات تحصيل القسط الأول عن 70,000 سهم بمعدل 120 ريال	2010/9/30

ثالثاً: قيدي طلب وتحصيل القسط الأخير:			
منه	لـه	البيـان	التـاريخ
5,600,000	5,600,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال طلب القسط الأخير عن 70,000 سهم بمعدل 80 ريال	2010/12/1
5,600,000	5,600,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن 70,000 سهم بمعدل 80 ريال	10/12/31

ثالثاً: حالة رد قيمة الأسهم لأصحابها:

في هذه الحالة يتوقف المؤسسون عن الاستمرار في تكوين الشركة، ورد المبالغ المحصلة لأصحابها، أي تقتصر المعالجة المحاسبية فقط على القيدين الآتيين:

(أ) قيدي اكتتاب المؤسسين والمساهمين بالأسهم:			
منه	لـه	البيـان	التـاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 20,000 سهم بمعدل 500 ريال	2009/9/1م
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك- اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بـ 50,000 سهم بمعدل 200 ريال	2010/4/30
(ب) قيد رد المبالغ للمؤسسين والمساهمين:			
منه	لـه	البيـان	التـاريخ
10,000,000 10,000,000	2,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات رد المبالغ المكتتب بها للمؤسسين بمعدل 500 ريال والجمهور عن 70,000 سهم بمعدل 200 ريال	2010/4/30

2-2-4- اكتتاب الجمهور بكامل الأسهم وسداد الأقساط في مواعيدها :

القيود المحاسبية لإصدار الأسهم، وسداد أقساطها لا تختلف عن القيود التي أجريت في الحالة الأولى (حالة اكتتاب المؤسسين ببقية الأسهم)، باستثناء قيمة الأسهم المكتتب بها الجمهور تصبح أكبر، وقيد اكتتاب المؤسسين بباقي الأسهم المخصصة للجمهور لا يجرى. وسيتم توضيح من خلال المثال التالي:

مثال (5): نفرض، في **المثال رقم (4) السابق**، أن الجمهور اكتتب بكل الأسهم المعروضة عليه وعددها 80,000 سهم خلال الفترة المحددة للاكتتاب، وصدر القرار النهائي بتأسيس الشركة في 2010/4/15م، وظلت باقي بيانات المثال كما هي عليه، وأن المساهمين سددوا كافة الأقساط في مواعيدها بالكامل.

والمطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة.

الحـل:

أولاً : القيود المحاسبية لقسط الاكتتاب بالأسهم وتخصيصها:

لا تثير هذه الحالة أية مشكلة، حيث يتم تخصيص الأسهم لكافة المكتتبين حسب طلبهم. وفيما يلي نعرض للقيود المحاسبية الخاصة بهذه الحالة :

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 20000 سهم بقيمة اسمية 500 ريال	2009/9/1م
16,000,000	16,000,000	من حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 80000 سهم بقسط اكتتاب 200 ريال	2010/4/30م
10,000,000 16,000,000	26,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات تخصيص الأسهم 20000 على المؤسسين و80000 سهم على المساهمين	2010/4/30م
20,000,000	20,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في حساب البنك جاري	2010/4/15م

ثانياً: القيود المحاسبية للأقساط التالية لقسط الاكتتاب :

في جميع حالات الاستمرار في تكوين الشركة، لا تختلف القيود المحاسبية للأقساط التالية لقسط الاكتتاب (طلب قسط التخصيص وتحصيل قيمته، والقسط الأول، أو الأخير) سواءً تم الاكتتاب ببقية الأسهم المصدرة المؤسسين، أو خفض رأس مال الشركة بالأسهم غير المكتتب بها أو اكتتب الجمهور بكل الأسهم المصدرة . وزيادة في التوضيح سنعرض فيما يلي القيود الخاصة بقسط التخصيص والأول والأخير:

1- قيدا طلب وسداد قسط التخصيص :

منه	لـه	البيان	التاريخ
8,000,000	8,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات طلب قسط التخصيص عن 80,000 سهم بمعدل 100 ريال	2010/7/1م
8,000,000	8,000,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات تحصيل قسط التخصيص عن 80,000 سهم بمعدل 100 ريال	2010/7/31م

2- قيدا طلب وسداد القسط الأول :

منه	لـه	البيان	التاريخ
9,600,000	9,600,000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأول عن 80,000 سهم بمعدل 120 ريال	2010/9/1م
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأول إثبات تحصيل القسط الأول عن 80,000 سهم بمعدل 120 ريال	2010/9/30

3- قيد طلب وسداد القسط الأخير :

منه	لـه	البيان	التاريخ
6,400,000	6,400,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير المستحق عن 80,000 سهم بمعدل 80 ريال.	2010/12/1 م

6,400,000	6,400,000	من حـ / البنك- جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات تحصيل القسط الأخير المستحق عن 80,000 سهم بمعدل 80 ريال.	2010/12/3م

ثانياً: تصوير حسابات الأقساط في دفتر الأستاذ:

(1) حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
16,000	إلى حـ / رأس المال	010/1/31	16,000	من حـ / البنك	2010/1/31
8,000	إلى حـ / رأس المال	2010/7/1	8,000	من حـ / البنك	2010/7/31
24,000	الإجمالي		**24,000**	الإجمالي	

(2) حـ / القسط الأول (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
12,000	إلى حـ / رأس المال	2010/9/1	12,000	من حـ / البنك	2010/9/30
12,000	الإجمالي		**12,000**	الإجمالي	

(3) حـ / القسط الأخير (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
8,000	إلى حـ / رأس المال	2010/12/1	8,000	من حـ / البنك	2010/12/31
8,000	الإجمالي		**8,000**	الإجمالي	

4-2-3- اكتتاب الجمهور بعدد أكبر من الأسهم المطروحة :

في هذه الحالة، يتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب العام وفقاً لطريقة التوزيع النسبي التي أخذ بها المشرع اليمني في توزيع الأسهم المصدرة على كافة المكتتبين، وذلك في المادة (78) من قانون الشركات اليمني، حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع قواعد لتخصيص الأسهم لا تتعارض مع قانون الشركات، والتي قد تتضمن رفض بعض الاكتتاب ورد أقساطها المحصلة لأصحابها، بسبب مخالفتها أو عدم اتفاقها مع قواعد الاكتتاب، أو تخصيص عدد أسهم أقل من العدد الذي اكتتب به المساهم.

وفي هذه الحالة، يقوم مجلس الإدارة بإعداد قائمة التخصيص، لأنها تسهل المعالجة المحاسبية للأسهم المصدرة، حيث يقيد فيها أسماء المكتتبين، وعدد الأسهم التي اكتتب بها كل مساهم، وعدد الأسهم المخصص لكل واحد منهم، والمبالغ المدفوعة عند الاكتتاب، والمبالغ المستحقة عن قسطي الاكتتاب والتخصيص، والمبالغ المردودة أو المستحقة أو المقدمة تأخذ الشكل التالي:

م.	اسم المكتتب	عدد الأسهم المكتتب بها	عدد الأسهم المخصصة	المبلغ المدفوع عند الاكتتاب	المبلغ المستحق عن قسطي الاكتتاب والتخصيص	المبالغ المردودة	المبالغ المحولة لأقساط تالية	الرصيد
1								
2								
..								

وقد تأخذ مبالغ الأسهم المكتتب فيها بالزيادة، بعد عملية تخصيص الأسهم على المساهمين، واحدة من الحالات الثلاث التالية:

- الأولى: رد المبالغ للمكتتبين.
- الثانية: حجزها لسداد أقساط تالية.
- الثالثة: حجز جزء ورد الجزء الآخر.

وسيتم فيما يلي توضيح المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات المذكورة أعلاه.

4-2-3-1: حالة رد المبالغ المكتتب بها بالزيادة:

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة بالمثال التالي:

مثال (6):

نفرض أنه في 2010/1/1م، قرر عدد من أصحاب الأموال تأسيس شركة مساهمة برأس مال خمسين مليون ريال، مقسم على 100,000 سهم، وبقيمة اسمية 500 ريال للسهم، اكتتب المؤسسين في 20,000 سهم سددوا المبالغ المستحقة عنها إلى (البنك – اكتتاب وتأسيس)، وفي 1010/2/15م صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس الشركة، وفي 2010/3/1م طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، وطلب تسديد قيمة السهم على أقساط على النحو التالي:

200 ريال قسط اكتتاب، يسدد خلال الفترة من 2010/1/1م إلى 2010/1/31م.
200 ريال قسط اكتتاب، يسدد خلال الفترة من 2010/3/1م إلى 2010/3/31م.
100 ريال قسط تخصيص، يسدد خلال الفترة من 2010/5/1م إلى 2010/5/31م.
120 ريال قسط أول، يسدد خلال الفترة من 2010/7/1م إلى 2010/7/31م.
80 ريال قسط أخير، يسدد خلال الفترة من 2010/10/1م إلى 2010/10/31م.

وقد اكتتب الجمهور بعدد 105,000 سهم، وقرر مجلس الإدارة تخصيص الأسهم المكتتب فيها على النحو التالي:-

1- رفض الاكتتاب في 5,000 سهم، لمخالفتها الإجراءات القانونية.
2- تخصيص أسهم بالكامل لمكتتبين في 20,000 سهم.
3- توزيع بقية الأسهم على أساس التوزيع النسبي.

4- رد مبالغ قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب بها بالزيادة لأصحابها.
وصدر قرار تأسيس الشركة النهائي في 2010/4/30م

المطلوب:

إجراء القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة بدفاتر الشركة ،إذا علمت أن المساهمين سددوا بقية الأقساط في مواعيد استحقاقها كاملاً .

الحـل :

أولاً : التمهيد للحل:

لتسهيل عملية المعالجة المحاسبية لعمليات الاكتتاب بالأسهم، وتحصيل قيمتها ، يمكن إتباع أي من الطريقتين التاليتين :-

الطريقة الأولى: عدم استخدام قائمة التخصيص :

أسهم مطروحة	أسهم مكتتب فيها	البيـان
80,000	105,000	
–	(5,000)	أسهم مكتتب فيها مرفوضة
	100,000	أسهم مكتتب فيها مقبولة
(20,000)	(20,000)	اكتتابات خصص لها بالكامل (تميزاً لها)
60,000	80,000	الأسهم الباقية القابلة للتخصيص

من الجدول السابق، نجد أن نسبة التخصيص = **60000** : **80000** = **3** : **4** . ويعني أن تخصيص الأسهم سيتم على أساس أن المكتتب في **4** أسهم سيحصل على **3** أسهم، خلافاً للمساهمين المخصص لهم كامل الأسهم المكتتبين بها . وسيتم تحديد المبالغ التالية :-

1- مجموع المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب = **105,000** × **200** = **21,000,000** ريال .
2- قيمة الأسهم المرفوضة = **5,000** × **200** = **1,000,000** ريال .
3- قيمة الأسهم المكتتب بها بالزيادة = **20,000** × **200** = **4,000,000** ريال .
4- الباقي من المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب (**21,000,000** - **5,000,000** = **16,000,000**) ريال
5- قسط الاكتتاب = **80,000**×**200** = **16,000,000** ريال .
6- قسط التخصيص = **80,000** × **100**= **8000000** ريال .
7- مجموع قسطي الاكتتاب والتخصيص= **24,000,000** ريال .

الطريقة الثانية: استخدام قائمة التخصيص:

اسم المكتتب (1)	عدد الأسهم المكتتب بها (2)	عدد الأسهم المخصصة (3)	المبلغ المدفوع عند الاكتتاب (3×2)	المبلغ المستحق عن قسطي الاكتتاب والتخصيص (5)	المبالغ المردودة (6)	الرصيد الباقي على المساهمين (4 - 6+5)	المبالغ المحولة لأقساط تالية
مكتتبون خصص لهم بالكامل	20000	20000	4000000	6000000	–	2000000	–
باقي المكتتبين	85000	60000	17000000	18000000	5000000	6000000	–
الإجمالي	105000	80000	21000000	24000000	5000000	8000000	–

ثانياً: القيود المحاسبية :

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات تسديد المؤسسين لقيمة الأسهم المكتتبين بها وعددها 20000 سهم بقيمة 500 ريال للسهم.	2010/1/1م
21,000,000	21,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 105000 سهم بمعدل 200 ريال للسهم.	2010/3/31م
10,000,000 16,000,000	26,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص الأسهم المصدرة 20000 سهم للمؤسسين بقيمة 500 ريال، 80000 سهم على المساهمين بمعدل 200 ريال.	2010/3/31م
5,000,000	5,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات رد قسط الاكتتاب عن5000 سهم المرفوضة، 20000 سهم الزيادة بمعدل 200 ريال.	2010/3/31م
26,000,000	26,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في البنك جاري.	2010/4/30م

منه	له	البيان	التاريخ
8,000,000	8,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات طلب قسط التخصيص عن 80000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/5/1م
8,000,000	8,000,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات تحصيل قسط التخصيص عن 80000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/5/31م
9,600,000	9,600,000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأول المستحق عن 80000 سهم بمعدل 120 ريال.	2010/7/1م
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأول. إثبات تحصيل القسط الأول عن 80000 سهم بمعدل 120 ريال.	2010/7/31م
6,400,000	6,400,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال طلب القسط الأخير عن 80000 سهم بمعدل 80 ريال	2010/10/1م
6,400,000	6,400,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن 80000 سهم بمعدل 100 ريال	2010/10/31م

4-2-3-2: حجز الزيادة لسداد أقساط تالية :

المبالغ الزائدة التي تقرر حجزها، قد تغطي جزء من قيمة قسط التخصيص أو كله . وقد تزيد عن قسط التخصيص لتغطي جزء من قيمة القسط الذي يليه أو كلها . وقد تزيد لتغطي كافة الأقساط حتى القسط الأخير . وهذا يتوقف على عدد مرات تغطية المبلغ المطلوب دفعه عند الاكتتاب .

مثال تطبيقي (7) :

إذا فرضنا في المثال الخامس السابق، أن قيمة إصدار السهم طلب تسديدها كما يلي:

210 ريال قسط اكتتاب، يسدد خلال الفترة من 2010/3/1م إلى 2010/3/31م.

90 ريال قسط تخصيص، يسدد خلال الفترة من 2010/5/1م إلى 2010/5/31م .

120 ريال قسط أول، يسدد خلال الفترة من 2010/7/1م إلى 2010/7/31م .
80 ريال قسط أخير، يسدد خلال الفترة من 2010/10/1م إلى 2010/10/31م .
وقد قرر مجلس إدارة الشركة حجز قيمة الأسهم المكتتب بها بالزيادة لسداد أقساط تالية.
فإذا علمت أن بقية بيانات الواردة في المثال (6) السابق لم تتغير.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة بدفاتر الشركة، وتصوير حسابات الأقساط في دفتر الأستاذ، والميزانية الافتتاحية للشركة بعد سداد قسط الاكتتاب؟

الحل:

أولاً: التمهيد للحل:

سيتم فيما يلي احتساب المبالغ والقيم التالية :

1) مجموع المدفوع عند الاكتتاب = 105,000 × 210 = 22,050,000 ريال .
2) عدد الأسهم المرفوضة = 5,000 سهم.
3) قيمة الأسهم المرفوضة = 5,000 × 210 = 1,050,000 ريال.
4) عدد الأسهم المقبولة = 105,0000 – 5,000 = 100,000 سهم.
5) قيمة الأسهم المقبولة = 100,000 × 210 = 21,000,000 ريال .
6) الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = 100,000 × 80٪ = 80,000 سهم
7) الأسهم المكتتب بها بالزيادة = 100,000 – 80,000 = 20,000 سهم .
8) الأسهم المخصصة بالكامل للمكتتبين فيها = 20,000 سهم .
9) الأسهم الباقية التي ستخصص على الجمهور= 100,000 – (20,000 + 20,000)
= 60,000 سهم.

إذاً نسبة التخصيص = 80000:60000 = 3 :4، وهي نفس نسبة المثال (6)، وعليه فإن:

- المبلغ المدفوع عن السهم المصدر فعلاً = المبلغ المدفوع عند الاكتتاب × مقلوب نسبة التخصيص = 210 × 4 ÷ 3 = 280 ريال، يوزع على النحو التالي:

(أ) 210 ريالات قسط اكتتاب .
(ب) الباقي مبلغ الاكتتاب = 280 – 210 = 70 ريالاً، تحجز لسداد جزء من قسط التخصيص .
(ج) الباقي من قسط التخصيص عن 60,000 سهم = 90 – 70 = 20 ريالاً، وعن 20,000سهم القسط بالكامل وهو 90 ريال .
(د) قيمة الأسهم الزيادة والمحولة لسداد قسط التخصيص = 20000×210 =4,200,000 ريال .
(هـ) قيمة قسط التخصيص = 80,000 ×90 = 7,200,000 ريال .
(و) المبلغ الباقي من قسط التخصيص = 7,200,000 –4,200,000 = 3,000,000 ريال .

ثانياً: التمهيد للحل باستخدام قائمة التخصيص:

(المبالغ بآلاف الريالات)

اسم المكتتب	عدد الأسهم المكتتب بها	عدد الأسهم المخصصة	المبلغ المدفوع عند الاكتتاب	المبلغ المستحق عن قسطي اكتتاب وتخصيص	المبالغ المردودة	الرصيد= المبلغ الباقي من قسط التخصيص	المبالغ المحولة لأقساط تالية
مكتتبون خصص لهم بالكامل	20000	20000	4,200	6,000	–	1,800	–
باقي المكتتبين	80000	60000	16,800	18,000	–	1,200	4,200
الإجمالي	100000	80000	21,000	24,000	–	3,000	4,200

ثالثاً: القيود المحاسبية :

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين في 20000 سهم بقيمة 500 ريال.	2010/1/1م
22,050,000	22,050,000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 105000 سهم بمعدل 210 ريال للسهم.	2010/3/31م
10,000,000 16,800,000	26,800,000 1,050,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / رأس المال حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات تخصيص 20000 سهم للمؤسسين بقيمة 500 ريال، 80000 سهم للمساهمين، ورد 5000 سهم المرفوضة بمعدل 210 ريال للسهم.	2010/3/31م
31,000,000	31,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس في حساب البنك جاري.	2010/4/30م

منه	له	البيان	التاريخ
7,200,000	7,200,000	من حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات طلب قسط التخصيص عن 80000 سهم بمعدل 90 ريال.	2010/5/1م
3,000,000	3,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إثبات تحصيل قسط التخصيص عن 20000 سهم بمعدل 90 ريال، 60000 سهم بمعدل 20 ريال.	2010/5/31م
9,600,000	9,600,000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأول المستحق عن 80000 سهم بمعدل 120 ريال.	2010/7/1م
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / القسط الأول إثبات تحصيل القسط الأول المستحق عن 80000 سهم بمعدل 120 ريال.	2010/7/31م
6,400,000	6,400,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير المستحق عن 80000 سهم بمعدل 80 ريال	2010/10/1م
6,400,000	6,400,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات تحصيل القسط الأخير عن 80000 سهم بمعدل 80 ريال.	2010/10/31م

ثالثاً: تصوير حسابات الأقساط في دفتر الأستاذ:

(1) حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
16,800	إلى حـ / رأس المال	**2010/1/31**	22,050	من حـ / البنك	010/1/31
1,050	إلى حـ / البنك	=			
4,200	رصيد مرحل				
22,050	الإجمالي		**22,050**	الإجمالي	
7,200	إلى حـ / رأس المال	010/5/1	4,200	رصيد منقول	**2010/2/1**
			3,000	من حـ / البنك	**010/5/31**
7,200	الإجمالي		**7,200**	الإجمالي	

(2) حـ / القسط الأول (المبالغ بآلاف الريالات)

منه			لـه		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
9,600	إلى حـ / رأس المال	2010/7/1	9,600	من حـ / البنك	010/7/31
9,600	الإجمالي		9,600	الإجمالي	

(3) حـ / القسط الأخير (المبالغ بآلاف الريالات)

منه			لـه		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
6,400	إلى حـ / رأس المال	2010/10/1	6,400	من حـ / البنك	2010/10/31
6,400	الإجمالي		6,400	الإجمالي	

رابعاً: الميزانية الافتتاحية للشركة كما هي في 2010/1/31م

الأصـول		الخصـوم	
المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
		50,000,000	رأس المال المصرح به والمصدر (100,000 سهم ×500 ريال)
31,000,000	حـ / البنك	26,800,000	رأس المال المدفوع (20000×500 +80000× 210)
		4,200,000	قسطي الاكتتاب والتخصيص (60,000 سهم × 70 ريال)
31,000,000	المجموع	31,000,000	المجموع

5- الأسهم العينية:

تعبر الأسهم العينية عن تلك الأسهم التي تمنحها الشركة المساهمة للمكتتبين في رأسمالها من المؤسسين أو غيرهم مقابل تقديمهم سداداً لقيمتها أصول عينية أو أصول وخصوم منشأة قائمة سواءً المقدمة منها عند تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها . وتصدر الأسهم العينية بنفس القيمة التي تصدر بها الأسهم النقدية ، وتتضمن ما تتضمنه الأسهم النقدية من بيانات وحقوق، وتعطى الأسهم العينية أرقاماً متسلسلة خاصة بها ويكتب على ظهرها أنها عينية . وحماية لباقي المكتتبين في رأس مال الشركة من المغالاة في تقويم الأصول المقدمة، فقد نظم قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م في المادة (80) بعض الجوانب المتعلقة بالأسهم العينية، منها:

أ- تقويم الحصص العينية: في حالة اشتمال رأس المال على حصص عينية، يجب تقويمها من قبل المؤسسين بالاتفاق مع مقدميها .

ب- مراجعة تقويم الحصص العينية: يجب أن تراجع القيمة التقديرية بواسطة خبير أو أكثر يعينهم وزير التجارة وتقديم تقرير بذلك له، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تكليفهم بالعمل ويجوز للوزير بناءً على طلب مسبب من الخبراء أن يمنحهم مهلة أخرى لا تتجاوز ثلاثين يوماً، وإذا تبين من تقدير الخبراء أن قيمة المقدمات العينية لا تبلغ القيمة المقدرة من قبل المؤسسين يحق للوزارة رفض التصديق على النظام الأساسي للشركة، على أن يبقى للمؤسسين الحق بتقديم طلب جديد يتضمن إما تنزيلاً لعدد الأسهم العينية بما يتوافق وتقدير الخبراء أو تقديم مقدمات عينية إضافية على أن يجرى تقديرها وفق الأصول السابقة وبمعرفة الخبراء أنفسهم أو تقديمهم أموالاً نقدية تغطي الفرق . وفي حالة، عدم موافقة المؤسسون على تقديرات لجنة الخبراء، يحق للوزير بناءً على تقرير المراقب رفض تسجيل الشركة، أو تشكيل لجنة خبراء ثانية، ويعتبر تقدير لجنة الخبراء الثانية نهائياً، فإذا لم يقبل به المؤسسين على الوزير رفض قبول المقدمات العينية . وتعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع وجميع الحقوق المعنوية .

ج- عرض التقويم على الجمعية التأسيسية: يجب أن يعرض التقويم الذي أجراه المؤسسون بالاتفاق مع مقدم الحصة العينية مع تقرير الخبراء على الجمعية التأسيسية، ومن حق الجمعية المصادقة على التقويم أو تخفيضه أو رفضه. وفي حالة، قررت الجمعية تخفيض تقويم الحصة العينية، جاز لمقدم الحصة أن يسحبها من رأس المال أو أن يدفع الفرق .أما إذا قررت الجمعية رفض الحصة العينية أو سحبها مقدمها، جاز للشركة تخفيض رأس المال بما يعادل النقص بشرط ألاّ يقل عن الحد الأدنى المقرر في هذا القانون .

د- تسليم الأسهم العينية لأصحابها، لا يجوز تسليمها إلاّ بعد نقل ملكية الأصول المقدمة مقابل هذه الحصص كاملة إلى الشركة، ولا يجوز تداولها إلا بعد انقضاء سنة على إصدارها وإذا كانت هذه الأسهم العينية ناتجة عن اندماج شركة أخرى أو أكثر معها وكانت أسهم هذه الشركة المندمجة متداولة قبل الاندماج، فلا يسري عليها حظر التداول الوارد في هذه الفقرة.

5- 1- المعالجة المحاسبية للأسهم العينية:

يستنتج من نصوص المادة (80) السابقة، أن قيمة الأسهم العينية لا يجوز سداد قيمتها على أقساط، بل يطلب تسديد قيمتها كاملة (دفعة واحدة) قبل إصدار هذه الأسهم وتسليمها لمالكيها، على عكس قيمة الأسهم النقدية التي أجاز القانون تسديد قيمتها دفعة واحدة أو على دفعات . كذلك يجوز أن تصدر بالقيمة الاسمية، أو بالقيمة الاسمية مضافاً إليها مصاريف إصدار . أيضاً يجوز عند زيادة رأس المال (الإصدار الثاني والثالث...الخ) أن تصدر بمصاريف إصدار وعلاوة إصدار، مثلها مثل الأسهم النقدية، وبالتالي المعالجة المحاسبية لها لا تختلف عن تلك التي أتبعناها عند معالجة الأسهم النقدية التي سددت قيمتها دفعة واحدة . وقد يتم سداد قيمتها بعض الأصول، أو أصول وخصوم منشأة فردية أو شركة أشخاص . وقد تواجه عملية سداد قيمة الأسهم العينية بواحد من المواقف الثلاثة التالية:

أ) نقص صافي قيمة الأصول المقدمة عن قيمة الأسهم العينية، وفي هذه الحالة، يطلب من مقدم الأصول دفع مبلغ النقص .

ب) زيادة صافي قيمة الأصول المقدمة عن قيمة الأسهم العينية، وفي هذه الحالة، تدفع الشركة مبلغ الزيادة إلى مقدم الأصول.

ت) مساواة قيمة صافي الأصول المقدمة مع قيمة الأسهم العينية، وفي هذه الحالة لا تقبض الشركة من مقدم الأصول ولا تدفع له.

وسيتم في هذا الجزء من الكتاب توضيح المعالجة المحاسبية للأسهم العينية في حالتي تقديم بعض الأصول، وتقديم أصول وخصوم منشأة فردية أو شركة أشخاص .

5-1-1: حالة تقديم بعض الأصول والخصوم:

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لها من خلال المثال التالي:

مثال (8): نفرض أن عدداً من أصحاب الأموال، في 2010/1/1م قرروا تأسيس شركة مساهمة برأسمال قدره 8,000,000 ريال مقسم على 40,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال، وقدم المؤسسون لقاء حصتهم البالغة 25٪ من رأس المال الأصول والخصوم التالية بعد إعادة تقييمها :-

1,500,000 ريال أراضي ومباني، 300,000 ريال أثاث، 1,000,000 ريال بضاعة، 700,000 ريال دائنون، 200,000 ريال مصروفات مستحقة، وفي 2010/3/1م طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، وطلب سداد قيمتها دفعة واحدة، وتم الاكتتاب بكل الأسهم خلال 15 يوماً من طرحها، وفي 2010/4/1م عقدت الجمعية التأسيسية ووافقت على تقييم الأصول وصدر القرار النهائي في 2010/5/1م.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة.

أولاً: التمهيد للحل :

1- عدد الأسهم العينية = 40,000 سهم × 25 ٪ = 10,000 سهم .

2- قيمة الأسهم العينية = 10,000 سهم × 200 ريال = 2,000,000 ريال .

3- صافي قيمة الأصول = إجمالي قيمة الأصول – إجمالي الالتزامات
= 2,800,000 – 900,000 = 1,900,000 ريال .

4- النقص في قيمة الأصول = قيمة الأسهم العينية – صافي قيمة الأصول .
= 2,000,000 – 1,900,000 = 100,000 ريال .

ثانياً: قيود اليومية :

منه	له	البيان	التاريخ
 1,500,000 1,000,000 300,000 100,000	 700,000 200,000 2,000,000	من مذكورين حـ / أراضي ومباني حـ / البضائع حـ / أثاث حـ / البنك (بالنقص) إلى مذكورين حـ / الدائنين حـ / المصروفات المستحقة حـ / المؤسسين (أسهم عينية) إثبات حصول شركة المساهمة على الأصول والخصوم المقدمة إليها مقابل الأسهم العينية بالقيمة المقدرة.	2010/1/1م
6,000,000	 6,000,000	من حـ / البنك- اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات الاكتتاب بكامل الأسهم المطروحة وعددها 30,000 سهم بقيمة 200 ريال.	2010/3/15م
 2,000,000 6,000,000	 8,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين (أسهم عينية حـ / المكتتبين بالأسهم إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص الأسهم العينية والنقدية على لمكتتبين بها، وعددها 40,000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال	2010/3/15م
6,100,000	 6,100,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / البنك - اكتتاب وتأسيس إقفال حساب البنك اكتتاب وتأسيس في حساب البنك جاري.	2010/5/1م

2-1-5- حالة تحول منشأة فردية أو شركة أشخاص لشركة مساهمة:

قد تقرر منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة رغبة في التمتع بمزايا شركات المساهمة التحول إلى هذا النوع من الشركات . وفي هذه الحالة، ينبغي عند تحديد قيمة الأسهم المصدرة مراعاة الآتي :

أ- القيمة السوقية لكل من الأسهم المصدرة، وصافي الأصول المنتقلة إلى شركة المساهمة، وذلك لأنه عادة ما تزيد القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن القيمة السوقية لصافي الأصول المنتقلة، وذلك بسبب الأرباح المرضية الذي تحققه المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص .

ب- يعالج الفرق بين القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وصافي الأصول المنتقلة كشهرة محل

ج- أن المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم المصاحبة لتحويل منشأة فردية أو شركة أشخاص إلى شركة مساهمة، تتوقف على ما إذا كانت الشركة المساهمة ستستخدم نفس المجموعة الدفترية للمنشأة الفردية أو لشركة الأشخاص، أم أنها ستستخدم مجموعة دفترية جديدة خاصة بها . وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل حالة :

1-2-1-5 : استخدام نفس المجموعة الدفترية:

في هذه الحالة، وقبل تحويل أصول وخصوم المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص إلى شركة المساهمة، يتم إثبات التغيرات التي حدثت في قيم تلك الأصول والخصوم، وذلك بجعل حسابات الأصول (مدينة) بقيمة الزيادة في الأصول الناتجة عن إعادة التقدير، وكذلك شهرة المحل، وحساب رأس مال المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص (دائناُ)، والعكس في حالة النقص في قيمة الأصول الناتج عن إعادة التقدير يجعل حساب رأس مال المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص (مديناً) وحسابات الأصول (دائنة) . كما يتم إثبات توزيع أسهم رأس المال العينية على المساهمين بجعل حساب رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء في شركة الأشخاص (مديناً)، وحساب رأس مال الشركة المساهمة (دائناً) . أيضاً يتم إثبات توزيع النقدية في الصندوق أو البنك بين الشركاء في شركة الأشخاص أو المنشأة الفردية بجعلها (دائنة) وحساب رأس مال المنشأة الفردية أو شركات الأشخاص (مديناً) . عندئذ تصبح المجموعة الدفترية جاهزة لاستخدامها من قبل شركة المساهمة . فإذا قامت بإصدار وتم الاكتتاب بها وسداد قيمتها دفعة واحدة، تعالج محاسبياً بجعل حـ / البنك مديناً، وحـ / رأس المال دائناً .

مثال (9): جميل، وأحمد شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 3: 2 على التوالي . وقد قررا بتاريخ 15 يوليو 2008م، تحويل شركتهما إلى شركة مساهمة . وكانت ميزانية شركتهما في ذلك التاريخ كما يلي :

أصـول		خصـوم	
1,000,000	آلات		رأس مال :
400,000	مخزون بضائع	1,000,000	جميل
300,000	مدينون	324,000	أحمد
172000	نقدية بالبنك	8,000	مخصص ديون مشكوك فيها
		300,000	مجمع إهلاك الأصول
		240,000	دائنون
1,872,000	المجموع	**1,872,000**	المجموع

وقد تكونت شركة المساهمة، وصرح لها بإصدار 50000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ريال، منها 30,000 سهم نقدي اكتتب بها المؤسسون وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وخصصت 20,000 سهم عيني نظير حصولها على أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية، وذلك بعد إعادة تقييمها والتي أسفرت عن النتائج التالية :

1- قدرت الديون المشكوك فيها بمبلغ 20,000 ريال، والقيمة السوقية لمخزون البضاعة 470,000 ريال، والقيمة السوقية للآلات والمعدات 1,050,000 ريال.
2- أتضح أن هناك التزامات لم تثبت في سجلات الشركة قدرها 8,000 ريال .
3- قدرت شهرة الشركة بمبلغ 448,000 ريال .
4- وزعت شركة التضامن أسهم شركة المساهمة بنسبة 3: 1 بين شركائها على التوالي. كما وزعت رصيد النقدية بين الشركاء بنسبة رصيد رأسمالها في شركة التضامن.

المطلوب: إجراء قيود اليومية لتحويل شركة الأشخاص إلى شركة مساهمة، بفرض استخدام شركة المساهمة لنفس المجموعة الدفترية لشركة الأشخاص، وتصوير الميزانية الافتتاحية لشركة المساهمة ؟

الحـل:

أولاً: التمهيد للحل :

1- أرباح إعادة التقدير: وتتكون من العناصر الآتية:

أ – الزيادة في البضائع = 470,000 – 400,000 ريال = 70,000 ريال .

ب- الزيادة في الآلات والمعدات = 1,050,000 – 1,000,000 = 50,000 ريال .

ج – النقص في مجمع الإهلاك = 300,000 ريال .

2- **خسائر إعادة التقدير:** وتتكون من العناصر الآتية:

أ) زيادة مخصص الديون المشكوك فيها = 20,000 – 8,000 = 12,000 ريال .

ب) زيادة المصاريف المستحقة = 8,000 ريال .

إذا أرباح إعادة التقدير = **420,000 – 20,000 = 400,000** ريال . توزع بين الشركاء في شركة التضامن جميل، وأحمد بنسبة **2:3** على التوالي .

3- صافي لأصول شركة الأشخاص بعد إعادة تقديرها = (**1,050,000 + 470,000 + 300,00**) – (**20,000 + 8,000 + 240,00**) = **1,552,000** ريال .

4- قيمة الأسهم العينية = **20,000 × 100 = 2,000,000** ريال .

5- الفارق بين قيمة الأسهم وصافي الأصول = **2000000 – 1552000 = 448,000** ريال . وهذا الفارق، يعبر عن شهرة المحل، وتوزع على الشركاء في شركة التضامن جميل، وأحمد بنسبة **2:3** على التوالي .

6- توزيع النقدية على الشركاء بحسب نسبة رصيد حصة كل شريك في رأس المال في شركة التضامن، وذلك بعد إقفال أرباح إعادة التقدير، والشهرة في رأس مال كل شريك، وخصم

منه قيمة الأسهم المخصصة لكل شريك، والجدول التالي يوضح حساب الرصيد النهائي لرأس مال الشركاء :

البيـان	جميل	أحمد
رصيد رأس مال الشركاء الوارد في الميزانية	1,000,000	324,000
يضاف إليه :		
نصيبهم من أرباح إعادة التقدير	240,000	160,000
نصيبهم من الشهرة	268,800	179,200
المجموع رصيد رأس مال الشركاء	1,508,800	663,200
يخصم منه: قيمة الأسهم المطلوبة من الشركاء (20,000 ×100 ريال)	(1,500,000)	(500,000)
الرصيد الباقي للشركاء	**8,800**	**163,200**

1- توزيع أرباح إعادة التقدير بين الشريكين:

- جميل = 400,000 × 3 ÷ 5 = 240,000 ريال.
- أحمد = 400,000 × 2 ÷ 5 = 160,000 ريال.

2- توزيع الشهرة بين الشريكين:

- جميل = 448,000 × 3 ÷ 5 =268,800 ريال.
- أحمد = 448,000 × 2 ÷ 5 = 179,200 ريال.

3- توزيع رصيد حساب البنك بين الشريكين:

- جميل = 172000× 88 ÷1720 = 8800 ريال
- أحمد = 172,000 × 1632÷ 1720 = 163,200 ريال.

ثانياً: القيود المحاسبية:

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين	**2010/7/15م**
70,000		حـ / البضائع	
50,000		حـ / الآلات والمعدات	
300,000		حـ / مجمع الإهلاك	
		إلى مذكورين	
	12,000	حـ / مخصص ديون مشكوك فيها	
	8,000	حـ / المصروفات المستحقة	
	400,000	حـ / رأس المال	
		240,000 حـ / رأس مال جميل	
		160,000 حـ / رأس مال أحمد	
		إثبات توزيع أرباح إعادة التقدير على الشركاء	

منه	له	البيان	التاريخ
448,000	**448,000**	من حـ / شهرة المحل إلى حـ / رأس المال **268,800** حـ / رأس مال جميل **179,200** حـ / رأس مال أحمد إثبات شهرة شركة الأشخاص وتوزيع قيمتها على الشركاء	**2010/7/15**م
2,000,000	**2,000,000**	من حـ / رأس مال شركة الأشخاص **1,500,000** حـ / الشريك جميل **500,000** حـ / الشريك أحمد إلى حـ / رأس مال الشركة المساهمة إثبات تخصيص الأسهم العينية وتوزيعها على الشريكين جميل، وأحمد بنسبة 3: 1	**2010/7/15**م
8,800 **163,200**	**172,000**	من حـ / رأس مال شركة الأشخاص حصة الشريك جميل حصة الشريك أحمد إلى حـ / البنك – شركة الأشخاص إثبات إقفال البنك في رأس مال الشركاء	**2010/7/15**م
3,000,000	**3,000,000**	من حـ / البنك إلى حـ / رأس مال شركة المساهمة إثبات اكتتاب المساهمين بالأسهم النقدية 30000 سهم بقيمة اسمية 100 ريال.	**2010/7/15**م

ثالثاً: الميزانية الافتتاحية لشركة المساهمة :

أصول		خصوم	
1,050,000	آلات	5,000,000	رأس المال المصدر والمدفوع (30000×100 نقدية، 20000×100 عينية)
470,000	مخزون بضائع	20,000	مخصص ديون مشكوك فيها
300,000	مدينون	240,000	دائنون
3,000,000	نقدية بالبنك	8,000	مصاريف مستحقة
448,000	شهرة		
5,268,000	المجموع	**5,268,000**	المجموع

5-1-2-2: حالة استخدام مجموعة دفترية جديدة :

في هذه الحالة، يتم إقفال أرصدة الحسابات في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص، وفتح حسابات للأصول والخصوم المقدمة في دفاتر جديدة. وسيتم فيما يلي تناول كل حالة :

أولاً: المعالجة المحاسبية في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص:

تتلخص المعالجة المحاسبية في المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص بالخطوات الآتية:

أ- يتم فتح حساب جديد في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص، يسمى حـ / أرباح وخسائر التصفية، تقفل في جانبه المدين كافة الأصول بالقيمة الدفترية، أما في جانبه الدائن، فتقفل: (كافة التزامات المنشأة أو شركة الأشخاص + القيمة المتفق عليها – قيمة الأصول بعد إعادة تقيمها - مقابل انتقال الأصول والخصوم إلى شركة المساهمة) .

ب- يقفل رصيد حـ / أرباح وخسائر التصفية في حـ / رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء في شركة الأشخاص حسب الحالة.

ج- عند استلام المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص من شركة المساهمة أسهماً أو نقدية مقابل قيمة الأصول المتفق عليها، يجرى قيد بها يجعل حـ / النقدية أو حـ / رأس المال أو كلاهما (مديناً) حسب الأحوال، وحـ / شركة المساهمة (دائناً) .

د- عند توزيع الأسهم العينية أو النقدية، يجرى قيد بقيمتها، يجعل فيه حـ / رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء في شركة الأشخاص مديناً، وحـ / النقدية أو الأسهم دائناً .

ثانياً: المعالجة المحاسبية في الشركة المساهمة:

تتلخص المعالجة المحاسبية بالخطوات التالية:-

أ) إثبات استلام أصول وخصوم المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص بقيد محاسبي تجعل فيه حسابات الأصول المنتقلة (مدينة) وحسابات الخصوم زائداً الفرق بين قيمة الأصول والخصوم (دائنة)، وبالقيم المتفق عليها (بعد إعادة تقييمها)، وليس بالقيم الظاهرة في دفاتر المنشأة أو شركة الأشخاص.

ب) عند إصدارها الأسهم العينية، يجرى قيد بصافي قيمة الأصول المنتقلة إليها يجعل حـ / المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص (مديناً)، وحـ / رأس المال (دائناً) .

وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية الواردة بالخطوات السابقة بالمثال التالي .

مثال (10) :

باستخدام نفس البيانات الواردة في المثال رقم (9) السابق، وبافتراض استخدام شركة المساهمة **مجموعة دفترية جديدة .**

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تحويل شركة أشخاص إلى شركة مساهمة في دفاتر كلتا الشركتين إذا علمت أن قيمة صافي الأصول المتفق عليها بلغت مليوني ريال.

الحـل:

أولاً: القيود المحاسبية في دفاتر شركة الأشخاص:

منه	له	البيان	التاريخ
1,700,000		من حـ / أرباح وخسائر التصفية	2008/7/15م
		إلى مذكورين	
	300,000	حـ / المدينين	
	400,000	حـ / البضائع	
	1,000,000	حـ / الآلات والمعدات	
		إثبات إقفال أصول شركة الأشخاص في حـ / أرباح وخسائر التصفية.	
		من مذكورين	2008/7/15م
8,000		حـ / م. د. م. فيها	
240,000		حـ / الدائنين	
300,000		حـ / مجمع إهلاك الآلات والمعدات	
	548,000	إلى حـ / أرباح وخسائر التصفية	
		إثبات إقفال خصوم شركة الأشخاص في حـ / أرباح وخسائر التصفية.	
2,000,000		من حـ / شركة المساهمة	2008/7/15م
	2,000,000	إلى حـ / أرباح وخسائر التصفية	
		إثبات تحميل شركة المساهمة بصافي قيمة الأصول المتفق عليه.	
848,000		من حـ / أرباح وخسائر التصفية	2008/7/15م
	848,000	إلى حـ / رأس مال الشركاء	
		508,800 حـ / رأس مال جميل	
		339,200 حـ / رأس مال أحمد	
		إقفال أرباح التصفية في حـ / رأس مال الشركاء	
2,000,000		من حـ / الأسهم - العينية	2008/7/15م
	2,000,000	إلى حـ / شركة المساهمة	
		استلام شركة الأشخاص لأسهمها في شركة المساهمة	
2,000,000		من حـ / رأس مال شركة التضامن	2008/7/15م
		1,500,000 حـ / الشريك جميل	
		500,000 حـ / الشريك أحمد	
	2,000,000	إلى حـ / الأسهم – العينية	
		إثبات تحميل رأسمال الشريكين جميل وأحمد بنصيب كل منهم من قيمة الأسهم العينية.	

منه	له	البيان	التاريخ
172,000		من حـ / رأس مال شركة التضامن	2008/7/15م
		88,000 حـ / الشريك جميل	
		163,200 حـ / الشريك أحمد	
	172,000	إلى حـ / النقدية	
		إثبات توزيع النقدية على جميل وأحمد	

ثانياً: القيود المحاسبية في دفاتر شركة المساهمة :

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين	2008/7/15م
300,000		حـ / العملاء	
470,000		حـ / البضائع	
1,050,000		حـ / الآلات والمعدات	
448,000		حـ / شهرة المحل (بالفارق)	
		إلى مذكورين	
	20,000	حـ / م. ديون مشكوك فيها	
	248,000	حـ / الدائنين	
	8,000	حـ / المصروفات المستحقة	
	2,000,000	حـ / شركة الأشخاص	
		إثبات حصول شركة المساهمة على أصول وخصوم شركة الأشخاص المنتقلة إليها بالقيمة المقدرة.	
2,000,000		من حـ / شركة الأشخاص	2008/7/15م
	2,000,000	إلى حـ / رأس المال (ش م.)	
		إثبات إصدار 20,000 سهم عيني بقيمة 200 ريال مقابل صافي قيمة أصول ش. الأشخاص.	
3,000,000		من حـ / البنك	2008/7/15م
	3,000,000	إلى حـ / المكتتبين بالأسهم	
		الاكتتاب في 30,000 سهم نقدي بقيمة 200 ريال.	
3,000,000		من حـ / المكتتبين بالأسهم	2008/7/15م
	3,000,000	إلى حـ / رأس المال	
		إثبات إصدار وتخصيص 30,000 سهم على المساهمين بقيمة اسمية 100 ريال	

مثال (11) عام على الأسهم النقدية والعينية: بفرض أن عدداً من المؤسسين اتفقوا في أول يناير 2005م على تكوين شركة مساهمة برأس مال عادي قدره (10) مليون ريال مقسم إلى 50,000 سهم . وقد قدم أحد المؤسسين في ذلك التاريخ وفاءً لقيمة 15,000 سهم اكتتب فيها بعض أصول وخصوم منشأته الفرية التي قدرت لجنة الخبراء قيمتها على النحو التالي :

أصول		خصوم	
500,000	أراضي	3,000,000	رأس مال
800,000	مباني	20,000	مخصص ديون مشكوك فيها
1,000,000	آلات	180,000	دائنون
500,000	مخزون بضائع		
400,000	مدينون		
3,200,000	المجموع	**3,200,000**	المجموع

وقد طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تدفع قيمتها كما يلي :

100 ريال قسط اكتتاب يسدد خلال الفترة من 4/1 – 2005/4/30 .

50 ريال قسط تخصيص يسدد خلال الفترة من 7/1 – 2005/7/31 .

50 ريال قسط أخير يسدد خلال الفترة من 10/1 – 2005/10/31 .

وقد اكتتب الجمهور في 55,000 سهم، قرر مجلس إدارة الشركة تخصيص 10,000 سهم لباقي المؤسسين، ورفض الاكتتاب في 5,000 سهم، وتوزيع باقي الأسهم بالتناسب بين المكتتبين من الجمهور، ورد مبالغ الأسهم المكتتب بها بالزيادة، وصدر قرار التأسيس النهائي في 2005/6/30م، وسددت كافة الأقساط في مواعيدها.

المطلوب: إجراء القيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المساهمة لإثبات تكوينها ؟

الحل:

أولاً: التمهيد للحل :

أسهم مصدرة	أسهم عينية	أسهم نقدية	أسهم مكتتب بها	البيان
50,000	(15,000)	35,000	55,000	
			(5,000)	أسهم مرفوضة
			50,000	
		(10,000)	(10,000)	أسهم اكتتب بها المؤسسون
		25,000	**40,000**	الباقي

إذا نسبة التخصيص لباقي الأسهم = 25,000: 40,000 = 5: 8 . بمعنى أن كل مساهم من الجمهور اكتتب في (8) أسهم سيعطى له (5) أسهم، وسترد له (3) أسهم . وسيتم فيما يلي احتساب قيم الأسهم والأقساط :

1- قيمة السهم الاسمية = 50,000,000 ÷ 50,000 = 200 ريال .
2- قيمة الأسهم العينية = 15,000 × 200 = 3,000,000 ريال .
3- صافي قيمة الأصول المقدمة = 3,200,000 – 200,000 = 3,000,000 ريال .
إذاً صافي قيمة الأصول المقدمة = قيمة الأسهم العينية المطلوبة من المكتتب بها.
4- المبلغ المطلوب عن الأسهم النقدية عند الاكتتاب = 35,000×100= 3,500,000 ريال .
5- المدفوع عن الأسهم النقدية عند الاكتتاب = 55000×100 = 5,500,000 ريال .
يخصم منها ما يلي:
أ – قيمة الأسهم المرفوضة = **5,000× 100** = **500,000** ريال .
ب- قيمة الأسهم التي سترد للمكتتبين = (**40,000 – 25,000**) × **100**
= **1,500,000** ريال . (وهذا المبلغ قد تقرر الشركة حجزه لسداد أقساط تالية)
مجموع المبالغ التي سيتم ردها = **2,000,000** ريال .
6- قسط التخصيص للأسهم النقدية فقط = 35,000 × 50 = 1,750,000 ريال .
7- القسط الأخير للأسهم النقدية فقط = 35,000 × 50 = 1,750,000 ريال .

ثانياً: القيود اليومية في دفاتر شركة المساهمة:

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين	**2010/1/1م**
500,000		حـ / الأراضي	
800,000		حـ / المباني	
1,000,000		حـ / الآلات	
500,000		حـ / البضائع	
400,000		حـ / المدينين	
		إلى مذكورين	
	20,000	حـ / م. ديون مشكوك فيها	
	180,000	حـ / الدائنين	
	3,000,000	حـ / المكتتبين بالأسهم العينية	
		إثبات تقديم المساهم لبعض الأصول والخصوم سداداً لقيمة الأسهم العينية المخصصة له.	
5,500,000		من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس	**2010/4/30م**
	5,500,000	إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص	
		اكتتاب الجمهور بـ 55000 سهم بمعدل 100 ريال	

منه	له	البيان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	**من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص** **إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس** إثبات رد 20000 سهم، منها: 5000 مرفوضة، 15,000 الزيادة المكتتب بها بمعدل 100 ريال.	**2010/5/30م**
3,000,000 3,500,000	6,500,000	**من مذكورين** **حـ / المكتتبين بالأسهم العينية** **حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص** **إلى حـ / رأس مال الشركة** إثبات تخصيص 15000 سهم عيني، 35000 سهم نقدي المصدرة على المكتتبين بها.	**2010/6/30م**
3,500,000	3,500,000	**من حـ / البنك - جاري** **إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس** إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في البنك جاري.	**2010/6/30م**
1,750,000	1,750,000	**من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص** **إلى حـ / رأس مال الشركة** إثبات استحقاق قسط التخصيص عن 35000 سهم بواقع 50 ريال.	**2010/7/1م**
1,750,000	1,750,000	**من حـ / البنك - جاري** **إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص** إثبات سداد قسط التخصيص عن 35,000 سهم بمعدل 50 ريال.	**2010/7/31م**
1,750,000	1,750,000	**من حـ / القسط الأخير** **إلى حـ / رأس المال** إثبات استحقاق القسط الأخير عن 35000 سهم بمعدل 50 ريال.	**201/9/1م**
1,750,000	1,750,000	**من حـ / البنك - جاري** **إلى حـ / القسط الأخير** إثبات سداد القسط الأخير المستحق عن 35000 سهم بمعدل 50 ريال.	**2010/9/30م**

6-التأخر عن سداد الأقساط المستحقة:

قد يتأخر أي مساهم عن سداد قيمة قسط أو أكثر من الأقساط المستحقة عن الأسهم المكتتب بها، والتالية لقسط الاكتتاب، وفي هذه الحالة، قد تلجأ الشركة لاتخاذ أي من الإجراءات التالية :

أ- بيع الأسهم المكتتب فيها، واستخدام حصيلة البيع في سداد بقية الأقساط المستحقة .

ب- رد المبالغ المدفوعة من المكتتب .

ج- مصادرة المبالغ المدفوعة .

د-إصدار أسهم للمساهم مدفوعة بالكامل في حدود المبالغ المسددة .

ويجب أن يتحدد الإجراء المختار في النظام الأساسي للشركة. وبالنسبة للمشرع اليمني، فقد أخذ بالإجراء الأول، حيث تضمنت المادة (106) من قانون الشركات اليمني الأحكام والقواعد التي تنظم العلاقة بين الشركة والمساهم في حالة تأخر الأخير عن سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها، فقد أعطى الحق للشركة في فرض غرامة تأخير على المبالغ المتأخر سدادها دون الرجوع إلى إليه، كما أجاز لها بيع أسهم المساهم المتأخر بعد مرور عشرة أيام من تأريخ استلامه إنذار الشركة واستيفاء من ثمن البيع ما يستحق لها من أقساط متأخرة وغرامات ومصاريف ورد الباقي للمساهم، وفي حالة عدم كفاية ثمن البيع بالوفاء بكل هذه الالتزامات جاز للشركة الرجوع بالباقي على المساهم بالطريقة العادية . وسيتم في هذا الجزء من الكتاب تناول المعالجة المحاسبية للإجراءين الواردين في المادة السابقة.

6- 1- سداد الأقساط المتأخرة بعد مواعيد استحقاقها:

تقوم هذه الحالة على فرضية أن المساهم حضر إلى الشركة وسدد الأقساط المستحقة عليه، وغرامات التأخير قبل انتهاء موعد الإنذار . وقد يتأخر المساهم عن سداد قسط التخصيص، وقد يتأخر عن سداد قسط التخصيص والقسط الأول، وقد يتأخر عن سداد القسط الأول ... الخ . وهنا يجب الأخذ في الاعتبار الجزء المسدد من هذه الأقساط في حالة احتجاز المبالغ الزائدة المسددة عن الاكتتاب لسداد أقساط تالية .

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة، فإنها تتم وفقاً للخطوات التالية:

أ) احتساب قيمة كل قسط على حدة من الأقساط المتأخر سدادها .

ب) إيجاد فترة تأخير كل قسط على حده . ويتم حسابها من تاريخ آخر موعد استحقاق القسط حتى تاريخ سداد المساهم قيمة الأقساط المتأخر عن سدادها .

ج) احتساب فوائد تأخير كل قسط على حدة.

د) بعد ذلك، يتم إجراء قيد محاسبي لعملية سداد الأقساط مع غرامات التأخير.

وسيتم توضيح كيفية احتساب مختلف الخطوات السابقة والقيود المحاسبية لها من خلال المثال التطبيقي التالي.

مثال (12) :

نفرض أن إحدى شركات المساهمة أصدرت 100 ألف سهم بقيمة اسمية 400 ريال للسهم تسدد جميعها على النحو التالي :

200 ريال قسط اكتتاب يسدد خلال الفترة من **1/1- 1/31/ 2010** .

100 ريال قسط تخصيص يسدد خلال الفترة من **5/1 – 2010/5/31**م .

100 ريال قسط أخير يسدد خلال الفترة من **10/1 – 2010/10/31**م .

اكتتب المؤسسون بنسبة 20٪ من الأسهم المصدرة، والباقي طرحت للاكتتاب العام، وقد اكتتب الجمهور بـ 100 ألف سهم، وتقرر توزيع الأسهم على أساس التوزيع النسبي، وحجز مبالغ الأسهم المكتتب بها بالزيادة لسداد أقساط تالية، وقام المكتتبون بسداد باقي الأقساط المستحقة في مواعيدها عدا أحد المكتتبين كان قد اكتتب بـ 400 سهم تأخر عن سداد الأقساط المستحقة عليه ابتداءً من قسط التخصيص. وقد حضر المساهم وقدم عذراً عن تأخره، وقبلت الشركة العذر، وسدد قيمة كافة الأقساط المستحقة عليه في 2010/11/30م، وكان معدل الفائدة حينها 1,5٪ شهرياً .

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة الخاصة بقسطي التخصيص، والقسط الأخير، وسداد الأسهم المتأخرة منهما، وتصوير حسابيهما ؟

الحل :

أولاً: التمهيد للحل :

1- الأسهم التي اكتتب بها المؤسسون = 100000×20٪ = 20,000 سهم .

2- الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = 100000 – 20000 = 80,000 ريال .

3- الأسهم المكتتب بها الجمهور = 100,000 سهم .

إذا نسبة التخصيص = عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ÷ عدد الأسهم المكتتب بها الجمهور

= 80000 :100000 = 4: 5

4- المبلغ المدفوع عند الاكتتاب = 200 × 5÷4 = 250 ريال . توزع على النحو التالي :

200 ريال قسط اكتتاب .

50 ريال تحجز لسداد قسط التخصيص المكتتب بها الجمهور.

5- الباقي من قسط التخصيص الخاصة بالجمهور = 100 – 50 = 50 ريال .

6- المبلغ المدفوع عن الأسهم المكتتب بها = 120,000 × 200= 24,000,000 ريال.

7- المبلغ المطلوب عن الأسهم المصدرة = 100,000 × 200 = 20,000,000 ريال.

8- المبلغ الزائد والمحجوز لسداد قسط التخصيص = 80,000 × 50 = 4,000,000 ريال.

9- **المبلغ المتأخر عن قسط التخصيص** = 320سهم × 50 ريال = 16,000 ريال

فائدة قسط التخصيص = المبلغ × معدل الفائدة × المدة

= 16,000 ×1,5٪ × 6 ÷ 12 = 120 ريال .

10- المبلغ المتأخر عن القسط الأخير = 320 × 100 = 32,000 ريال .

فائدة القسط الأخير = 32,000 × 1,5 ٪ ×1 ÷ 12 = 40 ريال .

مجموع قيمة الأقساط المستحقة = **16,000 + 32,000 = 48,000** ريال .

مجموع فوائد التأخير = **120 + 40 = 160** ريال .

ثانياً: القيد المحاسبي لسداد الأقساط المتأخرة :

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة طلب 100 ريال قسط تخصيص عن 100000 سهم	**2010/5/1م**
5,984,000	5,984,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إثبات سداد قسط التخصيص عن 79680 سهم، 20000 سهم بواقع 50، 100ريال.	**2010/5/31م**
10,000,000	10,000,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال طلب100 ريال قسط أخير عن 100000 سهم.	**2010/10/31م**
9,680,000	9,680,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد القسط الأخير عن 99680 سهم بواقع 100 ريال.	**2010/10/31م**
48,160	 16,000 32,000 160	من حـ / النقدية بالبنك إلى مذكورين حـ / قسط التخصيص حـ / القسط الأخير حـ / فوائد التأخير إثبات سداد المساهم المتأخر المبالغ المستحقة عليه عن 320 سهم بواقع 50، 100 ريال عن كل قسط مع فوائد تأخيرها.	**2010/11/30م**

ثالثاً: تصوير حسابات الأقساط في دفتر أستاذ الشركة:

1- حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
16,000	إلى حـ / رأس المال	2010/2/5	20,000	من حـ / البنك	1/31
4,000	رصيد مرحل				
25,000	الإجمالي		**25,000**	الإجمالي	
10,000	إلى حـ / رأس المال	**010/5/1**	4,000	رصيد منقول	
			5,984	من حـ / البنك	**2010/5/31**
16	رصيد	**2010/6/1**	16	من حـ / البنك	**2010/11/30**
10,000	الإجمالي		**10,000**	الإجمالي	

2- حـ / القسط الأخير (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
10,000	إلى حـ / رأس المال	**2010/10/1**	9,968	من حـ / البنك	**2010/10/31**
			32	رصيد مرحل	**2010/10/31**
10,000	الإجمالي		10,000	الإجمالي	
32	رصيد منقول	**2010/11/1**	32	من حـ / البنك	**010/11/30**
32	الإجمالي		32	الإجمالي	

مثال عام على سداد الإقساط في موعد لاحق لتاريخ استحقاقها :

بفرض أنه في 2009/9/1م، قرر عدد من أصحاب الأموال تأسيس شركة مساهمة برأس مال مائة مليون ريال، مقسم على 200,000 سهم، أصدر منها 120,000 سهم، اكتتب المؤسسون في 20,000 سهم، وطرحت البقية للاكتتاب العام، بقيمة اسمية 500 ريال للسهم تسدد على النحو التالي :

200 ريال قسط اكتتاب، يسدد خلال الفترة من 2010/1/1م إلى 2010/1/31م .
100 ريال قسط تخصيص، يسدد خلال الفترة من 2010/5/1م إلى 2010/5/31م .
100 ريال قسط أول، يسدد خلال الفترة من 2010/9/1م إلى 2010/9/30م .
100 ريال قسط أخير، يسدد خلال الفترة من 2010/12/1م إلى 2010/12/31م.

وفي 2010/4/30م صدر قرار التأسيس النهائي، واكتتب الجمهور بعدد 125,000 سهم، وعليه قرر مجلس الإدارة تخصيص الأسهم المكتتب فيها كما يلي :

- رفض الاكتتاب في 5,000 سهم، لمخالفتها الإجراءات القانونية .
- تخصيص أسهم بالكامل لصغار المساهمين (كنوع من التشجيع) في 20,000 سهم.
- توزيع بقية الأسهم على أساس التوزيع النسبي .
- حجز مبالغ قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب بها بالزيادة لسداد أقساط تالية.

- تأخر مساهم اكتتب في 2,500 سهم عن سداد قسط التخصيص، ومساهم آخر خصص له 3,000 سهم عن سداد القسط الأول، كما تأخر مساهم عن القسط الأخير كان قد خصص له 1,000 سهم، وكل المتأخرين من المساهمين الخاضعين للتوزيع النسبي.
- في 2010/10/15م حضر المساهم المتأخر عن سداد قسط التخصيص، وسدد المستحق عليه .كما سدد المساهم المتأخر عن سداد القسط الأول ما عليه في 2011/12/5م، وكان معدل الفائدة السائد في السوق خلال هذه السنة 20 ٪.

المطلوب :

(أ) إجراء القيود المحاسبية اللازمة لعمليات تكوين الشركة بدفاتر الشركة المساهمة.

(ب) تصوير حسابات الأقساط في دفتر الأستاذ.

(ج) بيان أثر الإصدار في الميزانية العمومية للشركة في 2010/10/30م.

الحـل:

أولاً: التمهيد للحل :لتسهيل عملية المعالجة المحاسبية لعمليات الاكتتاب بالأسهم، وتحصيل قيمتها، يمكن إتباع أي من الطريقتين السابق تناولها، وفي حل هذا التمرين سنستخدم الطريقة الأولى:

البيـان	أسهم مكتتب فيها	أسهم مطروحة للجمهور
الإجمالي	125,000	100,000
(-) أسهم مكتتب فيها مرفوضة	(5,000)	–
= أسهم مكتتب فيها مقبولة	120,000	
(-) مكتتبون خصص لهم بالكامل	(20,000)	(20,000)
= الأسهم الباقية القابلة للتخصيص	100,000	80,000

من الجدول السابق، فإن نسبة التخصيص = 80000: 100000 = 4: 5 .

ومعنى هذا أن التخصيص سيتم على أساس أن المكتتب في (5) أسهم سيحصل على (4) أسهم، وذلك خلاف من خصص لهم بالكامل من المساهمين . كما سيتم احتساب المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب، وقيمة الأسهم المرتجعة، والمبالغ المدفوعة بالزيادة وغيرها على النحو التالي:-

1) مجموع المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب = 125,000 × 200 = 25,000,000 ريال .
2) قيمة الأسهم المردة = 5,000 × 200 = 1,000,000 ريال .
3) باقي المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب = 24,000,000 ريال .
4) قسطي الاكتتاب والتخصيص = 100,000 ×300 = 30,000,000 ريال .
5) المبالغ المحولة من الاكتتاب للتخصيص = 20000 سهم × 200 = 4000000 ريال .
6) المبلغ المسدد عن السهم المكتتب بها الجمهور = 4000000 ريال ÷ 80000 سهم = 50 ريال
7) المبالغ المستحقة عن قسط التخصيص = 100,000 سهم × 100 ريال = 10,000,000 ريال
8) المدفوع فعلاً من قسط التخصيص(5,900,000 ريال) بيانها كالتالي :

أ – المدفوع من المخصص لهم كامل الأسهم المكتتب بها = **20000** × **100** = **2,000,000** ريال.

ب- المدفوع من الجمهور = (80000 - 2000) × 50 ريال = 3,900,000 ريال .

9) المبالغ المستحقة من القسط الأول = 100000 × 100 = 10,000,000 ريال .

10) المدفوع فعلاً من القسط الأول = (100000 – 5000) × 100 = 9,500,000 ريال .

11) المبالغ المستحقة من القسط الأخير = 100000 × 100 = 10,000,000 ريال .

12) المدفوع فعلاً من القسط الأخير = (100000 – 1000) × 100 = 9,900,000 ريال .

13) احتساب فائدة تأخير قسط التخصيص:

أ – عدد الأسهم المتأخرة = 2500 × 4÷5 = 2,000 سهم.

ب- قيمة الأسهم المتأخرة عن قسط التخصيص = 2,000 × 50 = 100,000 ريال .

ج - فائدة تأخير قسط التخصيص= 100,000× 4,5 ÷ 12 × 20٪ = 7,500 ريال.

د – فائدة تأخير القسط الأول = 200,000×0,5 ÷ 12 × 20٪ = 1,666 ريال.

14) احتساب فائدة تأخير القسط الأول:

أ) قيمة الأسهم المتأخرة عن قسط التخصيص = 3,000 × 100 = 300,000 ريال .

ب) فائدة تأخير القسط الأول= 300,000× 2,5 ÷ 12 × 20٪ = 12,500 ريال.

ثانياً: القيود المحاسبية:

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 20000 سهم بقيمة 500 ريال.	2009/9/1م
25,000,000	25,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 105000 سهم بقيمة 200 ريال للسهم.	2010/1/31م
1,000,000	1,000,000	من حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إلى حـ / البنك– اكتتاب وتأسيس إثبات رد 5000 سهم المرفوضة للمكتتبين بها بقيمة 200 ريال للسهم.	2010/2/1م
10,000,000 20,000,000	30,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص 20000 سهم على المؤسسين بقيمة 500 ريال وللمؤسسين 100000 سهم بمعدل 200 ريال.	2010/2/1م

منه	له	البيان	التاريخ
24,000,000	24,000,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إقفال البنك اكتتاب وتأسيس في البنك جاري	2010/4/30م
10,000,000	10,000,000	من حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص إلى حـ / رأس المال طلب100 ريال قسط تخصيص عن 100000 سهم	2010/5/1م
5,900,000	5,900,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص تحصيل قسط التخصيص 78,000 سهم بمعدل 50 ريال، 20000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/5/31م
10,000,000	10,000,000	من حـ / القسط الأول إلى حـ / رأس المال طلب قسط أول عن 100000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/9/1م
9,500,000	9,500,000	من حـ / البنك إلى حـ / القسط الأول إثبات تحصيل القسط الأول المستحق عن 95000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/9/30م
309,167	 100,000 200,000 9,167	من حـ / البنك إلى مذكورين حـ / قسطي اكتتاب وتخصيص حـ / القسط الأول حـ / فوائد التأخير سداد المساهم المتأخر قسط التخصيص، القسط الأول عن 2000 سهم بمعدل 50 ريال زائداً فائدة التأخير	2010/10/15
10,000,000	10,000,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير المستحق عن 10000 سهم بمعدل 100 ريال.	2010/12/1م
612,500	 300,000 300,000 12,500	من حـ / البنك - جاري إلى مذكورين حـ / القسط الأول حـ / القسط الأخير حـ / فوائد التأخير سداد المتأخر من القسط الأول قيمة هذا القسط زائداً قيمة القسط الأخير عن3000 سهم بواقع 100 ريال بالإضافة لفوائد تأخير القسط الأول	2010/12/15

منه	له	البيان	التاريخ
9,600,000	9,600,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأخير تحصيل 100 ريال القسط الأخير عن 96000 سهم	2010/12/31م

ثالثاً: تصوير حسابات الأقساط في دفتر أستاذ الشركة:

(1) حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
20,000	إلى حـ / رأس المال	2010/2/1	25,000	من حـ / البنك	2010/1/31
1,000	إلى حـ / البنك (أ. مرفوضة)	2010/2/1			
4,000	رصيد مرحل				
25,000	الإجمالي		25,000	الإجمالي	
10,000	إلى حـ / رأس المال	010/5/1	4,000	رصيد منقول	2010/2/1
			5,900	من حـ / البنك	2010/5/30
100	رصيد منقول	2010/6/1	100	من حـ / البنك	10/15
10,000	الإجمالي		10,000	الإجمالي	

(2) حـ / القسط الأول (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
10,000	إلى حـ / رأس المال	2010/9/1	9,500	من حـ / البنك	9/30
			500	رصيد مرحل	9/30
10,000	الإجمالي		10,000	الإجمالي	
500	رصيد منقول	2010/10/1	200	من حـ / أليتك	10/15
			300	رصيد مرحل	2010/10/16
500	الإجمالي		500	الإجمالي	
300	رصيد منقول	2010/10/16	300	من حـ / البنك	10/12/15
300	الإجمالي		300	الإجمالي	

(3) / القسط الأخير (المبالغ بآلاف الريالات)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
10,000	إلى حـ / رأس المال	2010/12/1	300	من حـ / البنك	2010/12/15
			9,600	من حـ / البنك	2010/12/31
			100	رصيد مرحل	2010/12/31
10,000	الإجمالي		10,000	الإجمالي	
100	رصيد منقول	2011/1/1			

ثالثاً: بيان أثر إصدار الأسهم في الميزانية في 30 /2010/11م :

أصول		خصوم	
		60,000,000	رأس المال المصدر (120000× 500)
		(10,000,000)	أقساط لم تطلب (قسط أخير)
49,709,167	البنك	50,000,000	رأس المال المدفوع
300,000	قسط أول	9,167	فوائد تأخير
40,009,167	المجموع	**40,009,167**	المجموع

6- 2- بيع أسهم المساهم المتأخر:

في هذه الحالة، يتم احتساب قيمة كل قسط على حدة من الأقساط المتأخر سدادها من قبل كل مساهم، واحتساب فوائد كل قسط، وتحسب فترة التأخير من تاريخ آخر موعد استحقاق كل قسط إلى تاريخ بيع الأسهم . وسيتم توضيح ذلك والقيود المحاسبية لهذه العمليات بالمثال التالي.

مثال (13): نفرض أن الشركة خصصت 100 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 250 ريالاً للمكتتب ضيف الله، الذي قام بسداد 10,000 ريال من قيمتها . غير أنه تأخر عن سداد باقي المبلغ المستحق عليه في 30 /2010/6م . وعليه قامت الشركة في 2010/8/15م ببيع الأسهم بمبلغ 22,000 ريال، وبلغت مصاريف بيع الأسهم 1,000 ريال . وكان سعر الفائدة حينها 20٪ سنوياً .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأسهم ورد المبلغ الزائد للمساهم .

الحل:

1- قيمة الأسهم المخصصة للمساهم = 100 × 250 = 25,000 ريال .

2- المبلغ الباقي على المساهم = 25,000 – 10,000 = 15,000 ريال .

3- فائدة التأخير = المبلغ المتأخر × معدل الفائدة × مدة التأخير، وفي هذه الحالة

= 15,000 × 20٪ × 1,5 ÷ 12 = 375 ريال .

4- إجمالي المبالغ المستحقة على المساهم = 15000+375+1000= 16375 ريالاً .

5- المبلغ الباقي للمساهم = 22,000 – 16,375 = 5,625 ريالاً .

ثانياً القيود المحاسبية :

منه	له	البيان	التاريخ
1,000		من حـ / مصاريف بيع الأسهم	2010/8/15م
	1,000	إلى حـ / البنك – جاري	
		إثبات خصم البنك لمصاريف بيع الأسهم.	

منه	له	البيان	التاريخ
22,000	 15,000 1,000 375 5,625	من حـ / النقدية بالبنك - جاري إلى مذكورين حـ / الأقساط المتأخر سدادها حـ / مصاريف بيع الأسهم حـ / فوائد التأخير حـ / المساهم المتأخر إثبات بيع أسهم المساهم المتأخر، وخصم منها قيمة الأقساط المستحقة مع فوائد تأخيرها.	2010/8/15م
5,625	 5,625	من حـ / المساهم المتأخر إلى حـ / البنك – جاري إثبات سداد الباقي من بيع الأسهم للمساهم المتأخر.	2010/8/15م

7ـ مصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار:

7- 1: مصاريف التأسيس:

المشرع اليمني لم يسمح بمنح المؤسسين أسهماً مقابل أتعابهم ونفقاتهم التي أنفقوها في سبيل تكوين الشركة المساهمة، بل أعطاهم الحق باستعاضتها، حيث نص في المادة (89) من قانون الشركات على الآتي " إذا تم تأسيس الشركة انتقلت إليها بحكم القانون جميع التصرفات التي أجراها المؤسسون أثناء تأسيسها و تتحمل الشركة جميع المصاريف التي أنفقوها ".

وسيتم في هذا الجزء التعرض لطبيعة وماهية مصاريف التأسيس، والبنود التي تتكون منها، والمعالجة المحاسبية لها على ضوء النص السابق.

7-1-1: طبيعة وماهية مصاريف التأسيس:

يقصد بمصاريف التأسيس تلك المصاريف التي تتكبدها الشركة في مرحلة تأسيسها . أو تلك المصاريف التي يضطلع بدفعها المؤسسون من أموالهم الشخصية في سبيل تأسيس الشركة خلال الفترة التي تسبق تاريخ اجتماع الجمعية التأسيسية لها التي تقدم إليها المستندات الدالة على إنفاقهم لها، وبعد مناقشتها وإقرارها عند ئذ يحق لهم مطالبة الشركة برد قيمتها.

وقد تدفع مصاريف التأسيس من رأس مال الشركة المساهمة الذي اكتتب به المؤسسون وورد إلى حساب (البنك / اكتتاب وتأسيس)، أي من قيمة الأسهم التي اكتتب فيها المؤسسون.

وتعد مصاريف التأسيس مصاريف إيراديه مؤجلة (رأسمالية) لأنها لا تستفيد منها إيرادات سنة إنفاقها فقط بل تستفيد منه إيرادات سنوات عمر المشروع كله، وبالتالي لا بد من تحديد هذا العمر بهدف استهلاك مصاريف التأسيس على هذه السنوات وعمل جدول لهذا الاستهلاك، وبما أن تحديد

عمر الشركة مقدماً أمر صعب، وكذلك ناتج توزيع المصروف على عدد سنوات الشركة يكون صغيراً جداً، الأمر الذي يجعل استمرار فتح حساب مصاريف التأسيس على مدى عمر الشركة صعباً للغاية، لهذا جرى العرف المحاسبي على اعتبارها مصاريف إيراديه مؤجلة تحمل على أكثر من سنة اتفق على أن تكون ما بين 3 – 5 سنوات من بداية الإنتاج الفعلي وتحقيق أرباح، وقد يبدأ استهلاكها بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي التي تتمتع به بعض المشروعات تطبيقاً لقوانين الاستثمار .

2-1-7: بنود مصاريف التأسيس: تشمل مصاريف التأسيس البنود التالية :

- نفقات عقد اجتماعات ولقاءات المؤسسين فيما بينهم ومع غيرهم والخاصة بمواضيع تتعلق بتأسيس الشركة .
- تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية .
- تكاليف كتابة العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة .
- تكاليف تصميم شعار الشركة وإعلاناتها .
- تكاليف تقديم طلب تأسيس الشركة للحصول على القرار الابتدائي بتأسيس الشركة .
- تكاليف طباعة الأسهم وقسائم الاكتتاب .
- تكاليف مكتبية وإدارية وسكرتارية ومراسلات مع المساهمين والغير .

3-1-7: المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس :

تمر مصاريف التأسيس بمرحلتين: مرحلة ما قبل تأسيس الشركة، ومرحلة ما بعد التأسيس النهائي للشركة . وعليه تأخذ المعالجة المحاسبية لكل مرحلةٍ شكلاً مختلفاً عن الآخر .

ففي مرحلة التأسيس، يقوم المؤسسون بوضع مبلغ من المال في حساب خاص بالبنك يسمى (حساب البنك – اكتتاب وتأسيس) . قد يكون هذه المبلغ خاصاً بمصاريف التأسيس أو مقابل الحصة من رأس مال الشركة التي اكتتب بها المؤسسون . وتأخذ المعالجة المحاسبية في الحالة الأولى الخطوات التالية :

منه	له	البيان	التاريخ
1,000,000	1,000,000	من حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بعدد 5000 سهم بقيمة 200 ريال للسهم أو توريد للبنك مليون ريال مقابل مصاريف.	2010/1/1م
50,000	50,000	من حـ / مصاريف أتعاب مهنية إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات صرف مبلغ 100000 ريال بشيك ... لمكتب ... مقابل إعداده دراسة جدوى لمشاريع الشركة.	2010/2/5م

منه	له	البيان	التاريخ
20,000	20,000	من حـ / مواد قرطاسيه ومكتبية إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات صرف مبلغ 20000 ريال بشيك ... لمكتبة ... مقابل شراء	2010/2/5م

وهكذا يتم إجراء بقية قيود بنود مصاريف التأسيس المذكورة أعلاه، أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بتأسيس الشركة يصرفها المؤسسون قبل انعقاد الجمعية التأسيسية العامة . وفي هذه الحالة، قد تواجه الشركة واحد من موقفين، تتوقف على ضوئهما المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس هما: عدم الاستمرار في تأسيس الشركة أو الاستمرار في تأسيسها . وسيتم فيما يلي التعرض للمعالجة المحاسبية لكل حالة .

7-1-3-1: التوقف عن تأسيس الشركة :

يعدل المؤسسين عن تأسيس الشركة، في حالة ما إذا كان الاكتتاب في الأسهم المطروحة أقل عن الحد المنصوص عليه في قانون الشركات، أي لم يبلغ ثلاثة أرباع رأس المال، فإن المشرع ألزم المؤسسين برد المبالغ المدفوعة من المكتتبين إلى أصحابها كاملة . ويكونون مسئولين بالتضامن عن رد هذه المبالغ وعن المصروفات التي أنفقت على تأسيس الشركة (الفقرة - هـ - المادة 77 من قانون الشركات). كذلك هم مسئولون بالتضامن أمام الغير عن الأفعال و التصرفات التي صدرت منهم خلال فترة التأسيس (المادة - 88 - من القانون) . وعليه تعالج مصاريف التأسيس على النحو المبين بالقيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
450,000		من حـ / المؤسسين إلى مذكورين	
	50,000	حـ / المصاريف القانونية	
	20,000	حـ /مواد قرطاسيه ومكتبية	
	200,000	حـ / دراسة الجدوى الاقتصادية	
	180,000	حـ / مصاريف إعداد النظام الأساسي	
		حـ / ...... تحميل المؤسسين بمصاريف التأسيس	
550,000	550,000	من حـ / المؤسسين إلى حـ / البنك – اكتتاب وتأسيس إثبات استرجاع المؤسسين للرصيد الباقي في البنك	

7-1-3-2: حالة الاستمرار في تأسيس الشركة: في هذه الحالة، يقدم المؤسسون كشف بمصاريف التأسيس إلى الجمعية التأسيسية للشركة التي تتولى الاطلاع عليها ومناقشتها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ويتم معالجة مصاريف التأسيس على النحو التالي:

1- قيد إقفال بنود المصاريف في حساب مصاريف التأسيس :

منه	له	البيان	التاريخ
450,000		من حـ / مصارف التأسيس	
		إلى مذكورين	
	50,000	حـ / المصاريف القانونية	
	20,000	حـ /مواد قرطاسيه ومكتبية	
	200,000	حـ / دراسة الجدوى الاقتصادية	
	180,000	حـ / مصاريف إعداد النظام الأساسي	
		حـ /	
		إثبات تحميل الشركة بمصاريف التأسيس .	

وبعد انعقاد الجمعية العامة التأسيسية، وإقرارها لمصاريف التأسيس التي أنفقها المؤسسون في سبيل تكوين الشركة، وانتخاب مجلس إدارة للشركة، وتسليم لجنة المؤسسين أموال الشركة لمجلس الإدارة، يتم صرف مصاريف التأسيس للمؤسسين، وذلك وفقاً لنص المادة **(89)** من قانون الشركات .

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس، فإنها تتوقف على ما إذا كان المؤسسون قد صرفوا على تأسيس الشركة من أموالهم الخاصة أم صرفوها من قيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها . وسيتم فيما يلي توضيح المعالجة المحاسبية في الحالتين :

أ) صرفها من الأموال الخاصة:

في هذه الحالة، تقوم الشركة بتعويض المؤسسين عن تلك الأموال التي جنبوها في حساب خاص بالبنك، مثلاً في هذه الحالة افترضنا أن المؤسسين وضعوا في البنك مليون ريال، فإنه يتم صرف لهم مليون ريال وتجرى الشركة به القيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
1,000,000		من حـ / المؤسسين	
	1,000,000	إلى حـ/ البنك – اكتتاب وتأسيس	
		إثبات سداد الشركة مصاريف التأسيس التي أنفقها المؤسسين في سبيل تكوين الشركة .	

ويلاحظ هنا أن الشركة صرفت للمؤسسين مليون ريال بينما مصاريف التأسيس بلغت 450,000 ريال، والسبب في ذلك أن المبلغ الباقي من مصاريف التأسيس في (البنك / اكتتاب وتأسيس)، بالإضافة إلى المبالغ المسددة من قبل المكتتبين بأسهم الشركة، سيقفل في حساب (البنك – جاري) .

ب) صرفها من المبالغ المكتتب بها المؤسسين:

في هذه الحالة، تواجه الشركة موقفين: أولهما سداد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتب بها بالكامل، وفي هذا الموقف لا تجري أي قيد محاسبي، لأنه لا توجد لا عملية قبض لأموال، ولا عملية دفع . وثانيهما سداد المؤسسين جزءاً من قيمة الأسهم المكتتبين بها، وفي هذا الموقف، تطالبهم بسداد المبالغ المستحقة، وعند استلامها، فمثلاً لو فرضنا أن المؤسسين اكتتبوا 25,000 سهم بقيمة اسمية 500 ريال للسهم سددوا 20 ٪ منها، فإن المبلغ الباقي عليهم يكون (25000× 500 – 25000 × 100= 10,000,000 ريال) تجري بها القيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
10,000,000	10,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / المؤسسين إثبات سداد المؤسسين الباقي من مساهمتهم في رأس المال بمعدل 400 ريال عن 25000 سهم	

وبعد تحميل الشركة بمصاريف التأسيس ودفعها للمؤسسين، تواجه الشركة في معالجة هذه المصاريف محاسبياً بموقفين: أولهما تحميلها على أرباح الشركة، وثانيهما تحميلها على المساهمين . وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل موقف .

7-1-3-2-1: تحميل مصاريف التأسيس على أرباح الشركة:

في هذه الحالة، تقوم الشركة برسملة مصاريف التأسيس، أي تعتبرها مصاريف إيراديه مؤجلة، وتستهلك على أقساط ثابتة سنوية على مدى العمر الافتراضي لها، جرى العرف على تحديدها ما بين (3 – 5 سنوات)، فمثلاً لو فرضنا أن مصاريف التأسيس 450,000 ريال كما ورد في المثال السابق، وتقرر إهلاكه على ثلاث سنوات . في هذه الحالة، يكون قسط إهلاك مصاريف التأسيس السنوي يساوي 150,000 ريال . ويجرى به قيد التحميل التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
150,000	150,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / مصاريف التأسيس إثبات تحميل أرباح وخسائر الشركة بقسط إهلاك مصاريف تأسيس الشركة .	

ملاحظة: رصيد حساب مصاريف التأسيس (مدين)، وعليه يظهر في (الميزانية العمومية) ضمن أصول الشركة غير الملموسة، ثم إهلاكها على أقساط سنوية يحمل على حساب أرباح وخسائر

الشركة. ومعالجتها بهذه الطريقة، تعطي الشركة ميزة ضريبية، إذ تؤدي إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة عليها

7-1-3-2-2: تحميل مصاريف التأسيس على المساهمين :

في هذه الحالة، تقوم الشركة بإضافة مبلغ معين على قيمة السهم الاسمية يسمى (مصاريف إصدار) لاستخدامه في تغطية مصاريف التأسيس، ولغرض الحفاظ على أموال الشركة المطلوبة للاستثمار . وهناك ثلاثة احتمالات لهذه المصاريف:

- **الاحتمال الأول:** أن تقل مصاريف الإصدار عن مصاريف التأسيس، وفي هذه الحالة، الرصيد الباقي من مصاريف التأسيس، يعتبر مصاريف إيراديه مؤجلة، يستهلك على مدى ثلاث إلى خمس سنوات، وبقسط ثابت.
- **الاحتمال الثاني:** أن تتساوى مصاريف الإصدار مع مصاريف التأسيس . في هذه الحالة، لا يتبقى رصيد لحساب مصاريف التأسيس .
- **الاحتمال الثالث:** أن تزيد مصاريف الإصدار عن مصارف التأسيس. وفي هذه الحالة، الرصيد الباقي من مصاريف الإصدار يقفل في حساب الاحتياطي النظامي.

وسيتم في الجزء التالي، تناول مصاريف الإصدار من حث الطبيعة أو المعالجة المحاسبية للاحتمالات الثلاثة المذكورة أعلاه.

7- 2- مصاريف الإصدار:

7-2-1- طبيعة وماهية مصاريف الإصدار:

تشير مصاريف الإصدار إلى المصاريف المرتبطة بإصدار الأسهم، مثل مصاريف طبع الأسهم، والدعاية للاكتتاب فيها، وإعداد نشرة الاكتتاب، ومكافأة مراقب الحسابات ... الخ . وعادة ما تلجأ شركة المساهمة تحت التأسيس إلى تحميل المساهمين بمصاريف التأسيس، وذلك بإضافة مبلغ بسيط إلى قيمة السهم الاسمية أو قسط الاكتتاب، وذلك بهدف عدم المس برأسمال الشركة والمحافظة عليه، ويستخدم في الإصدار الأول (عند تكوين الشركة) في تغطية مصاريف تأسيس الشركة بالإضافة إلى مصاريف طباعة وإصدار الأسهم والاكتتاب فيها. أما في حالة زيادة رأس المال (الإصدار الثاني، والثالث ... الخ)، فيستخدم في تغطية مصاريف إصدار الأسهم الجديدة والاكتتاب فيها فقط، والفائض من مصاريف الإصدار في الحالتين: (الإصدار الأول أو الإصدار الثاني ... الخ)، يضاف إلى الاحتياطي القانوني، والعكس إذا قل مبلغ مصاريف الإصدار عن مصاريف التأسيس، فإن الباقي من مصاريف التأسيس يرسمل، ويهلك على عدداً من السنوات أتفق كما سبق ذكره، أن تكون ما بين (3 إلى 5 سنوات) .

7-2-2- المعالجة المحاسبية لمصاريف الإصدار :

سبق عرض الاحتمالات الثلاثة في الجزء السابق، وسيتم في هذا الجزء توضيح المعالجة المحاسبية لهذه الاحتمالات بالمثال التطبيقي التالي.

مثال (15):

لو فرضنا، أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت 40,000 سهم، بقيمة اسمية 200 ريال مضافاً إليها 10 ريالات مصاريف إصدار، وقد اكتتب المؤسسون بها كاملاً، وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لهذه العملية بافتراض أن مصاريف التأسيس:

أ) بلغت 500,000 ريال صرفتها الشركة للمؤسسين بشيك .

ب) بلغت 400,000 ريال صرفتها الشركة للمؤسسين بشيك .

ج) بلغت 300,000 ريال صرفتها الشركة للمؤسسين بشيك .

الحل: سيتم فيما يلي إجراء القيود المحاسبية للاحتمالات الثالثة السابقة:

الأول: نقص مصاريف الإصدار عن مصاريف التأسيس:

1- **إثبات سداد الشركة مصاريف التأسيس للمؤسسين:** عند دفع الشركة للمساهمين المصاريف التي تكبدوها في سبيل تأسيس الشركة بشيك، تجري بها القيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
500,000	500,000	من حـ / مصاريف التأسيس إلى حـ / البنك إثبات دفع الشركة للمؤسسين المصاريف التي أنفقوها في سبيل تأسيس الشركة.	

ملاحظة: نفس هذا القيد يجرى في الثلاثة الاحتمالات، فهو لا يختلف سواءً حملت الشركة مصاريف التأسيس على المساهمين أو تحملتها هي، وكذلك لا تختلف مهما كانت قيمة مصاريف الإصدار المحصلة تقل أو تساوي أو تزيد على مصاريف التأسيس.

2- **قيد اكتتاب المساهمين بالأسهم:** عند ورود كشف الاكتتاب بأسهم الشركة المصدرة من بنك الاكتتاب، تجري الشركة في دفاترها بالمبلغ الوارد بالكشف القيد التالي :

منه	له	البيان	التاريخ
8,400,000	8,400,000	من حـ / البنك إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 40000 سهم بسعر إصدار 210 ريال.	

ملاحظة: القيد السابق أيضاً، لا يختلف عن قيد إصدار الأسهم بالقيمة الاسمية، ويختلف من قيد لآخر المبلغ الذي يسجل في طريق القيد المحاسبي فقط .

3- قيد تأسيس الشركة وتخصيص الأسهم على المؤسسين :

منه	له	البيان	التاريخ
8,400,000		من حـ / المؤسسين	
		إلى مذكورين	
	8,000,000	حـ / رأس المال	
	400,000	حـ / مصاريف الإصدار	
		إثبات مصاريف إصدار وإصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين .	

4- قيد إقفال مصاريف الإصدار في مصاريف التأسيس :

منه	له	البيان	التاريخ
400,000		من حـ / مصاريف الإصدار	
	400,000	إلى حـ / مصاريف التأسيس	
		إثبات إقفال مصاريف الإصدار في مصاريف التأسيس	

في هذه الحالة، سيظهر رصيد لحساب مصاريف التأسيس بمبلغ 100,000 ريال، يمثل الفرق بين (500,000 – 400,000) مصاريف التأسيس، ومصاريف الإصدار على التوالي، يتم إهلاك هذا الرصيد على عدد من السنين، مثلاً خمس سنوات . في هذه الحالة،

قسط إهلاكه السنوي = 100000÷ 5 = 20,000 ريال . ويجرى به القيد التالي:

5- قيد تحميل مصاريف السنة المالية بنصيبها من باقي مصاريف التأسيس :

منه	له	البيان	التاريخ
20,000		من حـ / الأرباح والخسائر	
	20,000	إلى حـ / مصاريف التأسيس	
		إثبات تحميل أرباح وخسائر السنة المالية بقسط إهلاك مصاريف تأسيس.	

ثانياً: مساواة مصاريف الإصدار لمصاريف التأسيس: الاحتمال الثاني في مثالنا هذا افترضنا، أن مصاريف التأسيس بلغت 400,000 ريال، ومصاريف الإصدار 400,000 ريال، وعليه فإن القيود المحاسبية من (1 – 4) الخاصة بهذا الاحتمال لن تختلف عن قيود الاحتمال الأول السابق إجرائها،

وبالتالي لن نكرر إجراءها ، أما القيد رقم (5) الخاص بإهلاك الرصيد الباقي من مصاريف التأسيس، في هذه الحالة يكون رصيد الحساب صفراً ، وبالتالي لا يجرى قيد بقسط الإهلاك.

ثالثاً: زيادة مصاريف الإصدار عن مصارف التأسيس: في مثالنا هذا ، افترضنا أن مصاريف التأسيس بلغت300,000 ريال، بينما مصاريف الإصدار بلغت 400,000 ريال. في هذه الحالة ، سيظهر رصيد (دائن) في حـ / مصارف الإصدار بمبلغ 100,000 ريال يقفل في حساب الاحتياطي القانوني بالقيد التالي:

منه	له	البيان	التاريخ
400,000		من حـ / مصاريف الإصدار	
		إلى مذكورين	
	300,000	حـ / مصاريف التأسيس	
	100,000	حـ / الاحتياطي القانوني	
		إثبات إقفال مصاريف الإصدار في مصاريف التأسيس والباقي منها جنب في حساب الاحتياطي.	

أما بقية القيود الثلاثة الأولى، فإنها لا تختلف عن قيود الاحتمال الأول، وبالتالي لم نكرر إجراءها ، ويختلف القيد الرابع كما هو مبين بالقيد السابق .

مثال رقم (16) :

نفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت 50,000 سهم بقيمة اسمية 400 ريال للسهم زائداً 10 ريالات مصاريف إصدار اكتتب بها المؤسسين بالكامل.

المطلوب: إجراء قيود الاكتتاب والتخصيص، وتصوير ميزانيتها الافتتاحية .

الحل:

أولاً: قيود اليومية :

(أ) قيد سداد المؤسسين رأس المال وتوريده للبنك: هذا القيد لا يختلف عن القيد الذي أجري في المثال رقم (15) سواء في المبلغ فقط الذي زاد بملغ 2,100,000 ريال :

منه	له	البيان	التاريخ
10,500,000		من حـ / البنك	
	10,500,000	إلى حـ / المؤسسين	
		اكتتاب المؤسسين بـ 50,000 سهم بمعدل 210 ريال	

(ب) قيد تأسيس الشركة وتخصيص الأسهم على المؤسسين:

هذا القيد سيختلف طرفه الدائن عن القيد الثاني الوارد في المثال رقم (12) فقط، حيث سيصبح مكوناً من حسابين هما: رأس المال ومصاريف التأسيس كما هو مبين بالقيد التالي:

منه	له	البيان	التاريخ
10,500,000		من حـ / المؤسسين إلى مذكورين	
	10,000,000	حـ / رأس المال	
	500,000	حـ / مصاريف الإصدار	
		إثبات رأس مال الشركة، ومصاريف إصدار أسهم الشركة .	

ثانياً: تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة :

أصول		خصوم	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
		10,000,000	رأس المال المصدر
10,500,000	البنك	10,000,000 500,000	رأس المال المدفوع مصاريف الإصدار
10,500,000	المجموع	**10,500,000**	المجموع

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

1- أذكر ماهية رأس المال في شركات المساهمة .

2- لرأس المال في شركات المساهمة أنواع ، أذكر هذه الأنواع .

3- من أنواع رأس المال في شركة المساهمة رأس المال الاحتياطي.أذكر الغرض منه.

4- عرف السهم واذكر خصائصه .

5- عدد أنواع الأسهم .

6- أذكر أهم الفروق بين كل من :

أ- السهم الاسمي والسهم لحامله .

ب- السهم النقدي والسهم العيني .

ج- السهم العادي والسهم الممتاز .

7- للسهم أكثر من قيمة ، اذكر هذه القيم .

8- هناك إجراءات يجب على المؤسسين القيام بها إذا لم يبلغ الاكتتاب ثلاثة أرباع رأس مال شركة المساهمة المصدر ، اذكر هذه الإجراءات .

9- ما ذا يعنى تعبير الزيادة في الاكتتاب .

10-كيف تتصرف الشركة في الزيادة في الاكتتاب .

11-أصدرت إحدى شركات المساهمة 40000سهم بقيمة اسمية 400 ريال للسهم اكتتب المؤسسين بربعها والباقي للاكتتاب العام . وتم الاكتتاب بها كاملاً . والمطلوب إجراء القيد المحاسبي لهذه العملية ؟

12-قم بإجراء قيدي الاكتتاب والتخصيص في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة ، وحالة سداد قيمة السهم على دفعات؟

13-قارن بين القيدين في الحالتين الواردتين في الفقرة السابقة ، مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟

14-يقوم بتقويم الأصول المقدمة من المكتتبين بالأسهم العينية ...... يعينهم ....

15-يقدم خبراء تقويم الأصول خلال ..... من تأريخ تكليفهم إلى .....

16-لا يجوز التداول بالأسهم العينية إلا بعد انقضاء ...... على إصدارها عدا حالة اندماج شركة مساهمة بأخرى ، وكانت أسهمها في السوق قبل ......

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

1- صالح ، ومصلح شركاء في شركة تضامن رأسمالها ثلاثة مليون ريال موزع بينهما بنسبة 2 : 1 على التوالي، كما يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي ، قررا تحويل شركتهما إلى شركة مساهمة ، وكان رصيد النقدية لشركة التضامن في ذلك التاريخ 550 ألف ريال ، وبلغت أرباح إعادة تقدير أصول وخصوم شركة التضامن 500 ألف ريال ، وقدرت شهرتها بمبلغ 300 ألف ريال ، وبلغت قيمة الأسهم التي اكتتبا 1,500,000 ريال ، 1,200,000 ريال على التوالي .

المطلوب : إعداد جدول توزيع رصيد النقدية على الشركاء ، وتحديد نصيب كل شريك من رصيد النقدية.

2- لا يجوز أن يتأخر المكتتب بالأسهم عن سداد قسط الاكتتاب . ناقش هذه العبارة .

3- هناك أكثر من إجراء يمكن للشركة القيام به بحق المساهم المتأخر عن سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها . اذكر هذه الإجراءات . .

4- اجر القيد المحاسبي للمبالغ المتأخرة من قسطي التخصيص والأول المتأخرة في حال سدادها في موعد لاحق لاستحقاقها .

5- إذا كان المساهم المتأخر المذكور في الفقرة السابقة قد اكتتب بـ 400 سهم القيمة الاسمية للسهم 600 ريال سدد 50٪ . احسب فوائد التأخير المستحقة عليه ، إذا كان معدل الفائدة 20 ٪ سنوياً . .

6- قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأسهم المذكورة ، إذا علمت أنه تم بيع السهم الواحد بمبلغ 560 ريال ، وبلغت مصاريف بيعها 1500 ريال .

7- اذكر المقصود بكل من مصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار .

8- تواجه الشركة أكثر من خيار لمعالجة مصاريف التأسيس . اذكر هذه الخيارات باختصار ، ثم وضح المعالجة المحاسبية لكل خيار .

بلغت مصاريف تأسيس إحدى الشركات المساهمة 400 ألف ريال ، وأصدرت الشركة 100 ألف سهم بقيمة اسمية 200 ريال مضافاً إليها 5٪ مصاريف إصدار . والمطلوب تحديد قيمة مصاريف الإصدار وإجراء قيد إقفالها في مصاريف التأسيس .

؟

8. الخلاصة:

عزيزي الدارس ، عرضنا في الجزء الأول من هذه الوحدة ، بالشرح والتوضيح لطبيعة ومفاهيم أنواع رأس المال المختلفة في شركة المساهمة والتي تشمل: رأس المال المصرح به (أو الاسمي) ، والمصدر ، والمدفوع والاحتياطي ، كما بينا أن رأس المال في شركة المساهمة يقسم إلى أجزاء متساوية القيمة تسمى (أسهم) ، ثم عرضنا بعد ذلك إلى توضيح المقصود بالأسهم ، وأنواعها المختلفة (اسمية ، لحامله - عادية ، وممتازة - نقدية ، وعينية) ، وأخيراً تناولنا في هذا الجزء قيم السهم المختلفة (القيمة الاسمية ، القيمة الدفترية ، القيمة الحقيقية ، القيمة السوقية) سواءً من حيث المفهوم أو من حيث احتساب كل قيمة مع توضيح ذلك بالأمثلة .

أما الجزء الثاني من هذه الوحدة ، فقد تناولنا فيه أنواع الأسهم التي تصدرها شركة المساهمة (عادية ، وممتازة - نقدية ، وعينية) ، وبقيم مختلفة (بقيمة اسمية ، بقيمة أكبر من القيمة الاسمية). كما تناولنا فيه المعالجة المحاسبية للطرق المختلفة لسداد قيمة الأسهم المصدرة من رأسمال شركة المساهمة عند التأسيس، من خلالها توصلنا إلى أنه لا توجد معالجة معيارية موحدة لسداد رأس المال، وإنما يتوقف أسلوب المعالجة المتبع في كل حالة على أمور كثيرة ، منها طبيعة السهم نقدي أم عيني ، وطريقة سداد قيمة السهم دفعة واحدة أم على دفعات . كما رأينا أنه عند طرح الشركة الأسهم للاكتتاب العام ، قد تقابل بواحد من ثلاثة مواقف : النقص في الاكتتاب برأس المال عن المصدر ، أو تساوى رأس المال المكتتب فيه مع المصدر وهذا قليل الحدوث ، أو زيادة الاكتتاب عن ما هو مصدر . وفي كل الأحوال يستمر المؤسسون في تكوين الشركة باستثناء حالة واحدة ، وهي النقص في الاكتتاب عن ثلاثة أرباع رأس مال الشركة المصدر ولم يكمل المؤسسون الاكتتاب فيه أو أحد المتعهدين .

عزيزي الدارس، يجب أن تعرف أن معالجتنا المحاسبية لعمليات إصدار الأسهم النقدية ، وسداد قيمتها على أقساط ، قد قامت في هذا المقرر ، على أساس المرحلتين : مرحلة الاكتتاب ، وفي هذه المرحلة يجرى قيد يجعل فيه حساب البنك مديناً ، وحساب المؤسسين أو المكتتبين بالأسهم أو قسطي الاكتتاب والتخصيص دائناً (حسب الحالة)، ومرحلة تخصيص الأسهم المصدرة ، يجرى بموجبه قيد يجعل فيه حساب المؤسسين أو المكتتبين بالأسهم أو حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص مديناً، وحساب رأس المال دائناً .

أما مرحلة الإصدار ، فلم نجرٍ لها قيوداً محاسبية لاعتقادنا أن الشركة لا يحق لها أن تمسك دفاتر محاسبية باسمها لعدم اكتمال شخصية معنوية ، حيث إنه لا يكتمل تكوينها إلا بعد إصدار الأسهم والاكتتاب بما لا يقل عن ثلاثة أرباعها ، وانعقاد الجمعية التأسيسية ، وانتخاب مجلس إدارة للشركة ، وتسليم المؤسسين له كافة أموال الشركة ، وصدور الموافقة النهائية على تأسيس الشركة من الجهة المختصة ، هذا من جانب . ومن جانب آخر ، فإن طريقة توسيط حساب الأسهم .

أما الجزء الأخير من هذه الوحدة ، فقد تناول المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار.

واستنتجنا من خلال المعالجة المحاسبية، أن هناك الكثير من القيود المحاسبية في الطرق المختلفة لا تختلف ، منها مثلاً قيدا الاكتتاب والتخصيص في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة أو على دفعات لا يختلفان باستثناء اسم حساب الأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور ، حيث يسمى في حالة السداد دفعة واحدة حساب (المكتتبين بالأسهم) ، أما في حالة السداد على أقساط ، فيسمى حساب (قسطي الاكتتاب والتخصيص) .

9- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس، الوحدة الثالثة من هذه الكتاب ، ستتعرض إلى إعادة تكوين شركة المساهمة ، حيث تتناول في جزئها الأول ، زيادة رأس المال من حيث المفهوم ، والعوامل والمبررات التي أدت إلى طلب مجلس إدارة الشركة هذه الزيادة ، وبيان المعالجة المحاسبية لمصادر الزيادة المختلفة لرأس المال . بينما جزؤها الثاني ، تناول تخفيض رأس المال أيضاً من حيث المفهوم ، والعوامل والأسباب التي دعت مجلس إدارة الشركة إلى طلب تخفيض رأس مال الشركة ، وبيان المعالجة المحاسبية لها .

10ـ مسرد المصطلحات:

Capital	رأس المال
Authorized Capital	رأس المال المصرح به
Issued capital	رأس المال المصدر
Subscribed Capital Stock	رأس مال مكتتب به
Paid-in capital	رأس المال المدفوع
Capital Stocks (Stocks of Capita)	أسهم رأس المال
Stock or Share	السهم
Nominal Shares	أسهم أسمية
Bearer Share	سهم لحامله
Common Stock	السهم العادي
Ordinary Share	أسهم عادية
Preferred Stock	السهم الممتاز
Cumulative Preferred stock	سهم ممتاز ذو أرباح مجمعة
Monetary Stock	السهم النقدي
Nonmonetary Stock or Share in kind	السهم العيني
No Par Value Common Stocks	أسهم غير محددة القيمة
Normal Value	قيمة اسمية
Par Value or Registered Value	القيمة الاسمية
Book Value or Accounting Value	القيمة الدفترية (المحاسبية)
Real Value	القيمة الحقيقية
Present Value	القيمة الحالية
Market Value	القيمة السوقية
Issuance	إصدار
Issue at par	إصدار بالقيمة الاسمية
Unissued Capital Stock	أسهم غير مصدرة
issued Capital Stock	أسهم مصدرة

Outstanding Stock	الأسهم المتداولة
Registered Stocks Payable	إصدار الأسهم بالقيمة الاسمية
Above par	بقيمة أعلى من القيمة الاسمية
Installment	قسط
Stocks Subscriptions	إصدار الأسهم وتحصيل القيمة على أقساط
Nonmonetary Issuance of Stocks	إصدار أسهم عينية مقابل الحصول على أصول عينية
Subscriber	مكتتب
Subscription	اكتتاب
Application Form	استمارة طلب
Application for shares	اكتتاب في أسهم
Subscribe	يكتتب في الأسهم أو السندات
Dishonored Stocks	أسهم مرفوضة
Stock Register	سجل الأسهم
Subscription Certificates	شهادة اكتتاب
Stated Value	قيمة السهم المدفوعة
Application Account	حساب قسط الاكتتاب
Apportion	تقسيم إلى حصص
Apportionment	تقسيم – تخصيص
Appropriate	يخصص
Appropriation Account	حساب التخصيص
Stock Allotment	تخصيص الأسهم
Stock Certificate	شهادة الأسهم
Shareholder	مساهم
Call	طلب القسط
Calls in Arrears	أقساط متأخرة
Interest of default	فوائد التأخير
Stock Market	سوق الأوراق المالية

11ـ المراجع:

1) وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

2) د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

3) د. يوسف سعلدة: محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

4) د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1982م .

5) د. نجيبة نمر، ومحمد سلام: محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

6) د. محمد جليلاني: محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م.

7) د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق: محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

8) د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون: محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

9) حمزة أبو عاصي: المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م.

10) قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



إعادة تنظيم شركات المساهمة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس، قد تضطر الشركة المساهمة أثناء ممارستها لنشاطها إلى تعديل نظامها الأساسي التي قد يتضمن تعديل رأسمالها سواءً بالزيادة أو النقص، حسب وضعها الاقتصادي، واتساع نشاطها وازدهاره، وتخضع إجراءات تعديل أوضاع الشركات، وفقاً للبند (3) من المادة (7) من القانون الأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م الخاصة بالتأسيس والتسجيل والنشر، بالإضافة إلى خضوعها للأحكام الواردة في المواد (194،195،196) من القانون المذكور، والتي يمكن تلخيصها بالتالي :

أ) تعقد الجمعية العامة غير العادية اجتماعاً تتخذ فيه قراراً بتعديل نظام الشركة .

ب) يقدم مجلس الإدارة طلب الموافقة على التعديل مرفقا به محضر جلسة الجمعية العامة غير العادية التي اتخذ فيها قرار التعديل وجميع الأوراق والمستندات المتعلقة به إلى الوزارة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار المذكور .

ج) يصدر الوزير قراره بشأن التعديل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعادة الأوراق إلى الوزارة . ويعتبر في حكم قرار بالقبول انقضاء هذا الميعاد دون البت في الطلب .

د) ينشر على نفقة الشركة قرار الوزير بالموافقة على تعديل نظام الشركة مرفقا به قرار الجمعية العامة بالتعديل في الجريدة الرسمية .

هـ)يقوم مجلس الإدارة بشهر تعديل نظام الشركة في السجل التجاري وفقا لأحكام القانون.

و) إذا لم يشهر التعديل في السجل التجاري كان باطلا وللغير وحده التمسك بهذا البطلان.

ولا تكون قرارات الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتعديل نظام الشركة أو بحلها أو اندماجها بشركة أخرى نافذة إلا إذا أقرها الوزير (الفقرة – أ – المادة 194).

وتتأثر الجوانب المحاسبية بهذا التعديل ولا بد أن تظهر آثاره في دفاتر الشركة المحاسبية، لذلك سندرس في هذا الجزء زيادة ونقصان رأس المال .

1- 2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس، يتوقع من بعد إكمال دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1- توضح أسباب وشروط زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

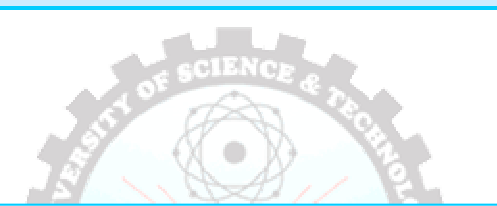
2- تذكر ماهية علاوة الإصدار وطرق احتسابها .

3- تفرق بين عملية الاكتتاب بالأسهم الجديدة وعملية تخصيصها .

4- تجري القيود المحاسبية لحالات زيادة رأس المال المختلفة .

5- تشرح إجراءات تخفيض رأس المال في الشركة المساهمة .

6- تجري القيود المحاسبية الخاصة بحالات تخفيض رأس المال المختلفة .



1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى ستة أجزاء :

الجزء الأول : ويتناول أسباب وشروط زيادة رأس مال الشركة المساهمة . وهذا الجزء حقق الهدف الأول .

الجزء الثاني : ويتناول ماهية علاوة الإصدار وطرق احتسابها ، وهذا الجزء حقق الهدف الثاني.

الجزء الثالث : ويتناول إجراءات الاكتتاب بالأسهم الجديدة وتخصيصها ، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

الجزء الرابع : ويتناول المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال ، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع.

الجزء الخامس : ويتناول أسباب وشروط تخفيض رأس المال في الشركة المساهمة ، وهذا الجزء حقق الهدف الخامس .

الجزء السادس : ويتناول المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال ، وهذا الجزء حقق الهدف السادس.

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة :

1) د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1982م ، (ص 337 – 355).

د. أحمد عمر بامشموش وآخرون، دار الفكر المعاصر، صنعاء ، 2000م . (من ص130 إلى 177).



2- زيادة رأس المــال في الشركات المساهمة:

عزيزي الدارس، قد تكتشف الشركة بعد فترة من تأسيسها عدم كفاية رأس مالها لمواجهة نشاطها القائم أو لتمويل التوسع في نشاطها مما يدفعها إلى زيادة رأسمالها. وكما سبق، أنه لا يتم تعديل رأس مال الشركة المساهمة سواءً بالزيادة أو النقص إلا بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وإقرار التعديل من قبل أغلبية المساهمين الممثلة في الاجتماع.

2- 1- أسباب وشروط زيادة رأس المال:

يرجع زيادة رأس مال شركة المساهمة للعديد من الأسباب من أهمها :

أ) حاجة الشركة للأموال اللازمة التي تمكنها من مزاولة أنشطتها، دون مواجهة الخطر الناشئ عن حلول موعد أصل الدين فيما لو لجأت إلى الاقتراض .

ب) حاجة الشركة لتعديل مركز الشركة المالي وإظهاره على حقيقته، وذلك من خلال :

- دمج الاحتياطيات غير الإلزامية في رأس المال وإصدار أسهم منحة للمساهمين مقابلها.
- تحويل الديون أو سندات القروض إلى أسهم، نتيجة لعدم قدرتها على سداد التزاماتها مما يجعلها تتفق مع الدائنين على إعطائهم أسهما في الشركة مقابل التنازل عن ديونهم أو سنداتهم .
- إعادة تقييم أصول الشركة، وإصدار أسهم مجانية بما يعادل الزيادة في قيمة الأصول .

أما الشروط المتعلقة بزيادة رأس المال، فقد تضمنته المواد **(199،197،198)** من قانون الشركات اليمني رأس المال، حيث تنص بأنه لا يجوز للجمعية العامة غير العادية للشركة المساهمة اتخاذ قرار في الزيادة إلا إذا توافرت الشروط التالية :

أ) تم أداء رأس المال الأصلي بأكمله. وهذا يعني أنه إذا لم يكن رأس المال المصرح للشركة بإصداره قد غطي بالكامل، ودفعت كافة أقساطه وجب على الشركة مطالبة مساهميها بسداد الجزء غير المدفوع من رأس المال، ما لم ينص قرار تأسيسها على غير ذلك .

ب) أن يحدد قرار الجمعية العامة غير العادية الطريقة التي تتبع في زيادة رأس المال ومقدار هذه الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة ولا يجوز تخويل مجلس الإدارة هذه السلطات .

ج) أن لا تسري الأحكام المذكورة في المادة (103) من هذا القانون على الأسهم الجديدة التي تصدر عند زيادة رأس المال .

2- 2- سعر إصدار السهم الجديد :

في الأساس يصدر السهم بالقيمة الاسمية، لكن يجوز أن يصدر بالقيمة الاسمية زائداً مبلغ مقابل مصاريف إصدار الأسهم، لكن بعد تكوين الشركة وعرض أسهمها في السوق، فإن مركزها المالي يلعب دوراً كبيراً في تحديد سعر أسهمها، وبالتالي سعر إصدار الأسهم الجديدة، قد يصدر السهم الجديد بالقيمة الاسمية ، إذا كانت الشركة قد جانبها النجاح في مزاولة أنشطتها، ولم تحقق أرباحاً، تكون قيمته الفعلية مساوية بقيمة الاسمية . أما إذا حققت خسائر في السنوات الماضية، فإن قيمة السهم الفعلي تكون أقل من قيمته الاسمية، لكن في هذه الحالة قانون الشركات، يحضر على الشركة عرض أسهمها الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية.

وقد يصدر بالقيمة الاسمية زائداً علاوة إصدار، إذا كانت الشركة قد صادفها النجاح في مزاولة أنشطتها، وحققت أرباحاً غير عادية مكنتها من توزيع كوبونات مرتفعة، بالإضافة إلى تكوين احتياطيات عالية لمساعدتها في تدعيم مركزها المالي، فإن كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية . وفي هذه الحالة، إذا صدرت الأسهم على أساس القيمة الاسمية، فإنه يلحق بالمساهمين القدامى ضرراً بالغاً بسبب مشاركة المساهمين الجدد المساهمين القدامى فيما تحققه الشركة من أرباح، وفي الاحتياطيات التي تم تكوينها على مدى السنوات السابقة، والتي هي حق من حقوق المساهمين القدامى . ولتلافي الضرر الذي قد يلحق بالمساهمين القدامى، غالباً ما تلجأ شركات المساهمة إلى إصدار الأسهم الجديدة على أساس قيمتها الحقيقية بدلاً من قيمتها الاسمية . والفرق بين قيمتي السهم الحقيقية والاسمية، يسمى علاوة إصدار .

2- 3- علاوة الإصدار :

2-3-1- طبيعة وماهية علاوة الإصدار :

تعبر علاوة الإصدار عن نصيب (أو حصة) السهم القديم من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة التي تم تكوينها وتجنيبها من أرباح الشركة على مدى السنوات السابقة لقرار زيادة رأس مال الشركة، ويتم تحديدها أما على أساس القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة دون إعادة تقييم أصول وخصوم الشركة أو على أساس صافي الأصول بعد إعادة التقييم . وقد أجاز **قانون الشركات** اليمني في المادة **(200)** للجمعية العامة غير العادية للشركة المساهمة أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني حتى لو بلغت قيمته نصف رأسمال الشركة.

وتعد مبالغ علاوة الإصدار التي يدفعها المكتتب بالأسهم الجديدة زيادة عن قيمتها الاسمية بمثابة أموال احتياطية للمساهمين الجدد مقابل الأموال الاحتياطية المحتجزة من الأرباح التي حققتها الشركة قبل الإصدار الجديد وهي من حق المساهمين القدامى . ويجب أن تكون قيمة العلاوة التي تدفع عن السهم الجديد تساوي قيمة العلاوة المحسوبة للسهم القديم، وعدم تحقق هذا الشرط

سيؤدي إلى أن تظهر قيمة السهم الدفترية أو الحقيقية، بعد زيادة رأسمال الشركة، بقيمة تزيد أو تقل عن قيمته قبل الزيادة.

وفي حالة سداد قيمة السهم على دفعات قد تطلب علاوة الإصدار مع قسط الاكتتاب أو مع قسط التخصيص، لكن في هذا الكتاب سيتم معالجتها محاسبياً على أساس أنها تحصل مع قسط الاكتتاب. وقد يضاف أيضاً إلى قيمة السهم مصاريف إصدار. بمعنى أن يصدر السهم بالقيمة الاسمية زائداً علاوة إصدار زائداً مصاريف إصدار، وقد سبق معالجة مصاريف الإصدار في الوحدة الثانية من هذا الكتاب.

2-3-2- حساب علاوة الإصدار:

كما سبق أن ذكرنا، أن علاوة الإصدار قد تحسب على أساس صافي قيمة الأصول الدفترية، أو قد تحسب على أساس صافي قيمة الأصول بعد إعادة تقييم أصول وخصوم الشركة. كذلك هناك أكثر من طريقة لحساب علاوة الإصدار. وسيتم فيما يلي احتساب علاوة إصدار السهم بأكثر الطرق شيوعاً، من خلال المثال التطبيقي التالي:

مثال (1) :

فيما يلي الميزانية العمومية للشركة المساهمة للصناعات الغذائية كما هي في 2009/12/31م

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
أصول		**خصوم**	
12,000,000	أصول ثابتة	10,000,000	رأس مال (100,000 سهم)
16,000,000	أصول متداولة	1,000,000	أرباح محتجزة
		4,000,000	احتياطيات
		5,000,000	مخصصات
		4,000,000	مجمع إهلاك
			التزامات:
		2,000,000	- قروض وتسهيلات .
		1,500,000	- دائنون
		500,000	- ذمم دائنة أخرى
28,000,000	المجموع	**28,000,000**	المجموع

المطلوب: حساب قيمة العلاوة التي يجب أن تضاف إلى قيمة السهم الاسمية التي يصدر في تأريخ إعداد ميزانية الشركة المذكور أعلاه، على أساس التكلفة التاريخية.

الحـل:

من بيانات ميزانية الشركة الواردة في هذا المثال، سيتم حساب علاوة الإصدار عن طريق :

1- **صافي أصول الشركة : في هذه الطريقة**، توجد العلاوة بإتباع الخطوات التالية :

أ) إيجاد صافي أصول الشركة = إجمالي الأصول – مجموع التزامات الشركة

=28,000,000 – 13,000,000 =15,000,000 ريال .

ب) إيجاد قيمة السهم الدفترية =15,000,000 ÷ 100,000 سهم = 150 ريال

ج) قيمة السهم الاسمية = رأسمال الشركة القديم ÷ عدد الأسهم المصدرة سابقاً. وفي هذا المثال = 10,000,000 ÷ 100,000 = 100 ريال.

إذاً علاوة الإصدار = 150 – 100 = 50 ريالاً .

2- **صافي حقوق الملكية : في هذه الطريقة**، توجد العلاوة بإتباع الخطوات التالية :

(أ) نوجد صافي حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطيات + أرباح محتجزة – خسائر متراكمة. وبالتعويض من بيانات المثال السابق نجد أن :

صافي حقوق الملكية =10,000,000+4,000,000+1,000,000– صفر

(ب) القيمة الدفترية للسهم = صافي حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم القديمة

= 15,000,000 ÷ 100,000 سهم = 150 ريالاً .

(ج) علاوة الإصدار = 150 – 100 = 50 ريالاً .

3- **مجموع الاحتياطيات والإرباح المحتجزة**: وفي هذه الحالة :

قيمة العلاوة = 4,000,000 + 1,000,000 ÷ 100,000= 50 ريال .

2-4- الاكتتاب بالأسهم الجديدة وتوزيعها :

2-4-1- الاكتتاب بالأسهم الجديدة :

تشير المادة (202) من قانون الشركات إلى أن عملية الاكتتاب والتخصيص في الأسهم الجديدة تسري عليها كافة الشروط والأحكام والقواعد الخاصة بالاكتتاب والتخصيص في الأسهم التي تصدر عند تأسيس الشركة. بمعنى أن عملية الاكتتاب في الأسهم الجديدة وتخصيصها لا تختلف معالجتها الحسابية والمحاسبية عن تلك التي اتبعت في الوحدة الثانية عند الحديث عن تكوين الشركة .

وقد أعطى قانون الشركات اليمني في المادة (201) لمساهمي الشركة القدامى حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة خلال الفترة المقررة للاكتتاب، واشترط على مجلس الإدارة القيام بالآتي :

أ – أن ينشر بيان في إحدى الصحف اليومية الرسمية يتضمن إعلان المساهمين بأولوياتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وتاريخ أقفاله وسعر الأسهم الجديدة ويجوز بالإضافة إلى ذلك إخطار المساهمين بهذا البيان بخطابات مسجلة إلا إذا ترتب على ذلك تحميل الشركة نفقات باهظة.

ب - أن يبدى كل مساهم قديم رغبته كتابة في استعمال حقه في الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر البيان المذكور.

2-4-2- توزيع الأسهم الجديدة على المكتتبين :

تختلف عملية توزيع الأسهم الجديدة المكتتب بها المساهمون القدامى عن تلك المتعلقة بتوزيع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام . وسيتم فيما يلي تناول كل حالة :

2-4-2-1- اكتتاب المساهمين القدامى بالأسهم :

في حالة ما إذا اكتتب المساهمون القدامى بكامل الأسهم الجديدة، فإنه يتم توزيعها بينهم وفقاً للأسس المبينة في المادة (202) من القانون التالية :

أ) توزع الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتتاب بالأسهم الجديدة حسب طلبهم إذا لم تتجاوز الأسهم المطلوبة الأسهم المطروحة.

ب) في الحالات التي تتجاوز الأسهم المطلوبة الأسهم المطروحة توزع الأسهم على المساهمين الأصليين كل بنسبة أسهمه القديمة على أن لا يجاوز ما حصل عليه المساهم ما طلبه من أسهم جديدة.

2-4-2-2- طرح الأسهم للاكتتاب العام :

في حالة اكتتاب المساهمين القدامى بجزء من الأسهم الجديد، وطرح باقي الأسهم للجمهور للاكتتاب بها، واكتتب الجمهور بعدد أكبر من الأسهم المطروحة للاكتتاب، فإنه يتم تخصيص الأسهم بينهم على أساس التوزيع النسبي، كما كان عليه الحال عند تكوين الشركة، وهذا ما أكد عليه المشرع اليمني في الفقرة (ج) من المادة (202) من قانون الشركات التي تنص على أنه : إذا زادت الأسهم المطروحة على الأسهم المطلوبة من قبل المؤسسين، يطرح ما يتبقى من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام وتتبع في هذا الاكتتاب الأحكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة .

كما اشترط المشرع في المادة (203) من قانون الشركات - في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام - ضرورة تحرير نشرة اكتتاب موقع عليها كل من : رئيس مجلس الإدارة ومراقب الحسابات،

ويكونان مسئولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة . وتشمل هذه النشرة على وجه خاص البيانات الآتية :

1 - أسباب زيادة رأس المال . 2- قرار الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال وقرار الوزير بالموافقة على القرار . 3 - رأس مال الشركة عند إصدار الأسهم الجديدة ومقدار الزيادة المقترحة وعدد الأسهم الجديدة وعلاوة الإصدار . 4 - بيانات عن الحصص العينية . 5 - بيانات عن متوسط الأرباح التي وزعتها الشركة خلال السنوات الثلاث السابقة على قرار زيادة رأس المال. 6 - إقرار من مراقب الحسابات بصحة البيانات الواردة بالنشرة.

وفي جميع الأحوال، يجب أن يتم الاكتتاب بجميع الأسهم الجديدة، ودفع قيمتها ، وإيداع المبالغ المحصلة منها في أحد البنوك المعتمدة.

2- 5- المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال:

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى أنواع الطرق التي يتم فيها زيادة رأس المال والمشاكل المتعلقة بذلك ومن أهمها ما يلي :

- إصدار أسهم جديدة سواءً أكانت أسهم نقدية أم أسهم عينية .
- تحويل فائض الاحتياطيات ودمجها في رأس المال وإصدار أسهم مجانية مقابلها وتوزيعها على المساهمين الحاليين .
- تحويل الديون التي على الشركة حال الأداء إلى رأس المال وإصدار أسهم مقابلها .

5-2-1 : الزيادة بإصدار أسهم :

كما سبق القول في الوحدة الثانية ، أن أسهم الشركة المساهمة قد تكون أسهماً نقدية ، وقد تكون أسهماً عينية . وقد تصدر بقيمتها الاسمية ، وقد تصدر بالقيمة الاسمية وعلاوة إصدار ، وقد يطلب سداد قيمة السهم دفعة واحدة ، وقد يطلب سدادها على دفعات .

ويجب الأخذ في الاعتبار ، أن المعالجة المحاسبية للأسهم الجديدة التي تصدرها الشركات المساهمة ، لا تختلف عن تلك التي أجريت للأسهم المصدرة عند تأسيس الشركة إلا في بعض النواحي البسيطة . وسيتم فيما يلي عرض المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات المذكورة .

2-5-1-1- إصدار أسهم نقدية :

قد تصدر الأسهم النقدية الجديدة بالقيمة الاسمية فقط ، وقد تصدر بالقيمة الاسمية مضافاً لها علاوة إصدار ، وقد تصدر بالقيمة الاسمية مضافاً لها علاوة إصدار ومصاريف إصدار . وقد يطلب

سداد القيمة التي يصدر بها السهم دفعة واحدة أو سدادها على دفعات. وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات المذكورة :-

أولاً: إصدار السهم بالقيمة الاسمية وسدادها دفعة واحدة:

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة بالمثال التالي :

مثال (2): بفرض أن إحدى الشركات المساهمة، قررت في 2010/1/1م زيادة رأسمالها من (8) مليون ريال إلى (15) مليون ريال بقيمة اسمية للسهم 200 ريال، وذلك بعد دفع المساهمين القدامى رأس المال المصرح به كاملاً، وقيامها بكافة الإجراءات اللازمة المتعلقة بالموافقة على الزيادة.

المطلوب: إجراء القيود اليومية اللازمة بافتراض أن :

1- اكتتاب المساهمين القدامى بكل الأسهم .
2- اكتتب المساهمون القدامى بـ 20 ٪ من الأسهم وطرح الباقي للاكتتاب العام .

الحـل :

(أ) التمهيد للحل :

1- زيادة رأس المال = 15,000,000 – 8,000,000 = 7,000,000 ريال .
2- عدد الأسهم الجديدة = 7,000,000 ÷ 200 ريال = 35,000 سهم .
3- عدد الأسهم المخصصة للمساهمين القدامى = 35000 × 20 ٪ = 7000 سهم .
4- الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = 35000 – 7000 = 28,000 سهم .

(ب) القيود المحاسبية:

1) : في حالة اكتتاب المساهمين القدامى بكامل الأسهم :

منه	له	البيـان	التاريخ
7,000,000	7,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / المساهمين القدامى إثبات اكتتاب المساهمين القدامى بكامل الأسهم الجديدة.	2010/1/1م
7,000,000	7,000,000	من حـ / المساهمين القدامى إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص الأسهم على المساهمين القدامى.	2010/1/1م

2) : في حالة طرح جزء من الأسهم للاكتتاب العام :

منه	له	البيـان	التاريخ
1,400,000	1,400,000	من حـ / البنك إلى حـ / المساهمين القدامى إثبات اكتتاب المساهمين القدامى بـ 7000 سهم من الأسهم المصدرة الجديدة بقيمة 200 ريال.	2010/1/1م
5,600.000	5,600.000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين (المساهمين الجدد) إثبات اكتتاب الجمهور بـ 28000 سهم من الأسهم المصدرة الجديدة بقيمة 200 ريال.	2010/1/31م
1,400,000 5,600.000	7,000,000	من مذكورين حـ / المساهمين القدامى حـ / المكتتبين إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار وتخصيص الأسهم الجديدة على المساهمين القدامى، والجمهور.	2010/1/31م

ثانياً: إصدار السهم بالقيمة الاسمية وسدادها على أقساط :

مثال (3) :

نفرض أن إحدى الشركات المساهمة بعد قيامها بكافة الإجراءات المتعلقة، قررت في 2009/12/1م زيادة رأس مالها بمبلغ تسعة ملايين ريال عن طريق إصدار أسهم جديدة بقيمة اسمية 300 ريال، على أن تسدد على أقساط على النحو التالي :

(1) **150** ريالاً عند الاكتتاب تسدد من **1/1 - 2010/1/31**م .

(2) **50** ريالاً قسط تخصيص تسدد من **3/1 - 2010/3/31**م .

(3) **100** ريال قسط أخير تسدد من **6/1 - 2010//6/30**م .

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لعمليات إصدار الأسهم وتحصيل أقساطها .

الحـل :

- **القيود المحاسبية في هذه الحالة**، تتلخص بالقيود الآتية :

منه	له	البيـان	التاريخ
4,500,000	4,500,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب بـ 30000 سهم بقيمة 300 ريال طلب منها 150 ريالاً عند الاكتتاب.	2010/1/31م
4,500,000	4,500,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات تخصيص الأسهم الجديدة على المكتتبين	2010/1/31م
1,500,000	1,500,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات طلب قسط التخصيص عن 30000 سهم بمعدل 50 ريالاً للسهم .	2010/3/1م
1,500,000	1,500,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات سداد المساهمين لقسط التخصيص عن 30000 سهم بمعدل 50 ريالاً.	2010/3/31م
3,000,000	3,000,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير عن 30000 سهم بمعدل 100 ريال للسهم .	2010/6/1م
3,000,000	3,000,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد المساهمين لقيمة القسط الأخير عن 30000 سهم بمعدل 100 ريال للسهم.	2010/6/30م

ثالثاً : إصدار الأسهم بعلاوة ومصاريف والسداد دفعة واحدة:

مثـــال (4) : نفرض في المثال (2) السابق، أن الشركة المساهمة أصدرت الأسهم الجديدة بسعر 220 ريالاً، منها 15 ريالاً علاوة إصدار، والباقي مصاريف إصدار تسدد قيمتها دفعة واحدة خلال شهر يناير.

المطلوب : إجراء القيود اليومية اللازمة بافتراض أن :

1) المساهمون القدامى اكتتبوا بكل الأسهم المصدرة .

2) اكتتب المساهمون القدامى بـ 10000 سهم من الأسهم وطرح الباقي للاكتتاب العام، وتم الاكتتاب بها خلال المدة المحددة بالكامل.

الحــل :

أولاً: حالة اكتتاب المساهمون القدامى بكل الأسهم المصدرة:

(1) قيمة الاكتتاب = 35000 × 220 = 7,700,000 ريال . توزع كالتالي :

(أ) رأس المال = **35000 × 200 = 7,000,000** ريال .

(ب) علاوة إصدار = **35000 × 15 =525,000** ريال .

(ج) مصاريف إصدار = **35000×5 = 175** ريالاً .

(2) القيود المحاسبية :

منه	له	البيــان	التاريخ
7,700,000	**7,700,000**	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / المساهمين القدامى إثبات اكتتاب المساهمين القدامى بعدد 35000سهم بسعر 220ريال.	**2010/1/1م**
7,700,000	 **7,000,000** **525,000** **175,000**	من حـ / المساهمين القدامى إلى مذكورين حـ / رأس المال حـ / علاوة الإصدار حـ / مصاريف الإصدار إثبات تخصيص 35000سهم بقيمة اسمية200ريال، وعلاوة (15) ريال ومصاريف إصدار (5) ريالاً عن كل سهم.	**2010/1/1م**

منه	له	البيـــان	التاريخ
525,000 175,000	700,000	من مذكورين حـ / علاوة الإصدار حـ / مصاريف الإصدار إلى حـ / الاحتياطي القانوني إثبات إقفال حسابي علاوة ومصاريف الإصدار في حساب الاحتياطي القانوني.	2010/1/1م

ثانياً: حالة طرح جزء من الأسهم المصدرة للاكتتاب العام :

- **التمهيد للحل:**

1- قيمة الأسهم المكتتب بها المساهمون القدامى = 10,000 × 220= 2,200,000 ريال.

2- المبلغ المكتتب به من الجمهور =25,000×220 = 5,500,000 ريال .

3- إجمالي قيمة الأسهم المكتتب بها = 7,700,000 ريال . توزع كما يلي:

أ - رأس المال = 35000 × 200 = 7,000,000 ريال .

ب- علاوة إصدار = 35000 × 15 =525,000 ريال .

ج - مصاريف إصدار = 35000×5 = 175 ريال .

ثانياً: القيود المحاسبية:

منه	له	البيـــان	التاريخ
2,200,000	2,200,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / المساهمين القدامى إثبات اكتتاب المساهمين القدامى بـ 10000 سهم بسعر إصدار 220 ريال.	2010/1/1م
5,500,000	5,500,000	من حـ / البنك – جاري إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات اكتتاب المساهمين الجدد بـ 25000 سهم بسعر إصدار 220 ريال .	2010/1/31م

منه	له	البيـان	التاريخ
2,200,000 5,500.000	7,000,000 525,000 175,000	من مذكورين حـ / المساهمين القدامى حـ / المكتتبين بالأسهم إلى مذكورين حـ / رأس المال حـ / علاوة الإصدار حـ / مصاريف الإصدار إثبات تخصيص الأسهم على المساهمين القدامى والجدد بقيمة بسمية 200 ريال، وإثبات العلاوة بمعدل 15 ريال، والمصاريف بمعدل 5 ريال .	2010/1/31م
525,000 175,000	700,000	من مذكورين حـ / علاوة الإصدار حـ / مصاريف الإصدار إلى حـ / الاحتياطي القانوني إثبات إقفال علاوة ومصاريف الإصدار في حساب الاحتياطي القانوني.	2010/1/31م

ملاحظة: تتكبد شركة المساهمة عادة، في حالة زيادة رأس مال شركة المساهمة، بعض المصاريف المرتبطة بإصدار الأسهم الجديدة، مثل مصاريف طبع الأسهم، والدعاية للاكتتاب فيها، وإعداد نشرة الاكتتاب، ومكافأة مراقب الحسابات، وعمولة بنك الاكتتاب ... الخ . وقد تلجأ الشركة إلى تحميل المساهمين بمثل هذه المصاريف، وذلك بإضافة مبلغ بسيط إلى قيمة إصدار السهم أو قسط الاكتتاب، وذلك بهدف عدم المس برأسمال الشركة والمحافظة عليه، ويستخدم كما ذكرنا في الإصدار الأول (عند تكوين الشركة) في تغطية مصاريف تأسيس الشركة بالإضافة إلى مصاريف طباعة وإصدار الأسهم والاكتتاب فيها. أما في حالة زيادة رأس المال (الإصدار الثاني، والثالث ... الخ)، فيستخدم في تغطية مصاريف إصدار الأسهم الجديدة والاكتتاب فيها فقط، وفي كل الحالات الفائض من مصاريف الإصدار، يضاف إلى الاحتياطي القانوني.

ويكون أمام الشركة موقفين للتصرف بالمبالغ الخاصة بمصاريف الإصدار:

الأول: معالجتها ضمن الاحتياطي القانوني بدلاً من تخفيض المصاريف العمومية بها ، كما هو مبين بالقيدين المحاسبيين السابقين. ومعالجتها بهذه الطريقة الهدف منها تخفيض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على الشركة.

الثاني: معالجتها ضمن المصاريف العمومية ، وذلك على النحو الموضح بالقيد التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
175,000	175,000	من حـ / مصاريف الإصدار إلى حـ / المصاريف العمومية إثبات إقفال مصاريف الإصدار في حساب المصاريف العمومية.	2010/1/1م

رابعاً : إصدار الأسهم بعلاوة والسداد على أقساط:

مثال (5) : في 2010/1/1م قررت إحدى الشركات المساهمة زيادة رأسمالها بمبلغ عشرة ملايين ريال، وكانت ميزانيتها العمومية في 2009/12/31م على النحو التالي :

أصول		خصوم	
المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
12,000,000	أصول ثابتة	12,000,000	رأس مال (60,000 سهم)
16,000,000	أصول متداولة	4,000,000	احتياطيات
1,000,000	خسائر متراكمة	5,000,000	مخصصات
		4,000,000	مجمع إهلاك
			التزامات:
		2,000,000	- قروض وتسهيلات .
		1,500,000	- دائنون
		500,000	- ذمم دائنة أخرى
29,000,000	المجموع	**29,000,000**	المجموع

وبعد حصول الشركة قرار الوزير بالموافقة على زيادة رأس مالها أصدرت في 2010/3/1م الأسهم الجديدة، على أن تسدد قيمتها على أقساط على النحو التالي :

- 150 ريال عند الاكتتاب تسدد من 3/1 - 2010/3/15م .

o 50 ريالاً قسط تخصيص تسدد من 6/1 - 2010/6/15م .

o ؟ ريال قسط أخير تسدد من 9/1 - 2010//9/15م .

المطلوب :

(أ) إيجاد القيمة الاسمية والدفترية للسهم .

(ب) إيجاد علاوة الإصدار .

(ج) إيجاد السعر الذي يصدر به السهم الجديد.

(د) إجراء قيود اليومية اللازمة لعمليات إصدار الأسهم وتحصيل أقساطها .

(هـ) تصوير المركز المالي للشركة بعد سداد قيمة الإصدار الجديد كاملاً .

الحـل:

أولاً :التمهيد للحل :

1) القيمة الاسمية = 12,000,000 ÷ 60,000 = 200 ريال .

2) القيمة الدفترية = 12000000 + 4000000 – 1000000 ÷ 60000 =250ريال .

3) علاوة الإصدار = 250 – 200 = 50 ريال .

4) إذاً سعر إصدار السهم الجيد = 200 + 50 = 250 ريالاً .

5) قسط الاكتتاب = 150 – 50 = 100 ريال .

6) عدد الأسهم الجديدة = 10,000,000 ÷ 200 = 50,000 سهم .

7) المبلغ المطلوب عند الاكتتاب = 50,000 × 150 = 7,500,000 ريال .

8) قيمة القسط الأخير = القيمة التي يصدر بها السهم – (المبلغ المدفوع عند الاكتتاب + قسط التخصيص) = 250 – (150 + 50) = 50 ريالاً .

ثانياً : القيود المحاسبية :

منه	له	البيـان	التاريخ
7,500,000	7,500,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتقسيط إثبات الاكتتاب بـ 50000 سهم بسعر إصدار 250 ريال بواقع 150 ريالاً للسهم.	2010/3/15م

منه	له	البيـان	التاريخ
7,500,000	 5,000,000 2,500,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتقسيط إلى مذكورين حـ / رأس المال حـ / علاوة الإصدار إثبات تخصيص الأسهم الجديدة على المكتتبين بمعدل 100 ريال، وعلاوة الإصدار بمعدل 50 ريال للسهم.	2010/3/15م
2,500,000	2,500,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / الاحتياطي القانوني إثبات إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي القانوني.	2010/6/1م
2,500,000	2,500,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات طلب قسط التخصيص عن 50000 سهم بمعدل 50 ريالاً للسهم .	2010/6/1م
2,500,000	2,500,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات سداد المساهمين لقيمة قسط التخصيص عن 50000 سهم لمعدل 50 ريالاً.	2010/6/15م
2,500,000	2,500,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير عن 50000 سهم بمعدل 50 ريالاً للسهم .	2010/9/1م
2,500,000	2,500,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد المساهمين لقيمة القسط الأخير عن 50000 سهم بمعدل 50 ريال للسهم.	2010/9/15م

ثالثاً : الميزانية العمومية للشركة بعد الإصدار الجديد في 2010/9/15م

أصول		خصوم	
المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
12,000,000	أصول ثابتة	22,000,000	رأس مال (110,000 × 200)
16,000,000	أصول متداولة	6,500,000	احتياطيات + احتياطى علاوة
12,500,000	البنك - جاري	5,000,000	مخصصات
1,000,000	خسائر متراكمة	4,000,000	مجمع إهلاك
			التزامات:
		2,000,000	- قروض وتسهيلات .
		1,500,000	- دائنون
		500,000	- ذمم دائنة أخرى
41,500,000	المجموع	41,500,000	المجموع

من تحليل ميزانية الشركة بعد زيادة رأس المال، نستخلص أن :

القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس مال الشركة (22000000+6500000 – 1000000 = 27500000 ÷ 110000 سهم = 250 ريال)، وهي نفس القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة، والسبب في ذلك، يرجع إلى المساهمين الجدد دفعوا مبلغاً إضافياً إلى القيمة الاسمية عن كل سهم جديد يساوي المبلغ المحتجز من أرباح المساهمين القدامى لكل سهم وقدره 50 ريالاً (علاوة إصدار) . وفي هذه الحالة لا يتضرر ولا يستفيد أي من المساهمين سواءً منهم القدامى أو الجدد .

أما في حالة دفع المساهمون الجدد مبلغ أقل من 50 ريالاً، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس المال، وبالتالي سيتضرر المساهمون القدامى، ويستفيد المساهمون الجدد . فمثلاً لو كانت الشركة أضافت علاوة 30 ريال بدلاً من 50 ريالاً في المثال السابق، فإن إجمالي قيمة العلاوة = 50000×30 = 1,500,000 ريال، وبالتالي سيصبح مجموع الاحتياطي = 4,000,000 + 1,500,000= 5,500,000 ريال . وعليه القيمة الدفترية ستصبح 240,9 ريال (22,000,000 +5,500,000 – 1,000,000 = 26,500,000 ÷ 110,000 سهم) .

أي أن القيمة الدفترية للسهم ستنخفض، بعد زيادة رأس المال، بمقدار 9,1 ريال (الفرق بين قيمته قبل الزيادة، وقيمته بعد الزيادة. وهذا يعنى أن المساهمين الجدد كسبوا مبلغ 9,1 ريال، بينما المساهمون القدامى خسروا نفس المبلغ . والعكس يحدث في حالة إصدار السهم بأكبر من قيمته الدفترية قبل زيادة رأس المال .

مثال (6) :

نتيجة لتوسع الشركة في نشاطها وعدم توفر لديها الأموال الكافية لمواجهة ذلك التوسع قررت في 2010/1/1م زيادة رأس مالها إلى 15 مليون ريال، وكانت بيانات حقوق الملكية لها في ذلك التاريخ كما يلي :

9,000,000 ريال رأس المال المصرح والمدفوع موزع على 30,000 سهم .

4,000,000 ريال احتياطيات مختلفة .

2,000,000 ريال أرباح محتجزة .

المطلوب :

1- تحديد القيمة الاسمية للسهم في الشركة المذكورة ؟

2- تحديد سعر إصدار السهم الجديد الملائم ؟

3- إجراء قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال، إذا علمت أنه :

- تم طرح جميع الأسهم الجديدة للاكتتاب العام، وطلبت الشركة سداد 70٪ من قيمة إصدار السهم عند الاكتتاب تسدد خلال يناير 2010م، والباقي تسدد على قسطين متساويين خلال الفترات من 2010/4/1 – 2010/4/30م ، 2010/7/1 – 2010/7/31م على التوالي .
- تم الاكتتاب في 25,000 سهم، فخصصت الشركة الأسهم المصدرة على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي، وحجزت الزيادة في الاكتتاب لسداد أقساط تالية .
- تخلف مساهم عن سداد القسط الأخير كان قد اكتتب في 2500 سهم .

الحـل:

أولاً : التمهيد للحل:

1) القيمة الاسمية للسهم = 9,000,000 ÷ 30,000 = 300 ريال .

2) القيمـة الدفتريـة للـسهم = 9,000,000 + 4,000,000 + 2,000,000 ÷ 30,000= 500 ريال .

3) علاوة الإصدار = 500 – 300 = 200 ريال .

4) الزيادة في رأس المال = 15,000,000 – 9,000,000= 6,000,000 ريال .

5) عدد الأسهم الجديدة = 6,000,000 ÷ 300 = 20,000 سهم .

6) نسبة التخصيص = 20,000 ÷ 25,000 = 4 : 5 .

7) المبلغ المطلوب عند الاكتتاب = 500 × 70 ٪ = 350 ريالاً .

8) المبلغ المدفوع عند الاكتتاب = 25,000 × 350 =8,750,000 ريال .

9) قيمة الزيادة في الاكتتاب = 5000 × 350= 1,750,000 ريال .

10) المبلغ المسدد عن السهم المصدر = 350×5÷4 = 437,5 ريال . توزع كالتالي:

150 ريالاً قسط اكتتاب .

200 ريال علاوة إصدار .

75 ريالاً قسط تخصيص .

17,5 ريال قسط أخير .

الباقي من القسط الأخير = 75 – 12,5 = 62,5 ريال .

11) عدد الأسهم المخصصة للمساهم المتأخرة = 2500 × 4 ÷ 5 = 2000 سهم.

ثانياً : القيود المحاسبية :

منه	له	البيـان	التاريخ
8,750,000	**8,750,000**	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب بـ 25,000 سهم بسعر إصدار500 ريال طلب منها 350 ريالاً.	**2010/1/31م**
7,250,000	 **3,000,000** **4,000,000** **250,000**	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / رأس المال حـ / علاوة الإصدار حـ / القسط الأخير إثبات تخصيص الأسهم الجديدة على المكتتبين بقيمة اسمية 300 ريال سدد منها 150 ريال، 200 ريال علاوة إصدار .	**2010/1/31م**
4,000,000	**4,000,000**	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / الاحتياطي القانوني إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي القانوني.	**2010/1/31م**

منه	له	البيـــان	التاريخ
1,500,000	1,500,000	من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس المال إثبات طلب قسط التخصيص عن 20000 سهم بمعدل 75 ريالاً للسهم .	2010/4/1م
		ملحوظة: لا يجرى قيد بسداد قسط التخصيص لأنه مغطي بالكامل من المبلغ المسدد عند الاكتتاب وحجزه لسداد أقساط تالية .	
1,500,000	1,500,000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / رأس المال إثبات طلب القسط الأخير عن 20000 سهم بمعدل 75 ريالاً.	2010/7/1م
1,125,000	1,125,000	من حـ / البنك - جاري إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد القسط الأخير عن 18000 سهم بمعدل 62,5 ريالاً.	2010/7/31م

2-1-5-2: الزيادة بإصدار أسهم عينية :

فيما يتعلق بالاكتتاب بالأسهم، وتقويم الحصص العينية المقدمة في حالة زيادة رأس مال الشركة، تشير المادة (202) الفقرة (ج) من قانون الشركات اليمني إلى أن : تتبع في هذا الاكتتاب الأحكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة. كما تتبع نفس الأحكام المتعلقة بتقويم الحصص العينية عند التأسيس على أن تقوم الجمعية العامة مقام الجمعية التأسيسية. وهذا يعني أن كافة الإجراءات المتعلقة بالأسهم العينية التي تصدر عند زيادة رأس المال، ومنها المعالجة المحاسبية لا تختلف عن تلك التي اتبعت في عملية إصدار الأسهم والاكتتاب بها عند تأسيس الشركة .

ويتم إصدار أسهم عينية بما تساوي قيمتها قيمة صافي أصول المنشأة أو شركة الأشخاص، والذي يمكن التوصل إليه عن طريق طرح إجمالي قيمة الالتزامات من إجمالي قيمة الأصول . وسيتم توضيح ذلك عن طريق المثال التالي .

لو فرضنا أن أحد المساهمين الجدد، قدم أصول وخصوم منشأته الفردية في مقابل الحصول على 10,000 سهم عيني بقيمة اسمية 100 ريال للسهم بياناتها بعد التقويم كما يلي :

<u>الأصول</u> : 600 ألف ريال مبانٍ، 500 ألف ريال بضائع، 100 ألف ريال مدينون .

الخصوم : 160 ألف ريال دائنون، 40 ألف ريال أوراق دفع، مليون ريال رأسمال .

وبما أن صافي الأصول = إجمالي الأصول – إجمالي التزامات .

إذاً في هذا المثال صافي الأصول= 1,200,000 – 200,000 = 1,000,000 ريال .

وقيمة الأسهم = 10,000 × 100 = 1,000,000 ريال . وهنا يلاحظ تساوي القيمتين.

وعليه، يكون قيد إصدار الأسهم وانتقال الأصول والخصوم للشركة المساهمة كما يلي:

منه	له	البيـان	التاريخ
 600,000 500,000 100,000	 160,000 40,000 1,000,000	من مذكورين حـ المباني حـ / البضائع حـ / المدينين إلى مذكورين حـ / الدائنين حـ / أوراق الدفع حـ / المكتتبين بالأسهم العينية انتقال أصول وخصوم المنشأة الفردية	
1,000,000	 1,000,000	من حـ / المكتتبين بالأسهم العينية إلى حـ / رأس المال إصدار 10000 سهم عيني بقيمة اسمية 100 ريال .	

2-5-2- الزيادة بتحويل الاحتياطيات :

أجاز قانون الشركات اليمني في الفقرة (ب) من المادة (190) للشركات المساهمة باستخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وشراء آلات جديدة وفي زيادة رأس المال ...) . وعليه يمكن لمجلس الإدارة زيادة رأس مال الشركة المساهمة عن طريق ضم الاحتياطيات القانونية وغير القانونية والأرباح المحتجزة إذا قرر ذلك، ولكن بشرط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العمومية على هذا الضم .

وفي حالة حصول المجلس على موافقة الجمعية العمومية، تقوم الشركة بتحويل الاحتياطيات إلى رأس المال، وإصدار مقابلها أسهم مجانية تسمى (أسهم منحة) . وتشير أسهم المنحة إلى الأسهم التي تمنح للمساهمين الحاليين بغرض زيادة رأس مال الشركة دون تأثر مركزها المالي نتيجة

إصدار هذا النوع من الأسهم، وكل ما يحصل هو تعديل رأس المال وزيادته إلى عدد أكبر من الأسهم عن طريق تحويل الاحتياطيات والأرباح المحتجزة إلى رأس المال، وتصدر أسهم المنحة بدون علاوة إصدار .

ويتم توزيع أسهم المنحة على المساهمين على أساس نسبة قيمة الاحتياطي المحول إلى قيمة رأس المال قبل ضم الاحتياطي إليه. فمثلاً إذا كان رأس المال قبل الزيادة (6) ملايين ريال، وتقرر ضم إليه (3) مليون ريال من الاحتياطيات، فإن نسبة التوزيع تكون (2:1) . وهذا يعني أن المساهم الذي يملك سهمين سيمنح سهماً مجانياً . وفي هذه الحالة، فإن المساهم الذي يحمل (3) أسهم سيحصل على سهم ونصف، والذي يملك (5) أسهم، سيحصل على سهمين ونصف ... وهكذا كل المساهمين الذين يملكون أعداداً فردية من الأسهم. وهذا يعني أنه قد يترتب على إصدار أسهم المنحة وجود كسور للأسهم المستحقة لبعض المساهمين . ويتم التغلب على هذه المشكلة بإحدى الطريقتين التاليتين :

<u>الطريقة الأولى</u>: ضم كسر السهم ومنح المساهم الأسهم المستحقة كاملة، مع تجميع أجزاء الأسهم وتكملتها إلى أسهم كاملة وبيعها إلى المساهمين، واستخدام حصيلة البيع في سداد قيمة كسور الأسهم، فمثلاً لو حصل المساهم (أ، ب، ج، د ... الخ) على (3,5، 5,5، 2,5، 7,5... الخ) سهم على التوالي، فإن الشركة، ستستبعد كسور الأسهم، وتمنح المساهمين فقط (3، 5، 2، 7 ... الخ) على التوالي، وتقوم بتجميع كسور أسهم كل مساهم (0,5+ 0,5 + 0,5 + 0,5) = 2 سهم منحة، وبيعها بسعر مناسب على أي مساهم، وتوزيع قيمتها على المساهمين (أ، ب، ج، د ... الخ) أصحاب الكسور من الأسهم .

<u>الطريقة الثانية</u>: إصدار شهادات أسهم مؤقتة بكسور الأسهم، مع إعطاء المساهمين مهلة محددة للحصول خلالها على كسور أسهم لتكملة شهاداتهم إلى أسهم كاملة، وبأسعار محددة . مثلاً لو حصل كل من المساهم (أ، ب) على نصف سهم، منح مقابله سهم مؤقت بدلاً من سهم منحة، فإن الشركة قد تقنع المساهم (أ) ببيع سهمه المؤقت إلى المساهم (ب) بمبلغ يرضي الطرفين، وعند إتمام عملية البيع، تقوم الشركة باستلام السهمين المؤقتين من المساهم (ب)، وتمنحه بدلاً عنها سهماً جديداً يسمى (سهم منحة). وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية لأسهم المنحة بالمثال التالي :

مثال (7) :

نفرض أن مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة ، قرر ضم الاحتياطيات غير الإلزامية ، والأرباح المحتجزة وقدرها 4,000,000 ريال، 2,000,000 ريال على التوالي إلى رأس مال الشركة بقيمة اسمية للسهم 300 ريال .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لهذه العملية ؟

الحـل:

منه	له	البيــان	التاريخ
4,000,000 2,000,000	6,000,000	من حـ / الاحتياطيات أو حـ / الأرباح المحتجزة إلى حـ / أسهم المنحة إثبات تحويل مبالغ الاحتياطيات والأرباح المحتجزة إلى 20000سهم منحة بقيمة 300 ريال.	
6,000,000	6,000,000	من حـ / المكتتبين بالأسهم العينية إلى حـ / رأس المال إصدار 10000 سهم عيني بقيمة اسمية 100 ريال	

2-5-3- الزيادة برسملة ديون الشركة:

أجاز قانون الشركات اليمني للشركات المساهمة تحويل الديون للغير إلى رأس أموالها ، وإصدار أسهم لأصحاب تلك الديون، ولكن بشرط موافقة أصحاب تلك الديون خطياً .

مثال (8) :

تم الاتفاق كتابة بين الشركة المساهمة والدائن على تحويل ديونهم إلى أسهم في رأس المال، وقد أصدرت لهم الشركة أسهماً بقيمة ديونهم البالغة خمسة ملايين بقيمة 500 ريال .

الحـل :

منه	له	البيــان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / الدائنين إلى حـ / المساهمين إثبات تحويل الدائنين إلى مساهمين.	

منه	له	البيـان	التاريخ
5,000,000	5,000,000	من حـ / المساهمين إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار 10000 سهم للدائنين بقيمة 500 ريال للسهم مقابل ديونهم على الشركة.	

2-5-4- الزيادة بتحويل الأسهم الممتازة وسندات القرض إلى أسهم عادية:

قد تنص شروط إصدار سندات القرض أو الأسهم الممتازة على تحويلها إلى أسهم عادية، وذلك رغبة من الشركة في تشجيع الجمهور في الاكتتاب بها . وتتوقف المعالجة المحاسبية بشروط ذلك التحويل، حيث يتم مقارنة مبالغ الأسهم أو السندات المستحقة السداد بقيمة الأسهم المصدرة نتيجة التحويل، فإذا زادت قيمة السهم المصدرة عن المبلغ المستحق السداد، فإن الفرق يحمل على الأرباح المحتجزة . والعكس في حالة زيادة المبالغ المطلوب السداد عن قيمة الأسهم المصدرة يعالج الفرق كعلاوة إصدار للأسهم المصدرة .

2-5-4-2: الزيادة بتحويل سندات القرض إلى رأس المال :

تلجأ الشركة المساهمة إلى زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات إلى أسهم، عندما لا تتوفر لها السيولة الكافية لسداد قيمة القرض في موعد استحقاقها، لكن هذا ليس متاحاً لها في جميع الأوقات، فقد اشترط قانون الشركات اليمني في المادة (121) أن ينص على إمكانية تحويل سندات القرض إلى أسهم في شروط عقد القرض . في حالة ما إذا تقرر التحويل، أن يكون لمالك السند الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند.

وتواجه الشركة في حالة التحويل ثلاثة مواقف : إصدار أسهم بقيمة مساوية لقيمة القرض، أو إصدار أسهم بقيمة تزيد عن قيمة القرض (في هذه الحالة تقبض الشركة الفرق من أصحاب السندات)، أو تصدر أسهم بقيمة تقل عن قيمة القرض(في هذه الحالة تدفع الشركة الفرق لأصحاب السندات) .

مثال (9) :

في 2007/7/1م أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10,000 سند بقيمة اسمية 300 ريال لمدة أربع سنوات تتضمن شرط إمكانية تحويلها إلى أسهم، وفي تاريخ استحقاقها اتفق مجلس الإدارة مع حملة السندات على تحويلها إلى أسهم عادية، وفي 2011/7/15م أصدرت الشركة 10000 سهم بنفس القيمة الاسمية للسند.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية التحويل، بافتراض أن :

(أ) قيمة السهم الاسمية 300 ريال .

(ب) قيمة السهم الاسمية 350 ريالاً .

(ج) قيمة السهم الاسمية 280 ريالاً .

الحـل:

أولاً : في حالة إصدار السهم بقيمة تساوي قيمة سند القرض :

1) قيمة السندات المحولة = عدد السندات× قيمة السند=**10000× 300 = 3000000** ريال

2) قيمة الأسهم المصدرة = عدد الأسهم × قيمة السهم= **10000 × 300 = 3000000** ريال

في هذه الحالة، قيمة الأسهم تساوي قيمة القرض، وبالتالي تكون قيودها كما يلي :

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000	**3,000,000**	**من حـ / قرض السندات** **إلى حـ / حملة السندات** إثبات استحقاق قرض السندات عن 10000سند بقيمة اسمية 300 ريال .	2011/7/1م
3,000,000	**3,000,000**	**من حـ / حملة السندات** **إلى حـ / المكتتبين بالأسهم** إثبات قرار الجمعية العمومية غير العادية تحويل السندات إلى أسهم عادية.	2011/7/1م
3,000,000	**3,000,000**	**من حـ / المكتتبين بالأسهم** **إلى حـ / رأس المال** إثبات إصدار 10000 سهم بقيمة اسمية 300 ريال.	2011/7/15م

ثانياً : حالة إصدار السهم بقيمة أكبر من قيمة السند:

1) قيمة السندات المحولة = 10,000 × 300 = 3,000,000 ريال .

2) قيمة الأسهم المصدرة = 10,000 × 350 = 3,500,000 ريال .

يلاحظ مما سبق، أن هناك زيادة في قيمة الأسهم المصدرة عن قيمة السندات المحولة قدرها 500,000 ريال، في هذه الحالة تقبض الشركة الفرق . وبالتالي تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000	3,000,000	من حـ / قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق 10000سند بقيمة 300 ريال.	2011/7/1م
3,000,000	3,000,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات قرار الجمعية العمومية غير العادية تحويل السندات إلى أسهم عادية.	2011/7/1م
3,000,000 500,000	3,500,000	من مذكورين حـ / المكتتبين بالأسهم حـ / البنك إلى حـ / رأس المال إثبات إصدار 10000 سهم بقيمة اسمية 350 ريال.	2011/7/15م

ثالثاً : في حالة إصدار السهم بقيمة أقل من قيمة السند :

1) قيمة السندات المحولة = 10,000 × 300 = 3,000,000 ريال .

2) قيمة الأسهم المصدرة = 10,000 × 280 = 2,800,000 ريال .

ويلاحظ من العمليتين السابقتين، أن هناك نقصاً في قيمة الأسهم المصدرة عن قيمة السندات المحولة قدره 200,000 ريال، في هذه الحالة تدفع الشركة الفرق . وعليه تكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000	3,000,000	من حـ / قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق قرض السندات عن 10000سند بقيمة اسمية 300 ريال .	2011/7/1م
3,000,000	3,000,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / المكتتبين بالأسهم إثبات قرار الجمعية العمومية غير العادية تحويل السندات إلى أسهم عادية.	2011/7/1م

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000		من حـ / المكتتبين بالأسهم	2011/7/15م
		إلى مذكورين	
	200,000	حـ / البنك (10000×20)	
	2,800,000	إلى حـ / رأس المال (10000×280)	
		إثبات إصدار 10000 سهم بقيمة اسمية 280 ريال، ورد الشركة الزيادة لحملة السندات بمعدل 20 ريال عن كل سند .	

2-5-5- الزيادة بإعادة تقدير أصول وخصوم الشركة.

كما نعلم أنه عند شراء الأصول يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية بالقيمة الواردة في فواتير الشراء، ويطلق عليها مصطلح (التكلفة التاريخية)، غير أن هذه القيمة مع مرور الزمن تصبح إما قابلة للزيادة أو النقص، نتيجة عوامل التضخم وارتفاع الأسعار . وفي هذه الحالة قد تتخذ إدارة الشركة قراراً بإعادة تقدير أصولها، واعتبار الزيادة فيها زيادة في رأس مال الشركة.

مثال (10) : نفرض أن أرصدة حسابات أصول إحدى شركات المساهمة كانت كما يلي :

مبانٍ 8 ملايين ريال، أراضي 7 ملايين ريال، سيارات مليونا ريال، آلات 2,5 مليون ريال، أثاث 1,7 مليون ريال .

وقد قررت الشركة إعادة تقدير هذه الأصول، وقد أسفرت عملية إعادة التقدير على النتائج التالية :

قدرت قيمة المباني بـ 9,8 مليون ريال، والأراضي بـ 8,2 مليون ريال، والسيارات بـ 2,1 مليون ريال، والآلات بـ 2,7 مليون ريال، والأثاث بـ 1,8 مليون ريال .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية إعادة التقدير في الأصول السابقة، وإضافة الزيادة في قيمة الأصول إلى رأس مال الشركة بافتراض أن الجمعية العمومية للشركة وافقت على ذلك.

الحـل :

منه	له	البيـان	التاريخ
 1,800,000 1,200,000 100,000 200,000 100,000	 3,400,000	من مذكورين حـ / المباني حـ / الأراضي حـ / السيارات حـ / الآلات حـ / الأثاث إلى حـ / المساهمين إثبات الزيادة في قيمة الأصول وتحويلها إلى المساهمين.	
3,000,000	 3,400,000	من حـ / المساهمين إلى حـ / رأس المال تخصيص أسهم على المساهمين بقيمة الزيادة في الأصول	

3ـ تخفيض رأس مال الشركة المساهمة:

يكون قرار تخفيض رأسمال الشركة المساهمة وفقاً لنص المادة (204) من قانون الشركات، من حق الجمعية العامة غير العادية، ويخضع لمصادقة الوزير في حالتي زيادة رأس المال عن حاجة الشركة أو تكبدها خسائر ورأت معها تخفيض رأسمالها إلى قدره الفعلي، وفي كل الأحوال لا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلى مادون الحد الأدنى المقرر قانونا .

3- 1- أسباب تخفيض رأس المال :

أورد قانون الشركات في المادتين (193، 204) بعض الأسباب التي قد تواجه الشركة المساهمة خلال فترة حياتها تجبرها إحداها على اتخاذ قرار تخفيض رأس مالها، من أهمها :

أ - بلوغ خسائر الشركة المتراكمة نصف رأس مالها :

تراكم الخسائر المرحلة دون أن يكون لدى الشركة احتياطيات مجنبة تغطيها أو عدم إمكانية تغطيتها في المستقبل، يترتب عليه عد آثار منها : إظهار رأس مال الشركة بقيمة غير حقيقية، إظهار معدل ربحية رأس المال المستثمر فعلاً بصورة مغايرة، عدم توزيع أرباح على المساهمين في حالة تحقيق الشركة لها، نظراً لاستخدامها في تغطية جزء من الخسائر المتراكمة . وفي هذه الحالة، تلجأ الشركة إلى اتخاذ قرار بتخفيض رأس المال بمقدار خسائرها المتراكمة.

ب- زيادة رأس مال الشركة عن حاجتها :

وجود أموال لدي الشركة غير مستغلة سواءً نتيجة مبالغ مؤسسيها في تقدير رأس المال المطلوب عند تأسيسها أو بسبب الظروف الاقتصادية غير الملائمة أو عدم توفر الأسواق الملائمة أو لأي سبب آخر، يترتب عليه : انخفاض عائد الربحية الخاص بالشركة مقارنة بعائد ربحية الشركات المماثلة لها، وبالتالي انخفاض قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، مما يؤثر في حركة تداول هذه الأسهم في السوق . ولمواجهة هذا الوضع تتخذ الجمعية العامة غير العادية للشركة قراراً بتخفيض رأس مال الشركة بمقدار الأموال غير المستغلة في نشاط الشركة التي أسست من أجله . واتخاذ مثل هذا القرار سيؤدي إلى تحسن مؤشر ربحية الشركة .

ج- وجود خسائر نتيجة إعادة تقدير أصول الشركة :

تسجيل أصول وخصوم الشركة في دفاترها بقيم لا تعكس قيمها الحقيقية، يؤدي إلى واحدة من نتيجتين : الأولى ظهور صافي أصول الشركة (حقوق الملكية) بأكبر من حقيقته، وذلك في حال تسجيل الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية، وتسجيل الالتزامات بأقل من قيمتها الحقيقية . أما الثانية، فهي ظهور صافي أصول الشركة (حقوق الملكية) بأقل من حقيقته، وذلك في حال تسجيل الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية، وتسجيل الالتزامات بأكبر من قيمتها الحقيقية .

ويترتب على ذلك - وكما هو في الحالة السابقة - انخفاض عائد الربحية الخاص بالشركة مقارنة بعائد ربحية الشركات المماثلة لها، وبالتالي انخفاض قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، مما يؤثر في حركة تداول هذه الأسهم في السوق . ولمواجهة هذا الوضع تتخذ الجمعية العامة غير العادية للشركة قراراً بتخفيض رأس مال الشركة بمقدار الزيادة غير الحقيقية في صافي قيمة أصول الشركة . واتخاذ مثل هذا القرار سيؤدي إلى تحسن مؤشر ربحية الشركة .

د - طبيعة الشركة:

تمنح الشركات ذات الامتياز حق استغلال موارد من موارد الثروة الطبيعية أو نشاط معين أو مرفق من المرافق العامة ... الخ لمدة معينة يؤول بعدها كل أصول وممتلكات الشركة إلى الجهة المانحة للامتياز، مما يترتب عليه عدم حصول المساهمين في نهاية فترة الامتياز على أي تعويض مقابل نقل ملكية الشركة لمانح الامتياز . وهذا يحتم على إدارة الشركة تخفيض رأس مال الشركة سنوياً، وذلك بشراء عدد من الأسهم الممثلة في رأس المال، ورد قيمتها إلى المساهمين خلال فترة الامتياز والمحددة بقرار تأسيس الشركة.

3 -2- إجراءات تخفيض رأس المال:

قبل اتخاذ قرار بتخفيض رأس مال الشركة، يجب القيام بالإجراءات الآتية:

أ – يدعو مجلس الإدارة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع للنظر في حل الشركة،

ب – في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بتوجيه دعوة الجمعية العامة غير العادية، أو عدم توافر النصاب القانوني لصحة الاجتماع أو رفضت الجمعية العامة غير العادية حل الشركة، تقوم الوزارة أو أي مساهم برفع دعوى للمحكمة بطلب الحكم بحل الشركة.

ج - إذا قضت المحكمة برفض طلب الحل، يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية إلى الانعقاد خلال شهر من تاريخ الحكم النهائي لتقرير تخفيض رأس المال أو عدم تخفيضه .

3- 3 - طرق تخفيض رأس المال:

تتضمن المواد (207، 208، 209، 210، 211) من قانون الشركات اليمني القواعد والإجراءات والطرق التي يمكن استخدام واحدة منها عند تخفيض رأس مال الشركة المساهمة، وهي :

أ- <u>تخفيض قيمة السهم الاسمية</u> : وفقاً لهذه الطريقة، تقوم الشركة برد جزء من هذه القيمة إلى المساهمين أو بإبرائهم من الجزء الباقي غير المدفوع من قيمة الأسهم .

ب- <u>تخفيض القيمة الاسمية للأسهم بما يعادل الخسارة</u> : في هذه الحالة ، الشركة تكون غير ملزمة باستيفاء الشروط الواردة في الفقرة الثانية من المادة (207) عند اتخاذها قراراً بتخفيض رأس مالها، بشرط ألا يزيد التخفيض على الخسارة التي لحقت بها.

ج- <u>إلغاء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه من رأسمال الشركة</u> . في هذه الحالة، يجب على الشركة أن تساوي بين المساهمين، وعلى المساهمين بالمقابل، أن يقدموا إلى الشركة الأسهم التي تقرر إلغاؤها في الميعاد الذي تحدده، وإلا كان من حق الشركة اعتبارها ملغاة .

د- <u>شراء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه من رأس المال وإتلاف تلك الأسهم</u>، وفي هذه الحالة، يتم الشراء من الاحتياطي الاختياري، وتدفع قيمة الأسهم دفعة واحدة بالكامل . كما يجب أن يقوم مجلس إدارة بالآتي :

- توجيه دعوة عامة إلى جميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع وتنشر الدعوة في صحيفة يوميه رسمية تصدر في مركز الشركة، أو بإخطارهم بخطابات مسجلة برغبة الشركة في شراء الأسهم ما لم يترتب على ذلك تحميل الشركة نفقات باهظة.
- تخفيض طلبات البيع بنسبة الزيادة، في حالة زيادة عدد الأسهم المعروضة للبيع من قبل المساهمين على عدد الأسهم الذي قررت الشركة شراؤه .

- تحديد الثمن العادل للسهم ودفعه، وذلك في حالة عدم النص في النظام الأساسي على الأحكام التي تنظم تقدير ثمن شراء الأسهم.

3- 4 - المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال:

سيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل طريقة من الطرق الموضحة سابقاً، والخاصة بتخفيض رأس المال:

3-4-1: تخفيض القيمة الاسمية للسهم :

تعتمد المعالجة المحاسبية لعملية لتخفيض رأس المال عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم على المبالغ المسددة من قيمته، فإذا كانت مسددة بالكامل، كان تخفيض رأس المال يتم برد جزء من قيمة السهم . أما إذا كان جزء من قيمة السهم لم يسدد بعد، كان تخفيض رأس المال يتم بتخفيض قيمة السهم بقدر ذلك الجزء . وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية للموقفين بالمثال التالي.

مثال (11) :

نفرض أن إحدى الشركات المساهمة قررت تخفيض رأسمالها بمبلغ 3,000,000 ريال .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض، بافتراض أن :

1) القيمة الاسمية للسهم 300 ريال، وقد سددت بالكامل ؟
2) القيمة الاسمية للسهم 300 ريال، سدد منها 200 ريال .

الحـل :

أولاً : في حالة سداد قيمة السهم بالكامل :

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000	3,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / المساهمين إثبات قرار تخفيض رأس المال.	
3,000,000	3,000,000	من حـ / المساهمين إلى حـ / البنك إثبات رد 10000 سهم بقيمة اسمية 300 ريال.	

ثانياً : في حالة سداد جزء من قيمة السهم :

في هذه الحالة، تتوقف المعالجة المحاسبية على كيفية المعالجة للإصدار الأسهم، فإذا كانت قد اقتصرت على إثبات عمليتي الاكتتاب والتخصيص فقط، وأهملت قيد إصدار الأسهم، كما هو متبع في هذا الكتاب، فإنه لا يتم إجراء قيود محاسبية لتخفيض رأس المال، ويكتفي فقط بكتابة القيمة الاسمية الجديدة على السهم أو سحب الأسهم القديمة وإصدار أسهم جديدة . أما إذا تم إجراء قيد لعملية إصدار الأسهم، فإنه عند التخفيض يتم إجراء بمبلغ التخفيض القيد العكسي الجزئي التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
3,000,000	3,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / الأسهم المصدرة إثبات قرار الجمعية العمومية تخفيض رأس مال الشركة المساهمة.	

ثم يؤشر على الأسهم بالقيمة الجديدة أو سحبها وإصدار أسهم جديدة بدلاً عنها .

3-4-2- تخفيض القيمة الاسمية للسهم بمقدار الخسارة:

في هذه الحالة، يتم تخفيض رأس المال عن طريق تخفيض القيمة الاسمية لأسهم الشركة بمقدار تلك الخسائر، وبالتالي المعالجة المحاسبية لها ستختلف عن معالجة الحالة السابقة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن تخفيض رأس المال في هذه الحالة لن يترتب عليه نقص في أموال الشركة بسبب عدم رد الشركة لمساهميها أية أموال لا نقدية ولا عينية . وعليه سيتم توسيط حساب يسمى (حـ / تخفيض رأس المال) يجعل دائناً بقيمة الخسارة بدلاً من (حـ / المساهمين) الذي تم توسيطه في الحالة الأولى .

مثـال (12):

نفرض أن إحدى الشركات المساهمة قررت تخفيض رأسمالها البالغ عشرة ملايين ريال بمقدار خسائرها المتراكمة وقدرها مليونا ريال.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض المذكورة.

الحـل:

المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تكون على النحو التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / تخفيض رأس المال إثبات قرار تخفيض رأس المال.	
2,000,000	2,000,000	من حـ / تخفيض رأس المال إلى حـ / الخسائر المتراكمة إثبات تخفيض رأس المال باستهلاك الخسائر.	

وبنفس أسلوب الحالة الأولى، يتم عند اتخاذ قرار التخفيض سحب الأسهم القديمة من المساهمين والتأشير عليها بالقيمة الجديدة أو استبدالها بأسهم جديدة .

3-4-3- تخفيض رأس المال بإلغاء عدداً من الأسهم:

في هذه الحالة، يتم تخفيض رأس المال عن طريق تخفيض عدد أسهم الشركة، بينما تبقى القيمة الاسمية للسهم كما هي، حيث تطلب الشركة من جميع مساهميها عرض الأسهم التي يملكونها، لكي تقوم بالاختيار من بينها بطريقة عشوائية . وقد أخذ المشرع اليمني بهذا الأسلوب في اختيار الأسهم الملغاة، وذلك في المادة (210) من قانون الشركات، التي تشير إلى ضرورة المساواة بين المساهمين عند تخفيض رأس مال الشركة . وبعد اختيار الأسهم، يتم رد قيمتها إلى أصحابها، ومن ثم إتلافها . وفي هذه الحالة قد تمنح الشركة للمساهمين التي اختيرت أسهمهم العادية بدلاً عنها ما يطلق عليها (بأسهم التمتع) ترضية لهم .

وكما سبق القول، أن عملية إلغاء أسهم الشركة، ترجع إلى سببين : الأول وجود أموال فائضة لدى الشركة، والثاني طبيعة نشاط الشركة (ذات الامتياز). أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعملية إلغاء أسهم الشركة، فهي لا تختلف عن المعالجة المحاسبية للحالة الأولى .

مثال (13):

لو فرضنا أن الشركة قررت تخفيض رأسمالها عن طريق إلغاء 10,000 سهم من أسهمها بقيمة اسمية 200 ريال ورد قيمتها لحملة تلك الأسهم.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض رأس المال.

الحـل:

في هذه الحالة، المعالجة المحاسبية تكون على النحو التالي:

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / المساهمين إثبات قرار تخفيض رأس المال.	
2,000,000	2,000,000	من حـ / المساهمين إلى حـ / البنـك إثبـات رد 10000 سـهم بقيمـة اسميـة 200 ريال.	

3-4-4- تخفيض رأس المال بشراء عددٍ من الأسهم:

في هـذه الحالـة، وكمـا هـو الحـال في الطريقـة السـابقة، يـتم تخفـيض رأس المـال عـن طريـق تخفـيض عـدد أسـهم الشـركة، بينمـا تبقـى القيمـة الاسميـة للسـهم كمـا هـي، لكـن الشـركة قـد تفضل شـراء أسهمها من السوق بدلاً من سحبها بالقرعة من المساهمين . وقـد أجـاز قـانون الشـركات اليمني في المـادة (211) للشـركات المساهمة تخفـيض رأسمالها بشـراء عـدد مـن أسـهمها وإتلافـه، لكـنه اشترط عليها :

أ) توجيه دعوة عامة إلى جميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع وتنشـر الـدعوة في صـحيفة يوميـه رسميـة تـصدر في مركـز الـشركة، أو إخطـار المـساهمين بخطابـات مـسجلة برغبـة الشركـة في شـراء الأسهم .

أ) أن لا يترتـب علـى توجيـه الـدعوة للمسـاهمين أو إخطـارهم بخطابـات تحميـل الشـركة نفقـات باهظة.

ج) أن يتبع في تقدير ثمن شراء الأسهم الأحكـام المنصوص عليها في نظام الشركـة، فـإذا لم يـرد في النظام نص بهذا الشأن وجب على الشركـة أن تدفع الثمن العادل ".

عند رغبة الشركـة شراء عدد معين من الأسهم بقصد تخفيض رأس المـال، فـإن عمليـة الـشراء هـذه سـوف ينـتج عنهـا أربـاح أو خسـائر للشـركة، ذلـك بسـبب اخـتلاف سـعر شـراء السـهم عـن قيمتـه الاسمية . فـإذا اشترت الشـركة السـهم بسـعر أقل مـن قيمتـه الاسمية، في هـذا الحالـة تحقـق الشـركة ربحـاً (الفـارق بـين القيمـتين)، ويعـالج كاحتيـاطي قـانوني . أمـا إذا اشـترت الشـركة السـهم بسـعر أكـبر من قيمته الاسمية، في هذا الحالة تحقق الشركـة خسارة (الفارق بين القيمـتين)، وتعـالج هـذه الخسارة بتحميلها على حساب الأرباح المحتجزة .

وتقوم الشركة ، عند اتخاذها قرار شراء أسهمها ، بفتح حساب يسمى (حـ / الأسهم المشتراه) يجعل(دائناً) بقيمة الأسهم التي تقرر شراءها ، وحـ / رأس المال (مديناً) بتلك القيمة . وعند شراء الأسهم وسداد قيمتها يجعل حـ / الأسهم المشتراه (مديناً)، وحساب البنك (دائناً). أما في حالة وجود فوارق سواء أرباح الشراء أو خسائر الشراء تعالج كما ذكر أعلاه . وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية للثلاثة المواقف المذكورة بالمثال التالي:

مثال (14):

لو فرضنا أن الشركة قررت شراء 10,000 سهم من أسهمها بقيمة اسمية 200 ريال.

المطلوب : إجراء القيود اليومية اللازمة للعملية الشراء، بافتراض أن :

(أ) القيمة السوقية للسهم 200 ريال .

(ب) القيمة السوقية للسهم 210 ريال .

(ج) القيمة السوقية للسهم 180 ريال .

الحـل : **القيود المحاسبية** :

أولا : في حالة القيمة السوقية 200 ريال :

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / الأسهم المشترى إثبات قرار تخفيض رأس المال بشراء 10 ألف سهم بقيمة 200 ريال.	
2,000,000	2,000,000	من حـ / الأسهم المشترى إلى حـ / البنـك إثبات شراء 10000 سهم بقيمة اسمية 300 ريال.	

ثانياً : في حالة القيمة السوقية 210 ريال :

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / الأسهم المشتراه إثبات قرار تخفيض رأس المال بشراء 10 ألف سهم بقيمة 200 ريال.	
2,000,000 100,000	2,100,000	من مذكورين حـ / الأسهم المشتراه حـ / الأرباح المحتجزة إلى حـ / البنـك إثبات شراء 10000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال، وبسعر شراء210 ريال.	

ثالثاً : في حالة القيمة السوقية 180 ريال :

منه	له	البيـان	التاريخ
2,000,000	2,000,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / الأسهم المشتراه إثبات قرار تخفيض رأس المال بشراء 10 ألف سهم بقيمة 200 ريال.	
2,000,000	1,800,000 200,000	من حـ / الأسهم المشتراه إلى مذكورين حـ / البنـك حـ / الاحتياطي القانوني إثبات شراء 10000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال، وبسعر شراء180 ريال.	

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

1- مركز شركة المساهمة المالي يلعب دوراً كبيراً في تحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة .
ناقش هذه العبارة .

2- أذكر المقصود بعلاوة الإصدار.

3- قررت إحدى الشركات المساهمة زيادة رأس مالها ، وكانت بيانات حقوقها في تاريخ القرار كما يلي :

رأس المال المصرح به والمدفوع كاملاً البالغ 10,000,000 ريال ، الاحتياطيات الإلزامية 2,000,000ريال ، والاحتياطيات غير إلزامية 1,500,000 ريال ، والأرباح المحتجزة 2,000,000 ريال ، وخسائر إعادة تقدير بعض الأصول 500,000 ريال .

<u>المطلوب</u>: تحديد سعر إصدار السهم الجديد ، إذا علمت أن قيمته الاسمية 200 ريال

<u>أولاً : ضع علامة (√) أو علامة (×) أمام كل عبارة من العبارات الآتية</u> :-

أ)طبيعة علاوة الإصدار مدينة .

ب) تقفل علاوة الإصدار في رأس المال .

ج) تسدد قيمة الأسهم النقدية دائماً دفعة واحدة .

د) يجوز تسديد قيمة الأسهم العينية على أقساط .

هـ) تصدر الأسهم عند تحويل الاحتياطيات إلى رأس المال بعلاوة إصدار .

<u>ثانياً: ناقش كل عبارة من العبارات الآتية</u> :

(أ) تصدر أسهم المنحة بعلاوة إصدار .

(ب) تصدر الأسهم مقابل تحويل سندات القرض بدون علاوة إصدار.

(ج) النقص أو الزيادة في قيمة الأسهم المصدرة مقابل تحويل سندات القرض تعالج محاسبياً كشهرة أو كاحتياطي نظامي.

4. الخلاصة:

عزيزي الدارس، تعرضنا في هذه الوحدة إلى توضيح المقصود بمصطلح إعادة تنظيم الشركة المساهمة التي وصلنا من خلاله إلى أنه يقصد به أساساً زيادة رأس مال الشركة المساهمة أو تخفيضه . وبناءً عليه، تم تقسيم هذه الوحدة إلى جزئيين أساسيين هما : زيادة رأس مال الشركة المساهمة ، تخفيض رأس مال الشركة المساهمة . تناول الجزء الأول زيادة رأس المال من حيث المفهوم والأسباب التي تدعي شركة المساهمة إلى زيادة رأسمالها ، كما تناول هذا الجزء عرضاً للطرق المختلفة لزيادة رأس مال الشركة المساهمة والمعالجة المحاسبية لكل طريقة من هذه الطرق ، وخلصنا من خلالها إلى أن زيادة رأس مال يمكن تصنفها إلى نوعين:

1- زيادة تؤدي إلى زيادة أموال الشركة سواءً أكانت أموال نقدية أم عينية . وفي هذه الحالة ، لا تختلف المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال عن المعالجة المحاسبية لسداد رأس المال التي سبق تناولها عند تأسيس الشركة باستثناء قيد علاوة الإصدار التي تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم فقط في حالة ، زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة (إصدار ثاني أو ثالث ... الخ) ، وهذه العلاوة تمثل تعويضاً للمساهمين القدامى من المساهمين الجدد مقابل مشاركتهم في الاحتياطيات والإرباح المحتجزة من السنوات السابقة للإصدار الجديد . وكما هو في حالة إصدار الأسهم عند تأسيس الشركة ، قد تطلب الشركة سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة أو سدادها على أقساط ، وقد يكتتب بالأسهم المصدرة المساهمين القدامى ، وقد تطرح الشركة الأسهم للاكتتاب العام .

وتوصلنا أيضاً ، إلى أن الشركة قد تواجه ، مثل ما كان عليه الحال عند تأسيس الشركة ، بواحد من ثلاثة مواقف : النقص في الاكتتاب بالأسهم عن المصدرة ، أو تساوى الأسهم المكتتب فيه مع المصدر منها ، أو زيادة الاكتتاب عن ما هو مصدر . ولكن هناك استثناءين ، الأول أن الشركة لا تتوقف عن زيادة رأس مالها في حالة الاكتتاب بأقل من الأسهم المعروضة كما كان عليه الحال عند التأسيس ، حيث كان المؤسسون يتوقفون عن الاستمرار في تأسيس الشركة في حالة عدم بلوغ الاكتتاب نسبة 75 ٪ من رأس المال المصدر . والاستثناء الثاني ، اختلاف نسب توزيع الأسهم عند زيادة الاكتتاب عن الأسهم المصدرة : ففي حالة كان المكتتب بها مساهمون قدامى ، فإنه يتم تخصيص الأسهم بينهم بحسب نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة القديم . أما في حالة ما إذا كان الاكتتاب بالأسهم قد تم من قبل مساهمين جدد ، فإنه يتم تخصيصها بينهم حسب التوزيع النسبي .

2- زيادة رأس مال الشركة لا تؤدي إلى زيادة الأموال لديها ، في هذه الحالة ، قد تقوم الشركة بتحويل كل أو جزء من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة من سنوات سابقة أو الأرباح الناتجة عن إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة إلى رأس المال ، وإصدار مقابلها أسهم مجانية تسمى أسهم (منحة) وبالقيمة الاسمية ، وتوزيعها على المساهمين الحاليين بحسب مساهمتهم في رأس مال الشركة . وقد تقوم بتحويل الديون المستحقة عليها للغير أو سندات القروض أو الأسهم الممتازة إلى رأس المال . وفي كل الأحوال المعالجة المحاسبية لها تتم بجعل أي حساب من الحسابات المذكورة مديناً ، وحساب رأس مال الشركة دائناً بنفس المبلغ المحول .

كما تناولنا ، في الجزء الثاني من هذه الوحدة، عملية تخفيض رأس مال الشركة المساهمة من حيث المفهوم والأسباب التي تدعو الشركة لتخفيض رأسمالها ، وإجراءات وطرق تخفيض رأس المال والمعالجة المحاسبية لكل طريقة من طرق تخفيض رأس المال ، وفي كل الأحوال المعالجة المحاسبية لعمليات تخفيض رأس المال ، تتم بجعل حساب رأس مال الشركة مديناً ، والحساب المعني دائناً بنفس المبلغ المحول .

وقد ضمنا المعالجة المحاسبية في كلتا الحالتين زيادة أو تخفيض رأس المال مجموعة من الأمثلة والتدريبات المحلولة بهدف توضيح الأفكار التي ترتكز عليها المعالجة المحاسبية لكل حالة أو موقف من المواقف المختلفة، كما وضعنا في نهاية الوحدة مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي طلب من الدارس الإجابة عليها.

5ـ لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس، في الوحدة الرابعة من هذا الكتاب ، سيتم التعرض فيها إلى قرض السندات، وستقسم هذه الوحدة بصفة أساسية إلى ثلاثة أجزاء : يتناول الجزء الأول إصدار السندات من حيث مفهوم وخصائص السند ، وأنواع السندات، والصور التي يصدر بها السند وبيان المعالجة المحاسبية لكل صورة من تلك الصور . ويتناول الجزء الثاني حساب فوائد سندات القروض لكل صورة من صور الإصدار والمعالجة المحاسبية لها . ويتناول الجزء الثالث المعالجة المحاسبية لسداد قرض السندات سواءً تم سدادها دفعة واحدة في نهاية مدة القرض أو على دفعات خلال فترة القرض .

6ـ مسرد المصطلحات:

Increase of capital	زيادة رأس المال
Subscribed Capital stock	رأس مال مكتتب به
Stocks of Capital	أسهم رأس المال
Registered Stocks Payable	إصدار الأسهم بالقيمة الاسمية
Premium	علاوة
Share premium	علاوة إصدار الأسهم
Premium on Stocks Payable	إصدار الأسهم بعلاوة إصدار
Invested capital	رأس المال المستثمر
Idle Capital	رأس مال عاطل (غير مستثمر)
Capital Employed	رأس المال المستثمر فعلاً
Reduction Capital	تخفيض رأس المال
Treasury stock	أسهم مستردة

7ـ المراجع:

(1) وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

(2) د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

(3) د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

(4) د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .

(5) د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

(6) د. محمد جليلاني : محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .

(7) د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق: محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

(8) د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

(9) حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .

(10) قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



قرض السندات


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيـزي الـدارس، عليـك أن تعـرف أن معظـم الـشركات المساهمة، تعتمـد في تمويل أنشطتها على مصدرين أساسيين : أولهما تحصل عليه من مصادر التمويل الذاتي عن طريق إصدار الأسهم (رأس المال) الذي يكتتب بها من جانب المساهمين، وأيضاً عن طريق الأموال التي تحتجزها الشركة من الأرباح التي تحققها من ممارسة أنشطتها، وثانيهما تحصل عليه عن طريق الاقتراض من الغير أما من المؤسسات المالية أو عن طريق إصدار سندات . وسنقتصر في هذه الوحدة على التعرض للمعالجة المحاسبية الخاصة باستخدام الشركة المساهمة إصدار السندات كوسيلة لتمويل عملياتها عن طريق الاقتراض نظراً لما ينطوي عليه هذا المصدر من مشاكل محاسبية تختلف عن أسلوب الاقتراض التجاري، بالإضافة إلى كون الاقتراض عن طريق السندات شائعاً في الحياة العملية . وتلجأ الشركة المساهمة إلى الاقتراض طويل الأجل بإصدار سندات بدلاً من زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، عندما لا يرغب المساهمون الحاليون إضافة مساهمين جدداً للشركة لأسباب عدة من أهمها ما يلي :

أ- أن السند لا يعطي لحامله حق المشاركة في إدارة الشركة عن طريق حضور الجمعية العمومية للمساهمين، وعليه يظل المساهمون الحاليون محافظين على سيطرتهم في إدارة الشركة، لأن دخول مساهمين جدد قد يفقدهم جزءًا من هذه السيطرة .

ب- حرص المساهمون الحاليون على عدم مشاركة آخرين للأرباح التي يحصلون عليها خاصة في حالة نجاح الشركة في أعمالها وتحقيقها أرباحاً غير عادية .

ج- إرضاء نوع من المستثمرين يخشى المخاطرة ويقنع بفائدة ثابتة بعيدة عن التقلبات.

د- ضعف المركز المالي للشركة، الأمر الذي لا يشجع على إقبال الجمهور على شراء أسهمها.

هـ - توقع إدارة الشركة تحقيق عائد أكبر من استثمار الأموال المقترضة من عبء الفائدة الذي ستتحمله الشركة نتيجة الاقتراض .

ونظراً لأن القروض طويل الأجل تكون في الغالب كبيرة الحجم تلجأ الشركات المساهمة إلى توزيع قيمتها على عدد كبير من المقرضين عن طريق الاقتراض بإصدار سندات. فمثلاً إذا كانت الشركة تحتاج إلى اقتراض مبلغ (10) ملايين ريال كقرض طويل الأجل، فيمكنها تقسيم هذا المبلغ إلى عدد من السندات مثلاً (100,000) سند بقيمة اسمية (100) ريال، وهذا يسهل للشركة الحصول على هذا المبلغ عن طريق عدد كبير من المستثمرين سواءً الذين يملكون أموال كثيرة أو قليلة . ومن وجهة نظر المستثمر (مشتري السند) الذي لديه أموال كثيرة، فإن هذا التوزيع للقرض يمكنه من تنويع استثماراته عن طريق شراء سندات تصدرها عدة شركات، وبالتالي تخفيض

المخاطر الكلية لاستثماراته المتوقع تعرضه لها . كما يمكن هذا التوزيع من تسهيل تبادل الحقوق إذا احتاج المستثمر إلى بيعها واستبدالها بغيرها ، نظراً لأن غالبية السندات التي تصدرها الشركات المساهمة تكون قابلة للتداول في السوق المالي .

1- 2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس، يتوقع منك بعد إكمال دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1) تحدد القواعد والشروط القانونية التي تحكم إصدار سندات القرض .
2) تذكر المقصود بالسند وخصائصه وأنواعه ، وأهم الفروق بينه وبين السهم .
3) توضح إجراءات الاكتتاب بالسندات وإصداره .
4) تجري القيود المحاسبية الخاصة بكل صور إصدار السندات .
5) تحسب فوائد قرض السندات الخاصة بكل فترة وإجراء القيود اللازمة بها.
6) تجري القيود المحاسبية الخاصة باستحقاق القرض وسداده دفعة واحدة أو على أقساط.

1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى أربعة أجزاء :

الجزء الأول: يتناول ماهية السند وخصائصه وأنواعه وطرق إصداره. وهذا الجزء حقق الأهداف من الأول إلى الثالث.

الجزء الثاني: يتناول المعالجة المحاسبية لإصدار السندات، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع.

الجزء الثالث: يتناول المعالجة المحاسبية لفوائد قرض السندات، وهذا الجزء حقق الهدف الخامس.

الجزء الرابع: يتناول المعالجة المحاسبية لسداد قرض السندات، وهذا الجزء حقق الهدف السادس.

1- 4. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي ، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة :

1- د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1982م ، (ص 337 – 355).

د. أحمد عمر بامشموش وآخرون : دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، 2000م . (من ص130 إلى 177).

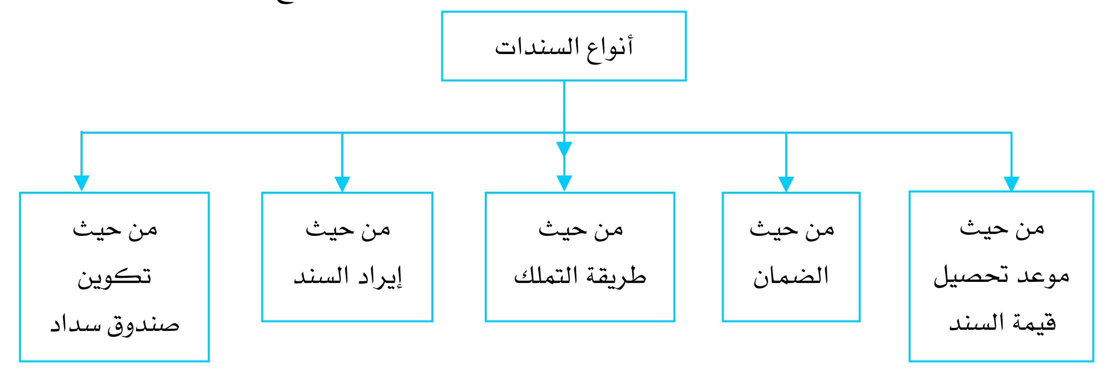
2- مفهوم السندات وأنواعها:

2- 1- تعريف أسناد القرض وخصائصها:

عزيزي الدارس، سند القرض هو عبارة عن صك أو (شهادة) اسمي أو لحامله قابل للتداول تصدره الشركة وفقاً لأحكام قانونية معينة. وقد تكون السندات بضمان أصول معينة تملكها الشركة أو بضمان المقدرة الربحية لها أو بضمان شركة أخرى، وتصدر السندات - في كل عملية إصدار - بقيمة اسمية واحدة وتطرح للاكتتاب العام أو الخاص بهدف الحصول على قرض طويل الأجل (لا تقل مدته عن خمس سنوات) وتصدر بموجب عقد تتعهد فيه الشركة بسداد قيمة القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار الواردة في قانون الشركات في كل بلد.

2- 2- أنواع السندات:

تأخذ السندات المصدرة العديد من الأشكال يمكن تلخيصها بالأنواع التالية:



وسيتم فيما يلي تناول كل نوع من أنواع السندات الواردة في الشكل السابق:

2-2-1- من حيث موعد تحصيل قيمة السند، تقسم إلى سندات لمدة محددة، وسندات على أقساط. فالسندات لمدة محددة تصدر في إصدار واحد وتحصل قيمتها دفعة واحدة في تاريخ واحد محدد. أما السندات التي تحصل قيمتها على أقساط، فهي تلك السندات التي تصدر في إصدار واحد، وتسدد قيمتها في تواريخ استحقاق مختلفة على دفعات.

2-2-2- من حيث الضمان، تصنف إلى سندات مضمونة، وسندات غير مضمونة. **فالسندات المضمونة**، قد يتمثل ضمانها بحق الرهن على أصول معينة مثل (العقارات أو الآلات أو الاستثمارات في أوراق مالية، وقد تكون بضمان شركة مساهمة أخرى) . **أما السندات غير المضمونة**، فهي تلك السندات التي تصدرها عادة الشركات المساهمة الكبيرة الموثوق بها، ويعتمد فيها حملة السندات على الضمان العام للدائنين .

2-2-3- من حيث طريقة التملك، تقسم إلى سندات اسمية، وسندات لحاملها . فالسندات الاسمية تكون مقيدة باسم مالكها في سجلات الشركة المصدرة للسند، ولا يتم التنازل عنها إلا بموافقة الشركة، وإثبات ذلك بسجلاتها، وتوثيق عقد البيع في السوق المالي، وتنشأ ملكية السند من تاريخ التوثيق . أما السندات لحاملها، فتنتقل ملكيتها بالتداول دون حاجة لموافقة الشركة أو إثبات انتقال الملكية في دفاترها، وتدفع قيمتها والفوائد المستحقة عنها للشخص الذي يحملها. ومن هذه السندات ما يعرف بالسندات ذات الكوبون التي تسمح لحامل السند بفصل كوبونات الفوائد الملحقة بشهادة السند، وتحصيل قيمتها في تواريخ استحقاقها بعيداً عن قيمة القرض أو أقساطه المستحقة .

2-2-4- من حيث إيراد السند، تقسم إلى سندات ذات فائدة دورية ثابتة، وسندات ذات إيراد متغير. ففي النوع الأول يحصل حامل السند على فائدة كنسبة محددة ثابتة من القيمة الاسمية للسند . أما النوع الثاني فيقسم إيراده إلى جزئيين : الأول يتمثل بفائدة دورية ثابتة، والثاني يتمثل بدخل صافي يتغير بتغير أرباح الشركة .

2-2-5- من حيث تكوين صندوق لسداد القرض : تشترط بعض عقود الاقتراض بإصدار سندات على الشركة المصدرة تكوين صندوقٍ خاصٍ يجنب فيه جزءاً من أرباح الشركة السنوية لمواجهة سداد قرض السندات في تاريخ الاستحقاق (يسمى أحياناً باستثمارات احتياطي سداد السندات)، وتقوم الشركة باستثمار هذه المبالغ بصورة منفصلة عن بقية استثماراتها، وذلك بغرض مواجهة السيولة المطلوبة عند حلول موعد سداد القرض .

2-2-6- من حيث حق الشركة في سداد قيمة السندات قبل موعد استحقاقها : قد تصدر الشركة سندات تسمى سندات قابلة للاستدعاء . وهذا النوع يعطي للشركة الحق في استدعاء بعض السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها المحدد في العقد . وعادة يشترط في هذه الحالة سداد الشركة لحامل السند مبلغ إضافة لقيمة السند (تسمى علاوة استدعاء) . وبالنسبة للمشرع اليمني، فإنه لم يسمح للشركات المصدرة للسندات بسداد قيمتها قبل مواعيد استحقاقها المحددة بالعقد أو تأخيرها، وذلك في المادة (120) من قانون الشركات.

2-2-7- من حيث الحق في التحويل إلى أسهم : هناك بعض السندات تعطي لحملتها الحق في استبدالها بأسهم في رأس مال الشركة المساهمة، وذلك وفقاً للشروط المحددة في القانون . وقد أجاز المشرع اليمني ذلك حيث نص في المادة **(121)** من قانون الشركات عليه لكن بشرط أن ينص على ذلك في شروط القرض، وأن يتم التحويل بموافقة مالك السند .

3 - إصدار السندات:

3- 1- شروط إصدار السندات:

أشترط المشرع اليمني في المادة (118) من قانون الشركات، في حالة طرح أسناد القرض للاكتتاب العام، أن يتم الاكتتاب عن طريق أحد المصارف المعتمدة، وأن تتم دعوة الجمهور للاكتتاب وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الشركات. وأن تكون الدعوة عن طريق نشرة، تحتوي هذه النشرة البيانات الآتية :

أ. تاريخ قرار الجمعية العمومية التي تقرر فيها إصدار السندات، ومواد القانون التي استندت إليها في، وسبب إصدارها مع بيان مدى توقع إفادة القرض للشركة.

ب. مقدار رأس مال الشركة، وتقرير أنه سدد بالكامل وبيان ما قد يكون لبعض الأسهم من حق امتياز .

ج. مقدار القرض، وعدد سنداته، والقيمة الاسمية للسند، ومعدل الفائدة، وأي مزايا أخرى مقررة للسندات .

د. بيان ما إذا كان الإصدار بعلاوة أو بخصم ومقدار ذلك.

ه. بيان ما إذا كان سداد قيمة السند على أساس القيمة الاسمية أو بعلاوة أو بخصم ومقدار ذلك .

و. مدة القرض، وطريقة سداده دفعة واحدة في نهاية المدة أو على أقساط خلال مدة القرض عن طريق الاستهلاك السنوي .

ز. ضمان القرض، وبيان ما إذا كان قاصراً على أصول الشركة الثابتة أو المتداولة أو كلاهما مقيمة على أساس قيمتها الدفترية في تاريخ الإصدار أو حسب آخر ميزانية معتمدة، في حالة بقاء الأصول كما هي .

ح. ملخص عن المركز المالي للشركة ومقدار رأس مالها .

ويستفاد من نص المادة (118) أن الشركة قد تتولى عرض السندات مباشرة للاكتتاب في حالة عدم طرحها للاكتتاب العام، كما قد تطلب تحصيل قيمة السند دفعة واحدة أو على أقساط حسب ما يقرره مجلس الإدارة .

وقد يتم الاكتتاب بكل السندات أو في أكثر من المعروض أو أقل منه . ففي حالة الاكتتاب بالكامل، فلا يتطلب الأمر تخصيص السندات على المكتتبين . أما في حالة الاكتتاب بأكثر من المعروض فإن الأمر يتطلب تخصيص السندات المعروضة على المكتتبين فيها على أساس التوزيع النسبي (مثلما كان عليه الحال عند توزيع الأسهم) . أما في حالة الاكتتاب في عدد أقل من المعروض، فلا يتم عقد الاكتتاب على الرغم من عدم النص على ذلك في قانون الشركات اليمني، لكن في الواقع العملي عادة ما يعلق عقد القرض بشرط الاكتتاب في جميع السندات المعروضة وإلا أعتبر القرض لاغياً في حالة عدم الاكتتاب بكل السندات المصدرة، وتلتزم الشركة المصدرة لها برد قيمتها إلى المكتتبين، أو الاحتفاظ بها كوديعة لحين إتمام الاكتتاب بالكامل بالسندات المعروضة .

3- 2- سعر إصدار السندات:

يتوقف تحديد سعر إصدار السند على عوامل عديدة منها : الطلب والعرض في سوق المال والظروف الاقتصادية السائدة . فالسند قد :

أ - يصدر بالقيمة الاسمية، وذلك عندما يكون سعر الفائدة الممنوح على السند مساوياً معدلات الفائدة السائدة في السوق .

ب- يصدر بخصم إصدار، وذلك عندما يكون سعر الفائدة الممنوح على السند أقل من لمعدلات الفائدة السائدة في السوق، ولتشجيع الجمهور على الاكتتاب بسنداتها، تلجأ الشركة بإصدار السند بقيمة تقل عن قيمته الاسمية .

ج - يصدر بعلاوة إصدار، وذلك عندما يكون سعر الفائدة الممنوح على السند أعلى من معدلات الفائدة السائدة في السوق، وعليه تلجأ الشركة إلى إصدار سنداتها بقيمة أعلى من قيمته الاسمية، لتعويض الارتفاع في سعر الفائدة الممنوح.

3-3 - المعالجة المحاسبية لإصدار السندات :

تتوقف المعالجة المحاسبية للسندات على طريقة تحصيل قيمتها دفعة واحدة أو على أقساط . كما تتوقف على القيمة التي سيصدر بها السند ، هل سيصدر بالقيمة الاسمية أم بعلاوة إصدار أم بخصم إصدار . وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية المرتبطة بمختلف المواقف المتعلقة بإصدار سندات القرض .

3-3-1- المعالجة لإصدار السندات بالقيمة الاسمية :

تتوقف المعالجة المحاسبية لعملية إصدار السندات على كيفية تحصيل قيمة السند دفعة واحدة أم على أقساط. وسنوضح فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالتين المذكورتين.

3-3-1-1: الإصدار بالقيمة الاسمية وتحصيلها دفعةً واحدة :

في هذه الحالة، تواجه الشركة واحد من ثلاثة مواقف : الاكتتاب بكامل السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأكثر من السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأقل من السندات المعروضة . وسيتم فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل موقف من المواقف الثلاثة .

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بقيمتها الاسمية وتحصيلها دفعة واحدة والتي سبق عرضها في الوحدة السابقة . فعند الاكتتاب في السندات يجعل حـ / البنك (مديناً)، وحـ / المكتتبين بالسندات (دائناً)، وعند إصدار السندات وتخصيصها يجعل حـ / المكتتبين بالسندات (مديناً)، وحـ / قرض السندات (دائناً) .

مثال (1):

بافتراض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 12 ٪ بقيمة اسمية 150 ريال، وينص عقد السند على سداد قيمته دفعة واحدة عند الاكتتاب، وطرحت السندات للاكتتاب العام، على أن يتم خلال الفترة 1/1 – 2007/12/31م، وتم الاكتتاب بكامل السندات خلال الفترة المحددة.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحـل: السندات أصدرت بالقيمة الاسمية وتم تحصيلها دفعة واحدة، وعليه تتمثل القيود اليومية المرتبطة بها بالقيدين التاليين:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3000000		من حـ / البنك	2007/1/31م
	3000000	إلى حـ / المكتتبين بالسندات	
		إثبات الاكتتاب بكامل السندات المعروضة للاكتتاب.	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3000000	3000000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى حـ / قرض السندات إثبات إصدار 20000 سند للمكتتبين فيها .	2007/1/31م

ثانياً : الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة :

طالما أن عدد السندات المكتتب فيها يزيد عن السندات المطروحة للاكتتاب، فإن الأمر يتطلب في هذه الحالة من الشركة القيام بتوزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين، كما كان عليه حال عند إصدار الأسهم التي سبق التعرض لها في الوحدة الثانية، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها .

مثال (2): نفرض في المثال (1) أن الاكتتاب تم في 25000 سند. وقررت الشركة تخصيص السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي، ورد المبالغ المحصلة بالزيادة.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة.

الحل:

1- نسبة التخصيص = 20000 : 25000 = 4 : 5 .

2- القيود اليومية، تتمثل بالقيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3,750,000	3,750,000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات الاكتتاب في 25000 سند 12٪ بقيمة اسمية 150 ريال	2007/1/31م
3,750,000	3,000,000 750,000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / البنك إثبات إصدار 25000 سند للمكتتبين فيها، ورد 5000 سند المكتتب بها بالزيادة بقيمة 150 ريال.	2007/1/31م

ثالثاً : الاكتتاب الناقص عن السندات المعروضة:

تقوم الشركة في هذه الحالة بإلغاء القرض ورد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب إلى أصحابها .

مثال (3): بافتراض أنه في المثال (1) تم الاكتتاب في 15000 سند.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة.

الحل: نظراً لعدم الاكتتاب بكامل السندات المطروحة، قررت الشركة إلغاء القرض ورد المبالغ المحصلة إلى المكتتبين . وعليه تتمثل القيود في هذه الحالة بقيد الاكتتاب بالسندات، وقيد رد مبالغ السندات المكتتب التاليين :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2,250,000	2,250,000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات الاكتتاب في 15000 سند 12٪ بقيمة اسمية 150 ريال.	2007/1/31م
2,250,000	2,250,000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى حـ / البنك إثبات رد 15000 سند للمكتتبين فيها بقيمة 150 ريال.	2007/1/31م

3-3-1-2: الإصدار بالقيمة الاسمية وتحصيلها على أقساط :

غالباً ما تلجأ الشركة المصدرة للسندات إلى هذا الإجراء رغبة منها في تشجيع المستثمرين على الاكتتاب بسنداتها المعروضة، وذلك في حالة عدم احتياجها إلى مبلغ القرض بالكامل في تاريخ الإصدار . وتواجه الشركة في هذه الحالة ثلاثة مواقف، كما هو في حالة الإصدار بالقيمة الاسمية، الاكتتاب بكامل السندات، أو الاكتتاب في عدد من السندات أكبر من المطروح، وفي هذه الحالة يتم تخصيص السندات على المكتتبين حسب التوزيع النسبي، أو الاكتتاب في عدد من السندات يقل عن المطروح، وفي هذه الحالة لا يتم إصدار السند، وإنما يتم رد المبالغ المحصلة إلى المكتتبين . وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل موقف .

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بقيمتها الاسمية وتحصيلها على أقساط والتي سبق عرضها في الوحدة السابقة . فعند الاكتتاب في السندات يجعل حـ / البنك (مديناً)، وحـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (دائناً)، وعند إصدار السندات وتخصيصها يجعل حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (مديناً)، وحـ / قرض السندات (دائناً). وعند حلول موعد استحقاق أي قسط، يجعل حـ / القسط المعني (مديناً)، وحـ / قرض السندات (دائناً) . وعند سداد القسط المطلوب من المكتتبين، يجعل حـ / البنك (مديناً)، وحـ / القسط المعني (دائناً) .

مثال (4) : بفرض أن شركة المساهمة في المثال (1) السابق، أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 12 ٪ بقيمة اسمية 200 ريال طرحت للاكتتاب العام . وينص عقد السند على سداد قيمته على أقساط على النحو التالي :

100 ريالاً قسط الاكتتاب، يسدد خلال الفترة من 1/1 – 2007/1/31م.

60 ريالاً قسط تخصيص، يسدد خلال الفترة من 4/1 – 2007/4/31م.

40 ريالاً قسط أخير، يسدد خلال الفترة من 7/1 – 2007/7/31م.

وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل، وسددت الأقساط المستحقة في مواعيدها .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحل :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2000000	2000000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 20000 سند بمعدل 100 ريال.	2007/1/31م
2000000	2000000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / قرض السندات إثبات إصدار 20000 سند للمكتتبين فيها	2007/1/31م
1200000	1200000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / قرض السندات طلب قسط التخصيص عن 20000 سند بواقع 60 ريال	2007/4/1م
1200000	1200000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات سداد المكتتبين لقسط التخصيص المستحق	2007/4/31م
800000	800000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / قرض السندات إثبات طلب القسط الأخير عن 20000 سند بواقع 40 ريال .	2007/7/1م

منه	لـه	البيـان	التاريخ
800000	800000	من حـ / البنك إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد المكتتبين للقسط الأخير المستحق.	2007/7/31م

ثانياً: الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة، يتم توزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين على أساس التوزيع النسبي، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها، كما في المثال (2) السابق.

مثال (5): بفرض أنه تم الاكتتاب في المثال (4) بـ 27000 سند، وقررت الشركة تخصيص السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي، ورد المبالغ المحصلة بالزيادة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة .

الحل :القيود اليومية المرتبطة بإصدار السندات، تكون على النحو التالي :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2,700,000	2,700,000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 27000 سند.	2007/1/31م
2,700,000	2,000,000 700,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / البنك إثبات إصدار 20000 سند، ورد الزيادة عن 7000 سند بمعدل 100 ريال .	2007/1/31م

ملاحظة : القيود الخاصة بقسط التخصيص، والقسط الأخير لا تختلف عن القيود الخاصة بقسط التخصيص، والقسط الأخير الواردة في المثال (4) السابق. كما المعالجة المحاسبية، في حالة عدم سداد المكتتبين بالسندات قيمة الأقساط المستحقة عليهم في مواعيدها لا تختلف عن المعالدة الخاصة بأقساط الأسهم المستحقة، والتي سبق تناولها في الوحدة الثالثة من هذا

الكتاب، حيث أعطى المشرع الحق للشركة بيع تلك السندات وخصم قيمة الأقساط الباقية عليه، ورد المبالغ الزائدة للمكتتبين الناتجة من عملية البيع في حالة وجود زيادة، ومطالبتهم بسداد المبالغ الباقية في حالة عدم تغطية قيمة بيع سنداتهم المبالغ المستحقة عليهم، وذلك في المادة (119) من قانون الشركات التي تنص على أن " **تسري في حالة عدم الوفاء بقيمة السند الأحكام المنصوص عليها في المادتين (106، 107) من هذا القانون"** .

ثالثاً : الاكتتاب الناقص عن السندات المعروضة :

في هذه الحالة أيضاً، تقوم الشركة بإلغاء القرض، ورد المبالغ المحصلة إلى أصحابها .

مثال (6):

بافتراض أن الاكتتاب في المثال رقم (4) تم في 17000 سند .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة .

الحل: الشركة في هذه الحالة، تقوم بإلغاء القرض، ورد المبالغ المحصلة إلى المكتتبين كما كان عليه الحال في المثال (3)، عند سداد قيمة السند دفعة واحدة . أي يتم إجراء قيدي الاكتتاب بالسندات، وقيد رد المبالغ المكتتب بها التاليين :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
1700000	**1700000**	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 17000 سند وسداد بواقع 100 ريال للسند.	**2007/1/31م**
1700000	**1700000**	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك إثبات رد المبالغ المحصلة من الجمهور عن 17000 سهم بواقع 100 ريال.	**2007/1/31م**

3- 3-2- إصدار السندات بعلاوة :

علاوة إصدار سندات القرض، تمثل تعويضاً للشركة عن الفوائد الزائدة التي تمنحها عن السندات المصدرة عن تلك الفائدة السائدة في سوق أوراق المالية طوال مدة القرض، يتم تجنبيها في

حساب خاص واستهلاكها على أقساط خلال مدة القرض، وتخفيض قيمة فوائد القرض السنوية بقيمة القسط الخاص بها . وتحسب قيمة العلاوة على أساس الفرق بين القيمة الاسمية للسند والسعر الذي يصدر به . بمعنى أن علاوة الإصدار التي تضاف إلى القيمة الاسمية للسند، تختلف عن علاوة الإصدار التي تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم عند إصداره والتي تعبر عن المبلغ الذي يدفعه المساهم الجديد تعويضاً للمساهمين القدامى مقابل تمتعه بكافة الحقوق التي يتمتع بها المساهم القديم في الشركة . وبناءً عليه، تعالج علاوة إصدار السندات محاسبياً خلافاً لعلاوة إصدار الأسهم . فعلاوة إصدار الأسهم تقفل في حـ / الاحتياطي القانوني، بينما علاوة إصدار السندات توزع على سنوات القرض، ويقفل القسط السنوي في حـ / فائدة قرض السندات، بهدف تخفيض عبء فائدة القرض المرتفع الذي تتحمله الشركة نتيجة إصدارها السندات بمعدل فائدة أكبر من السائد في السوق .

وتتوقف أيضاً المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات، على طريقة تحصيل قيمة السند دفعة واحدة أم على أقساط، وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية للحالتين .

3-3-2-1- إصدار السند بعلاوة وتحصيل القيمة دفعة واحدة :

في هذه الحالة أيضاً، وكما هو في حالة الإصدار بالقيمة الاسمية السابق تناولها، تواجه الشركة واحد من ثلاثة مواقف : الاكتتاب بكامل السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأكثر من السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأقل من السندات المعروضة . وسيتم فيما يلي عرض المعالجة المحاسبية لكل موقف من المواقف الثلاثة .

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بعلاوة إصدار وتحصيلها دفعة واحدة والتي سبق عرضها في الوحدة الثانية . وسيتم توضيح ذلك من خلال المثال التالي.

مثال (7): بافتراض أن إحدى الشركات المساهمة في 2007/1/1م طرحت للاكتتاب العام 20,000 سند 15 ٪ بقيمة اسمية 200 ريال للسند، بالإضافة إلى (10) ريال علاوة إصدار، وتم في 2007/1/31م الاكتتاب فيها بالكامل . وينص عقد السند على سداد قيمته دفعة واحدة عند الاكتتاب .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحل: يلاحظ أن السندات أصدرت بعلاوة إصدار وتم تحصيلها دفعة واحدة، وبالتالي تكون القيود اليومية المرتبطة بها كما يلي :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
4,200,000	4,200,000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات الاكتتاب بـ 20000 سند بقيمة إصدار 210 ريال .	2007/1/1م
4,200,000	4,000,000 200,000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / علاوة الإصدار إثبات إصدار 20000 سند 15٪ بقيمة اسمية 200ريال، وعلاوة إصدار 10 ريال .	2007/1/31م

ثانياً : الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة يتم توزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين على أساس التوزيع النسبي، كما كان عليه الحال عند إصدار الأسهم، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها .

مثال (8): بافتراض أنه في المثال (7) السابق، تم الاكتتاب في 27000 سند . وقررت الشركة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

أ – رفض الاكتتاب في **2000** سند .

ب – تخصيص باقي السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي .

ج - رد المبالغ المحصلة بالزيادة .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة .

الحـل: تتمثل المعالجة المحاسبية بقيود اليومية التالية:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
5670000	5670000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات الاكتتاب في 27000 سند بسعر إصدار 210 ريال	2007/1/1م

منه	لـه	البيـان	التاريخ
4200000	4000000 200000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / علاوة الإصدار إصدار 20000 سند للمكتتبين فيها وتعلية حساب العلاوة.	2007/1/31م
1470000	1470000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى حـ / البنك إثبات رد 2000 سند المرفوضة، 5000 سند المكتتب فيها بالزيادة، بقيمة 210 ريال.	2007/1/31م

ثالثاً : الاكتتاب الناقص عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة، تقوم الشركة بإلغاء القرض، ورد المبالغ المحصلة إلى أصحابها .

مثـال (9): بفرض أنه في المثال (7) السابق، تم الاكتتاب في 15000 سند . ونظراً لعدم الاكتتاب بكامل السندات المطروحة، قررت الشركة إلغاء القرض ورد المبالغ إلى المكتتبين .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة .

الحـل: تتمثل القيود اليومية بقيدين: قيد الاكتتاب بالسندات، وقيد رد مبالغ التاليين:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3,150,000	3,150,000	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات الاكتتاب في 15000 سند 15٪ بقيمة إصدار 210 ريال.	2007/1/1م
3,150,000	3,150,000	من حـ / المكتتبين بالسندات إلى حـ / البنك إثبات رد المبالغ المسددة عن 15000 سند المكتتب بها.	2007/1/31م

3-3-2-2- إصدار السند بعلاوة وتحصيل القيمة على أقساط :

في هذه الحالة أيضاً، تواجه الشركة واحد من ثلاثة مواقف، سيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية الخاصة بكل موقف من هذه المواقف.

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تشبه المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بعلاوة إصدار وتحصيلها على أقساط والتي سبق عرضها في الوحدة الثانية . وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية من خلال المثال التالي.

مثال (10): بافتراض أن إحدى الشركات المساهمة طرحت للاكتتاب العام 20,000 سند 15 ٪ تم الاكتتاب فيها بالكامل. بقيمة اسمية 200 ريال للسند، بالإضافة إلى (10) ريالات علاوة إصدار، على أن تسدد على أقساط كما يلي :

110 ريال عند الاكتتاب تسدد خلال الفترة من **1/1 – 1/31 /2010** .

50 ريال قسط تخصيص يسدد خلال الفترة من **5/1 – 5/31 / 201**م .

50 ريال قسط أخير يسدد خلال الفترة من **9/1 – 30 /9 201**م .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحل: في حالة، إصدار السندات بعلاوة، وتحصيل قيمتها على أقساط، فإن المعالجة المحاسبية تتكون من ثلاث مراحل هي :

1- القيود الخاصة بالاكتتاب وإصدار السندات في يناير **2010**م :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2200000	**2200000**	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص الاكتتاب بـ 20000 سند بواقع 110 ريال للسند.	2007/1/31م

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2200000	 2000000 200000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / علاوة الإصدار إثبات إصدار 20000 سند بقيمة اسمية 200ريال، وعلاوة إصدار 10 ريال / سند .	2007/1/31م

2- قيدا استحقاق وسداد قسط التخصيص المستحق في مايو 2010 :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
1000000	1000000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / قرض السندات طلب قسط التخصيص عن 20000 سند بمعدل 50 ريال	1/ 5 / 201م
1000000	1000000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات سداد قسط التخصيص كاملاً .	31/ 5 / 201م

3- قيدا استحقاق وسداد القسط الأخير المستحق في سبتمبر 2010م :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
1000000	1000000	من حـ / القسط الأخير إلى حـ / قرض السندات إثبات استحقاق القسط الأخير عن20000 سند بمعدل 50 ريال .	1/ 7 / 201م
1000000	1000000	من حـ / البنك إلى حـ / القسط الأخير إثبات سداد القسط الأخير بالكامل.	31/ 7 / 201م

ثانياً : الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة يتم توزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين حسب التوزيع النسبي، ، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها .

مثال (11):

بافتراض أنه في المثال (10) تم الاكتتاب في 26000 سند . وقررت الشركة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

أ – رفض الاكتتاب في 2000 سند .

ب – تخصيص باقي السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي .

كما قررت رد المبالغ المحصلة بالزيادة .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة .

الحل:

في هذه الحالة، تختلف القيود اليومية الخاصة باكتتاب وإصدار السندات، والتي تجرى في 31 يناير 2010م، حيث تأخذ الصورة التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2860000	2860000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 26000 سند وسداد 100 ريال قسط اكتتاب زائداً 10 ريال علاوة.	1/31 /2010م
2200000	2000000 200000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / علاوة الإصدار إثبات إصدار 20000 سند للمكتتبين بالسندات وتعلية حساب العلاوة .	1/31 /2010م
440000	440000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك إثبات رد 4000 سند بمعدل 110 ريالات المكتتب فيها بالزيادة.	1/31 /2010م

منه	لـه	البيان	التاريخ
220000	220000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك إثبات رد 2000 سند المرفوضة بمعدل110 ريال / سند	1/31 /2010م

ملحوظة: أما القيود الخاصة باستحقاق وسداد قسط التخصيص، والقسط الأخير فلا تختلف عن القيود الخاصة بمثال الاكتتاب بكامل السندات السابق إجراؤها. وعليه لن نكررها.

ثالثاً : الاكتتاب الناقص عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة أيضاً، تقوم الشركة بإلغاء قرض السندات ورد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب إلى أصحابها، ويتم ذلك من خلال إجراء (1) قيد الاكتتاب يجعل فيه حـ / البنك مديناً، وحـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص دائناً، (2) قيد رد المبالغ لأصحابها يجعل فيه حـ / البنك دائناً، وحـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص مديناً . أي يجرى نفس القيدين التي سبق إجراؤها في حالة إصدار السند بالقيمة الاسمية المثال رقم (6) سواءً تم إصدار السند بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، إجراء نفس القيدين التي يتم إجراؤهما عند إصدار السندات بالقيمة الاسمية وسداد القيمة على أقساط - المثال رقم (6) - وبالتالي لن نكرر إعطاء مثال عليها وحله لهذه الحالة - إصدار السند بعلاوة إصدار - أو لحالة إصدار السند بخصم إصدار التي سيتم تناولها في الجزء التالي.

3-3-3- المعالجة المحاسبية لإصدار السندات بخصم:

خصم إصدار سندات القرض، يمثل تعويضاً للمكتتبين بالسندات من الشركة مقابل النقص في الفوائد التي تمنحها عن السندات المصدرة عن تلك الفائدة السائدة في سوق الأوراق المالية طوال مدة القرض، حيث يتم تجنيب قيمته في حساب خاص واستهلاكها على أقساط خلال مدة القرض، وإضافة مبلغ قسط إهلاك خصم الإصدار السنوي إلى قيمة فوائد القرض الخاصة بكل سنة مالية . وتحسب قيمة الخصم على أساس الفرق بين القيمة الاسمية للسند والسعر الذي يصدر به . وقد تضيف الشركة مصاريف إصدار السندات الفعلية مثل مصاريف (طباعة السندات، ونشرة الاكتتاب، .... الخ) إلى قيمة خصم الإصدار باعتبار أن كل تلك المصاريف هي عبء من أعباء القرض.

وكما هو في الحالتين السابقتين، المعالجة المحاسبية لإصدار السند بخصم ليست واحدة، بل هناك أكثر من معالجة يتوقف الأخذ بواحدة منها على طريقة تحصيل قيمة السند دفعة واحدة أم على أقساط. وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لكل حالة.

3-3-3-1: إصدار السند بخصم وتحصيل القيمة دفعة واحدة :

في هذه الحالة أيضاً، تواجه الشركة واحد من ثلاثة مواقف : الاكتتاب بكامل السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأكثر من السندات المعروضة، أو الاكتتاب بأقل من السندات المعروضة . وسيتم فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل موقف من المواقف الثلاثة .

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بعلاوة إصدار وتحصيلها دفعة واحدة والتي سبق عرضها في الوحدة السابقة . فعند الاكتتاب في السندات يجعل حـ / البنك (مديناً)، وحـ / المكتتبين بالسندات (دائناً)، وعند إصدار السندات وتخصيصها يجعل حسابي { المكتتبين بالسندات + خصم الإصدار مديناً } ، وحـ / قرض السندات دائناً. وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة من خلال المثال التالي.

مثال (12):

بافتراض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت 20,000 سند 15 ٪ بقيمة اسمية 200 ريال للسند، وخصم إصدار 5 ٪ طرحت للاكتتاب العام في 2006/1/1م، وتم الاكتتاب فيها بالكامل خلال شهر. وينص عقد السند على سداد قيمته دفعة واحدة عند الاكتتاب .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحل :

يلاحظ أن السندات أصدرت بعلاوة إصدار وتم تحصيلها دفعة واحدة، وبالتالي تكون القيود اليومية المرتبطة بها كما يلي :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3,800,000		من حـ / البنك	2006/1/31
	3,800,000	إلى حـ / المكتتبين بالسندات	
		الاكتتاب بـ 20000 سند بسعر إصدار 190 ريالاً	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3,800,000 200,000	4,000,000	من مذكورين حـ / المكتتبين بالسندات حـ / خصم الإصدار إلى حـ / قرض السندات إثبات إصدار 20000 سند 15٪ بقيمة اسمية 200ريال، وخصم إصدار 10 ريالات .	2006/1/31

ثانياً : الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة:

يتطلب الأمر في هذه الحالة من الشركة توزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين، كما هو عند إصدار بالقيمة الاسمية، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها .

مثـال (13):

بافتراض أنه في المثال (13) السابق، تم الاكتتاب في 26000 سند . وقررت الشركة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي:

أ – رفض الاكتتاب في **2000** سند .

ب – تخصيص باقي السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي .

ج- رد المبالغ المحصلة بالزيادة .

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة .

الحـل :

1- في 31 /2010/1م / عند استلام كشف الاكتتاب من البنك، تجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2340000	2340000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 26000 سند بواقع 90 ريالاً للسند.	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2000000 200000	2000000	من مذكورين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص حـ / خصم الإصدار إلى حـ / قرض السندات إثبات إصدار 20000 سند للمكتتبين بالسندات وتعلية حساب خصم الإصدار بـ 5 ٪ من القيمة الاسمية للسند .	
540000	540000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك إثبات رد 4000 سند المكتتب فيها بالزيادة، 2000 سند المرفوضة بمعدل90 ريال.	

2- أما المعالجة المحاسبية لبقية الأقساط لا تختلف في كل الحالات، سواء تم الإصدار بالقيمة الاسمية أم بعلاوة إصدار أم بخصم إصدار .

ثالثاً : الاكتتاب بعدد يقل عن السندات المعروضة:

في هذه الحالة تلغي الشركة القرض وترد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب إلى أصحابها ، وذلك من خلال إجراء نفس القيدين التي يتم إجراؤهما عند إصدار السندات بالقيمة الاسمية وسداد القيمة على أقساط - المثال رقم (6) - وبالتالي لن نكرر إعطاء مثال عليها وحله.

2-3-3-3: إصدار السند بخصم وتحصيل القيمة على أقساط :

في هذه الحالة أيضاً ، تواجه الشركة واحداً من ثلاثة مواقف. وسيتم فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل موقف من المواقف الثلاثة .

أولاً : الاكتتاب بكامل السندات :

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة الخاصة بإصدار الأسهم بعلاوة إصدار وتحصيلها على أقساط والتي سبق عرضها في الوحدة السابقة . فعند الاكتتاب في السندات يجعل حـ / البنك (مديناً)، وحـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (دائناً)، وعند إصدار السندات وتخصيصها يجعل حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص (مديناً)، وحسابي { قرض السندات، وعلاوة الإصدار (دائناً) } . وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة من خلال المثال التالي.

مثـال (14): بافتراض أن إحدى الشركات المساهمة طرحت للاكتتاب العام 20,000 سند 15 ٪ بقيمة اسمية 200 ريال للسند، وبخصم إصدار 5 ٪ من قيمتها الاسمية، على أن تسدد على أقساط كما يلي :

90 ريالاً عند الاكتتاب تسدد خلال الفترة من 1/1 – 1/31 /2010 .

50 ريالاً قسط تخصيص يسدد خلال الفترة من 5/1 – 5/31 / 5 / 201م .

50 ريالاً قسط أخير يسدد خلال الفترة من 9/1 – 30 /9 201م .

وتم الاكتتاب فيها بالكامل.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة المصدرة .

الحـل : في حالة إصدار السندات بخصم وتحصيلها على أقساط، تكون معالجتها كما يلي :

1- عند استلام الشركة كشف الاكتتاب من البنك، تجري القيود الآتية :

ملحوظة: أما بقية الأقساط، سواء قسط التخصيص أو القسط الأول أو الثاني .... الخ، فإن معالجتها المحاسبية لا تختلف عن تلك المعالجة لقسط التخصيص، والقسط الأخير التي سبق تناولها في حالات إصدار السندات بالقيمة الاسمية أو بعلاوة .

ثانياً : الاكتتاب الزائد عن السندات المعروضة:

يتطلب الأمر في هذه الحالة من الشركة توزيع السندات المصدرة على كافة المكتتبين، كما هو عند إصدار بالقيمة الاسمية، ورد المبالغ الزائدة المكتتب بها لأصحابها .

مثـال (15): بافتراض أنه في المثال (16) تم الاكتتاب في 26000 سند . وقررت الشركة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

أ – رفض الاكتتاب في 2000 سند .

ب – تخصيص باقي السندات على المكتتبين على أساس التوزيع النسبي .

ج- رد المبالغ المحصلة بالزيادة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات في دفاتر الشركة .

الحـل :

في 31 /2010/1م، عند استلام كشف الاكتتاب من البنك، تجرى القيود التالية :

	لـه	البيـان	التاريخ
2340000	**2340000**	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات الاكتتاب في 26000 سند بواقع 90 ريالاً للسند.	**2010/1/31م**

	لـه	البيـان	التاريخ
2000000 200000	2000000	من مذكورين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص حـ / خصم الإصدار إلى حـ / قرض السندات إثبات إصدار 20000 سند للمكتتبين بالسندات وتعلية حساب خصم الإصدار بـ 5 ٪ من القيمة الاسمية للسند .	2010/1/31م
540000	540000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / البنك إثبات رد 4000 سند المكتتب فيها بالزيادة، 2000 سند المرفوضة بمعدل90 ريال	2010/1/ 31م

ثالثاً : الاكتتاب بعدد يقل عن السندات المعروضة:

كما سبق القول، في حالة الاكتتاب بعدد أقل من السندات المقرر إصدارها، تلغي الشركة القرض وترد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب إلى أصحابها، وذلك من خلال إجراء نفس القيدين التي يتم إجرائهما عند إصدار السندات بالقيمة الاسمية وسداد القيمة على أقساط - المثال رقم (6) - وبالتالي لن نكرر إعطاء مثال عليها وحله.

4- المعالجة المحاسبية لفائدة السندات:

من المعروف أن أي شخص يقترض من شخص آخر، فإن الشخص المقترض يدفع للشخص المقرض عائد على أمواله تلك، وهذه القاعدة تنطبق أيضاً على القروض التي تحصل عليها الشركات المساهمة عن طريق إصدار السندات. فالشركة المصدرة للسندات (المقترضة)، تلتزم بدفع فوائد دورية لحملة السندات (المقرضين) وتحملها على إيراداتها بصرف النظر عن نتيجة أعمالها . ويرفق بالسند عادة كوبونات بأرقام متسلسلة بعدد مرات استحقاق فائدة على السند طول مدة القرض، وقد تفصل الكوبونات عن شهادة السند، ويكتب على كل كوبون مبلغ الفائدة الخاصة به وتاريخ استحقاقه . وعند تاريخ استحقاق الكوبون، يكون أمام الشركة خياران : الأول، أن تقوم بصرف قيمة الكوبون مباشرة من حسابها الجاري في البنك، والثاني أن تقوم بفتح حساب لدى البنك خاص بكل كوبون، وتجنيب قيمة الكوبون فيه ومن ثم الصرف منه. والخيار الثاني أفضل، لأنه يمكن الشركة من مراقبة المبالغ المسددة من الكوبون والرصيد الباقي من كل

كوبون . فمثلاً في تاريخ استحقاق الكوبون الأول تقوم الشركة تقوم الشركة بإجراء قيد يجعل فيه حـ / فائدة السندات (مديناً)، وحـ / حملة السندات (دائناً)، كما تقوم بفتح حساب خاص به لدى البنك، يسمى حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون (1) . وعند سحب مبلغ من حسابها الجاري في البنك، وإيداعه في الحساب، تجري قيد بالمبلغ المحول يجعل فيه حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون (1) **مديناً**، وحـ / البنك جاري **دائناً** . وعند الصرف منه مبالغ الكوبون لحملة السندات يجرى قيد بالمبالغ المنصرفة فقط، يجعل فيه حـ / حملة السندات **مديناً**، وحـ / البنك صرف الفوائد كوبون (1) **دائناً**، مع ضرورة خصم ضريبة الدخل المستحقة على فائدة سندات الأشخاص المعنويين (الشركات والمؤسسات)، وفقاً للمعدل المحدد في قانون ضرائب الدخل اليمني رقم (17) لسنة 2010م.

وفي نهاية السنة المالية، تقفل فائدة السندات في حـ / أرباح وخسائر الشركة، لأنها تعتبر عبئاً على إيرادات الشركة ينبغي خصمها من الإيراد قبل الوصول إلى صافي الربح، مثلها مثل بقية المصروفات الإيرادية . مع الأخذ في الاعتبار إن كان هناك فروق بين قيمة فائدة القرض الاسمية، وقيمة فائدة القرض الحقيقية أم لا . ففائدة القرض الاسمية، تتمثل بالفائدة التي يتم احتسابها على أساس معدل الفائدة المحدد في سند القرض . أما فائدة القرض الحقيقية، فتتمثل بالفائدة التي يتم احتسابها على أساس معدل الفائدة السائد في سوق الأوراق المالية خلال مدة القرض . وفي حالة وجود فرق بين الفائدتين، يتم تغطيته من علاوة الإصدار، وذلك في حالة ما إذا كانت الفائدة الاسمية أكبر من الفائدة الحقيقية . والعكس يتم تغطيته من خصم الإصدار، عند ما تكون الفائدة الاسمية أصغر من الفائدة الحقيقية .

ويتوقف وجود فرق بين الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية على السعر الذي يصدر بها السند، وسيتم في هذا الجزء من الكتاب التعرض للمعالجة المحاسبية لكل حالة من حالات إصدار السندات.

4 – 1- معالجة الفائدة والإصدار بالقيمة الاسمية :

تصدر شركات المساهمة سندات القرض بقيمتها الاسمية في حالة ما إذا كان معدل الفائدة الوارد في السند يتساوى مع معدل الفائدة (الحقيقي) السائد في السوق . وفي هذه الحالة، تقوم الشركة باحتساب فائدة القرض على أساس المعدل المحدد في السند مضروباً بالقيمة الاسمية للقرض . واحتساب كذلك الضرائب المستحقة عليها وفقاً لسعر الضريبة المحدد في قانون ضريبة الدخل . وفي حالة تولي البنك صرف الفوائد لحملة السندات، تقوم الشركة بفتح حساب طرفه يسمى كما قلنا سابقاً حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون رقم (..)، ويتم تمويل هذا الحساب من حساب الشركة الجاري لدى البنك .

وفي حالة تأخر بعض حملة السندات من التقدم للبنك لاستلام فوائد الكوبون المستحقة لهم، يبقى حـ / حملة السندات في دفاتر الشركة مفتوحاً (أي يبقى فيه رصيد) يقابله حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون رقم (..) وبنفس الرصيد . وإذا لم تسلم لهم حتى نهاية السنة المالية، فإن رصيدي الحسابين تظهر ميزانية الشركة حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون رقم (..) في جانب الأصول، حـ / حملة السندات في جانب الخصوم، ويمثل هذه الرصيد قيمة الفوائد التي تدفع إلى أصحابها .

كما يجب الأخذ في الاعتبار عدة أمور عند احتساب الفائدة ومعالجتها محاسبياً منها :

أ- المدة التي تستحق عنها فائدة القرض، هل كل ربع سنة أو نصف سنة أو سنة .

ب- توافق السنة المالية للشركة مع سنة القرض . فقد تبدأ السنة المالية في واحد من يناير من كل سنة وتنتهي في واحد وثلاثين ديسمبر، بينما سنة القرض تبدأ من أي شهر من شهور السنة الميلادية مثلاً تبدأ من فبراير أو مارس أو أبريل ... الخ .

ج- مواعيد رد الشركة لسندات القرض، هل ستردها دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، أم ستردها على أقساط خلال مدة القرض . في حالة رد قيمة القرض دفعة واحدة، فإن فائدة القرض السنوية تكون قيمتها واحدة في أي سنة من سنوات القرض . أما في حالة رد قيمة القرض على أقساط، فإن قيمة فائدة القرض ستتناقص من سنة لأخرى تبعاً لتناقص رصيد قيمة القرض من سنة لأخرى .

وسيتم في ما يلي التعرض للمعالجة الحسابية والمحاسبية لفوائد القرض المرتبطة بكل موقف من المواقف السابقة .

4-1-1 - الفائدة سنوية ورد القرض دفعةً واحدة:

في هذه الحالة، تظل قيمة فائدة القرض ثابتة طوال مدة القرض . أي لا تتناقص من سنة لأخرى، والمثال التالي يوضح ذلك.

مثال (16) :

نفرض أن إحدى الشركات المساهمة، أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 10 ٪ سنوياً بقيمة اسمية 100 ريال للسند، تحصل قيمة السند دفعة واحدة عند الاكتتاب، ومدة القرض أربع سنوات يسدد في نهاية المدة دفعة واحدة، بينما تسدد فائدته سنوياً، فإذا علمت أن السنة المالية للشركة هي سنة ميلادية، وأن الشركة قامت بسداد فائدة الكوبون رقم (1) بعد خصم الضريبة بمعدل 10 ٪ من قيمة الفائدة، وأن 3000 سند لم يتقدم حاملوها لاستلام الفائدة المستحقة عن الكوبون المذكور حتى نهاية السنة المالية 2008م.

المطلوب :

1) تحديد عدد كوبونات المستحقة خلال مدة القرض .

2) احتساب فوائد القرض، وإجراء قيود اليومية الخاصة باستحقاق وسداد فائدة القرض للسنة المالية 2007م .

3) تصوير حـ/ البنك صرف فوائد / كوبون رقم (1)، حـ / حملة السندات لعام 2008م، حـ / فائدة السندات خلال مدة القرض .

4) بيان أثر قرض السندات في المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل:

أولاً : **التمهيد للحل**: يتطلب حل هذا المثال القيام بالإجراءات التالية :

أ – **احتساب قيمة القرض** = عدد السندات× قيمة السند = 20000 × 100 = 2,000,000 ريال . في هذا المثال.

ب- **تحديد عدد كوبونات القرض**: في هذا المثال، عدد كوبونات القرض = 4 كوبون .

ج - **تحديد تواريخ استحقاق الكوبونات**: في هذه المثال، يبدأ الكوبون (1) في 1/1/ 2007م ويستحق في 12/31 /2007م، والكوبون (2) يبدأ في 1/1/ 2008م ويستحق في 2008/12/31م . كما يبدأ الكوبون (3) في 1/1/ 2009م ويستحق في 12/31/ 2008م . وأخيراً يبدأ الكوبون (4) في 1/1/ 2010، ويستحق في 2010/12/31م .

د - **حساب فائدة القرض** : يتم حساب الفائدة الخاصة بأي سنة عن طريق ضرب رصيد القرض في نهاية السنة المعنية × معدل فائدة السند الاسمية . وفي هذا المثال قيمة فائدة القرض لأي سنة هي (2,000,000 × 10 ٪ = 200,000 ريال) لا تتغير، لأن عقد القرض ينص على رد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة . وبناءً عليه، يظل رصيد القرض ثابتاً خلال مدة القرض .

هـ - **حساب الضريبة** : يتم حساب الضريبة المستحقة على فائدة أي كوبون خاص بالأشخاص المعنوية، وذلك بضرب قيمة فائدة الكوبون في معدل الضريبة . وفي هذا المثال لو فرضنا أن كل السندات خاضعة للضريبة، فإن:

ضريبة الدخل على كل كوبون = 150,000 × 10 ٪ = 15,000 ريال .

و - **تحديد الفائدة الصافية للسند الواحد**، يمكن إيجادها بطريقتين :

الأولى: الفائدة الصافية = قيمة السند × معدل فائدة السند – الضريبة المستحقة على السند.

وبالتعويض من بيانات المثال، فإن الفائدة =100×10 ٪ - 10×10 ٪ = 9 ريالات.

الثانية: الفائدة = قيمة الفائدة السنوية – الضريبة المستحقة عليها ÷ عدد سندات القرض.

وبالتعويض في المعادلة من بيانات المثال، فإن الفائدة =150,000– 15,000 = 135,000 ÷ 15,000 = 9 ريالات .

ثانياً : القيود اليومية الخاصة بعام 2007، تتمثل بقيود استحقاق فائدة السندات وسدادها، وإقفالها في حـ / أرباح وخسائر الشركة في نهاية السنة 2007م تجرى القيود التالية:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
200,000	 180,000 20,000	من حـ / فائدة السندات إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة القرض عن السنة المالية 2007م بعد خصم 10 ٪ منها ضريبة	2007/12/31م
180,000	180,000	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب بالبنك لصرف فوائد القرض المستحقة عن السنة الأولى.	2007/12/31م
20,000	20,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد الضريبة عن فوائد الكوبون (1)	2007/12/31م
200,000	200,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إثبات إقفال فوائد قرض السندات.	
ومن أول يناير 2008م، يبدأ حملة السندات استلام فوائد الكوبون (1) المستحقة لهم، وعند استلام الشركة كشف البنك الدال على دفعه الفوائد، تجرى القيد التالي :			
153,000	153,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الفوائد الكوبون (1) عن 17000 سند.	

ثالثاً : تصوير الحسابات :

في هذا المثال قيمة القرض لم تتغير خلال سنوات القرض الأربع، لأن من شروطه سداده دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، وبالتبعية قيمة الفائدة السنوية للقرض لم تتغير من سنة لأخرى . بمعنى أن قيمة فائدة القرض لعام 2007م تساوي فائدة القرض لسنة 2008، أو 2009، أو 2010، وبالتالي تجرى بفائدة القرض لأي سنة نفس القيود المحاسبية السابقة الخاصة بفائدة 2007م .

وكذلك تصوير حـ / فائدة القرض لأي سنة من سنوات القرض لا يختلف لا من حيث الشكل أو القيمة، وهذا ما ستلاحظه في جدول حسابات فوائد القرض التالي.

(1) حـ / فوائد القرض

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
200,000	إلى مذكورين	2007/12/31	**200,000**	من حـ / أ.خ.	**07/12/31**
200,000	المجموع		**200,000**	المجموع	
200,000	إلى مذكورين	2008/12/31	**200,000**	من حـ / أ.خ.	**08/12/31**
200,000	المجموع		**200,000**	المجموع	
200,000	إلى مذكورين	2009/12/31	**200,000**	من حـ / أ.خ.	**09/12/31**
200,000	المجموع		**200,000**	المجموع	
200,000	إلى مذكورين	2010/12/31	**200,000**	من حـ / أ.خ.	**10/12/31**
200,000	المجموع		**200,000**	المجموع	

(2) حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون (1)

منه	البيـان	لـه	البيـان
180,000	إلى حـ / البنك جاري	153,000	من حـ / حملة السندات
		27,000	رصيد مرحل 2008/12/31م
180,000	الإجمالي	**180,000**	الإجمالي

(3) حـ / حملة السندات

منه	البيـان	لـه	البيـان
153000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (1)	**180000**	من حـ / فوائد قرض السندات كوبون (1)
27,000	رصيد مرحل (فائدة السندات التي لم يستلمها حملة السندات)		
180000	الإجمالي	**180000**	الإجمالي

رابعاً: بيان أثر القرض في المركز المالي للشركة في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
		2,000,000	قرض السندات
27,000	البنك صرف / كوبون (1)	27,000	حملة السندات (**3000** سند الباقية × **9** ريال)

4-1-2- فائدة القرض سنوية متداخلة في سنتين ماليتين ورده دفعة واحدة:

مثال (17) :

نفترض في المثال (16) السابق، أن الشركة أصدرت 20,000 سند 10 ٪ في 2007/7/1م (بدلاً من 2007/1/1م)، وأن بقية بيانات المثال ظلت كما هي .

والمطلوب :

1- إعداد جدول فوائد قرض السندات .

2- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق فوائد القرض وسدادها للسنتين2007، 2008م.

3- تصوير حـ/ البنك صرف الفوائد / كوبوني (1، 2)، حـ / حملة السندات لعام 2008م، حـ / فائدة السندات خلال مدة القرض .

4- بيان أثر قرض السندات في المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

التمهيد للحل : فائدة القرض في هذا المثال ستدفع مرة في كل سنة من سنوات القرض لمدة القرض أربع سنوات، أي عدد الكوبونات خلال مدة القرض = 4 كوبات كما كان في المثال (16)، والاختلاف بين المثال (17) والمثال (16)، يتمثل فقط في مواعيد استحقاق الكوبونات . ففي هذا المثال سنة القرض تبدأ في 7/1/من كل سنة، وتنتهي في 6/30/ من السنة التالية لها، بينما السنة المالية هي سنة ميلادية . بمعنى سنة القرض تقع في سنتين ماليتين، وهذا يفرض علينا توزيع فائدة القرض السنوية على سنتين ماليتين . وبناءً عليه، يجب في 12/31/ من كل سنة، وهو موعد انتهاء السنة المالية إجراء قيد تحميل إيرادات السنة بنصيبها من فوائد القرض لمدة 6 شهور (7/1/ حتى 12/31/ من نفس السنة) . وفي 6/30/ من السنة التالية، وهو موعد استحقاق فائدة القرض، تحمل السنة المعنية بفائدة 6 شهور (من 1/1 حتى 6/30/...)، وهكذا بقية سنوات القرض .

وفيما يلي سيتم توزيع فائدة الكوبونات على السنوات المالية من واقع المثال المعطى:

أولاً : فائدة الكوبون (1)، تستحق في 2008/6/30م، وفي هذه الحالة، تقسم فائدة القرض السنوية على السنتين الماليتين 2007م، 2008م على النحو التالي :

(1) السنة المالية 2007م، تحمل بفائدة 6 شهور من 7/1/ 2007م بداية استحقاق الفائدة حتى 12/31/ (1,000,000 × 10 ٪ × 6 ÷ 12 = 100,000 ريال) .

(2) في 2008/6/30م موعد استحقاق الكوبون(1)، تحمل هذه السنة بفائدة 6 شهور من الكوبون (1) من 1/1 / 2008م حتى 6/30/ (2,000,000 × 10 ٪ × 6 ÷ 12 = 100,000 ريال).

(3) الضريبة المستحقة على الكوبون (1) = 200,000 × 10٪ = 20,000 ريال .

(4) الفائدة الصافية المستحقة لكل سند = 180,000 ÷ 20,000= 9 ريال .

ثانياً : فائدة الكوبون (2)، تستحق في 2009/6/30م، وتوزع على السنتين الماليتين 2008م، 2009م على النحو التالي :

أ – في 31 /12/ 2008م، تحمل السنة المذكورة بفائدة 6 شهور (2,000,000 × 10 ٪ × 6÷12 = 100,000 ريال).

ب- في 2009/6/30، تحمل هذه السنة بفائدة 6 شهور (2,000,000 × 10 ٪ × 6÷12= 100,000 ريال).

ج - الضريبة المستحقة على الكوبون (2) = 200,000 × 10٪ = 20,000ريال .

وهكذا يتم حساب فائدة الكوبونات (3، 4) وتوزيعها على السنوات المالية.

والجدول التالي، يوضح فكرة توزيع فوائد القرض السنوية السنوات المالية :

جدول (1) احتساب وتوزيع فائدة قرض السندات

(المبالغ بآلاف الريالات)

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة الفائدة	مبلغ الفائدة السنوي	توزيع الفائدة على السنوات المالية				
					2007	08	09	10	11
1	08/6/30	2,000	٪10	200	100	100			
2	09/6/30	2,000		200		100	100		
3	10/6/30	2,000		200			100	100	
4	11/6/30	2,000		200				100	100
الإجمالي				800	100	200	200	200	100

- طريقة أخرى لاحتساب فوائد قرض السندات وتوزيعها :

(المبالغ بآلاف الريالات)

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة الفائدة ٪ 10	الفائدة السنوية للقرض	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة كل سنة	نصيب كل سنة من الكوبون	المبلغ المحمل لكل سنة مالية
1	08/6/30	2,000		200	2007م	6 شهور	100	100
					2008م	6 شهور	100	200
2	09/6/30	2,000		200	2008م	6 شهور	100	
					2009م	6 شهور	100	200
3	10/6/30	2,000		200	2009م	6 شهور	100	
					2010م	6 شهور	100	200
4	11/6/30	2,000		200	2010م	6 شهور	100	
					2011م	6 شهور	100	100

1- المعالجة المحاسبية لفائدة كل كوبون، تحمل على سنتين ماليتين متتاليتين، على النحو الوارد بالقيود الآتية :

أولاً: في 2007/12/31م، نهاية السنة المالية للشركة، نجري القيدين الآتيين :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة إثبات تحميل سنة 2007 بما يخصها من فائدة القرض الكوبون (1) .	**2007/12/31**
100,000	100,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد سندات السنة 2007م في نتيجة نشاطها.	2007/12/31م

ثانياً: في 2008/6/30م، موعد استحقاق الكوبون (1)، نجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
 100,000 **100,000** ****	 **180,000** **20,000**	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (1) بعد خصم 10 ٪ منها ضريبة .	2008/6/30م
180,000	**180,000**	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص بصرف فوائد الكوبون (1)	2008/6/30م
20,000	**20,000**	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد الضريبة المستحقة عن الكوبون (1) .	2008/6/30م

ثالثاً: في 2008/12/31م، نهاية السنة المالية، نجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
153,000	**153,000**	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف إثبات سداد الفوائد عن 17000 سند من الكوبون (1) بمعدل 9 ريالات للسند. كوبون (1)	2008/12/31م

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة تحميل السنة المالية 2008م بما يخصها من فائدة الكوبون (2) المستحق في السنة التالية .	2008/12/31م
200,000	200,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد قرض السندات المستحقة عن 2008م .	2008/12/31م

ملاحظة : بقية الكوبونات، تعالج محاسبياً بنفس القيود السابقة . فمثلاً في 30/6/ 2009، موعد استحقاق الكوبون (2)، نجري نفس قيود استحقاق الكوبون (1). وفي 2009/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، تجرى نفس القيود التي أجريت في نهاية العام 2008م، وقيد سداد باقي الكوبون (1) إذا سدد، وهكذا بقية الكوبونات (3، 4) .

تصوير الحسابات :

أولاً : حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون (1، 2)

منه	البيـان	لـه	البيـان
180,000	إلى حـ / البنك جاري	153,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (1)
		27,000	رصيد مرحل (3000×9)
180,000	المجموع	**180,000**	المجموع
27,000	رصيد منقول	27,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (1)
180,000	إلى حـ / البنك جاري	180,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (2)
207,000	المجموع	**207,000**	المجموع

ثانياً : حـ / حملة السندات

منه	البيـان	لـه	البيـان
153000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (1)	180000	من حـ / الفوائد كوبون (1)
27,000	رصيد مرحل (فائدة السندات التي لم تسلم لأصحابها)		
180000	المجموع	**180000**	المجموع
27,000	إلى حـ / البنك صرف باقي كوبون (1)	27,000	رصيد منقول
180000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (2)	180000	من حـ / الفوائد كوبون (2)
207000	المجموع	**207000**	المجموع

ثالثاً : حـ / فوائد قرض السندات

منه	البيان	لـه	البيان	منه	البيان
100,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	**07/12/31**	**100,000**	من حـ / أ.خ.	**07/12/31**
100,000	المجموع		100,000	المجموع	
100,000	إلى مذكورين	**08/6/30**			
100,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	**08/12/31**	**200,000**	من حـ / أ.خ.	**08/12/31**
200,000	المجموع		**200000**	المجموع	

ملحوظة : حـ / فائدة القرض لسنة 2009م، وسنة 2010م، هي نفس حـ / فائدة القرض لسنة 2008م، ولهذا لن نكرر تصويرها . **أما فائدة سنة 2011م**، فستختلف، حيث يتكون جانبه المدين من قيد واحد كما هو موضح فيما يلي:

منه	لـه	البيان	العمليات	منه	لـه
100,000	إلى مذكورين	**11/6/30**	**100,000**	من حـ / أ.خ.	**11/12/31**
100,000	المجموع		**100000**	المجموع	

<u>المركز المالي للشركة كما هو في 2008/12/31م</u>

الأصول		الخصوم	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
27,000	البنك صرف فوائد / كوبون (1)	27,000	حملة السندات (الباقي من كوبون (1) الذى لم يسلم إلى أصحابه)
		75,000	فوائد السندات المستحقة
		2,000,00	قرض السندات

4-1-4- فائدة القرض سنوية موزعة على سنتين ماليتين ورد القرض على أقساط:

في هذه الحالة، في نهاية كل سنة مالية تحسب فائدة القرض من تاريخ إصدار القرض إلى 12/31/ من أي سنة، ونحمل السنة المالية بمبلغ الفائدة المحتسب. وعند حلول موعد استحقاق فائدة القرض (لأي كوبون)، نحسب الفائدة من بداية السنة المالية إلى تاريخ استحقاق الفائدة. وسيتم توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

<u>مثال (18)</u> : نفترض في المثال (17) السابق، أن القرض سيتم رده على أقساط يستحق القسط الأول في 2008/6/30م، وأن بقية بيانات المثال ظلت كما هي .

<u>المطلوب:</u>

1) إعداد جدول فوائد قرض السندات .

2) إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق فوائد القرض وسدادها للسنتين2007، 2008م.

3) تصوير حـ/ البنك صرف فوائد / كوبونين (1، 2)، حـ / حملة السندات لعام 2008م، حـ / فائدة السندات خلال مدة القرض .

4) بيان أثر قرض السندات على المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

فائدة القرض في هذا المثال ستدفع مرة في كل سنة من سنوات القرض .وبالتالي عدد الكوبونات خلال مدة القرض = 4 كوبونات . وفائدة كل كوبون توزع على سنتين ماليتين، وعملية توزيعها على السنوات لا تختلف عن ما سبق التعرض لها في مثال (17) السابق، والاختلاف في المثال (18) الحالي، يتمثل فقط في تناقص فوائد قرض السندات من سنة لأخرى، نتيجة تناقص رصيد القرض، حيث ستسدد الشركة 500,000 ريال سنوياً من القرض . وسيتم توضيح هذا الاختلاف من خلال الجدول التالي :

جدول (2) احتساب فائدة قرض السندات وتوزيعها / (المبالغ بآلاف الريالات)

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة الفائدة 10 ٪	الفائدة السنوية للقرض	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة كل سنة	توزيـــــع الكوبونات على السنوات المالية	المبلغ المحمل لكل سنة مالية
1	08/6/30	2000		200	2007م	6 شهور	100	100
					2008م	6 شهور	100	175
2	09/6/30	1500		150	2008م	6 شهور	75	
					2009م	6 شهور	75	125
3	10/6/30	1000		100	2009م	6 شهور	50	
					2010م	6 شهور	50	75
4	11/6/30	500		50	2010م	6 شهور	25	
					2011م	6 شهور	25	25

1- **المعالجة المحاسبية لفائدة القرض:**

في هذه الحالة، تقسم فائدة القرض السنوية إلى جزئين، يحمل جزء على السنة المالية الحالية، والجزء الثاني على السنة المالية التالية، وذلك على النحو الموضح بالقيود الآتية:

أولاً: في 2007/12/31م، نهاية السنة المالية للشركة، نجري القيدين الآتيين :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100000	100000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة إثبات تحميل السنة المالية 2007 بما يخصها من فائدة	07/12/31

منه	لـه	البيـان	التاريخ
		قرض السندات.	
100000	100000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد السندات الخاصة بسنة 2007م.	07/12/31

ثانياً: في 2008/6/30م، موعد استحقاق الكوبون (1)، نجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100,000 100,000	180,000 20,000	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (1) بعد خصم 10 ٪ منها ضريبة .	08/6/30
180,000	180,000	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف الكوبون (1)	08/6/30
20,000	20,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد الشركة ضريبة الكوبون (1) .	08/6/30

ثالثاً : في 2008/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، نجري القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
153000	153000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الفوائد عن 17000 سند من الكوبون (1).	08/12/31
75,000	75,000	من حـ / فائدة قرض السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة تحميل السنة المالية 2008م بنصيبها من فائدة الكوبون (2) لمدة 6 أشهر .	08/12/31
175000	175000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات إقفال فوائد قرض السندات الخاصة بسنة 2008م .	08/12/31

2- المعالجة المحاسبية في عام 2009م:

يجرى قيد استحقاق فائدة الكوبون (2) المستحق في 30/6/ 2009، وقيد فتح حساب بنك خاص به، وقيد سداد الضريبة المستحقة عليه، وقيد سداد الباقي من فائدة الكوبون (1) التي لم يستلمها أصحابها إذا استلموها التالية :

أولاً : في 2009/6/30م، موعد استحقاق الكوبون (2)، نجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100000	100000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة إثبات تحميل السنة المالية 2007 بما يخصها من فائدة قرض السندات.	07/12/31
75,000 75,000	135000 15,000	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (2) بعد خصم 10 ٪ منها ضريبة .	2009/6/30
135000	135000	من حـ / البنك صرف كوبن (2) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص بصرف فوائد الكوبون (2)	2009/6/30
15,000	15,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون (2) .	2009/6/30

ثانيـاً: في 2009/12/31م، تـاريخ انتهـاء الـسنة المالية، نجـري القيـود سـداد الكوبـون (2)، واسـتحقاق الكوبون (3)، وإقفال فوائد القرض السنوية التالية :

135000	135000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (2) إثبات سداد فوائد الكوبون (2) بالكامل .	
27,000	27,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد بقية فوائد الكوبون (1) التي لم يستلمها أصحابها .	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
50,000	50,000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة تحميل السنة المالية 2009م بفائدة القرض المستحقة عن 6 أشهر .	
125000	125000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد قرض السندات الخاصة بسنة 2009م .	

وبنفس الطريقة ، يتم إجراء القيود الخاصة بالكوبونين (3، 4) مع مراعاة مبالغ الفوائد الخاصة بالكوبونين المذكورين .

تصوير الحسابات :

أولاً : حـ / البنك صرف الفوائد / كوبون (1، 2)

منه	البيـان	لـه	البيـان
180,000	إلى حـ / البنك جاري	153,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (1)
		27,000	رصيد مرحل (3000×9)
180,000	المجموع	**180,000**	المجموع
27,000	رصيد منقول	27,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (1)
135,000	إلى حـ / البنك جاري	135,000	من حـ / حملة السندات / كوبون (2)
162,000	المجموع	**162,000**	المجموع

ثانياً : حـ / حملة السندات

منه	البيـان	لـه	البيـان
153000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (1)	**180000**	من حـ / الفوائد كوبون (1)
27,000	رصيد مرحل (فائدة السندات التي لم تسلم لأصحابها)		
180000	المجموع	**180000**	المجموع
27,000	إلى حـ / البنك صرف باقي كوبون (1)	**27,000**	رصيد منقول
135000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (2)	**135000**	من حـ / الفوائد كوبون (2)
162000	المجموع	**162000**	المجموع

ثالثاً : حـ / فوائد القرض

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
100,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	07/12/31	100,000	من حـ / أ.خ.	07/12/31
100,000	مجموع فائدة 2007		100,000	المجموع	
100,000	إلى مذكورين	08/6/30			
75,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	08/12/31	175,000	من حـ / أ.خ.	08/12/31
175,000	مجموع فائدة 2008		175,000	المجموع	
75,000	إلى مذكورين	09/6/30	125,000	من حـ / أ.خ.	09/12/31
50,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	09/12/31			
125,000	مجموع فائدة 2009		125,000	المجموع	
50,000	إلى مذكورين	10/6/30	75,000	من حـ / أ.خ.	10/12/31
25,000	إلى حـ / فوائد السندات المستحقة	10/12/31			
75,000	مجموع فائدة 2010		75,000	المجموع	
25,000	إلى مذكورين	11/6/30	25,000	من حـ / أ.خ.	11/12/31
25,000	مجموع فائدة 2011		25,000	المجموع	

المركز المالي للشركة كما هو في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
27,000	البنك صرف الفوائد / كوبون (1)	27,000	حملة السندات (الباقي من كوبون (1) الذي لم يسلم إلى أصحابه)
		75,000	فوائد السندات المستحقة
		1,500,00	قرض السندات

4-1-5 - فائدة القرض سنوية موزعة على سنتين ماليتين ورد القرض على أقساط مع فترة سماح:

هذه الحالة تجمع بين الحالتين الواردتين في المثالين السابقين (17، 18). فالفائدة تكون ثابتة خلال فترة السماح من سداد أقساط القرض كما في المثال (17)، ثم تبدأ بالتغير من تاريخ سداد القسط الأول من القرض كما في المثال (18).

مثـال (19) :

نفترض أن الشركة أصدرت في 2007/7/1م 20,000 سند 10٪ سنوياً بقيمة اسمية 100 ريال للسند لمدة 6 سنوات، تدفع قيمته دفعة واحدة عند الاكتتاب وتستحق الفائدة سنوياً، ويرد القرض على أربعة أقساط متساوية، يستحق القسط الأول في 2010/6/30م .

المطلوب :

(1) إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق فوائد القرض وسدادها للسنتين2007، 2008م.

(2) تصوير حـ/ البنك صرف الفوائد / كوبوني (1، 2)، حـ / حملة السندات لعام 2008م، حـ / فائدة السندات خلال مدة القرض .

(3) بيان أثر قرض السندات في المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

فائدة القرض في هذا المثال ستدفع مرة في كل سنة من سنوات القرض طوال مدة القرض وقدرها (ست سنوات)، وبالتالي فإن عدد كوبونات فائدة القرض = 6 كوبون . ويتم حساب عدد الكوبونات على أساس (مجموع عدد أقساط القرض زائداً عدد سنوات السماح) . أي أن:

(أ) عدد الكوبونات = عدد فترات السماح + عدد أقساط القرض .

(ب) عدد أقساط القرض = عدد الكوبونات – عدد فترات السماح .

(ت) عدد فترات السماح، تحسب على أساس طرح تاريخ استحقاق القسط الأول من القرض من تاريخ سداد القسط الأول من القرض .

(1) فترة السماح : سيتم توضيح احتسابها من خلال المثال السابق . نظراً لأن تأريخ إصدار السندات في مثالنا الحالي 2007/7/1م، فإن موعد استحقاق القسط الأول هو2008/6/30م . أي موعد استحقاق القسط الأول بعد مرور سنة من تاريخ إصدار الشركة لقرض السندات، بينما ستقوم الشركة بسداده فعلاً في 2010/6/30م . وعليه، فإن فترة السماح في هذا المثال، تحسب كما يلي :

تاريخ سداد القسط الأول : **2010/6/30م** .

تاريخ استحقاق القسط الأول : **(2008/6/30م)** .

عدد سنوات فترة السماح = 2/0/00 سنة .

(2) عدد أقساط القرض : تحسب على أساس قسمة قيمة القرض على قيمة القسط . وفي مثالنا عدد الأقساط = 2,000,000 ÷ 500,000 = 4 أقساط، يستحق القسط الأول في 2010/6/30م حسب نص العقد .

وفي هذا المثال، نجد أن سنة القرض تختلف عن السنة المالية، وعليه يتم توزيع فائدة كل سنة قرض على سنتين ماليتين، وذلك على مدى سنوات القرض كما كان في المثال (2) السابق . كما نجد أن الفائدة يكون مقدارها ثابت في السنوات القرض الأولى والثانية، وبعد سداد أول قسط من

القرض تبدأ بالتناقص من سنة لأخرى، نتيجة تناقص رصيد القرض بمبلغ 500,000 ريال سنوياً.
وسيتم في الجدول التالي قيمة فوائد القرض خلال سنوات القرض .

جـدول (3) فوائد قرض السندات عند وجود فترة سماح

(المبالغ بآلاف الريالات)

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة الفائدة 10 ٪	الفائدة السنوية للقرض	السنوات المالية المستفيدة	توزيع سنة القرض على السنوات المالية	حصة كل سنة مالية من الكوبون	مبلغ الفائدة الخاص بكل سنة مالية
1	08/6/30	2000		200	2007	6 شهور	100	100
					2008	6 شهور	100	200
2	09/6/30	2000		200	2008	6 شهور	100	
					2009	6 شهور	100	200
3	10/6/30	2000		200	2009	6 شهور	100	
					2010	6 شهور	100	175
4	11/6/30	1500		150	2010	6 شهور	75	
					2011	6 شهور	75	125
5	12/6/30	1000		100	2011	6 شهور	50	
					2012	6 شهور	50	75
6	13/6/30	500		50	2012	6 شهور	25	
					2013	6 شهور	25	25

1- المعالجة المحاسبية : في هذه الحالة، فائدة كل كوبون، توزع على سنتين ماليتين متتاليتين، وهي لا تختلف عن معالجة فوائد المثال السابق، وهذا ما توضحه القيود الآتية :

أولاً: في 2007/12/31م، نهاية السنة المالية للشركة، نجري القيدين الآتيين :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100000	100000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة إثبات تحميل سنة 2007 بما يخصها من فائدة السندات .	2007/12/31
100000	100000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد السندات الخاصة بسنة 2007م .	2007/12/31

ثانياً: في 2008/6/30م، موعد استحقاق الكوبون (1)، نجرى القيود التالية :

منه	له	البيان	التاريخ
 100000 100000	 180000 20,000	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة الكوبون (1) بعد خصم 10٪ منها ضريبة .	2008/6/30
180000	180000	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص بصرف فوائد الكوبون(1)	2008/6/30
20,000	20,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون الأول .	2008/6/30

ثالثاً : في 2008/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، نجري القيود التالية :

منه	له	البيان	التاريخ
153000	153000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الفوائد عن 17000 سند من الكوبون(1) .	2008/12/31
100000	100000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة تحميل السنة المالية 2008م بفائدة 6 أشهر .	2008/12/31
200000	200000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد قرض السندات المستحقة عن 2008م	2008/12/31

1- المعالجة المحاسبية لسداد فائدة السندات الخاصة بالكوبون (2) المستحق في 30/6/ 2009، والباقي من فائدة السندات / الكوبون (1) التي لم يستلمها أصحابها، تجرى خلال العام 2009م، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي :

أولاً: في 2009/6/30م، موعد استحقاق الكوبون (2)، نجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
 100000 100000	 180000 20,000	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (2) بعد خصم 10 ٪ منها ضريبة .	2009/6/30
180000	 180000	من حـ / البنك صرف كوبون (2) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (2) .	2009/6/30
20,000	 20,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون (2) .	2009/6/30

ثانياً :في 2009/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، نجري القيود التالية :

منه	له	البيان	التاريخ
180000	 180000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (2) إثبات سداد فوائد الكوبون (2) كاملاً.	09/12/31
27,000	 27,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الباقي من فوائد الكوبون (1) .	09/12/31
100000	 100000	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة تحميل السنة المالية 2009م بفائدة 6 أشهر .	09/12/31
200000	 200000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد قرض السندات الخاصة بسنة 2009م .	09/12/31

وبنفس المعالجة المحاسبية للكوبون (2) السابقة، يتم معالجة بقية الكوبونات (3، 4، 5، 6) مع مراعاة مبالغ الفوائد الخاصة بكل كوبون التي تنخفض من سنة لأخرى، كما يوضحها جدول الفوائد رقم (3).

4 – 2- المعالجة المحاسبية لفائدة إصدار السند بعلاوة:

تصدر شركات المساهمة سندات القرض بعلاوة إصدار إذا كان معدل الفائدة الاسمي للسند (فائدة السند) أكبر من معدل الفائدة الحقيقي (معدل الفائدة السائد في السوق).

وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بهدف تحديد فائدة القرض الفعلية التي تحمل على إيرادات كل سنة مالية بالخطوات الآتية :

(أ) احتساب فائدة القرض على أساس ضرب القيمة الاسمية للقرض في معدل الفائدة المحدد في السند . أي الفائدة = القيمة الاسمية للقرض × معدل الفائدة المكتوب على السند.

والقيمة الاسمية للقرض = عدد سندات القرض المصدرة × القيمة الاسمية للسند .

(ب) تحديد نصيب السنة المالية من فائدة القرض خاصة في حالة اختلاف السنة المالية عن سنة القرض التي سبق توضيح كيفية احتسابها في جداول الفائدة المعروضة في المحور السابق.

(ج) احتساب كذلك نصيب كل سنة مالية من علاوة الإصدار، والتي سيتم توضيح فكرة احتسابها وتحديد نصيب كل سنة مالية منها على شكل جداول في هذا الجزء الكتاب .

(د) خصم علاوة الإصدار من فائدة قرض السندات الاسمية، وذلك بهدف الوصول إلى فائدة قرض السندات الحقيقية الواجب خصمها من إيرادات الشركة السنوية .

(هـ) احتساب الضرائب المستحقة على فائدة سندات القرض الخاضع حملتها لضريبة الدخل، وذلك بضرب فائدة القرض الاسمية في سعر الضريبة المحدد في قانون ضريبة الدخل .

وكما هو في حالة الإصدار بالقيمة الاسمية، قد تكون سنة القرض متطابقة مع السنة المالية للشركة، وقد تكون متداخلة في سنتين ماليتين .

4-2-1- إصدار السند بعلاوة وبفائدة سنوية متوافقة مع السنة المالية ورد القرض دفعة واحدة:

ففي حالة تساوي سنة القرض مع السنة المالية، يتم تخفيض قيمة فائدة السندات السنوية بقسط سنوي ثابت من علاوة الإصدار . وسيتم توضيح ذلك بالمثال التالي وعرض المعالجة المحاسبية لفائدة القرض والعلاوة .

مثال (20): نفرض أن إحدى الشركات المساهمة، أصدرت في 2007/1/1م 20000 سند 12٪ بقيمة اسمية 100 ريال، وبسعر إصدار 108,682 ريال، وذلك لتحقيق عائد قدره 10٪، علماً بأن الفائدة تستحق سنوياً ومدة السندات 4 سنوات تستحق السداد بعد أربع سنوات من تاريخ إصدارها دفعة واحدة.

المطلوب : إعداد جدول إهلاك علاوة الإصدار، وإجراء القيود اليومية الخاصة بإثبات استحقاق فائدة القرض وسدادها، وتخفيضها بقسط العلاوة للسنتين الماليتين **2007**م، **2008**م، وخصم الضريبة المستحقة عنها، بفرض أن المكتتبين بالسندات جلهم أشخاص معنويان .

الحـل :

1- علاوة الإصدار = 20000 × 8,682 = 173,640 ريال .

2- عدد الكوبونات = 4 كوبونات .

قسط الإهلاك الدوري للعلاوة = 173,640 ÷ 4 = 43,410 ريال .

3- فائدة القرض الاسمية السنوية = 2,000,000 × 12٪ = 240,000 ريال .

4- فائدة القرض الحقيقية السنوية = 240,000 – 43,410 = 196,590 ريال .

جدول (4) إهلاك علاوة الإصدار

رقم الكوبون	تاريخ استحقاق الكوبون	أ	ب	ج	د	هـ
		رصيد القرض	قيمة الكوبون 12٪	قسط إهلاك العلاوة السنوي	عبء الفائدة ألتحميلي (ب – ج)	رصيد علاوة الإصدار
		2,000,000				173,640
1	07/12/31	2,000,000	240,000	43,410	196,590	130,230
2	08/12/31	2,000,000	240,000	43,410	196,590	86,820
3	09/12/31	2,000,000	240,000	43,410	196,590	43,410
4	10/12/31	صفر	240,000	43,410	196,590	صفر

ثانياً : القيود المحاسبية :

في هذا المثال سنة القرض متوافقة مع السنة المالية، وفائدة القرض سنوية، وتستحق في نهاية كل سنة من سنوات القرض، وعليه يتم في نهاية كل سنة مالية القيود المحاسبية التالية :

أولاً : في **2007/12/31**م تأريخ استحقاق فوائد الكوبون **(1)**، تجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
240,000	240,000	من حـ / فائدة قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (1) .	2007/12/31
43,410	43,410	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة القرض لسنة 2007م بما يخصها من العلاوة .	2007/12/31
24,000	24,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / مصلحة الضرائب إثبات خصم ضريبة الكوبون (1) بمعدل 10 ٪ من الفائدة الاسمية .	2007/12/31

منه	لـه	البيـان	التاريخ
196,590	196,590	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات تحميل إيرادات السنة 2007م بصالح فوائد سندات .	2007/12/31

ثانياً : في 2008/12/31م تأريخ استحقاق فوائد الكوبون (2)، تجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
240,000	240,000	من حـ / فائدة قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (2) .	2008/12/31
43,410	43,410	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات تخفيض فائدة سنة 2008م بما يخصها من العلاوة .	2008/12/31
24,000	24,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / مصلحة الضرائب إثبات خصم ضريبة الكوبون (2) بمعدل 10 ٪ من الفائدة الاسمية .	2008/12/31
196,590	196,590	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات تحميل إيرادات السنة 2008م بصالح فوائد السندات	2008/12/31

يلاحظ مما سبق، أن القيود المحاسبية الخاصة بفائدة القرض لعام 2008م، لا تختلف عن القيود المحاسبية الخاصة بفائدة القرض لعام 2007م، ومنها نخلص أن القيود المحاسبية الخاصة بفوائد القرض لعامي 2009م، 2010م وما يتعلق بها مثل تخصيص حساب بنك لصرف الكوبونات وسدادها، وإقفال الفوائد في حساب الأرباح والخسائر لا تختلف عن القيود المحاسبية للكوبونين (1، 2) السابقين . وكذلك لا تختلف عن تلك التي تجرى في حالة إصدار السندات بالقيمة الاسمية، والتي سبق التعرض لها في الجزء السابق من هذه الوحدة.

4-2-2- إصدار السند بعلاوة وبفائدة سنوية تختلف عن السنة المالية ورد القرض دفعة واحدة:

أما في حالة، عدم تطابق سنة القرض مع السنة المالية، فإن علاوة الإصدار توزع على سنوات القرض، ثم يوزع قسط إهلاكها السنوي على السنتين الماليتين المرتبطة به، وذلك حسب مدة القرض في كل سنة.

وسيتم فيما يلي توضيح توزيع العلاوة على سنوات القرض والسنوات المالية المرتبطة بكل قسط منها والمعالجة المحاسبية لفائدة القرض والعلاوة من خلال المثال التالي.

مثال (21):

نفرض أن الشركة أصدرت في 2007/7/1م 20000 سند 10 ٪ سنوياً بسعر إصدار (110) ريال للسند منها (10) ريالات علاوة إصدار، يسدد دفعة واحدة عند الاكتتاب ولمدة أربع سنوات، والسنة المالية للشركة هي سنة ميلادية . وتسدد الفائدة كل سنة بعد خصم الضريبة بمعدل 10 ٪ من قيمة الفائدة . فإذا علمت أن 3000 سند لم يتقدم حاملوها لاستلام الفائدة المستحقة عن الكوبون (1) حتى نهاية السنة المالية 2008م.

المطلوب :

(1) احتساب علاوة إصدار السندات، وإعداد جدول استهلاك العلاوة.

(2) إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار القرض واستحقاق فوائد القرض وعلاوة الإصدار وإقفال فائدة القرض في حـ / الأرباح والخسائر الخاصة بالسنتين الماليتين 2007، 2008م .

(3) تصوير حسابي فائدة القرض، وعلاوة الإصدار خلال مدة القرض.

(4) بيان أثر علاوة الإصدار، وفائدة قرض السندات على المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

أولاً : التمهيد للحل :

يجب ملاحظة أن قيمة القرض وفوائده السنوية وتوزيعها على السنوات المالية، لا تختلف عن تلك الواردة في جدول فائدة القرض رقم (2) السابق تكوينه بغرض حساب فائدة المثال (4)، وذلك لأن قيمة القرض في هذا المثال هي نفس قيمة القرض في المثال (4) = 2,000,000 ريال، وفائدته السنوية = 200,000 ريال، والضريبة المستحقة على الفائدة السنوية = 20,000 ريال، والاختلاف فقط بين المثالين، يتمثل في علاوة الإصدار والتي سيتم بيان احتسابها ومعالجتها محاسبياً على النحو التالي :

1) احتساب علاوة الإصدار = عدد السندات المصدرة × مبلغ علاوة السند الواحد
= 20000 × 10 = 200,000 ريال .

2) عدد كوبونات فائدة القرض في هذا المثال = 4 كوبون .

3) قسط إهلاك العلاوة = إجمالي العلاوة ÷ عدد الكوبونات . وفي هذا المثال =200,000 ÷ 4 = 50,000 ريال سنوياً خلال مدة القرض .

ثانياً : إعداد جدول استهلاك العلاوة : توزع علاوة الإصدار على سنوات القرض على النحو المبين في الجدول التالي .

جـدول (5)

استهلاك علاوة الإصدار

(البالغ بآلاف الريالات)   قيمة العلاوة = 200,000 ريال

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	نصيب سنة القرض	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة السنة المالية	نصيب السنة المالية	مبلغ الخصم السنوي
1	08/6/30	2000	1	50	2007م	6 شهور	25	25
					2008م	6 شهور	25	50
2	09/6/30	2000	1	50	2008م	6 شهور	25	
					2009م	6 شهور	25	50
3	10/6/30	2000	1	50	2009م	6 شهور	25	
					2010م	6 شهور	25	50
4	11/6/30	2000	1	50	2010م	6 شهور	25	
					2011م	6 شهور	25	25
المجموع			4	2,000				2000

ثالثاً : المعالجة المحاسبية المرتبطة بإصدار القرض واستحقاق فائدة كل كوبون بعد خصم علاوة الإصدار منها، وسدادها بعد خصم الضريبة تكون على النحو التالي :

(1) القيود التي تجريها الشركة في سنة 2007م : تصنف حسب موعد إجرائها إلى :

أ- في **2007/7/1م موعد الاكتتاب بالسندات وإصدارها**، يجرى القيدان الآتيان:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2200000	2200000	من حـ / البنك جاري إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات الاكتتاب بكامل السندات المعروضة. .	2007/7/1
	2000000 200,000	إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / علاوة الإصدار إصدار 20000 سند للمكتتبين بقيمة اسمية 100 ريال وعلاوة 10 ريال .	

ب- في تاريخ انتهاء السنة المالية **2007م**، تجرى قيود بفوائد السندات الخاصة بالسنة المالية المذكورة ونصيبها من العلاوة الآتية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
منه	لـه	البيـان	التاريخ
100000	100000	من حـ / فائدة القرض إلى حـ / فائدة القرض المستحقة إثبات الفائدة الخاصة بالسنة المالية 2007م .	2007/12/31
25,000	25,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة سنة 2007م بنصيبها من العلاوة	2007/12/31
75,000	75,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات تحميل السنة المالية 2007م بصافي الفائدة .	2007/12/31

(2) المعالجة المحاسبية الخاصة بسنة 2008م : تقسم إلى قسمين :

أ) في 2008/6/30م تاريخ استحقاق فائدة الكوبون (1) القيود الآتية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
 100000 100000	 180000 20,000	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فائدة السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة بالسندات حـ / مصلحة الضرائب إثبات استحقاق الكوبون الأول عن 20000 سند 10٪، وخصم الضريبة المستحقة عليه .	2008/6/30
180000	180000	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (1) .	2008/6/30
20,000	20,000	من حـ / مصلحة الضرائب إلى حـ / البنك / جاري إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون (1) .	2008/6/30

منه	لـه	البيـان	التاريخ

ب) في 2008/12/31م تاريخ انتهاء السنة المالية ، تجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
153000	153000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الفوائد عن 17000 سند .	2008/12/31م
100000	100000	من حـ / فائدة القرض إلى حـ / فائدة القرض المستحقة تحميل السنة 2008م بفائدة القرض عن 6 الأشهر الثانية	2008/12/31م
50,000	50,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة سنة 2008م بنصيبها من العلاوة .	2008/12/31م
150000	150000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات تحميل السنة المالية 2008م بفائدة القرض الحقيقية.	2008/12/31م

ملحوظة : بنفس معالجة الكوبونين (1 ، 2) السابقة يتم معالجة فوائد الكوبونات (2، 3، 4) المستحقة في 2009/6/30، 2010/6/30، 2012/6/30م على التوالي.

رابعاً : تصوير الحسابات :

(1) حـ /علاوة الإصدار

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
25,000	إلى حـ / فائدة السندات	07/12/31	200000	من حـ / المكتتبين بالسندات	07/7/1
175,000	رصيد مرحل				
200,00	المجموع		200000	المجموع	
50,000	إلى حـ / الفائدة	08/12/31	175000	رصيد منقول	08/1/1
125,000	رصيد مرحل				
175,00	المجموع		175000	المجموع	

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
50,000	إلى حـ / الفائدة	09/12/31	125000	رصيد منقول	09/1/1
75,000	رصيد مرحل				
125,000	المجموع		125000	المجموع	
50,000	إلى حـ / الفائدة	10/12/31	75000	رصيد منقول	10/1/1
25,000	رصيد مرحل				
75,000	المجموع		75000	المجموع	
25,000	إلى حـ / الفائدة	11/12/31	25,000	رصيد منقول	11/1/1
25,000	المجموع		25,000	المجموع	

(2) حـ / فائدة قرض السندات

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
			25,000	من حـ / علاوة الإصدار	07/12/31
100000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة	07/12/31	75,000	من حـ / الأرباح والخسائر	07/12/31
100000	المجموع		100000	المجموع	
100000	إلى حـ / حملة السندات	08/6/30	50,000	من حـ / علاوة الإصدار	08/12/31
100000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة	08/12/31	150000	من حـ / الأرباح والخسائر	08/12/31
200000	المجموع		200000	المجموع	
حساب الفوائد لعامي 2009، 2010م هما صورة طبق الأصل من حساب 2008م سواء من حيث الحسابات التي ترحل إليهما أو المبالغ، ولهذا السبب لم نصورهما					
100,000	إلى حـ / حملة السندات 2011/6/30		25,000	من حـ / علاوة الإصدار 2011/12/31	
	لا يجرى في 2011/12/31 قيد بفوائد القرض المستحقة لأن القرض سدد بالكامل في 2011/6/30م		75,000	من حـ / الأرباح والخسائر 2011/12/31	
100,000	المجموع		100,000	المجموع	

خامساً : بيان تأثير القرض على المركز المالي للشركة في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
		2,000,000	قرض السندات
27,000	البنك صرف كوبون (1)	27,000	حملة السندات (3000 × 9)
		100,000	فوائد القرض المستحقة
		125,000	علاوة إصدار

4-2-3- إصدار السند بعلاوة وبفائدة سنوية تختلف عن السنة المالية ورد القرض على أقساط

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لفوائد القرض والعلاوة لهذه الحالة من خلال المثال التالي .

مثال (22) : نفترض في المثال (21) السابق، أن الشركة أصدرت نفس العدد من السندات وبنفس الشروط، والاختلاف الوحيد بينهما هو رد قرض السندات على أقساط، حيث يستحق القسط الأول في نهاية سنة القرض الأولى وهي 2008/6/30م .

المطلوب : هو نفس مطلوب المثال (21) السابق، وهي :

(1) احتساب علاوة إصدار السندات، وإعداد جدول استهلاك العلاوة.

(2) إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار القرض واستحقاق فوائد القرض وعلاوة الإصدار وإقفال فائدة القرض في حـ / الأرباح والخسائر للسنتين الماليتين 2007، 2008م .

(3) تصوير حسابي فائدة القرض، وعلاوة الإصدار خلال مدة القرض.

(4) بيان أثر علاوة الإصدار، وفائدة قرض السندات في المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

أولاً : التمهيد للحل :

يجب ملاحظة أن قيمة القرض وفوائده السنوية وتوزيعها على السنوات المالية، لا تختلف عن تلك الواردة في جدول فائدة القرض رقم (2) السابق تكوينه بغرض حساب فائدة المثال (19)، وذلك لأن قيمة القرض في هذا المثال = 2,000,000 ريال، ومعدل الفائدة 10 ٪ في كلا المثالين، وعدد كوبونات فائدة القرض في هذا المثال = 4 كوبونات، و قيمة علاوة الإصدار = 20000 × 10 = 200,000 ريال . بمعنى أن كل بيانات هذا المثال هي نفسها كما وردت في مثال (21) السابق . وعلى الرغم من هذا التشابه بين المثالين إلا أن هناك اختلافاً بينهما ، يتمثل في :

1- مبلغ الفائدة في حالة رد القرض ليس ثابتاً خلال سنوات القرض، بسبب تناقص رصيد القرض من سنة لأخرى .

2- قسط إهلاك العلاوة في حالة رد القرض على أقساط، أيضاً قيمته تتناقص من سنة لأخرى، وبالتالي لا يتم قسمة العلاوة على عدد الكوبونات كما هو في حالة رد القرض دفعة واحدة، وإنما يتم تحديد نصيب كل كوبون من العلاوة على أساس (إجمالي قيمة العلاوة × نسبة رصيد القرض لكل كوبون ÷ مجموع نسب أرصدة القرض)، ثم توزيع القسط على السنوات المالية بنفس طريقة رد القرض دفعة واحدة . وسيتم توضيح ذلك من خلال جدول استهلاك العلاوة التالي .

جدول (5) استهلاك علاوة الإصدار:

(البالغ بآلاف الريالات)   قيمة العلاوة (200,000) ريال

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	نصيب سنة القرض	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة كل سنة مالية	نصيب السنة المالية	المبلغ الذي يخصم من الفائدة
1	08/6/30	2000	4	80	2007م	6 شهور	40	40
					2008م	6 شهور	40	70
2	09/6/30	1500	3	60	2008م	6 شهور	30	
					2009م	6 شهور	30	50
3	10/6/30	1000	2	40	2009م	6 شهور	20	
					2010م	6 شهور	20	30
4	11/6/30	500	1	20	2010م	6 شهور	10	
					2011م	6 شهور	10	10
المجموع			10	200				200

4- وبتطبيق أساس احتساب قسط إهلاك العلاوة المذكور آنفاً على بيانات الجدول السابق، يمكن احتساب أقساط إهلاك علاوة الإصدار على النحو التالي :

أ) نصيب الكوبون (1) من العلاوة = 200,000 × 4 ÷ 10 = 80,000 ريال .

ب) نصيب الكوبون (2) من العلاوة = 200,000 × 3 ÷ 10 = 60,000 ريال .

ج) نصيب الكوبون (3) من العلاوة = 200,000 × 2 ÷ 10 = 40,000 ريال .

د) نصيب الكوبون (4) من العلاوة = 200,000 × 1 ÷ 10 = 20,000 ريال .

ثالثاً : المعالجة المحاسبية : تصنف حسب سنوات القرض إلى :

1- المعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي حدثت في سنة 2007م، أيضاً تصنف حسب تاريخ وقوع الحدث إلى المعالجة للعمليات التي تقع في نصف السنة، والأحداث التي تقع في نهاية السنة :

(أ) في 2007/7/1م، تاريخ إصدار السندات، يجرى قيدا الاكتتاب بالسندات وإصدارها، وهي لا تختلف في هذه الحالة عن القيد (1) قيد الاكتتاب، وقيد (2) قيد الإصدار التي سبق إجراؤها في كل حالات الإصدار في الجزء الأول من هذه الوحدة، وبالأخص في المثال (21) السابق الخاص بإصدار السندات بعلاوة وردها دفعة واحدة .

(ب) في 2007/12/31م، موعد انتهاء السنة المالية، تجرى قيود بفوائد السندات الخاصة بسنة 2007م و بقسط إهلاك العلاوة، وإقفال الفوائد، وهي لا تختلف عن قيود المثال (21) السابق، ويختلف فقط مبالغ قسط إهلاك علاوة الإصدار، كما هي موضحة بالقيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ / فائدة القرض إلى حـ / فائدة القرض المستحقة إثبات فائدة القرض الخاصة بالسنة المالية 2007م .	2007/12/31م
40,000	40,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة القرض لسنة 2007م بقسط العلاوة	2007/12/31م
60,000	60,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات تحميل السنة 2007م بفائدة القرض الحقيقية .	2007/12/31م

2- المعالجة المحاسبية للعمليات المالية الخاصة بسنة 2008م تتمثل بالقيود الآتية:

أولاً : في 2008/6/30م، موعد استحقاق فائدة الكوبون (1)، وكذلك استحقاق القسط الأول من القرض، تجرى القيود المحاسبية الآتية :

أ) **القيود الخاصة باستحقاق فائدة السندات وفتح حساب البنك صرف الكوبون**، وهي لا تختلف عن القيود المحاسبية التي سبق إجراؤها لاستحقاق كوبونات الفوائد وسدادها في الأمثلة السابقة في كافة حالات الإصدار .

ب) **القيود الخاصة باستحقاق قسط القرض وسداده، وهذه القيود جديدة**، حيث يتم في حالة رد القرض على أقساط استحقاق جزء من القرض خلال مدة القرض، وهذا يتطلب إجراء قيد استحقاق بكل قسط في تاريخ استحقاقه، ثم تخصيص حساب بالبنك لصرفه، وأخيراً قيد لسداده، مثله مثل قيود كوبونات فائدة القرض. وفي هذا المثال أول قسط يستحق في 2008/6/30م، وبالتالي، يجرى به القيدان الآتيان :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
500,000	500,000	من حـ / قرض السندات إلى حـ / حملة بالسندات (ليس عليه ضريبة لأنها رد لقيمة السندات) إثبات استحقاق القسط الأول من القرض 5000 سند ، بقيمة اسمية 100 ريال.	2008/6/30م
500,000	500,000	من حـ / البنك / قسط (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص بصرف قسط القرض الأول	2008/6/30م

ملحوظة : سيتم تناول المعالجة المحاسبية لرد القرض بالتفصيل في الجزء التالي .

ثانياً : في **12/31/ 2008**م، **نهاية السنة المالية** : تجرى القيود التالية :

أ- قيد سداد القسط (1) من القرض :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
500,000	500,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك / قسط (1) إثبات سداد قسط القرض الأول عن5000 سند بمعدل 100 ريال للسند .	12/31/ 2008م

ب- قيود تسوية فوائد القرض وإقفالها، وهي نفس قيود المثال (7) السابق، والاختلاف بينهما في المبالغ كما هي موضحه بالقيود التالية:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
75,000	75,000	من حـ / فائدة القرض إلى حـ / فائدة القرض المستحقة إثبات تحميل السنة المالية 2008م بفائدة القرض عن 6 شهور الأخيرة .	12/31/ 2008م
70,000	70,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة القرض لسنة 2008م بقسط العلاوة .	12/31/ 2008م
105,000	105,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات تحميل السنة المالية 2008م بفائدة القرض الحقيقية	12/31/ 2008م

ثانياً : تصوير الحسابات الآتية :

(1) حـ /علاوة الإصدار

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
40,000	إلى حـ / فائدة السندات	**07/12/31**	**200000**	من حـ / المكتتبين بالسندات	**07/7/1**
160000	رصيد مرحل				
200000	المجموع		**200000**	المجموع	
70,000	إلى حـ / فائدة السندات	**08/12/31**	**160000**	رصيد منقول	**08/1/1**
90,000	رصيد مرحل				
160000	المجموع		**160000**	المجموع	
50,000	إلى حـ / فائدة السندات	**09/12/31**	**90,000**	رصيد منقول	**09/1/1**
40,000	رصيد مرحل				
90,000	المجموع		**90,000**	المجموع	
30,000	إلى حـ / فائدة السندات	**10/12/31**	**40,000**	رصيد منقول	**10/1/1**
10,000	رصيد مرحل				
40,000	المجموع		**40,000**	المجموع	
10,000	إلى حـ / فائدة السندات	**11/12/31**	10,000	رصيد منقول	1/1/1
10,000	المجموع		**10,000**	المجموع	

(2) حـ / فائدة قرض السندات

منه	البيـان	لـه	البيـان
×××	لا توجد فوائد قرض السندات في السنة الأولى من القرض	40,000	من حـ / علاوة الإصدار **2007/12/31**
100,000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة **2007/12/31**	60,000	من حـ / الأرباح والخسائر **2007/12/31**
100,000	المجموع	**100,000**	المجموع
100,000	إلى حـ / حملة السندات **2008/6/30**	70,000	من حـ / علاوة الإصدار **2008/12/31**
75,000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة **2008/12/31**	105,000	من حـ / الأرباح والخسائر **2008/12/31**
175,000	المجموع	**175,000**	المجموع
75,000	إلى حـ / حملة السندات **2009/6/30**	50,000	من حـ / علاوة الإصدار **2009/12/31**

منه	البيـان	لـه	البيـان
50,000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة 2009/12/31	75,000	من حـ / الأرباح والخسائر 2009/12/31
125000	المجموع	125,000	المجموع
50,000	إلى حـ / حملة السندات 2010/6/30	30,000	من حـ / علاوة الإصدار 2010/12/31
25,000	إلى حـ / فوائد القرض المستحقة 2010/12/31	45,000	من حـ / الأرباح والخسائر 2010/12/31
75,000	المجموع	75,000	المجموع
25,000	إلى حـ / حملة السندات 2011/6/30	10,000	من حـ / علاوة الإصدار 2011/12/31
×××	لا توجد فوائد قرض مستحقة في آخر سنة للقرض	15,000	من حـ / الأرباح والخسائر 2011/12/31
100000	المجموع	**100,000**	المجموع

ثالثاً :المركز المالي للشركة كما هو في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
		1,500,000	قرض السندات
27,000	البنك صرف كوبون (1)	27,000	حملة السندات (3000 سند × 9 ريال)
		75,000	فوائد قرض سندات مستحقة
		90,000	علاوة إصدار

4 – 3- المعالجة المحاسبية لفائدة القرض عند إصداره بخصم :

تصدر شركات المساهمة سندات القرض بخصم إصدار في حالة ما إذا كان معدل الفائدة الوارد في السند أقل من معدل الفائدة (الحقيقي) السائد في السوق . ويتم احتساب فائدة القرض الاسمية ، وكذلك إهلاك خصم الإصدار كما في علاوة الإصدار ، ولكن هنا يتم إضافة قسط إهلاك خصم الإصدار إلى الفائدة الاسمية ، وذلك بغرض الوصول إلى فائدة القرض الحقيقية التي تحمل على إيرادات السنة المالية . أيضاً كما في علاوة الإصدار ، يتم احتساب الضرائب المستحقة على الكوبون ، وخصمها من الفائدة ، ثم فتح حساب بصافي قيمة كل كوبون طرف البنك يسمى حـ / البنك صرف الكوبون (..) ، ويتم تمويله من حساب الشركة الجاري لدى البنك . وتتوقف المعالجة المحاسبية لفائدة القرض في حالة الإصدار بخصم كما في علاوة الإصدار على: طريقة رد

القرض دفعة واحدة في نهاية القرض أو على أقساط خلال مدة القرض، وتطابق أو اختلاف سنة القرض مع السنة المالية، ومدى الفترة التي تسدد بها الفائدة.

4-3-1- إصدار القرض بخصم وبفائدة سنوية وسداد قيمته دفعة واحدة:

في حالة رد القرض دفعة واحدة، يتم تحديد قيمة الخصم على أساس (ضرب القيمة الاسمية للقرض في معدل الخصم)، يلي ذلك تحديد قسط إهلاك الخصم، وذلك بقسمة قيمة الخصم على عدد سنوات القرض . أي قيمة قسط إهلاك الخصم ثابتة طوال مدة القرض.

مثال (23) :

نفرض أن الشركة، أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 15 ٪ سنوياً بخصم إصدار 5 ٪ من قيمة السند الاسمية والبالغة 200 ريال للسند الواحد تسدد دفعة واحدة عند الاكتتاب . ومدة القرض خمس سنوات، يسدد دفعة واحدة في نهاية المدة، بينما تسدد الفائدة سنوياً، والسنة المالية للشركة هي سنة ميلادية . فإذا علمت أن الجمهور أكتتب في 24000 سند، الشركة قامت بسداد الكوبون الأول بعد خصم الضريبة بمعدل 10 ٪ من قيمة الفائدة، وأن كشف البنك صرف كوبون (1) لشهر ديسمبر 2008م أظهر رصيد 45,000 ريال.

المطلوب :

(أ) إعداد جدول استهلاك خصم الإصدار .

(ب) إثبات قيود اليومية اللازمة بإصدار السندات واستحقاق وسداد فوائد السنة الأولى لقرض السندات، وإقفالها بعد إجراء التسويات الخاصة بحصتها من خصم الإصدار.

(ج) تصوير حسابي (البنك صرف الفوائد / كوبون رقم (1)، وحملة السندات)

(د) بيان أثر قرض السندات وفوائده على المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل :

(1) المبلغ المكتتب به = 24,000 × 190 = 4,560,000 ريال .

(2) قيمة القرض المصدر = 20,000 × 200 = 4,000,000 ريال .

(3) خصم الإصدار = 4,000,000 × 5 ٪ = 200,000 ريال

(4) عدد كوبونات فائدة القرض في هذا المثال = 5 كوبونات .

(5) قسط الإهلاك = 200,000 ÷ 5 = 40,000 ريال ثابت طول مدة القرض كما هو مبين بالجدول التالي .

جدول (6) استهلاك خصم الإصدار

عدد الكوبونات	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	تاريخ استحقاق الفائدة	نصيب السنة المالية من الخصم	رصيد خصم الإصدار
			2007/1/1م		200,000
1	4,000,000	1	2007/12/31	200,000×1÷4=40,000	160,000

2	4,000,000	1	2008/12/31	40,000=4÷1×200,000	120,000
3	4,000,000	1	2009/12/31	40,000=4÷1×200,000	80,000
4	4,000,000	1	2010/12/31	40,000=4÷1×200,000	40,000
5	4,000,000	1	2010/12/31	40,000=4÷1×200,000	صفر
المجموع		**5**	**211/12/31**	**200,0000**	

يلاحظ من الجدول السابق، أن عملية احتساب وتوزيع استهلاك خصم الإصدار، لا تختلف عن عملية احتساب وتوزيع استهلاك علاوة الإصدار، لكن الخصم يختلف عن العلاوة في أن قسط خصم الإصدار يضاف إلى فائدة القرض في نهاية السنة المالية، بينما قسط علاوة الإصدار يخصم من فائدة القرض .

(6) فائدة القرض الاسمية = 4,000,000 × 15 ٪ = 600,000 ريال .

(7) فائدة القرض الحقيقية = 600,000 + 40,000 = 640,000 ريال

(8) الضريبة المستحقة على الفائدة = 600,000 × 15٪ = 60,000 ريال .

(9) الفائدة الاسمية للسند الواحد = 200 × 15 ٪ = 30 ريال .

(10) عدد السندات التي لم تسلم فوائدها = 45,000 ÷ 30 = 1,500 سند.

ثانياً : القيود اليومية : في هذا المثال سنة القرض تساوي السنة المالية، وبالتالي يمكن تصنيفه إلى :

أ- في **2007/1/1**م، تاريخ إصدار القرض، تجرى القيود المحاسبية التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
4560000	**4560000**	من حـ / البنك إلى حـ / المكتتبين بالسندات إثبات اكتتاب الجمهور بـ 24,000 سند بسعر 190 ريال.	**2007/1/1**م
4560000 **200000**	**4000000** **760000**	من مذكورين حـ / المكتتبين بالسندات حـ / خصم الإصدار إلى مذكورين حـ / قرض السندات حـ / البنك (رد قيمة السندات الزائدة) إثبات إصدار 20000 سند بقيمة اسمية 200 ريال، وخصم إصدار 5 ٪، ورد 4000 سند المكتتب فيها بالزيادة .	**2007/1/1**م

في 2007/12/31م، تاريخ استحقاق الكوبون (1)، تجرى القيود الآتية:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
600000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007/12/31
		إلى مذكورين	
	540000	حـ / حملة السندات	
	60,000	حـ / مصلحة الضرائب	
		إثبات استحقاق فائدة القرض الكوبون (1) .	
40,000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007/12/31
	40,000	إلى حـ / خصم الإصدار	
		إثبات تحميل السنة المالية 2007م بنصيبها من خصم الإصدار.	
540000		من حـ / البنك صرف كوبون (1)	2007/12/31م
	540000	إلى حـ / البنك جاري	
		إثبات فتح حساب البنك صرف الفوائد الكوبون(1)	
60,000		من حـ / مصلحة الضرائب	2007/12/31م
	60,000	إلى حـ / البنك / جاري	
		إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون (1) .	
640000		من حـ / الأرباح والخسائر	2007/12/31م
	640000	إلى حـ / فائدة السندات	
		إقفال فوائد قرض السندات في حـ / الأرباح والخسائر .	
(ج) في عام 2008م، وعند استلام الكشف من البنك الذي يفيد بسداد فوائد الكوبون (1)، يجرى بملغ فائدة السندات المسددة فعلاً القيد الآتي:			
499500		من حـ / حملة السندات	
	499500	إلى حـ / البنك صرف كوبون (1)	
		إثبات سداد الفوائد عن 18500 سند بمعدل 27 ريال .	

ملاحظة : تجرى القيود المحاسبية لاستحقاق وسداد فوائد باقي الكوبونات بنفس القيود السابقة الخاصة باستحقاق وسداد الكوبون (1) .

ثالثاً : تصوير الحسابات:

(1) حـ / حملة السندات

منه	البيـان	لـه	البيـان
499,500	إلى حـ / البنك صرف كوبون (1)	**540,000**	من حـ / فوائد قرض السندات
40,500	رصيد مرحل (فائدة السندات		
540,000		**540,000**	

(2) حـ / البنك صرف كوبون (1)

منه	البيـان	لـه	البيـان
540,000	إلى حـ / البنك جاري	599,500	من حـ / حملة السندات
		40,500	رصيد مرحل 2008/12/31م
540,000		**540,000**	

رابعاً : أثر القرض وفوائده على المركز المالي للشركة في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
40,500	البنك صرف كوبون (1)	40,500	حملة السندات / باقي كوبون (1)
120,000	خصم الإصدار	4,000,000	قرض السندات
540,000	البنك صرف كوبون (2)	540,000	حملة السندات / كوبون (2)
		60,000	مصلحة الضرائب كوبون (2)

3-3-2- إصدار القرض بخصم وبفائدة سنوية وسداد قيمته على أقساط:

في هذه الحالة، يتم تحديد قيمة الخصم بنفس طريقة سداد القرض دفعة واحدة، أما احتساب قيمة قسط إهلاك خصم الإصدار السنوي، فيتم على أساس (ضرب إجمالي قيمة الخصم في نسبة رصيد القرض للسنة المعنية وقسمته على مجموع نسب أرصدة القرض خلال سنوات القرض) . أي أن قيمة قسط إهلاك خصم الإصدار تتناقص من سنة لأخرى تبعاً لانخفاض رصيد القرض، كما تتناقص فائدة القرض من سنة لأخرى، على عكس حالة سداد القرض دفعة واحدة التي عرضت في المثال (8) السابق.

مثال (24) :

نفترض أن الشركة أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 15 ٪ بقيمة اسمية 150 ريال، وخصم إصدار 5 ٪ تحصل دفعة واحدة عند الاكتتاب لمدة خمس سنوات، وتسدد قيمة قرض السندات على أقساط، يستحق القسط الأول في 2007/12/31م .

المطلوب :

أ- إعداد جدول استهلاك خصم الإصدار .

ب- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق وسداد فوائد القرض الخاصة بالسنة الأولى، وإقفالها بعد إضافة قسط إهلاك خصم الإصدار لها.

ج- تصوير حساب فوائد قرض السندات

د- بيان أثر قرض السندات وفوائده في المركز المالي للشركة في نهاية السنة 2008م.

الحـل:

1. قيمة القرض = 20000 × 150 = 3,000,000 ريال .

2. عدد كوبونات فائدة القرض في هذا المثال = 5 كوبون .

3. خصم الإصدار = عدد السندات المصدرة × القيمة الاسمية للسند × معدل الخصم

= 20000 × 150 × 5 ٪ = 150,000 ريال .

ويوزع خصم الإصدار على سنوات القرض حسب ما هو موضح في الجدول التالي .

أولاً : جدول (6) استهلاك خصم الإصدار :

عدد الكوبونات	رصيد القرض	نسب رصيد القرض	موعد استحقاق الفائدة	نصيب السنة المالية من الخصم	رصيد الخصم
			2007/1/1		150,000
1	3,000,000	5	07/12/31	50,000=15÷5×150000	100,000
2	2,400,000	4	08/12/31	40,000=15÷4×150,000	60,000
3	1,800,000	3	09/12/31	30,000=15÷3×150,000	30,000
4	1,200,000	2	10/12/31	20,000=15÷2×150,000	10,000
5	200,000	1	10/12/31	10,000=15÷1×150,000	صفر
المجموع		**15**	**11/12/31**	**150,0000**	

الفائدة السنوية الحقيقية = الفائدة السنوية الاسمية + قسط إهلاك الخصم

أ) فائدة السنة الأولى = 3000000× 15٪ +50000 = 500,000 ريال .

ب) فائدة السنة الثانية = 2400000× 15٪ +40000 = 400,000 ريال.

ج) فائدة السنة الثالثة = 1800000× 15٪ +30000 = 300,000 ريال

د) فائدة السنة الرابعة = 1200000× 15٪ +20000 = 200,000 ريال .

هـ) فائدة السنة الخامسة = 600000× 15٪ +10000 = 100,000 ريال .

ثانياً: القيود المحاسبية :

1- **في 2007/1/1م تاريخ إصدار السندات**، تجرى نفس قيود الاكتتاب بالسندات وإصدارها التي تم إجراؤها في المثال (9) السابق .

2- **في 2007/12/31م**، تجرى قيود استحقاق فائدة الكوبون (1)، والقسط (1) من القرض، وتسوية الفوائد وإقفالها بمناسبة انتهاء السنة المالية، وذلك على النحو التالي:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
450,000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007/12/31م
		إلى مذكورين	
	405,000	حـ / حملة السندات	
	45,000	حـ / مصلحة الضرائب	
		إثبات فائدة القرض الكوبون (1) .	
405,000		من حـ / البنك صرف كوبون (1)	2007/12/31م
	405,000	إلى حـ / البنك جاري	
		إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (1) .	
600,000		من حـ / قرض السندات	2007/12/31م
	600,000	إلى حـ / حملة السندات	
		(ليس على قسط القرض ضريبة)	
		إثبات استحقاق القسط (1) من قرض السندات .	
600,000		من حـ / البنك صرف القسط (1)	2007/12/31م
	600,000	إلى حـ / البنك جاري	
		إثبات فتح حساب البنك صرف القسط الأول.	
45,000		من حـ / مصلحة الضرائب	2007/12/31م
	45,000	إلى حـ / البنك / جاري	
		إثبات سداد ضريبة فوائد الكوبون (1)	
50,000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007/12/31م
	50,000	إلى حـ / خصم الإصدار	
		إثبات تحميل السنة المالية 2007م بقسط إهلاك خصم الإصدار.	
500,000		من حـ / الأرباح والخسائر	2007/12/31م
	500,000	إلى حـ / فائدة السندات	
		إقفال فوائد القرض الحقيقية في حـ / أ. خ.	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
3- في أي يوم من عام 2008م، وعند استلام كشف بسداد فوائد الكوبون **(1)** يجرى القيد التالي:			

منه	لـه	البيـان	التاريخ
405,000	**405,000**	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون **(1)** إثبات سداد فوائد الكوبون (1) كاملاً .	2007/12/31م

كما يتم في 2008/12/31م إجراء نفس القيود المحاسبية من رقم (1) إلى رقم (7) الموضحة أعلاه التي تم إجراؤها في 2007/12/31م، وتتكرر في نهاية كل سنة حتى السنة الخامسة تاريخ رد آخر قسط من القرض مع مراعاة تناقص قيمة فوائد القرض، وقسط إهلاك الخصم .

ثالثاً : تصوير حـ / فوائد قرض السندات :

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
450000	إلى مذكورين (حملة السندات، الضرائب)	**07/12/31**			
50000	إلى حـ / خصم الإصدار	**07/12/31**	**500000**	من حـ / أ.خ.	**07/12/31**
500000	المجموع		**500000**	المجموع	
360000	إلى مذكورين	**08/12/31**			
40000	إلى حـ / خصم الإصدار	**08/12/31**	**400000**	من حـ / أ.خ.	**08/12/31**
400000	المجموع		**400000**	المجموع	
270000	إلى مذكورين	**09/12/31**			
30000	إلى حـ / خصم الإصدار	**09/12/31**	**300000**	من حـ / أ.خ.	**09/12/31**
300000	المجموع		**300000**	المجموع	
180000	إلى مذكورين	**10/12/31**			
20000	إلى حـ / خصم الإصدار	**10/12/31**	**200000**	من حـ / أ.خ.	**10/12/31**
200000	المجموع		**200000**	المجموع	
900000	إلى مذكورين	**11/12/31**			
10000	إلى حـ / خصم الإصدار	**11/12/31**	**100000**	من حـ / أ.خ.	**11/12/31**
100000	المجموع		**100000**	المجموع	

رابعاً : أثر القرض وفوائده في المركز المالي للشركة في 2008/12/31م

الأصول		الخصوم	
120,000	خصم الإصدار	2400000	قرض السندات
324,000	البنك صرف كوبون (2)	324,000	حملة السندات / كوبون (2)
		36,000	مصلحة الضرائب كوبون (2)

5 - المعالجة المحاسبية لسداد قيمة سندات القرض:

قيمة السندات، هي عبارة عن قرض على الشركة يتطلب منها الوفاء بالتزام سداد قيمة هذا القرض في الميعاد أو المواعيد المحددة كما وردت بنشرة الاكتتاب . وتأخذ عملية السداد عدة أشكال :

أولاً : من حيث ميعاد السداد : قد تنص نشرة الاكتتاب على رد القرض في نهاية المدة دفعة واحدة، وقد تنص على سداده على دفعات خلال سنوات القرض .

ثانياً : من حيث القيمة الواجبة الرد في تاريخ الاستحقاق : الأصل أن تسدد السندات بقيمتها الاسمية الظاهرة على وجه السند المصدر، لكن قد تسدد الشركة السندات بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة تسمى (سداد السندات بعلاوة سداد)، أو رد السندات بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة، تسمى (سداد السندات بخصم سداد) .

وسيتم فيما يلي التعرض للمعالجة المحاسبية لكل حالة من حالات رد السندات.

5- 1 - سداد سندات القرض بالقيمة الاسمية :

سداد السندات بالقيمة الاسمية قد تكون دفعة واحدة في نهاية سنوات القرض، وقد تكون على دفعات (أقساط) أثناء سنوات القرض . وسيتم فيما يلي تناول معالجة كل حالة محاسبيا .

5-1-1 - سداد قيمة القرض دفعة واحدة:

يعالج استحقاق سداد قرض السندات بالقيمة الاسمية دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، وذلك بجعل حـ / قرض السندات (مديناً)، حـ / حملة السندات (دائناً) . وفي حالة تكليف البنك بسداد قيمة السندات، يفتح حساب بنك خاص برد القرض، وعند سداد القرض أو جزء منه، يجعل حـ / حملة السندات (مديناً) بالمنصرف فعلاً، حـ / البنك رد القرض (دائناً) . وفي حالة، عدم استلام مجموعة من حملة السندات قيمة سنداتهم يظل حـ / حملة السندات مفتوحاً، ورصيده يظهر في الميزانية كالتزام على الشركة في جانب الخصوم، ويقابله حـ / البنك رد القرض بنفس الرصيد،

ويظهر في جانب الأصول في الميزانية . فالمعالجة المحاسبية لرد القرض قريبة من معالجة استحقاق وسداد فوائد القرض التي سبق التعرض لها .

مثال (25):

نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت في 2007/1/1م 20,000 سند 10 ٪ بقيمة اسمية للسند الواحد 100 ريال لمدة خمس سنوات تسدد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض . وقد قامت الشركة برد سندات القرض بالقيمة الاسمية إلى حامليها في الموعد المحدد بالسندات .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق ورد السندات .

الحل : في تاريخ استحقاق رد القرض، تجري الشركة قيود اليومية الخاصة بإثبات استحقاق ورد السندات التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2000000	2000000	من حـ / قرض السندات 10 ٪ إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق رد قرض السندات.	2012/1/1م
2000000	2000000	من حـ / البنك رد السندات إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص برد قيمة السندات.	2012/1/1م
2000000	2000000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك رد السندات إثبات استلام حملة السندات مبالغها .	في أي تاريخ من السنة التالية

5-1-2- سداد قيمة السندات بالقيمة الاسمية على دفعات (أقساط):

يعالج محاسبياً استحقاق الدفعات في التواريخ المحددة على السندات على مدى سنوات القرض، وذلك بجعل حـ / قرض السندات (مديناً)، حـ / حملة السندات (دائناً) بقيمة الدفعة أو القسط، وفتح حساب في البنك لسداد قسط القرض . وعند سداد القسط أو جزء منه، يجعل حـ / حملة السندات (مديناً) بالمنصرف فعلاً، حـ / البنك سداد القسط (دائناً) . وفي حالة، عدم استلام مجموعة من حملة السندات قيمة سنداتهم يظل حـ / حملة السندات مفتوحاً، ورصيده يظهر في الميزانية كالتزام على الشركة في جانب الخصوم، ويقابله حـ / البنك سداد القسط بنفس الرصيد، ويظهر في جانب الأصول في الميزانية . ومعالجة رد القرض على أقساط لا تختلف عن سداد القرض دفعة واحدة سوى في المبلغ .

مثال (27): بافتراض، في المثال السابق، أن شروط إصدار السندات تنص على سداد 20 ٪ من سندات القرض سنوياً اعتبارا من 31/ 12/ 2007م .

المطلوب :

أولاً : إجراء قيود اليومية اللازمة لرد القسط الأول من قرض السندات .

ثانياً : تصوير حسابي قرض السندات، وفائدة القرض على مدى سنوات القرض .

الحـل :

أولاً : التمهيد للحل :

عدد الأقساط = 5 أقساط .

قيمة قسط القرض الواجب سداده سنوياً = قيمة القرض ÷ عدد الأقساط .

وفي هذا المثال =2000000 ÷ 5 = 400,000 ريال . وهذا يعني أن رصيد القرض سينخفض سنوياً بهذا المبلغ، وبالتالي ستكون فائدة القرض خلال سنوات القرض كما يلي :

- في السنة الأولى = 2000000 × 10 ٪ = 200,000 ريال .
- في السنة الثانية = 1600000 × 10 ٪ = 160,000 ريال .
- في السنة الثالثة = 1200000 × 10 ٪ = 120,000 ريال .
- في السنة الرابعة = 800,000 × 10 ٪ = 80,000 ريال .
- في السنة الخامسة = 400,000 × 10 ٪ = 40,000 ريال .

ثانياً : القيود اليومية لسداد القسط الأول من القرض:

1) في موعد استحقاق القسط، في هذا المثال **2007/12/31**م، يجرى القيدان التاليان:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
400,000	400,000	من حـ / قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق القسط الأول عن 4000 سند بواقع 100 ريال .	07/12/31
400,000	400,000	من حـ / البنك رد القسط (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك رد القسط الأول من قرض السندات	07/12/31
2- عند استلام الكشف من البنك بما يفيد رد قيمة السندات لحامليها ، يجرى القيد التالي:			
400,000	400,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك رد القسط (1) إثبات استلام حملة السندات القسط (1) من قرضهم.	07/12/31

ثانياً : تصوير الحسابات التالية :

(1) حـ / قرض السندات

منه	البيـان	له	البيـان
400,000	إلى حـ / حملة السندات - قسط (1) 2007/12/31 / موعد استحقاق القسط	2000000	من حـ / المكتتبين بالسندات 2007/1/1 /تاريخ الإصدار
1600000	رصيد مرحل2007/12/31م		
2000000	المجموع	**2000000**	المجموع
400000	إلى حـ / حملة السندات- قسط (2) 2008/12/31م/ موعد استحقاق القسط	1600000	رصيد منقول 2008/1/1م
1200000	رصيد مرحل (2008/12/31م)		
1200000	المجموع	**1200000**	المجموع
400000	إلى حـ / حملة السندات- قسط (3) 2009/12/31م/ موعد استحقاق القسط	1200000	رصيد منقول 2009/1/1م
800000	رصيد مرحل (**2009/12/31**)		
1200000	المجموع	**1200000**	المجموع
400000	إلى حـ / حملة السندات- قسط (4) 2010/12/31م/ موعد استحقاق القسط	800000	رصيد منقول 2010/1/1م
400000	رصيد مرحل (**2010/12/31**)		
800000	المجموع	**800000**	المجموع
400000	إلى حـ / حملة السندات- قسط (5) 2011/12/31م/ موعد استحقاق القسط	400000	رصيد منقول 2011/1/1م
صفر	رصيد مرحل (**2011/12/31م**)		
400000	المجموع	**400000**	المجموع

(2) حـ / فوائد قرض السندات

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
200,000	إلى حـ / حملة السندات	07/12/31	200,000	من حـ / أ. خ.	07/12/31
200,000	المجموع		**200,000**	المجموع	
160,000	إلى حـ / حملة السندات	08/12/31	160,000	من حـ / أ. خ.	08/12/31
160,000	المجموع		**160,000**	المجموع	
120,000	إلى حـ / حملة السندات	09/12/31	120,000	من حـ / أ. خ.	09/12/31
120,000	المجموع		**120,000**	المجموع	
80,000	إلى حـ / حملة السندات	10/12/31	80,000	من حـ / أ. خ.	10/12/31
80,000	المجموع		**80,000**	المجموع	
40,000	إلى حـ / حملة السندات	11/12/31	40,000	من حـ / أ. خ.	11/12/31
40,000	المجموع		**40,000**	المجموع	

5- 2- المعالجة المحاسبية لسداد السندات بعلاوة سداد:

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ استحقاق بقيمة تفوق قيمتها الاسمية، تسمى هذه الزيادة (علاوة سداد)، وتمثل هذه الزيادة خسارة على الشركة، وتعويضاً لحملة السندات مقابل النقص في فوائد السندات الممنوحة لهم، وتعالج محاسبياً علاوة السداد – كمعالجة خصم الإصدار –، حيث تحمل فوائد القرض سنوياً بقسط من قيمتها، وذلك بجعل حـ / فوائد قرض السندات (مديناً)، وحـ / مخصص علاوة رد السندات (دائناً) . وتسمح هذه المعالجة المحاسبية بتراكم حـ / مخصص علاوة رد السندات حتى يتساوى مع علاوة السداد الواجب دفعها في تاريخ استحقاق رد القرض .

وهناك معالجة بديلة، تتمثل في عدم تكوين مخصص لعلاوة رد السندات على أن يعالج الرد في تاريخ الاستحقاق بجعل حساب كل من (قرض السندات مديناً بالقيمة الاسمية، علاوة السداد مديناً هو الآخر بالمبلغ الزائد، وحـ / حملة السندات (دائناً) بمجموع الحسابين السابقين. ويظهر الرصيد المدين لحساب علاوة السداد الناتج من القيد السابق في جانب الأصول بميزانية الشركة على أن يتم إهلاكه على عدد من السنوات اللاحقة . والطريقة الأولى هي الأكثر استخداماً في الواقع العملي .

ورد قيمة السندات بعلاوة سداد أيضاً قد يكون دفعة واحدة أو على دفعات، كما في حالة ردها بقيمتها الاسمية . وفيما يلي عرض للمعالجة المحاسبية لكل حالة .

5-2-1 : سداد قيمة السندات بعلاوة سداد دفعة واحدة:

مثال (28) : بافتراض أن عقد إصدار القرض في المثال (29) السابق ينص على رد السندات بعلاوة سداد قدرها 6 ٪ في نهاية مدة القرض .

المطلوب :

1) إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد الفائدة الدورية ورد السندات.
2) تصوير حسابي فوائد القرض، ومخصص تراكم علاوة السداد .

الحل :

أ. المبلغ الواجب دفعه لحملة السندات = القيمة الاسمية للقرض + قيمة العلاوة .
= 2,000,000 + 120,000 = 2,120,000 ريال .

ب. قيمة علاوة السداد = القيمة الاسمية للقرض × معدل العلاوة
= 20,000 ×100 × 6 ٪ = 120,000 ريال .

ج. نصيب السند من العلاوة = 120,000 ÷ 20000 = 6 ريال .

د. قسط مخصص العلاوة السنوي = 120,000 ÷ 5 = 24,000 ريال .

هـ. فائدة القرض الاسمية = 2,000,000 × 10 ٪ = 200,000 ريال .

و. فائدة القرض الحقيقية = 200,000 + 24,000 = 224,000 ريال .

ثانياً: **المعالجة المحاسبية لرد قيمة السندات بعلاوة** : تصنف المعالجة إلى ثلاثة أقسام:

(1) المعالجة المحاسبية لفوائد القرض :

في حالة إتباع الشركة طريقة تكوين مخصص علاوة لسداد قرض السندات، يتم تحميل فوائد القرض الدورية بمجموع فائدة القرض الاسمية زائداً قيمة مخصص علاوة سداد (يمثل نصيب الفترة المالية من علاوة السداد). أي تكون المعالجة الدورية لفائدة السندات كالتالي :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
224,000	 **200,000** **24,000**	من حـ / فائدة قرض السندات إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مخصص علاوة سداد القرض إثبات فائدة القرض الكوبون (1) وتكوين مخصص علاوة رد السندات .	2008/6/30
200,000	**200,000**	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (1) .	2008/6/30
200,000	**200,000**	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الكوبون (1) من فائدة السندات كاملاً .	عند استلام كشف البنك الخاص لاستلام الفائدة

ملحوظة : وبنفس معالجة فائدة الكوبون (1) السابقة، تعالج فوائد القرض الدورية الخاصة بالكوبونات (2، 3، 4، 5) .

1- المعالجة المحاسبية لرد سندات القرض في 2011/12/31م :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
 2000000 **120,000**	 **2120000**	من مذكورين حـ / قرض السندات حـ / مخصص علاوة سداد السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق رد قرض السندات بعلاوة سداد	2011/12/31
		من حـ / البنك رد السندات إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص برد القرض .	2011/12/31

منه	لـه	البيان	التاريخ
2120000	2120000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك رد السندات إثبات سداد قيمة السندات كاملاً .	عند استلام كشف البنك الخاص لاستلام الفائدة

ثالثاً : تصوير الحسابات التالية:

(1)حـ / فوائد القرض

منه	البيان	التاريخ	له	البيان	التاريخ
224,000	إلى مذكورين	07/12/31	224000	من حـ / أ . خ.	07/12/31
224000	المجموع		**224000**	المجموع	
224,000	إلى مذكورين	08/12/31	224000	من حـ / أ . خ.	08/12/31
224000	المجموع		**224000**	المجموع	

ملاحظة : يتم تصوير بقية حسابات فوائد القرض الخاصة بالسنوات (2009م، 2010م، 2011م) .

(2) حـ / مخصص علاوة رد السندات

منه	البيان	التاريخ	له	البيان	التاريخ
24,000	رصيد مرحل	**07/12/31**	**24,000**	من حـ / فائدة القرض	**07/12/31**
24,000	المجموع		**24,000**	المجموع	
			24,000	رصيد منقول	08/1/1
48,000	رصيد مرحل	08/12/31	24,000	من حـ / فائدة القرض	08/12/31
48,000	المجموع		**48,000**	المجموع	
			48,000	رصيد منقول	09/1/1
72,000	رصيد مرحل	09/12/31	24,000	من حـ / فائدة القرض	09/12/31
72,000	المجموع		**72,000**	المجموع	
		10/12/31	72,000	رصيد منقول	10/1/1
96,000	رصيد مرحل		24,000	من حـ / فائدة القرض	10/12/31
96,000	المجموع		**96,000**	المجموع	
120,000	إلى حـ / حملة السندات	**11/12/31**	**96,000**	رصيد منقول	**11/1/1**
			24,000	من حـ / فائدة القرض	**11/12/31**
120000	المجموع		**120000**	المجموع	

5-2-2 - رد قيمة السندات بعلاوة سداد على دفعات (أقساط):

مثال (29) : بافتراض أن عقد إصدار القرض في المثال (3) السابق ينص على سداد 20 ٪ من سندات القرض بعلاوة رد قدرها 6 ٪ .

المطلوب : إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد الفائدة الدورية ورد أقساط السندات، وتصوير حسابي فوائد القرض، ومخصص تراكم علاوة السداد .

الحل : علاوة السداد = القيمة الاسمية للقرض × معدل العلاوة

= 20,000×100×6 ٪ = 120,000 ريال. توزع على النحو المبين بالجدول التالي .

جدول (7) احتساب وتكوين مخصص علاوة سداد

عدد الكوبونات	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	تاريخ استحقاق الفائدة	القسط السنوي لعلاوة السداد	الرصيد المتراكم للعلاوة
			2007/1/1م		
1	2,000,000	5	2007/12/31	40,000=15÷5×120000	40,000
2	1,600,000	4	2008/12/31	32,000=15÷4×120,000	72,000
3	1,200,000	3	2009/12/31	24,000=15÷3×120,000	96,000
4	800,000	2	2010/12/31	16,000=15÷2×120,000	112,000
5	400,000	1	2010/12/31	8,000=15÷1×120,000	120,000
المجموع		**15**	**211/12/31**	**120,0000**	

ثانياً : المعالجة المحاسبية :

تأخذ المعالجة المحاسبية في هذه الحالة اتجاهين : الأول يتمثل بفوائد القرض، حيث تحمل الإيرادات بفائدة القرض الاسمية مضافاً إليها نصيب السنة من علاوة السداد كما هو في المثال السابق، وتختلف مبالغها من سنة لأخرى فقط . ويتمثل الثاني بسداد أقساط القرض. وسيتم فيما يلي تناول المعالجة المحاسبية لفوائد القرض، وسداد القرض .

أولاً : في **31/12/ 2007**م تاريخ استحقاق فوائد الكوبون **(1)** وقسط القرض **(1)**، تجرى القيود الآتية :

منه	لـه	البيان	التاريخ
240,000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007 /12/31
		إلى مذكورين	
	200,000	حـ / حملة السندات	
	40,000	حـ / مخصص علاوة رد	
		إثبات فائدة القرض الكوبون (1) وتكوين مخصص علاوة رد السندات .	
		من مذكورين	2007 /12/31
400,000		حـ / قرض السندات	
24,000		حـ / مخصص علاوة الرد	
	424,000	إلى حـ / حملة السندات	
		إثبات استحقاق القسط الأول من القرض وتميل السنة بحصتها من علاوة السداد .	
		من مذكورين	2007 /12/31
200,000		حـ / البنك كوبون (1)	
424,000		حـ / البنك قسط (1)	
	624,000	إلى حـ / البنك جاري	
		إثبات فتح حساب خاص بصرف فوائد القرض كوبون (1)، والقسط (1) من القرض.	
624,000		من حـ / حملة السندات	2007 /12/31
		إلى مذكورين	
	200,000	حـ / البنك الكوبون (1)	
	424,000	حـ / البنك قسط (1)	
		إثبات سداد الكوبون (1)، والقسط (1) بالكامل .	

ثانياً: في 31/ 12/ 2008م تاريخ استحقاق فوائد الكوبون (2) وقسط القرض (2)، تجرى القيود الآتية :

منه	لـه	البيان	التاريخ
196,000		من حـ / فائدة قرض السندات	2007 /12/31
		إلى مذكورين	
	160,000	حـ / حملة السندات	
	32,000	حـ / مخصص علاوة سداد	
		إثبات فائدة القرض الكوبون (2) وتكوين مخصص علاوة رد سندات القرض .	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
400,000 24,000	424,000	من مذكورين حـ / قرض السندات حـ / مخصص علاوة سداد إلى حـ / حملة السندات إثبات استحقاق القسط الأول من القرض وتميل السنة بحصتها من علاوة سداد قرض السندات .	2007/12/31
196,000 424,000	620,000	من مذكورين حـ / البنك كوبون (2) حـ / البنك قسط (2) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب خاص بصرف فوائد القرض كوبون (2)، والقسط (2) من القرض .	
620,000	196,000 424,000	من حـ / حملة السندات إلى مذكورين حـ / البنك الكوبون (2) حـ / البنك قسط (2) إثبات سداد الكوبون (2)، والقسط (2) بالكامل .	2007/12/31

<u>وهكذا</u> وبنفس المعالجة السابقة للكوبونين (1 ، 2)، والقسطين (1، 2) تعالج فوائد القرض الدورية الخاصة بالكوبون (3 ، 4، 5)، ومعالجة أقساط القرض (3 ، 4، 5) .

<u>ثالثاً : تصوير الحسابات:</u>

<u>(1) حـ / فوائد القرض</u>

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
240000	إلى مذكورين	07/12/31	240000	من حـ / الأرباح والخسائر	07/12/31
240000	المجموع		**240000**	المجموع	
196000	إلى مذكورين	08/12/31	196000	من حـ / الأرباح والخسائر	08/12/31
196000	المجموع		**196000**	المجموع	
144000	إلى مذكورين	09/12/31	144000	من حـ / الأرباح والخسائر	09/12/31
144000	المجموع		**144000**	المجموع	
96000	إلى مذكورين	10/12/31	96000	من حـ / الأرباح والخسائر	10/12/31
96000	المجموع		**96000**	المجموع	
48000	إلى مذكورين	11/12/31	48000	من حـ / الأرباح والخسائر	11/12/31
48000	المجموع		**48000**	المجموع	

(2) حـ / مخصص علاوة رد قيمة سندات القرض

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
24000	إلى حـ / حملة السندات	07/12/31	40000	من حـ / فائدة القرض	07/12/31
16000	رصيد مرحل	07/12/31			
40000	المجموع		**40000**	المجموع	
24000	إلى حـ /حملة السندات	08/12/31	16000	رصيد منقول	08/1/1
24000	رصيد مرحل	08/12/31	32000	من حـ / فائدة القرض	08/12/31
48000	المجموع		**48000**	المجموع	
24000	إلى حـ /حملة السندات		**24000**	رصيد منقول	**09/1/1**
24000	رصيد مرحل	**09/12/31**	**24,000**	من حـ / فائدة القرض	**09/12/31**
48000	المجموع		**48000**	المجموع	
			تابع - حـ / مخصص علاوة رد قيمة سندات القرض		
منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
24000	إلى حـ /حملة السندات	10/12/31	24000	رصيد منقول	10/1/1
16000	رصيد مرحل		16,000	من حـ / فائدة القرض	10/12/31
40000	المجموع		**40000**	المجموع	
24000	إلى حـ / حملة السندات	11/12/31	16,000	رصيد منقول	11/1/1
			8,000	من حـ / فائدة القرض	11/12/31
24000	المجموع		**24000**	المجموع	

5- 3- سداد قيمة السندات بخصم سداد:

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ الاستحقاق بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية، ويسمى النقص (خصم سداد) ويعالج خصم السداد – كمعالجة علاوة الإصدار – في حـ / فوائد القرض، حيث يعتبر هذا الخصم تعويضاً للشركة تحصل عليه من حملة السندات عند رد قيمتها لهم مقابل إعطائهم فوائد أكبر من الفوائد السائدة خلال مدة القرض، ولذلك يتم تخفيض فوائد القرض بقيمته سنوياً، وذلك بجعل حـ / خصم رد السندات، وحـ / فوائد قرض السندات (مديناً)، وحملة السندات (دائناً) بمجموع الحسابين . وتسمح هذه المعالجة المحاسبية بتراكم حـ / خصم سداد السندات حتى يتساوى المبلغ الممنوح لحملة السندات مع المبلغ الذي يخصم من قيمة سنداتهم في تاريخ استحقاق سداد القرض، حيث يجعل حـ / قرض السندات (مديناً) بمجموع، حـ / خصم رد السندات، حـ / حملة السندات، سواءً تم سداد قيمة قرض السندات دفعة واحدة أو على أقساط .

5-3-1 : سداد قيمة قرض السندات بخصم سداد دفعة واحدة:

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة من خلال المثال التالي .

مثال (30) : بافتراض أن عقد إصدار السندات في المثال (30) السابق، ينص على سداد قيمة السندات في نهاية مدة القرض بخصم سداد 6 ٪ من القيمة الاسمية.

المطلوب : إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة الدورية وسداد القرض .

الحل :

أ) خصم السداد = 2,000,000 × 6 ٪ = 120,000 ريال . يقسم الخصم، في حالة سداد القرض دفعة واحدة في نهاية مدة القرض على سنوات القرض بالتساوي . وفي هذا المثال، قيمة الخصم البالغة (120,000) ريال تقسم على خمس سنوات، أي أن:

قسط خصم السداد السنوي = 120,000 ÷ 5 = 24,000 ريال .

ب) قيمة السندات التي سيتم ردها دفعة واحدة = 20000×100 = 2,000,000 ريال .

ج) فائدة القرض الاسمية في كل سنة = 2000000×10٪ = 200000 ريال .

د) فائدة القرض الحقيقية = 200000 – 24000 = 176,000 ريال .

ثانياً : المعالجة المحاسبية لفوائد القرض وخصم السداد:

في حالة إصدار قرض السندات بخصم سداد، وسنة القرض هي نفس السنة المالية، فإن فوائد القرض السنوية، تعالج في نهاية كل سنة مالية، بجعل: حـ / فوائد القرض مديناً، وحـ / حملة السندات دائناً بمجموع فائدة القرض الاسمية . ثم إجراء قيد تخفيض فائدة القرض بنصيب السنة من خصم سداد السندات، وذلك بجعل حـ / خصم السداد مديناً، بجعل: حـ / فوائد القرض دائناً - حيث يتم في تاريخ استحقاق أي كوبون إجراء القيود التالية :

منه	لـه	البيان	التاريخ
200,000	200,000	من حـ / فائدة قرض السندات إلى حـ / حملة السندات إثبات فائدة القرض الكوبون (1) وتكوين مخصص علاوة سداد السندات .	07/12/31
24,000	24,000	من حـ / خصم سداد السندات إلى حـ / فائدة قرض السندات إثبات تخفيض فائدة القرض بما يخص السنة المالية من خصم السداد .	07/12/31
200,000	200,000	من حـ / البنك صرف كوبون (1) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (1) .	07/12/31

منه	لـه	البيـان	التاريخ
200,000	200,000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك صرف كوبون (1) إثبات سداد الكوبون (1) من فائدة السندات كاملاً بموجب كشف البنك صرف الكوبون (1).	في أي تاريخ من السنة التالية

وبنفس معالجة الكوبون (1) السابق، تعالج فوائد بقية الكوبونات من (2) حتى (5).

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لسداد سندات القرض : في تاريخ استحقاق سداد سندات القرض دفعة واحدة، في هذا المثال 2011/12/31م، تجرى القيود التالية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
2000000	 1880000 120000	من حـ / قرض السندات إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / خصم سداد السندات إثبات استحقاق قرض السندات عن 20000 سند بقيمة اسمية 100 ريال، وخصم سداد 6 ٪ .	2011/12/31م
1880000	1880000	من حـ / البنك سداد السندات إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب بنك سداد قرض السندات .	2011/12/31م
1880000	1880000	من حـ / حملة السندات إلى حـ / البنك سداد السندات إثبات رد قيمة السندات لحامليها دفعة واحدة في نهاية مدة القرض .	في أي يوم من السنة التالية .

رابعاً: تصوير الحسابات التالية :

(1) حـ / فوائد القرض

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
200,000	إلى حـ/ حملة السندات	07/12/31	24,000	من حـ / خصم السداد	07/12/31
			176,000	من حـ / أ. وخسائر	
200,000	المجموع		200,000	المجموع	
200,000	إلى حـ/ حملة السندات	08/12/31	24,000	من حـ / خصم السداد	08/12/31
			176,000	من حـ / أ. وخسائر	
200,000	المجموع		200,000	المجموع	

ملاحظة : تظل قيمة فائدة القرض السنوية ثابتة ، في حالة رد القرض دفعة واحدة ، وبالتالي حسابات فوائد القرض للسنوات (2009م، 2010م، 2011م) لا تختلف عن حسابات فوائد القرض السابقة.

(2) حـ / مخصص خصم سداد السندات

منه	البيان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
24000	إلى حـ / حملة السندات	07/12/31	24000	رصيد مرحل	07/12/31
24000	المجموع		24000	المجموع	
24000	رصيد منقول	08/1/1			
24000	إلى حـ / حملة السندات	08/12/31	48000	رصيد مرحل	08/12/31
48000	المجموع		48000	المجموع	
48000	رصيد منقول	09/1/1			09/1/1
24000	إلى حـ / حملة السندات	09/12/31	72000	رصيد مرحل	09/12/31
72000	المجموع		72000	المجموع	
72,000	رصيد منقول	10/1/1			
24000	إلى حـ / حملة السندات	10/12/31	96000	رصيد مرحل	10/12/31
96000	المجموع		96000	المجموع	
96000	رصيد منقول	11/1/1			
24000	إلى حـ / حملة السندات	11/12/31	120000	من حـ / القرض	11/12/31
120000	المجموع		120000	المجموع	

2-3-5 - سداد القرض بخصم سداد على دفعات (أقساط):

سيتم توضيح المعالجة المحاسبية لرد السندات على دفعات من خلال المثال التالي .

مثـال (31) : بافتراض أن عقد إصدار السندات في المثال (30) السابق، ينص على سداد السندات على أقساط سنوية متساوية يستحق الأول في نهاية 2007م بخصم سداد بمعدل 6 ٪ من القيمة الاسمية للسند.

والمطلوب: إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد كل من فائدة القرض - الكوبون (1) وقسط قرض السندات (1) .

أولاً : التمهيد للحل :

أ) خصم السداد = قيمة القرض × معدل الخصم= 2,000,000 × 6 ٪ = 120,000 ريال .

تقسم على سنوات القرض على النحو الموضح بالجدول التالي :

جدول (8) تكوين خصم السداد

عدد الكوبونات	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	تاريخ استحقاق الفائدة	نصيب السنة المالية من الخصم	رصيد الخصم المتراكم
			2007/1/1م		
1	2,000,000	5	2007/12/31	40,000=15÷5×120000	40,000
2	1,600,000	4	2008/12/31	32,000=15÷4×120,000	72,000
3	1,200,000	3	2009/12/31	24,000=15÷3×120,000	96,000
4	800,000	2	2010/12/31	16,000=15÷2×120,000	112,000
5	400,000	1	2010/12/31	8,000=15÷1×120,000	120,000
المجموع		**15**	**2011/12/31**	**120,0000**	

ب) قيمة السندات الواجبة السداد = 2,000,000 ÷ 5 = 400,000 ريال .

ج) فائدة القرض الحقيقية = فائدة القرض الاسمية – خصم السداد . وعليه في هذا المثال:

- فائدة القرض الحقيقية للسنة الأولى = **200,000 – 40000 = 160,000** ريال .
- فائدة القرض الحقيقية للسنة الثانية = **160,000 – 32,000 = 128,000** ريال .
- فائدة القرض الحقيقية للسنة الثالثة = **120,000 – 24,000 = 96,000** ريال .
- فائدة القرض الحقيقية للسنة الرابعة = **80,000 – 16,000 = 64,000** ريال .
- فائدة القرض الحقيقية للسنة لخامسة = **40,000 – 8,000 = 32,000** ريال .

يستنتج مما سبق، أن قيمة قسط خصم السداد في كل سنة من سنوات القرض، هي نفس قيمة قسط علاوة السداد في كل سنة من سنوات القرض الموضحة في الجدول رقم (7)، ويكمن الاختلاف بينها في أن : قسط علاوة سداد القرض يضاف إلى فائدة القرض، بينما قسط خصم السداد يخصم من فائدة القرض .

ثانياً : المعالجة المحاسبية :

1- المعالجة المحاسبية لفوائد للكوبون (1)، والقسط (1) من القرض:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
		من مذكورين	2007/12/31
160,000		حـ / فائدة قرض السندات	
40,000		حـ / خصم سداد السندات	
	200,000	إلى حـ / حملة السندات	
		إثبات استحقاق فائدة الكوبون (1) بعد خصم نصيبها من خصم سداد السندات .	

منه	لـه	البيـان	التاريخ
400,000		من حـ / قرض السندات 10 ٪	2007/12/31
		إلى مذكورين	
	24,000	حـ / خصم سداد السندات	
	376,000	حـ / حملة السندات	
		إثبات استحقاق القسط (1) من قرض السندات .	
		من مذكورين	2007/12/31
200,000		حـ / البنك صرف كوبون (1)	
376,000		حـ / البنك صرف القسط(1)	
	576,000	إلى حـ / البنك جاري	
		إثبات فتح حساب البنك صرف كوبون (1)، وحساب البنك صرف قسط (1) .	
576,000		من حـ / حملة السندات	في أي يوم من السنة التالية
		إلى مذكورين	
	200,000	حـ / البنك صرف كوبون (1)	
	376,000	حـ / البنك صرف قسط (1)	
		إثبات سداد الكوبون (1)، والقسط (1) من القرض	

وبنفس القيود السابقة الخاصة بالكوبون (1)، وقسط القرض (1)، تعالج فوائد القرض الدورية الخاصة بالكوبون (2، 3، 4، 5)، وأقساط القرض (2، 3، 4، 5) .

ثالثاً : تصوير الحسابات:

(1) حـ / فوائد قرض السندات

منه	البيـان	التاريخ	له	البيـان	التاريخ
200000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (1)	07/12/31	40,000	من حـ / خصم السداد	07/12/31
			160000	من حـ / أ. وخسائر	07/12/31
200000	المجموع		200000	المجموع	
160000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (2)	08/12/31	32,000	من حـ / خصم السداد	08/12/31
			128000	من حـ / أ. وخسائر	08/12/31
160000	المجموع		160000	المجموع	
120000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (3)	09/12/31	24,000	من حـ / خصم السداد	09/12/31
			96,000	من حـ / أ. وخسائر	09/12/31
120000	المجموع		120000	المجموع	

منه	البيان	التاريخ	له	البيان	التاريخ
80000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (4)	10/12/31	16,000	من حـ / خصم السداد	10/12/31
			64,000	من حـ / أ. وخسائر	10/12/31
80000	المجموع		80,000	المجموع	
40000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (5)	11/12/31	8,000	من حـ / خصم السداد	11/12/31
			32000	من حـ / أ. وخسائر	11/12/31
40000	المجموع		40,000	المجموع	

(2) حـ / مخصص خصم رد السندات

منه	البيان	التاريخ	له	البيان	التاريخ
40000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (1)	07/12/31	24000	من حـ / القرض القسط (1)	07/12/31
			16000	رصيد مرحل	07/12/31
40000	المجموع		40000	المجموع	
16000	رصيد منقول	2008/1/1	24000	رصيد مرحل	08/12/31
32000	إلى حـ /حملة السندات كوبون (2)	08/12/31	24000	من حـ / القرض القسط (2)	08/12/31
48000	المجموع		48000	المجموع	
24000	رصيد منقول	2009/1/1	24000	رصيد مرحل	09/12/31
24000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (3)	09/12/31	24000	من حـ / القرض القسط (3)	09/12/31
48000	المجموع		48000	المجموع	
24000	رصيد منقول	2010/1/1	16000	رصيد مرحل	10/12/31
16000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (4)		24000	من حـ / القرض القسط (4)	10/12/31
40000	المجموع		40000	المجموع	
16000	رصيد منقول	2011/1/1		رصيد مرحل	11/12/31
8000	إلى حـ / حملة السندات كوبون (5)	11/12/31	24000	من حـ / القرض القسط (5)	11/12/31
24000	المجموع		24000	المجموع	

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس، حاول حل ومناقشة الأسئلة التالية:

(1) من خلال اطلاعك على البنود التي يتضمنها كل من حساب مخصص علاوة السداد، وحساب مخصص خصم السداد، أذكر أهم الفروق بينهما ؟

(2) أذكر طبيعة كلا من : فائدة السندات، وعلاوة الإصدار .

قارن بين قيمة فائدة قرض السندات ومعالجتها المحاسبية في حالة الإصدار بالقيمة الاسمية وحالة الإصدار بعلاوة، محدداً في مقارنتك أهم الفروق بينهما .

(3) من المثالين (19، 20) السابقين، صور حـ / فائدة قرض السندات لسنة 2008م

(4) قم بإجراء مقارنة بين حساب فوائد قرض السندات في المثالين السابقين مبيناً أهم الفروق بينهما .

(5) من المثالين السابقين، بين أثر قرض السندات، وفوائده على ميزانية الشركة في نهاية 2007م .



6- الخلاصة:

عزيـزي الـدارس ، تناولنـا في الجـزء الأول مـن الوحـدة الرابعـة للقواعـد والشروط القانونية التي تحكم عملية إصدار سندات القرض، وكذلك تناولنا فيه لسندات القرض سواءً، من حيث المفهوم أو الخصائص أو أنواعه أو قيمه المختلفة ، وتوصلنا مـن خـلال ذلـك التنـاول إلى أن سـند القـرض لـه أشـكال وأنـواع متعـددة وخصائص يتميز بها ، منها أن له قيم مختلفة يصدر بها ، وحصول حامله على عوائد بمعدلات ومواعيد استحقاق مختلفة ، ورده بقيم متعددة . كما أجرينا في هذا الجزء مقارنة بين السند والسهم توصلنا من خلالها إلى أن هنـاك أوجه شبه وأوجه اختلاف بينهما.

أما الجزء الثاني ؛ فتناول المعالجة المحاسبية لمختلف صور إصدار السندات المختلفة، وخلصنا منها إلى أن المعالجة المحاسبية لقرض السندات تختلف باختلاف القيمة التي يصدر بها سند القرض، كما تختلف المعالجة عند إصدار السندات وطرحها للاكتتاب العام ، سواءً تم الإصدار بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار بالموقف التي تواجهه الشركة، وهو واحد من الثلاثة المواقف التالية :

أ) الاكتتاب بعدد أكبر من عدد السندات المعروضة للاكتتاب – وفي هذه الحالة تستمر بإجراءات إصدار سندات القرض ، ورد المبالغ المكتتب بها بالزيادة إلى المكتتبين أو حجزها لسداد أقساط تالية في حالة أشترط عقد القرض تحصيل قيمة السند على أقساط .

ب) الاكتتاب بما يساوي عدد السندات المعروضة للاكتتاب – وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة في تخصيص السندات .

ت) الاكتتاب بعدد أقل من عدد السندات المعروضة للاكتتاب – وفي هذه الحالة يلغى القرض ، وترد المبالغ المكتتب بها إلى المكتتبين.

وعلى الرغم من اختلاف المعالجة المحاسبية لكل حالة من حالات إصدار السندات (بسعر المساواة أو بعلاوة أو خصم إصدار، أو علاوة أو خصم سداد) واختلاف معالجة كل موقف من المواقف الواردة آنفاً، توصلنا إلى أن هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف في المعالجة المحاسبية بين كل الحالات والمواقف الذكورة .

أما الجزء الثالث ، فتناول المعالجة المحاسبية لفوائد قرض السندات ، وتوصلنا من خلال ذلك إلى أن معالجة الفوائد محاسبياً ، تختلف باختلاف القيمة التي يصدر بها السند (بالقيمة الاسمية ، بعلاوة إصدار، بخصم إصدار). كما تختلف باختلاف القيمة التي ترد بها قيمة السند(بالقيمة الاسمية ، بعلاوة سداد، بخصم سداد). أيضاً تختلف باختلاف دورية استحقاق تلك الفائدة (ربع سنوية أم نصف سنوية أم سنوية) . وأخير تختلف باختلاف توافق أو اختلاف سنة القرض مع السنة المالية للشركة .

كما توصلنا من خلال هذا الجزء أنه وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الاختلاف في معالجة فوائد القرض في كل حالة من الحالات التي يصدر أو يسدد بها القرض، فإنه يجب أن نفرق بين نوعين الفوائد: **الأول** فائدة القرض الحقيقية الخاصة بأي سنة من سنوات القرض، وهذه الفائدة هي التي تحمل على إيرادات تلك السنة ، **والثاني** فائدة القرض الاسمية الخاصة بأي سنة من سنوات القرض، وهذه الفائدة هي التي تدفع لحملة السندات .

أما الجزء الرابع ، فتناول المعالجة المحاسبية لسداد قيمة السند ، وخلصنا منها إلى أن المعالجة المحاسبية لسداد قيمة سندات القرض لا تأخذ شكلاً واحداً ، وإنما تأخذ عدة أشكال ، الأخذ بواحد منها يتوقف على القيمة التي يرد بها السند (القيمة

7- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس، في الوحدة الخامسة من هذا الكتاب ، سيتم التعرض فيها إلى القوائم المالية ، وتنقسم هذه الوحدة بصفة أساسية إلى جزئين أساسيين : يتناول الجزء الأول مفهوم وأهمية إعداد القوائم المالية ، وقواعد قياس الأرباح وتوزيعها في شركات المساهمة. ويتناول الجزء الثاني أنواع القوائم المالية.

8- مسرد المصطلحات:

Lender	المقرض
Loan	قرض
Debenture Loan	قرض السندات
Loan account	حساب القرض
Loan on mortgage	قرض برهن
Bonds	سندات
First mortgage Bonds	سندات مضمونة برهن من الدرجة الأولى
Guaranteed Bond	سند مضمون
Secured Bonds	سندات مضمونة
Unsecured Bonds	سندات غير المضمونة
Long-term loan	قرض طويل الأجل
Market rate of interest	سعر الفائدة في السوق
Mortgage Debenture	سند دين مؤمن برهن
Negotiable	قابل للتداول
Trust indenture	عقد السندات طويل الأجل
Scrip	صك
Nominal Debenture	سند اسمي
Bonds	سند طويلة الأجل
Registered Bonds	السندات الاسمية
Bearer Debentures	سندات لحاملها
Bearer Bonds	سندات لحاملها
Convertible Bonds	سندات قابلة للتحويل
Callable Bonds	سندات قابلة للاستدعاء (أو الاسترداد)
Bonds Issue	إصدار السندات
Bonds Issue At par	إصدار السندات بسعر المساواة
At a premium	بعلاوة إصدار
Bond Premium	علاوة إصدار السند

Debenture Premium	علاوة إصدار السندات
Premium on Bonds	إصدار السندات بعلاوة إصدار
Bond Discount	خصم إصدار السند
Discount On Bonds	إصدار السندات بخصم إصدار
Below par	بقيمة أقل من القيمة الاسمية
Dishonored Bonds	سندات مرفوضة
Bond Allotment	تخصيص السندات
Debenture Holder	حامل السندات
Interest	فائدة
Interest account	حساب الفائدة
Interest rate	معدل الفائدة
Interest table	جدول الفائدة
Rate of interest	سعر الفائدة
Normal Price	سعر عادي
Nominal Rate Of Interest	سعر الفائدة المكتوبة على السند
Market Rate Of Interest	سعر الفائدة السائدة في السوق
Annual Interest	فائدة سنوية
Celestial Interest	نصف سنوي
Accrued Interest	فائدة مستحقة
Days of Grace	فترة السماح
Coupon	الكوبون
Term Bonds	السندات التى يرد قيمتها دفعة واحدة في تاريخ
Serial Bonds	السندات التى ترد قيمتها على أقساط
Straight – Line Method	استهلاك العلاوة بطريقة القسط الثابت
Effective Interest Method	استهلاك العلاوة بطريقة الفائدة الحقيقية
Redemption premium	علاوة سداد السندات
Redemption table	جدول الاستهلاك
Premium Amortization	استهلاك العلاوة

9- المراجع:

(1) وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

(2) د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

(3) د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

(4) د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .

(5) د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

(6) د. محمد جليلاني: محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .

(7) د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق : محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

(8) د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

(9) حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .

(10) قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .



القوائم المالية وتحديد وتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

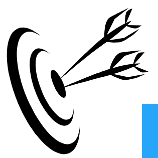
محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس، إن القوائم والتقارير المالية هي الناتج النهائي (المخرجات) للنظام المحاسبي بشركات المساهمة، وإعدادها في الشركة المساهمة لا يختلف عنها في المنشآت الفردية، أو المنشآت الأخرى، فهي تطبق نفس المبادئ والإجراءات المتعارف عليها في المحاسبة، وخاصة فيما يتعلق بالتسجيل بالدفتر اليومية، والترحيل إلى دفتر الأستاذ، وإعداد ملخصات نتائج أعمالها والتقرير عنها، لكن وعلى الرغم من هذا التشابه، هناك اختلاف في محتوى وترتيب عناصر القوائم المالية والتقارير التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركات المساهمة، نتيجة لما تتمتع به الشركة المساهمة من ميزات خاصة بها مثل؛ ضخامة رأس المال المستثمر، والعدد الكبير من المستثمرين، وانفصال الملكية عن الإدارة، والعديد من الجهات التي يهمها الإطلاع على البيانات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات، فقد أخذ الاهتمام يتزايد بالطريقة التي يتم بها إعداد هذه القوائم، وكمية ونوعية البيانات التي تحتويها سواءً من قبل الحكومات أو كتاب وعلماء المحاسبة. فالحكومات، أصدرت القوانين التي تتضمن عملية تنظيم وإعداد التقارير، القوائم المالية، وعملية توزيع الأرباح. وهذه التقارير والقوائم المالية، تخدم إدارة الشركة، والمساهمين والجمهور. فمثلاً المشرع اليمني ألزم المادة (149) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م كل مجلس إدارة من إدارات الشركات المساهمة إعداد عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر. **كما ألزم في المادة (150) من نفس القانون**، رئيس مجلس إدارة الشركة - بعد إعداد القوائم المالية المذكورة في المادة السابقة - بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية من تقريره، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات في صحيفة يومية رسمية تصدر باللغة العربية في مركز الشركة، وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

1- 2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس، يتوقع منك عندما تكمل دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1) تفرق بين أنواع القوائم المالية ومكونات كل قائمة.
2) تعد الحسابات الختامية (أو قائمة الدخل) والميزانية العمومية (أو قائمة المركز المالي) في الشركات المساهمة.
3) تعالج توزيع الأرباح الصافية حسابياً ومحاسبياً على البنود المختلفة.
4) تذكر الأسس والإجراءات التي تحكم توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطيات المختلفة.

1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى خمسة أجزاء :

الجزء الأول: ويتناول ماهية القوائم المالية وأنواعها. وهذا الجزء حقق الهدف الأول.

الجزء الثاني: ويتناول تحديد الربح القابل للتوزيع في الشركة المساهمة، وهذا الجزء حقق الهدف الثاني.

الجزء الثالث: يتناول توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

الجزء الرابع: ويتناول أسس وإجراءات توزيع الأرباح في الشركات المساهمة ، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع .

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة:

(1) د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1982م ، (ص 433 – 476).

د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق: محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، جامعة عمان الأهلية، الطبعة الأولى، 1991م (من ص190 إلى 219).

2- ماهية القوائم المالية وأنواعها في الشركات المساهمة:

2- 1- تعريف القوائم المالية:

هناك العديد من الآراء للعديد من الكتاب الذين تعرضوا لتعريف القوائم المالية والغرض منها - على سبيل المثال- " شو تزمان " الذي لخص تعريف وأغراض القوائم المالية، بالآتي:

القوائم المالية هي (عبارة عن وسيلة اتصال ودية Friendly Communication مع المستثمرين وكتيب به معلومات تهم الموظفين وبمثابة (كتالوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشئون الأعمال، وأداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه، وكتاب يصلح للدراسة في فصول المحاسبة والإدارة، ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين، ودليل سنوي لرجل المبيعات).

ومن التعاريف أيضاً، التعريف الذي وضعته جمعية المحاسبين القانونيين للقوائم المالية، حيث عرفتها بأنها "عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة وتقدير شخصي". ومدى سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف على مدى تمكن وخبرة الأشخاص القائمين بإعداد هذه القوائم ومدى استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . أما الغرض من القوائم المالية، فهو إعداد تقارير توضح مدى تقدم الإدارة في تحقيق أهداف المشروع، ويوضح سلامة أو عدم سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت إليها الإدارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات".

أما "عمر حسنين "، فقد رأي أن الغرض الرئيسي من القوائم المالية هو (إمداد المستثمر بنتائج شبه نمطية Semi- Standard عن الشركة التي له فيها مصلحة اقتصادية وإن استخدام هذه القوائم بواسطة مجموعات أخرى من القراء جاء كمنتج فرعي by- product لنشر هذه التقارير على الجمهور، فقد كان الغرض الأساسي من التقارير هو إمداد الملاك بمعلومات عن شركتهم. ولكن الذي يحدث عملاً الآن أن هذه التقارير يتم استخدامها حالياً وبنفس الأهمية بواسطة المحللين الماليين ورجال البنوك والموظفين والصحافة والموردين والعملاء والباحثين).

2- 2- أنواع القوائم المالية:

إن التقارير الرئيسية المعروفة تشمل الميزانية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل- حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر- وقائمة التوزيع أو الأرباح المحتجزة. ويمكن أن نضيف إلى هذه القوائم التقليدية قوائم حديثة نسبياً مثل قائمة التغييرات في صافي رأس المال العامل: The statement of Changes in Net working Capital. or Fund statement

وقد بدأت كثير من الشركات بنشر هذه القائمة، وقائمة التدفقات النقدية Cash Flow Analysis، والتي تظهر موارد واستخدامات النقدية خلال الفترة المحاسبة يمكن أيضاً اعتبارها من القوائم المالية وإن كانت تعد أساساً للاستعمال الداخل للإدارة. وفي الواقع فإن قائمة التغيير في صافي رأس المال العامل وقائمة التدفقات النقدية تعطي معلومات مالية قيمة تعجز قائمة الدخل عن أن تمد القارئ بها. وسيتم فيما يلي تناول كل نوع من هذه القوائم :

2-2-1- الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي:

تتبع أهمية الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، من كونها من أهم التقارير التي تنتجها المحاسبة المالية التي تعكس الآثار العامة لجميع نتائج نشاطات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة. وسيتم فيما يلي تناول كل منها:

2-2-1-1- الميزانية العمومية :

تعرف الميزانية بأنها "جدول يعد في نهاية كل دورة محاسبية، مكون من جانبين: يحتوي جانبه الأيمن كل أرصدة الحسابات المدينة (الأصول) سواءً الثابتة أو المتداولة أو المعنوية، والباقية في دفتر الأستاذ العام، ويحتوي جانبها الأيسر ما عليها من التزامات ومكونات هذه الالتزامات ومقدارها سواءً كانت لحملة الأسهم أو للغير وحقوق الملكية والتي ما تزال لها حسابات دائنة باقية في دفتر الأستاذ العام". وقد أطلق عليها مصطلح ميزانية لكون جانبيها متساوية (الموجودات = المطلوبات).

والجدول التالي يوضح شكل ومكونات الميزانية العمومية للشركة المساهمة:

الميزانية العمومية للشركة المساهمة كما هي في / /2 000م

الموجودات				المطلوبات		
				رأس المال المصرح به		×××
				رأس المال المصدر		×××
الموجودات الثابتة:				**رأس المال المكتتب به:**		
الأراضي		×××		سهم نقدى عادى	×××	
المبانى	×××			(-) أقساط غير مدفوعة	(××)	×××
(-) إهلاك مبانى	(××)	×××		سهم عينى		×××
سيارات	×××			سهم ممتاز	×××	
(-) ٰهلاك سيارات	(××)	×××		(-) أقساط غير مدفوعة	(××)	×××
آلات	×××			رأس المال المدفوع		×××
(-) إهلاك آلات	(××)	×××		**الاحتياطيات:**		
أثاث	×××			احتياطى قانونى	×××	
(-) ٰهلاك أثاث	(××)	×××		احتياطى اختيارى	×××	
المجموع			×××	أرباح قيد التوزيع	×××	×××
موجودات معنوية :				**مجموع حقوق الملكية**		×××
مصاريف تأسيس	×××			**المطلوبات المتداولة**		
(-) إهلاك م. التأسيس	(××)	×××		ذمم دائنة	×××	
شهرة المحل		×××		أوراق دفع	×××	
براءة اختراع	×××			**المجموع**		×××
(-) إهلاك براءة اختراع	(××)	×××		**المطلوبات الطويلة:**		
المجموع			×××	قروض طويلة الأجل	×××	
موجودات متداولة:				قروض سندات	×××	
نقدية بالصندوق		×××		قروض برهن الأصول	×××	
نقدية بالبنك		×××		**المجموع**		×××
بضاعة تامة الصنع		×××		**مطلوبات أخرى:**		
بضاعة تحت التشغيل		×××		ضرائب	×××	
مواد أولية		×××		مصروفات مستحقة	×××	
مدينون	×××			إيرادات مقدمة	×××	×××
(-) م. د.م. فيها	(××)	×××				
أ.قبض		×××	×××			
المجموع			×××			
حسابات تسوية:						
مصروفات مقدمة		×××				
إيرادات مستحقة		×××	×××			

2-2-1-2- قائمة المركز المالي :

عندما أضيفت وظيفة توصيل المعلومات المالية والاقتصادية الخاصة بالوحدة الاقتصادية للمستفيدين منها إلى وظائف المحاسبة، وانتشار استخدام البيانات المالية والاقتصادية التي ينتجها النظام المحاسبي في عملية التخطيط وترشيد القرارات، أخذ تعبير قائمة المركز المالي ينتشر بدلاً

من تعبير الميزانية العمومية، لأن هذه القائمة تتيح للمحاسبين عرض بيانات موجودات ومطلوبات الشركة بعدة صور . وتعرف قائمة المركز المالي بأنها " كشف أو جدول مكون من جزئيين: الأول يضم كل الحسابات المدينة الباقية في دفتر الأستاذ العام التي ما زال لها أرصدة، والثاني يضم كل الحسابات الدائنة الباقية في دفتر الأستاذ العام التي ما زال لها أرصدة بعد عمل التسويات الجردية وإقفال أرصدة حسابات النتيجة في الدفاتر.

والجدول التالي يبين شكل وترتيب عرض محتويات قائمة المركز المالي في شركة مساهمة:

قائمة المركز المالي كما هي في .../.../...2م

البيـــان	جزئي	جزئي	كلي
موجودات المتداولة :			
نقدية بالصندوق		×××	
نقدية بالبنك		×××	
بضاعة		×××	
مدينون	××	+	
(-) مخصص ديون مشكوك فيها	(××)	×××	
أوراق مالية (استثمارات)	××	+	
(-) مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	(××)	×××	
أوراق قبض	××	+	
(-) مخصص خصم أوراق قبض	(××)	×××	
مجموع صافي الموجودات المتداولة		=	××××
ناقصاً المطلوبات المتداولة :			
حسابات بنوك دائنة		×××	
دائنون		×××	(-)
أوراق دفع		×××	
مخصصات ضرائب		×××	
مصروفات مستحقة		×××	(××××)
صافي رأس المال العامل		=	××××
يضاف إليه:			
1) الأصول الثابتة :			
أراض		×××	
مبان	××		
(-) استهلاك مباني	(××)	×××	
أثاث	××		
(-) استهلاك أثاث	(××)	×××	
سيارات	××		
(-) استهلاك سيارات	(××)	×××	
آلات	××		
(-) استهلاك آلات	(××)	×××	
مجموع صافي الأصول الثابتة			××××

البيـــــان	جزئي	جزئي	كلي
+ استثمارات في سندات الحكومة			××××
2) أرصدة مدينة أخرى			
مصاريف تأسيس		×××	
مصاريف مدفوعة مقدماً		×××	
أرصدة مدينة أخرى		×××	××××
3) الموجودات المعنوية:			
شهرة المحل		×××	
براءة اختراع	××		
(-) استهلاك براءة اختراع	(××)	×××	××××
مجموع موجودات الشركة			××××
ناقصاً: مطلوبات طويلة الأجل			
قرض سندات ... سند بقيمة أسمية	××		
(-) السندات المسددة	(××)		
رصيد قرض السندات		×××	
قروض طويلة الأجل		×××	(××××)
صافي موجودات الشركة ممثلة في :			××××
(1) رأس المال : الأسهم			
رأس مال المصدر... سهم بقية أسمية .... ريال		×××	
رأس المال المكتتب			
.... سهم ممتاز بقيمة أسمية .... ريال	××		
(-) أقساط غير مدفوعة	(××)	×××	
.... سهم ممتاز بقية أسمية .... ريال	××		
(-) أقساط غير مدفوعة	(××)	×××	
رأس المال المدفوع			××××
(2) الاحتياطيات :			
احتياطي قانوني		×××	
احتياطي اختياري		×××	
احتياطي استهلاك سندات		×××	
إجمالي الاحتياطيات			××××
(3) حسابات الأرباح والخسائر :			
أرباح مرحلة من العام الماضي		×××	
أرباح العام الحالي		×××	××××

مما سبق، يلاحظ أن كلاً من الميزانية العمومية وقائمة المركز المالي، تتضمن نفس الحسابات، إلا أن المحاسبين استخدموا قائمة المركز المالي في الآونة الأخيرة بدلاً من الميزانية، نظراً لأن عرض الحسابات في قائمة المركز المالي، يمكن من وصفها بأنها قائمة استثمار (a statement of Investment)، لأن عرض الحسابات بهذه الصورة، يمكن من عرض وتحليل مصادر الأموال (الأموال المقترضة ورأس المال المملوك)، واستثمار هذه الأموال في مختلف أصول

المشروع (أوجه الاستخدام). وهذا الوصف لقائمة المركز المالي تؤكد أنها ليست قائمة قيمة (a statement of value) ولكنها بيان عن مصادر واستخدام الأموال مرتبة طبقاً لقواعد متعارف عليها. وسيتم فيما يلي عرض لشكل كل من الميزانية، وقائمة المركز المالي .

2-2-2- الحسابات الختامية أو قائمة الدخل:

تعرف قائمة الدخل (أو الحساب الختامية) بأنها " بيان بالإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو صافي الخسارة الناتجة عن عمليات المشروع عن فترة محاسبية معينة (astatement of activity) ". بعبارة أخرى هي كشف يتضمن جزئه الأول بيانات المبيعات (أو الإيرادات) مطروح منها تكلفة المبيعات، ومجمل الربح، ويتضمن جزئه الثاني مجمل الربح مطروحاً منه المصروفات الإدارية والعمومية وصافي ربح النشاط العادي، ويحتوي جزؤه الثالث صافي النشاط العادي مضافاً إليه الإيرادات الأخرى ومطروحاً منها النفقات المرتبطة بالإيرادات الأخرى وصافي الربح (أو صافي الخسارة) الكلي . وهذه القائمة يمكن أن تحل محل حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، وهي آخذه بالانتشار في التطبيق المحاسبي، وإن كانت أغلب الشركات المساهمة في البلدان العربية ومنها اليمن ما زالت تستخدم حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر لتحديد نتيجة الدورة المحاسبية من ربح أو خسارة.

وسيتم فيما يلي عرض لأشكال كل من الحسابات الختامية، وقائمة الدخل مع بيان الحسابات التي تقفل فيها وترتيبها :

2-2-2-1- الحسابات الختامية :

تتضمن الحسابات الختامية التي تقوم الشركة المساهمة بنشرها ما يلي:

- حساب التشغيل.
- حساب المتاجرة.
- حساب الأرباح والخسائر.
- حساب توزيع الأرباح والخسائر.

أما في قطاع البنوك وشركات التأمين، فيحل حسابي الإيرادات والمصروفات محل حسابي التشغيل والمتاجرة. و في الشركات الصناعية يعد حساب التشغيل بالإضافة إلى حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر . و في هذا المقرر سنقتصر على عرض حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر. أما حساب التشغيل سيتم تأجيله لأنه سيتم دراسته في السنة القادمة في مقرر محاسبة التكاليف.

أولاً: حساب المتاجرة:

هـذا الحـساب هـو أحـد الحـسابات الختاميـة، الـذي يُعـد في نهايـة الـدورة المحاسـبية لاسـتخراج نتيجـة البيـع والتـسويق للمنـشأة، وذلـك عـن طريـق المقابلـة بـين قيمـة المبيعـات وتكلفـة البـضاعة المباعـة، وتكـون نتيجـة ذلـك (مجمـل الـربح)، وذلـك عنـدما تزيـد إيـرادات المبيعـات علـى تكلفـة المبيعـات. أمـا إذا نقـص إيـراد المبيعـات عـن تكلفـة هـذه المبيعـات فالنتيجـة هـي (مجمـل خـسارة). وفي كـلا الحـالتين، يرحـل رصـيد حـساب المتـاجرة لحـساب الأربـاح والخـسائر، والجـدول التـالي يـبين شـكل والبنـود الـتي يحتويهـا كـل جنـب من جانبي حساب المتاجرة:

منه ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في / / 2م لـه

المبالغ في السنوات		البيان	المبالغ في السنوات		البيان
الحالية	السابقة		الحالية	السابقة	
×××	×××	بضاعة أول المدة	×××	×××	المبيعات
×××	×××	المشتريات	×××	×××	مردودات المشتريات
×××	×××	مردودات المبيعات	×××	×××	بضاعة آخر المدة
×××	×××	رصيد (مجمل الربح)	×××		مجمل الخسارة
×××	×××		×××	×××	

ويمكـن عـرض حـساب المتـاجرة، بـشكل يـسمح بتحديـد صـافي المـشتريات، وصـافي المبيعات، وتحديد تكلفة البضاعة المباعة، وذلك على الشكل التالي:

المبالغ			البيان	المبالغ			البيان
كلي	جزئي	السنة الماضية		كلي	جزئي	السنة الماضية	
×××			بضاعة أول المدة		×××		**مبيعات**
	×××		المشتريات		(××)		(-) م. المبيعات
	×××		رسوم جمركية	×××			**صافي المبيعات**
	×××		نقل مشتريات				
	×××		عمولة وكلاء الشراء				
	×××		مصاريف شراء أخرى				
	×××		**إجمالي قيمة المشتريات**				

	(××)		(-) مردودات المشتريات				
×××			**صافي المشتريات**				
×××			**تكلفة البضاعة المتاحة**				
(××)			(-) بضاعة آخر المدة				
×××			**تكلفة المبيعات**				
×××			الرصيد (مجمل الربح)	×××			مجمل الخسارة
×××			**المجموع**	×××			**المجموع**

ثانياً: حساب الأرباح والخسائر:

هو أحد الحسابات الختامية الذي يعد في نهاية كل فترة مالية، بهدف قياس نتيجة أنشطة الشركة خلال الفترة المالية المعنية من ربح أو خسارة صافية، وذلك عن طريق مقابل بنود المصروفات الإدارية والعمومية الجارية التي لم تقفل في حساب المتاجرة مع مجمل الربح المرحل من حساب المتاجرة، مضافاً إليه الإيرادات الأخرى المتحققة في نفس الفترة وإذا زاد مجموع الإيرادات على المصروفات، فإن الزيادة تمثل (صافي ربح) وبالعكس إذا زادت المصروفات عن الإيرادات، فالزيادة تمثل (صافي خسارة).

والجدول التالي يوضح البنود التي يحتويها حساب الأرباح والخسائر وطريقة عرضها:

منه   حـ/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في / / ...2م   لـه

المبالغ في السنوات: كلي	جزئي	ماضية	البيان	المبالغ في السنوات: كلي	جزئي	ماضية	البيان
×××			إلى حـ / المتاجرة	×××			من حـ / المتاجرة
			(مجمل الخسارة)				(مجمل الربح)
			<u>مصاريف إدارية</u>:				<u>إيرادات متنوعة</u>:
	××		أجور ورواتب إدارية		××		فوائد دائنة
	××		إنارة وتدفئة ومياه		××		إيراد عقار
	××		أدوات كتابية		××		إيراد أوراق مالية
	××		مصاريف انتقال		××		عمولات دائنة
	××		إهلاك مباني		××		خصم مكتسب
	××		إهلاك آلات...		××		إيرادات عرضية
	××		إهلاك سيارات...	×××	××		إيرادات بيع أصول
	××		إهلاك مصاريف				
×××			تأمين				
			<u>مصاريف مالية</u>				
	××		فوائد مدينة				
	××		خصم ممنوح				
×××	××		ديون معدومة				
			<u>أعباء المخصصات</u>:				
	××		م. ديون مشكوك				
	××		م. خصم ممنوح				
	××		م. هبوط أسعار				
×××			بضائع				
			<u>مصاريف بيع وتوزيع</u>				
	××		دعاية وإعلان				
	××		عمولة وكلاء البيع				
×××	××		م. نقل المبيعات				
×××			صافي الربح	(××)			صافي خسارة
×××		×××	المجموع	×××		×××	المجموع

ويمكن الاستعاضة عن عرض نتائج أنشطة الشركة بشكل حسابات كما هي موضحة سابقاً، بقائمة تسمى قائمة الدخل.

2-2-2-2- قائمة الدخل:

الجدول التالي يعرض لشكل قائمة الدخل والبنود التي تحتويها:

قائمة الدخل عن المدة المنتهية في / /....2م

البيان	السنة السابقة	المبالغ جزئي	المبلغ جزئي	المبلغ كلي
إجمالى المبيعات			×××	
يطرح منه				
مردودات المبيعات		(××)		
مسموحات المبيعات		(××)	×××	
= صافي المبيعات				××××
المشتريات			×××	
يطرح منها :				
• مردودات المشتريات		(××)		
• مسموحات المشتريات		(××)	×××	
= صافي المشتريات			×××	
يضاف إليه: مصاريف الشراء				
• نقل مشتريات		××		(-)
• عمولة وكلاء الشراء		××		
• رسوم جمركية على الشراء		××	×××	
= إجمالى المشتريات			×××	
(+) بضاعة أول المدة			×××	
(-) بضاعة أخر المدة			(×××)	
= تكلفة البضاعة المباعة				××××
مجمل الربح				××××
يطرح منه: مصاريف السنة الجارية الآتية:				
(1) مصاريف إدارية؛ وتشمل البنود التالية :				
رواتب وأجور		××		
كهرباء وماء وهاتف		××		
إيجار عقار		××		
مطبوعات		××		
استهلاك السيارات		××		
استهلاك أثاث		××		

البيان	السنة السابقة	المبالغ جزئي	المبلغ جزئي	المبلغ كلي
استهلاك مباني		××		
استهلاك آلات		××	×××	
(2) المصاريف المالية ؛ وتشمل :				
فوائد مدينة		××	+	
خصم مسموح به		××		
ديون معدومة		××	×××	
(3) المخصصات ؛ وتشمل الآتي :				
مخصص ديون مشكوك فيها		××	+	
مخصص خصم مسموح به		××		
مخصص هبوط أسعار بضائع		××	×××	
(4) مصاريف بيع وتوزيع				(-)
دعاية وإعلان		××	+	
عمولة وكلاء البيع		××		
م. نقل المبيعات		××	×××	
= مجموع المصاريف الإدارية والعمومية				×××
صافي ربح النشاط العادي				×××
يضاف إليه: إيرادات متنوعة:				
فوائد دائنة			×××	
إيراد عقارات			×××	+
إيراد أوراق مالية			×××	
عمولات دائنة			×××	
خصم مكتسب			×××	××××
صافي الربح الكلي	×××			××××

2-2-3- قائمة الأرباح المحتجزة:

تحصل الوحدات الاقتصادية على الأموال التي تمول بها نشاطها عن طريق التمويل الذاتي (الداخلي)، والتي تشمل الأموال المقدمة من الملاك (حملة الأسهم) أو الأموال المحتجزة من الأرباح السنوية، وتحصل مجموعة الملاك على أرباح توزع عليهم سنوياً، والتي تختلف من سنة مالية إلى الأخرى، بالإضافة إلى زيادة قيمة ما يمتلكون من أسهم رأس المال (حقوق الملكية) بما يعادل الأرباح غير الموزعة في قائمة التوزيع أو الأرباح المحتجزة . وتعرف قائمة التوزيع أو الأرباح المحتجزة بأنها " تحليل للتغيرات التي حدثت في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة محاسبية ". ووفقاً للمادة (149) من قانون الشركات يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة مجلس الإدارة بإعداد مقترح توزيع الأرباح .

ويمكن بعد إكمال توزيع الأرباح تصوير قائمة الأرباح المحتجزة كما يلي:-

قائمة الأرباح المحجوزة للعام 2م

المبلغ	البيـان
×××	الأرباح المحجوزة المرحلة من العام الماضي
×××	+ ربح (خسارة) تغيير مبدأ محاسبي على حسابات السنوات الماضية أو أخطاء دفترية سابقة أو شراء أسهم أو سندات خزانة
×××	**= الأرباح المحجوزة حتى العام الحالي**
×××	+ الأرباح المحجوزة من العام الحالي (أو الصافية)
×××	**إجمالي الأرباح المحجوزة حتى آخر العام الحالي**
(××)	(-) توزيعات تمت خلال السنة الحالية
×××	**= رصيد الأرباح المحجوزة حتى آخر العام الحالي**
(××)	(-) أرباح محجوزة ومقيدة لمقابلة إصدار سندات أو شراء أسهم أو أذون خزانة
×××	**= أرباح محجوزة حرة**

وهذه القوائم الثلاث السابقة، هي القوائم التقليدية، يمكن أن يضاف إليها، قوائم جديدة نسبياً، وهي قائمة التغيير في صافي رأس المال العامل، وقائمة التدفقات النقدية وفي الواقع، فإن هاتين القائمتين تعطيان معلومات مالية مهمة، تعجز قائمة الدخل عن أن تمد القارئ بها. وعليه بدأت العديد من الشركات بنشر مثل هذه القوائم، ونعرض فيما يلي لهاتين القائمتين :-

أ - <u>قائمة التغييرات في صافي رأس المال العامل</u>: The statement of Changes in Net working Capital. or Fund statement).

هذه القائمة، هي عبارة عن كشف يبين أو يشرح تدفقات مصادر واستخدامات رأس المال العامل خلال فترة زمنية معينة . بمعنى آخر هذه القائمة عبارة عن بيان ملخص للتغير في صافي رأس المال العامل، واستخدامات هذه المصادر.

ب- <u>قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Analysis</u> :

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن بيان يظهر موارد واستخدامات النقدية خلال مدة محاسبية معينة. وكانت هذه القائمة تعد أساساً للاستعمال الداخلي للإدارة لكن أصبح إعدادها إلزامياً في الكثير من البلدان، وبالتالي اعتبارها من القوائم المالية، يجب أن يضمن مراقب الحسابات تقريره رأيه حول ما إذا كانت " الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، وبيان

مصادر الأموال وأوجه استخداماتها تعبر بصورة واضحة عن المركز المالي للشركة وعن نتائج أعمالها " .

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة نسبياً ، حتى أن اسمها الحالي تم الوصول إليه بعد سلسلة من الأسماء ، حيث أطلق عليها اسم" من أين أتت الأموال وأين ذهبت" ، ثم تطور اسمها مع تطور طريقة إعدادها إلى " قائمة التغيرات في المركز المالي " ، ثم " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وأخيراً " قائمة التدفقات النقدية". كما شمل التطور شكلها ، فكانت تعد من جزئيين هما : التغيرات من العمليات والتغيرات الأخرى ، ثم أصبحت تعد من ثلاثة أجزاء هي : التغيرات من العمليات ، ومن التمويل ومن الاستثمار. كما أن البيانات التي تستخدم في إعدادها تختلف من أسلوب لآخر ، فمثلاً قد يستخدم أسلوب النقد المباشر أو النقد الشامل أو أسلوب رأس المال العامل ، ولما أصبحت تعد كقائمة مصادر للأموال واستخدامها أصبحت تعد على الأساس المباشر وغير المباشر. كذلك تختلف النتائج التي يتم الوصول إليها باختلاف البيانات التي تم الحصول عليها واللازمة لإعداد القائمة ، مثل طريقة تحليل العمليات المالية إلى نقدية وغير نقدية أو أخذ التغيرات بين بنود ميزانية العام الماضي والحالي أو طريقة تعديل صافي الربح بالمصاريف غير النقدية أو طريقة تحليل الحسابات أو طريقة المعادلات الرياضية.

1- الأنشطة الرئيسية للشركة:

يتدفق النقد من مصادر مختلفة : أولها من المولين سواءً كانوا مساهمين أو مقرضين ، وتستخدم الأموال كلها أو بعضها في اقتناء أصول ثابتة أو لدى الغير في شكل قروض مقدمة لمنشآت أخرى أو شراء أسهم من أسهمها (مصدر) ثاني العائد من هذه الاستثمارات ، ويستعمل الباقي منها في توظيف عناصر الإنتاج لتبدأ الدورة التجارية أو الصناعية أو الخدمية ، وتكتمل الدورة بظهور منتجات الشركة وبيعها للغير بما يضمن باستمرار إمداد الشركة بما يلزمها من نقد (المصدر) من تحصيل إيرادات النشاط ، وتستخدم بعض المتحصلات في دفع أرباح وفوائد للمولين ، ويستخدم بعضها الآخر في تمويل النشاط العادي والدائم للشركة وهكذا .

إذا هناك ثلاثة أنشطة رئيسية في الشركة هي : الأنشطة التمويلية ، والأنشطة الاستثمارية ، والأنشطة الإنتاجية ، وكل نشاط يعد مصدر للنقد واستخدام له (تأتي منه وتذهب إليه الأموال) تدفقات النقد الداخلة والخارجة ، وتشكل في مجموعها قائمة التدفقات النقدية.

2-قائمة التدفقات النقدية:

الجدول التالي يعرض أحد أشكال قائمة التدفقات النقدية:

أولاً : التدفقات من العمليات الإنتاجية			
مصادر		استخدامات	
×××	مبيعات	×××	مشتريات
×××	......	×××	.....
×××	مجموع المصادر	××××	مجموع الاستخدامات
ثانياً : التدفقات من العمليات التمويلية:			
مصادر		استخدامات	
×××	أرباح محتجزة	×××	شراء أسهم في شركات أخرى
×××	......	×××	......
×××	مجموع المصادر	×××	مجموع الاستخدامات
ثالثاً : التدفقات من العمليات الاستثمارية:			
مصادر		استخدامات	
×××	عوائد استثمار في أسهم وسندات	×××	سداد فوائد قروض وتسهيلات
×××	......	×××	......
×××	مجموع المصادر	××××	مجموع الاستخدامات

2-2-4: قوائم أخرى:

بجانب القوائم المالية الرئيسية المذكورة آنفاً، توجد قوائم أخرى تسمى قوائم مساعدة أو فرعية، تعدها الشركات لإعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي تظهر بصورة مجملة في القوائم المالية الأساسية. وعد القوائم الفرعية في الغالب في صورة جداول، ومن أمثلتها : جدول الأصول الثابتة الذي يعطي تفصيلات عن المباني والأراضي والآلات، وأقساط الإهلاك ومجمع الإهلاك .. الخ، وجدول المخزون السلعي، وجدول الاستثمارات طويلة الأجل، وجدول تكلفة المبيعات، وجدول المصروفات البيعية والمصروفات الإدارية... الخ. يطلق على هذه الجداول مصطلح (الإيضاحات) وترفق بالقوائم المالية الأساسية .

2-2-5- تقرير مجلس الإدارة:

يرفق مع القوائم المالية المنشورة تقريراً من مجلس إدارة الشركة، يوضح مدى وفاء الإدارة لمسئوليتها في الماضي، وخطة المستقبل لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق أرباح وتوزيعات أكثر المساهمين، فكان تقرير مجلس الإدارة يمكن تشبيهه بمثابة ترجمة

للأرقام التاريخية الواردة بالميزانية، وتخطيط المستقبل، وشرح الظروف التي تعمل الشركة في ظلها. وكل مجلس إدارة من إدارات الشركات المساهمة، ملزماً قانوناً بإعداد هذا التقرير، حيث تنص المادة (149) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م " بأن على كل مجلس إدارة، إعداد عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي في هذه السنة ...". كما تلزم **المادة (150) من نفس القانون**، رئيس مجلس إدارة الشركة - بعد إعداد القوائم المالية المذكورة في المادة السابقة - بنشر خلاصة وافية من تقريره، مع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات في صحيفة يومية رسمية تصدر باللغة العربية في مركز الشركة، وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

وقد تطورت الطرق التي يتم بها إعداد هذه التقارير، ففي شركات المساهمة الكبيرة قد نجد أن التقرير النموذجي يمكن أن يتكون من أربعة أجزاء، كل جزء يتضمن البيانات الآتية:

الأول) يعرض فيه تعريفاً سريعاً ومبسطاً عن الشركة وأهدافها، وعن عدد موظفي وعمال الشركة وعن طاقاتها الإنتاجية ومبيعاتها وإنتاجها، وعن تعدد منتجاتها وتنوعها، وعن مصانعها.

الثاني) يعرض فيه بصورة مبسطة التدفقات النقدية عن السنة السابقة. بمعنى يبين في هذا الجزء المتحصلات النقدية خلال السنة المالية المعنية، وكيفية توزيع هذه المتحصلات على مختلف المدفوعات النقدية عن : تكلفة عمل وإنتاج وخدمات مشتراه، وقيمة مشتريات آلات جديدة، وسداد فوائد وكربونات القروض والأسهم، والمبالغ المحتجزة لاستغلال الشركة.

ثالثاً) يتضمن هذا الجزء من التقرير استعراضاً مبسطاً بالأرقام لأهم أنشطة الشركة عن هذه السنة مقارناً بالسنة السابقة، وهذه تشمل بيانات عن المبيعات، وعن الدخل، وعن الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة، عن الضرائب، عن الإنتاج، عن المصروفات الرأسمالية، عن رأس المال العامل، عن القروض طويلة الأجل، عن حقوق أصحاب المشروع، عن عدد الموظفين، عن متوسط أجر العامل في الساعة... الخ.

رابعاً) في هذا الجزء من التقرير، يناقش فيه أحوال الشركة بصفة عامة خلال العام، ثم يدخل في الخصوصيات ليناقش موضوعات خاصة مثل البضائع المشحونة والمبيعات، التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة ودورها في الاقتصاد، شئون العمال، أسعار المنتجات، أحداث هامة حدثت بعد التقرير، التوسعات الرأسمالية تحت التنفيذ، الأبحاث التي تقوم بها الشركة في مجال تقدم الصناعة، المنتجات الجديدة التي نتجت من هذه الأبحاث، مشاكل التسويق وفتح أسواق جديدة لمنتجات الشركة، تضافر الشركة مع شركات أخرى في مجال إنتاج مواد معينة، أحوال المبيعات في الأسواق الخارجية، شئون العمال، تعليقات عامة... الخ. ويجب أن يراعى عند إعداد هذا التقرير ما يلي:

أ) البساطة في العرض وتسلسل الأفكار.

ب) الاستعانة بالرسوم البيانية المبسطة وبالصور الفوتوغرافية وبالأرقام المقارنة لتوصيل أفكاره للقارئ، حيث يفترض في التقرير أنه موجه لمجموعات كبيرة من القراء الذي لا يشترط فيهم أن يكون دراية ومعرفة كبيرة في المحاسبة.

6-2-2- تقرير المراجع:

إن الأغلبية العظمى لقراء القوائم المالية ليس من حقهم الإطلاع على سجلات ودفاتر الشركة، وهم يعتمدون إلى حد كبير للحكم على سلامة المركز المالي للشركة وعلى نتائج أعمالها على التقارير المالية المنشورة، ومن هنا كانت أهمية أن يقوم شخص خارجي محايد بمراجعة دفاتر وسجلات المنشأة، وأن يثبت نتائج إطلاعه وملاحظاته ورأيه الصريح في مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة. إن التقارير المالية المنشورة لها أهمية خاصة لأنه قد تم مراجعتها بواسطة مراجع قانوني مستقل Independent . وقد قام هذا المراجع بمقارنة البيانات الموجودة بهذه القوائم مع البيانات المثبتة بدفاتر وسجلات المنشأة، وبعد أن يقوم المراجع بعمل هذه المقارنة، وبعد قيامه بالمراجعة المستندية والفنية وفقاً لما تقضي به مبادئ وإجراءات المراجعة المتعارف عليها، فإنه يشهد أن في رأيه أن التقارير المالية تمثل المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وفقاً لما تقضي به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن المبادئ المحاسبية التي تستخدمها المنشأة تستمر في استخدامها عن مدة محاسبية إلى مدة محاسبية أخرى. وبناءً عليه، نجد أن قوانين الشركات تنص على ضرورة قيام الجمعية العمومية أو تكليف مجلس إدارة كل شركة مساهمة بتعيين ثلاثة مراجعين خارجيين أو مراجع واحد على الأقل لمراجعة حسابات الشركة .

وإذا لم يتمكن المحاسب من عرض المعلومات اللازمة لإظهار المركز المالي ونتائج الأعمال عن طريق مختلف المفردات التي تظهرها هذه القوائم بصورة نقدية، فليجأ إلى زيادة الإيضاح بين قوسين بجانب الأرقام النقدية، أو عن طريق مذكرات أسفل الميزانية وقائمة الدخل **(Parenthetical Explanation and Footnotes)**. وقد ألزم القانون رئيس مجلس الإدارة في المادة (150) نشر تقرير المراجع كاملاً في صحيفة يومية مع القوائم المالية .

3. تحديد الربح المحاسبي:

لا تختلف الدورة المحاسبية في الشركات المساهمة، عن الدورة المحاسبية في أي منشأة اقتصادية أخرى تبدأ وتنتهي في وقتين محددين، والغاية من الدورة المحاسبية، وكما هو معروف، هو الوقوف على حقيقة المركز المالي للشركة خلال دورة محاسبية محددة. والدورة المحاسبية في الشركات المساهمة، هي عادة سنة ميلادية تبدأ في أول يناير وتنتهي في اليوم الأخير من ديسمبر من كل عام، وقد تكون سنة ميلادية متداخلة (تبدأ في أول يوليو من كل سنة وتنتهي في ثلاثين يونيه من العام التالي). ويتم خلال الدورة إجراء القيود اليومية للعمليات المالية المتعلقة بها وتسجيلها وترحيلها إلى الحسابات المختصة في دفاتر الأستاذ، وفي نهايتها، تقوم الشركة بأعمال الجرد وإجراء قيود التسويات الجردية وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية، ثم تنظيم الحسابات الختامية وفق الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، بهدف قياس نتيجة النشاط خلال الفترة الزمنية المعنية من ربح أو خسارة .

والربح من وجهة النظر المحاسبية، هو عبارة عن الزيادة في تدفق الإيرادات عن تدفق التكاليف على مدار فترة زمنية معينة، وهذه الفترة يطلق عليها الدورة المحاسبية . ومضمون الربح يختلف باختلاف مكونات الإيرادات ومكونات التكاليف. وعليه يتطلب تحديد الربح القيام أولاً تحديد كل من مكونات الإيرادات والمصروفات.

3- 1- مكونات الإيرادات:

هناك مبدآن أساسيان في تحديد مكونات الإيراد:

الأول: يقضي بأن تقتصر الإيرادات على المكونات الناتجة من ممارسة نشاط الشركة الاعتيادي.

الثاني: يقضي بأن لا تقتصر الإيرادات على المكونات الناتجة من نشاط الشركة العادي، وإنما تشمل مكونات أخرى؛ كالأرباح الرأسمالية والأرباح الناجمة عن الاستثمارات في الأوراق المالية وغيرها من الإيرادات العرضية.

3- 2- مكونات المصروفات:

تعبر المصروفات عن قيم السلع والخدمات المستخدمة في سبيل إنتاج الإيرادات، أي هي تمثل تدفقاً عكسياً لتيار الإيرادات . وقد جرى العرف المحاسبي على قياس التكاليف والمصروفات المرتبطة بتحقق الإيرادات وتدقيق تسجيلها على أساس قيمة السلع أو الخدمات التاريخية . أي القيمة التي تحملتها المنشأة في سبيل الحصول عليها في تاريخ شراء السلعة أو الحصول على الخدمة. وتتكون المصروفات من العناصر الآتية:

أ- المصروفات الإيرادية التي تعبر عن النفقات التي تصرف على السلع والخدمات قصيرة الأجل . أي التي تستخدم في الحال أو في لحظة الحصول عليها في إنتاج الربح، وبالتالي تصبح تكلفة تحمل على إيرادات الفترة المحاسبية.

ب- قسط إهلاك المصروفات الرأسمالية الذي يعبر عن نصيب الفترة المالية من النفقات التي تنفق على الأصول طويلة الأجل.

أ- ضريبة العقارات المملوكة التي تشغلها الشركة.

د- الفوائد المدينة والأعباء الأخرى.

هـ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

3- 3- صافي الربح :

يمثل صافي الربح نتيجة مقابلة إيرادات الشركة خلال مدة مالية معينة بتكاليف ومصاريف الحصول على تلك الإيرادات خلال نفس المدة . ويستخدم صافي الربح في تحديد ربحية السهم، التي تشير إلى ما يخص السهم الواحد من صافي الربح الذي تحقق خلال سنة مالية معينة، والتي تستخدم بدورها كمؤشر لنمو قيمة أسهم الشركة، وللتعرف على سياسة توزيع كوبونات الأرباح في الشركة .

4. توزيع الأرباح في الشركات المساهمة:

التوزيع يقصد به تخصيص جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر قيمة مماثلة من موجودات الشركة لتوزع على المساهمين أو من لهم الحق في تلك الأرباح، وإذا حققت الشركة المساهمة أرباحاً في سنة ما، فهي من حق المساهمين ويجوز توزيعها عليهم، من حيث المبدأ، غير أن الأرباح لا توزع بأسرها عليهم، والسبب في ذلك يرجع إما إلى القوانين النافذة، والتي غالباً ما تنص على ضرورة حجز جزء من الأرباح لدعم المركز المالي للشركة، ولحماية حقوق الدائنين، وأما إلى النظام الأساسي للشركة أو لرغبة مجلس الإدارة بتنفيذ سياسة اقتصادية معينة. وتبين المادة (191) من قانون الشركات اليمني توزيع الأرباح المتحققة للشركة بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة وفقا للترتيب التالي :

أ) تفرز من الأرباح المتحققة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قانون وأنظمة العمل كما تفرز منها الضرائب المستحقة على الشركة لتأمين دفع هذه الالتزامات في مواعيدها.

ب) تفرز من الأرباح النسبة المقررة لاستهلاك رأس المال ومبالغ الاحتياطي الإجباري القانوني والاحتياطي النظامي الاختياري ضمن حدود النسب المقررة لاستعمالها في الأغراض المخصصة لها.

ج) تقرر الجمعية العامة المكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات.

د) توزع الأرباح الباقية على المساهمين بنسبة أسهمهم .

يستفاد مما سبق، أن عملية توزيع الأرباح لا تقتصر على ما يوزع على المساهمين وحدهم بصفة دورية، وإنما تشمل الآتي :

(أ) مخصصات حقوق العاملين وضريبة الأرباح .

(ب) احتياطي استهلاك رأس المال (في شركات الامتياز) .

(ج) الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية .

كما تصنف الاحتياطيات من حيث المفهوم إلى الأنواع الآتية:

- الاحتياطي القانوني أو الإجباري.
- الاحتياطي النظامي.
- الاحتياطي ألاتفاقي أو الاختياري.

(د) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات.

(هـ) باقي الأرباح يوزع على المساهمين، ويجوز احتجاز جزء منها .

وتمثل الأرباح المحتجزة والأرباح المرحلة رأس المال المكتسب، الذي يعتبر أحد مصادر التمويل الداخلي في الشركات المساهمة، ويمثل رأس مال المكتسب بالإضافة إلى الاحتياطيات الزيادة في حقوق المالكين عن رأس المال المدفوع، بينما يشكل رأس المال المكتسب ورأس المال المدفوع ورأس المال المقترض، رأس المال المستثمر في الشركة.

4- 1- أسس تحديد وتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة:

في الشركات المساهمة، تخضع عملية توزيع الأرباح الصافية، بعد خصم ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، إلى عدة أنظمة وتشريعات . بمعنى أن عملية التوزيع، يراعى فيها ما ينص عليه قانون الشركات، ونظام الشركة الأساسي، وما يقترحه مجلس الإدارة، وما تقره الجمعية العمومية للشركة لعملية توزيع الأرباح . فمن ناحية قانون الشركات تحكم عملية توزيع الأرباح في شركات المساهمة المواد (190، 191)، حيث تنص الفقرة (أ) من المادة (190) على الآتي :

أ - على مجلس الإدارة أن يجنب في كل سنة 10٪ من الأرباح الصافية لتكون احتياطيا قانونيا ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال .

ب - يستخدم الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وشراء آلات جديدة وفي زيادة رأس المال وإذا جاوز هذا الاحتياطي نصف رأس المال جاز للجمعية العامة أن تقرر توزيع القدر الزائد على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق الشركة فيها من الأرباح الصافية ما

يكفي لأداء النسبة المقررة لهم في نظام الشركة على أن لا تزيد هذه النسبة على 5 ٪ من رأس المال.

ج - يجب أن يعاد إلى الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح أرباح السنين التالية بذلك .

د - يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي اختياري يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام، ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في غير ما خصص له إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ..فإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر صرفه فيما يعود بالنفع على الشركة .

4- 2- حساب توزيع الأرباح والخسائر:

وفيما يلي عرض لحساب توزيع الأرباح والخسائر وتوزيع صافي أرباح الشركة المساهمة وفقاً للقانون اليمني:

ح / توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في / / ...2

المبلغ	منه البيان	المبلغ	له البيان
×××	إلى ح/ مخصص ضريبة الدخل	×××	من ح/ الأرباح والخسائر
×××	رصيد مرحل/ الربح بعد خصم الضريبة		(صافي الربح بعد الضريبة)
×××	المجموع	×××	المجموع
×××	إلى ح/ الاحتياطي القانوني 10 ٪	×××	رصيد منقول (صافي الربح
	إلى ح/ الاحتياطيات الاختيارية :		بعد الضريبة)
×××	ح / الاحتياطي النظامي 10 ٪ .	×××	من ح / الأرباح المحتجزة
×××	ح / احتياطي التوسعات .		(المرحلة) من السنة السابقة
×××	ح / احتياطي استبدال الأصول القديمة		
×××	إلى ح/ م. مكافآت مجلس الإدارة		
×××	إلى ح/ المساهمين/ ربح معد للتوزيع		
×××	إلى ح/ أرباح المحتجزة (رصيد مرحل للعام القادم)		
×××	المجموع	×××	المجموع

وسيتم فيما يلي تناول معالجة توزيعات الأرباح حسابياً ومحاسبياً من خلال المثال التالي :

مثال (1):

نفرض أن نتائج الدورة المحاسبية في 2010/12/31م لإحدى الشركات المساهمة، أظهرت ربحاً صافياً قدره (900.000ريال) وقد أقرت الجمعية العمومية للشركة توزيع هذه الأرباح وفق القوانين السارية ونظام الشركة الأساسي وبناءً على اقتراح مجلس إدارة الشركة. فإذا علمت أن قانون ضريبة الدخل ينص على خصم 20٪ من صافي الربح ضريبة أرباح تجارية وصناعية، وينص قانون الشركات، والنظام الأساسي على خصم 10 ٪، 20 ٪ على التوالي، 5 ٪ احتياطي توسعات، 5 ٪ عائد على رأس المال البالغ سبعة ملايين ريال.

المطلوب:

1. إعداد مشروع حساب التوزيع الذي يقدمه مجلس الإدارة.
2. تنظيم حساب توزيع الأرباح والخسائر.
3. إثبات القيود اللازمة في دفاتر الشركة.

الحل:

أولاً: مشروع التوزيع المقدم من مجلس الإدارة.

1) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية **20** ٪ =

$$\frac{900.000 \times 20}{100} = 180,00 \text{ ريال.}$$

2) احتياطي إجباري وفقاً للفقرة (أ) من المادة (**190**) من قانون الشركات =

$$\frac{720.000 \times 10}{100} = 72,000 \text{ ريال.}$$

2) احتياطي اختياري وفقاً للفقرة (د) من المادة (**190**) من قانون الشركات =

$$\frac{720.000 \times 20}{100} = 144,000 \text{ ريال.}$$

3) احتياطي توسعات **5** ٪ =

$$\frac{5 \times 720.000}{100} = 36,000 \text{ ريال}$$

مجموع الاستقطاعات من الأرباح الصافية:

72,000 احتياطي قانوني
144,000 احتياطي نظامي
36,000 احتياطي توسعات
180,00 ضريبة الدخل

المجموع **432,000** ريال

الربح المعد للتوزيع 90000 – 432,000 = 468,000 ريال

أ- التوزيعات على المساهمين = رأس المال × نسبة عائد المال المستثمر = 7,000,000 × 5 ٪ = 350,000 ريال .

ب- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة = الربح المعد للتوزيع × نسبة المكافأة المقترحة = 468,000 × 10 ٪ = 46,800 ريال .

مجموع الاستقطاعات =432000+ 350000+46800 =828,800 ريال

ج - الأرباح المحتجزة = 900,000 – 828,800 = 71,200 ريال

ثانياً : حـ/ توزيع الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في 1991/12/31م

منه	البيان	لـه	البيان
72,000	إلى حـ/ الاحتياطي الإجباري	720,000	من حـ/الأرباح والخسائر (صافي الربح بعد الضرائب)
144,000	إلى حـ/ الاحتياطي الاختياري		
36,000	إلى حـ/ احتياطي توسعات		
46,800	إلى حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
350,000	إلى حـ/ حملة الأسهم		
71,200	إلى حـ/ الربح المحتجز (رصيد)		
720,000		720,000	

ثالثاً: قيود اليومية المتعلقة بتوزيع الأرباح

منه	لـه	البيان
900,000		من حـ/ الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	180,00	حـ / مخصص ضريبة الأرباح
	720,000	حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		إقفال الأرباح الصافية في حساب التوزيع بعد خصم ضريبة الأرباح

720,000		من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	72,000	حـ/ الاحتياطي الإجباري
	144,000	حـ/ الاحتياطي الاختياري
	36,000	حـ/ احتياطي توسعات
	46,800	حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	350,000	حـ/ حملة الأسهم
	71,200	حـ/ الأرباح المحتجزة
		توزيع الأرباح بموجب قانون الشركات وقرار الجمعية العامة

ويستحق المساهم حصته في الأرباح، وفقاً للمادة (192) من قانون الشركات اليمني، بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها. وعليه يقوم مجلس الإدارة بتخصيص حساب في البنك لصرف الكوبون، وتوزيع الأرباح على المساهمين خلال شهرين على الأكثر من تاريخ صدور القرار ما لم ينص نظام الشركة على مدة أقل. وبموجب ذلك تجرى قيود سداد أرباح الأسهم - الكوبون، بنفس الطريقة التي سبق عرضها في الوحدة الثانية.

5. قائمة توزيع الأرباح والخسائر:

فيما يلي عرض لقائمة توزيع الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في / / م

كلي	جزئي	البيــان
×××		صافي الربح (من واقع حساب الأرباح والخسائر)
(××)		(-) مخصص ضريبة الدخل (حسب سعر الضريبة)
×××		صافي الربح (بعد خصم الضريبة)
		يطرح منها : اقتراح التوزيع التالي:
	×××	الاحتياطي القانوني
(×××)	×××	الاحتياطيات الاختيارية
×××		صافي الربح القابل للتوزيع
×××		(+) الأرباح المرحلة من السنة الماضية .
	×××	مخصص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(×××)	×××	حصة المساهمين في الأرباح
×××		بقية الأرباح (تحتجز وترحل إلى العام التالي).

5- 1- ربحية السهم:

تتوقف عملية احتساب ربحية السهم على أنواع الأسهم التي يتكون منها رأس مال الشركة ؛ فإذا كان مكوناً من أسهم عادية فقط، يكون صافي الربح خاص بالأسهم العادية . وعليه، يتم إيجاد ربحية السهم، وذلك بقسمة صافي الربح بعد خصم ضريبة الدخل على عدد الأسهم المصدرة . أما إذا كان مكوناً من أسهم عادية وأسهم ممتازة، فإنه يتم استبعاد ما يخص الأسهم الممتازة من الربحية، وخصمها كذلك من صافي الربح الكلي للوصول إلى صافي الربح الخاص بالأسهم العادية . والعكس إذا حققت الشركة خسارة يتم إضافة ربحية الأسهم الممتازة إلى صافي الخسارة.

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

1- اذكر المقصود بالقوائم المالية.
2- هناك فروق بين حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر، اذكر تلك الفروق.
3- صور حساب توزيع الأرباح والخسائر في شركة مساهمة .
4- ما المقصود بتوزيع الأرباح والخسائر؟
5- وضع المشرع اليمني في المادة (191) من قانون الشركات اليمني ترتيب لتوزيع الأرباح ، أذكر تلك الترتيب.
6- عدد أنواع الاحتياطيات في الشركة المساهمة.
7- ما هو الاحتياطي الاتفاقي أو الاختياري؟
8- أجب بنعم أو لا ، معللاً إجابتك بعبارات علمية مختصرة، على ما يلي:
   أ) لا يوجد تاريخ محدد للدورة المحاسبية في الشركات المساهمة.
   ب) الأرباح الرأسمالية لا تدخل في الربح القابل للتوزيع في الشركات المساهمة.
   ج) لا يوجد فرق بين المصروفات والموجودات قصيرة الأجل والمصروفات والموجودات طويلة الأجل.
   د) يخضع الاحتياطي القانوني للضرائب.
   هـ) الأرباح الصافية في الشركة المساهمة هي الأرباح قيد التوزيع.

؟

6ـ الخلاصة:

عزيزي الطالب، تناولنا في الجزء الأول من هذه الوحدة القوائم المالية في شركة المساهمة من حيث المفهوم والأنواع ومكونات كل نوع منها ، وخلصنا من دراستنا لتلك القوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة في نهاية كل فترة مالية، من أنها لا تختلف من حيث المضمون عن تلك القوائم التي تعدها أي وحدة اقتصادية أخرى، فهي تشمل:

1- **الحسابات الختامية**: (وقد يستعاض عنها بقائمة الدخل) ، وتتكون الحسابات الختامية في المنشآت الصناعية من: حـ / التشغيل ، وحـ / المتاجرة، وحـ / الأرباح والخسائر، بينما في المنشآت التجارية تتكون من حـ / المتاجرة، وحـ / الأرباح والخسائر، وأن حـ / التشغيل يظهر قيمة الوحدات تامة الصنع التي تقفل في حساب المتاجرة، بينما حـ / المتاجرة يظهر مجمل ربح أو مجمل خسارة الدورة التجارية الذي يقفل في حـ/ الأرباح والخسائر، ثم يخصم منه أو يضاف إليها قيمة عناصر المصروفات العمومية والإدارية للوصول إلى صافي ربح أو خسارة النشاط العادي، الذي بدوره يقفل في حـ/ توزع الأرباح والخسائر. وقد يستعاض عن حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر بقائمة تسمى قائمة الدخل .

2- **الميزانية العمومية** : (وقد يستعاض عنها بقائمة المركز المالي). وتعرف الميزانية العمومية ، بأنها عبارة عن جدول مكون من جانبين. يتضمن جانبه الأيمن أرصدة حسابات موجودات الشركة ، ويتضمن جانبه الأيسر مطلوبات الشركة المرحلة للسنة المالية التالية مبوبة وفق ترتيب معين . وقد يتم عرض الموجودات والمطلوبات في كشف ، يسمى قائمة المركز المالي . تعرض الموجودات في جزئه الأعلى ، والمطلوبات في جزئه الأسفل .

3- وقد تضاف إلى الحسابات الختامية والميزانية العمومية قائمة التغير في المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية.

كما تناولنا في الجزء الثاني من هذه الوحدة ، الأسس والإجراءات التي تحكم عملية توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطيات المختلفة، وتصوير حساب التوزيع ، والمعالجة المحاسبية لعملية توزيع الأرباح الصافية حسابياً ومحاسبياً على بنود حساب التوزيع المختلفة. **وأخيراً** ضمنا هذه الوحدة العديد من الأمثلة التوضيحية والتدريبات التطبيقية وعدداً من أسئلة التقويم الذاتي .

7ـ لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

تطرقنا في هذه الوحدة للقوائم المالية في الشركات المساهمة ، من حيث المفهوم والأنواع والعناصر التي تتضمنها كل قائمة . وفي الوحدة القادمة ، سيتم تناول انقضاء شركة المساهمة ؛ المقصود بالتصفية الشركة أسبابها أنواعها والمعالجة المحاسبية لها

8ـ مسرد المصطلحات:

FISCAL YEAR	السنة المالية
Natural Business year	السنة المالية التجارية
a statement of activity	فترة محاسبية
Accounting Cycle	الفترة المحاسبية
Opening Balance	رصيد أول المدة
Adjusting entries	قيود التسوية
Financial Statements	القوائم المالية
Balance Sheet	الميزانية العمومية
Final Accounts	الحسابات الختامية
Income Statement	قائمة الدخل
Consolidated Profit and Loss Account	حساب الأرباح والخسائر الموحد
Capital Statement	بيان رأس المال
The statement of Changes in Net working Capital.	صافي رأس المال العامل
Cash Flow Analysis	قائمة التدفقات النقدية
a statement of Investment	قائمة استثمار
Accrued Dividend	أرباح مستحقة
Accountant's Report	تقرير محاسبي
Combined Income and Retained Earnings Statement	بيان الأرباح والخسائر الموحدة للأرباح غير الموزعة
Rights of stockholders	حقوق المساهمين
Stockholders' Equity	حقوق ملكية المساهمين
Return on Equity	عائد رأس المال
Normal Return	العائد العادي
Allocation of	توزيع
Distribution Account	حساب التوزيع
Distribution of Profits	توزيع الأرباح

GENERAL RESERVE	احتياطي عام
Legal reserve	الاحتياطي القانوني
Reserve account	حساب الاحتياطي
Retained Earnings	أرباح محتجزة
Dividend	ربح السهم
Earnings Per Share	ربح السهم
Coupon	الكوبون

9- المراجع:

1- وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

2- د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

3- د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

4- د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

5- د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق : محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

6- حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .

7- د. محمد جليلاني : محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .

8- د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .

9- د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

10- د. عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، إسكندرية 1968م

11- قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .



انقضاء شركة المساهمة والمعالجة المحاسبية لحالات نتائج التصفية المختلفة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1ـ المقدمة:

1.1. التمهيد:

لقد جاءت الأحكام العامة لانقضاء الشركة المساهمة وتصفيتها في المواد (من 213 – 221) من قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م . ويعبر مصطلح انقضاء الشركة عن تصفية الشركة أو اندماجها مع شركة أخرى. والأسباب التي بموجبها تنقضي شركات المساهمة،ع تلك التي تؤدي إلى انقضاء شركات التضامن، فقد تضمنت المادة (213) منه على أن الشركة المساهمة تنحل وتصفى في الأحوال الآتية :

1 - بانتهاء المدة المحددة لها في نظامها الأساسي أو إتمام المشروع الذي تأسست من أجله أو باستحالة إتمامه ويحق للشركة طلب التمديد لفترة أخرى.

2 - بقرار من الجمعية العامة غير العادية يحوز الأغلبية المطلقة لأسهم الشركة .

3 - اندماج الشركة بشركة أو مؤسسة أخرى.

4 - في جميع الحالات المنصوص عليها في هذا القانون أو نظام الشركة.

كما جاءت الفقرة (أ) من المادة (214) التالي نصها للتمييز بين التصفية والفسخ :

تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ البدء بإجراءات التصفية، وذلك إلى المدى الذي تتطلبه إجراءات التصفية، وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من تصفيتها.

يتضح من نص الفقرة السابقة، أن الشركة المساهمة تبقى متمتعة بشخصيتها المعنوية (الاعتبارية) طيلة فترة التصفية، ويمثلها المصفي، ولا تفقدها إلا بعد انتهاء أعمال التصفية، حينئذ تفسخ الشركة وتفقد شخصيتها المعنوية .

كما ألزم المشرع اليمني في المادة (215) القائمين على مصفية الشركة بضرورة شهر قرار حل الشركة وتصفيتها في السجل التجاري.

1- 2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس، يتوقع عند إكمالك دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1) توضح المقصود بانقضاء شركة المساهمة وصور انقضائها .

2) تشرح أسباب انقضاء شركة المساهمة .

3) تميز بين أولويات السداد في التصفية لشركات المساهمة.

تعالج محاسبياً نتائج عملية التصفية المختلفة.



1- 3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى جزأين :

الجزء الأول: يتناول ماهية عملية انقضاء شركة المساهمة وأنواعها. وهذا الجزء حقق الأهداف من الأول إلى الثالث.

الجزء الثاني: يتناول المعالجة المحاسبية لتصفية شركات المساهمة، وهذا الجزء حقق الهدف الرابع.

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة:

(1) د. أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في محاسبة الشركات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1982م ، (ص 477 – 489).

د. وليد زكريا صيام وآخرون: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن، الطبعة الرابعة، 2007م . (من ص277 إلى 296).

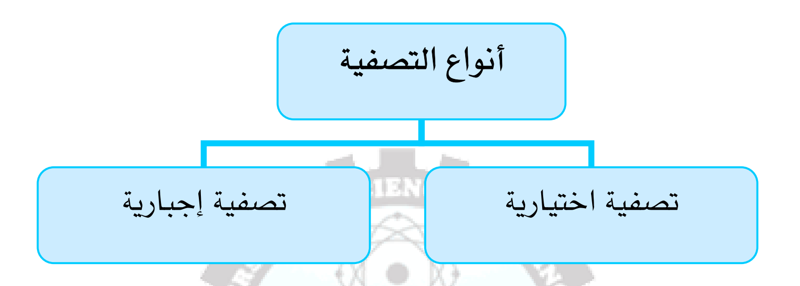


2- تصفية شركات المساهمة:

يتضح من نصوص المادة (213) السابقة، والمادة (13) من قانون الشركات، أن مصطلح التصفية يتضمن مفهوم كل من التصفية الاختيارية، والتصفية الإجبارية. وسيتم فيما يلي تناول كل مفهوم .

2- 1- أنواع تصفية شركات المساهمة:

تصنف تصفية الشركات المساهمة إلى نوعين، هما:



2-1-1- التصفية الاختيارية:

تعد تصفية الشركة المساهمة تصفية اختيارية إذا تمت بموجب قرار اتخذ من الجمعية العامة في اجتماع غير عادي. وتحدد المادة (213) من قانون الشركات اليمني إجراءات التصفية الاختيارية للشركة المساهمة، تتم وفقاً للبند (2) على أن تصفية الشركة تتم " **بقرا ر من الجمعية العامة غير العادية يحوز الأغلبية المطلقة لأسهم الشركة** ".

2-1-2- التصفية الإجبارية:

تعد تصفية الشركة المساهمة تصفية إجبارية إذا تمت بموجب طلب بلائحة دعوى يقدم من النائب العام أو نائبه إلى المحكمة، وللمحكمة أن تقرر التصفية في أي من الحالات الآتية:

1- إذا ارتكبت الشركة مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي .

2- إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.

3- إذا توقفت الشركة عن ممارسة أعمالها مدة سنة دون سبب أو مبرر مشروع.

4- إذا تجاوزت خسائرها المتراكمة للشركة عن 75٪ من رأس مالها من رأسمالها المكتتب به .

2- 2- إجراءات تصفية الشركات المساهمة :

تتضمن المواد (48 ،217، 219، 220، 221) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997م إجراءات تصفية الشركات المساهمة، والتي يمكن تلخيصها بالخطوات الآتية :

1) بعد صدور قرار الجمعية العامة غير العادية أو حكم المحكمة بتصفية الشركة، يتم تعيين المصفين" وإذا لم يعين المصفون في نظام الشركة الأساسي يجري تعيينهم باقتراع الجمعية العامة غير العادلة وإذا أخفقت الجمعية العامة بتعيينهم فيعود أمر تعيينهم للوزير أو للمحكمة المختصة " المادة (217).

2) "يتلقى المصفون حسابات أعمال الإدارة التي قام بها مجلس الإدارة اعتباراً من موافقة الجمعية العامة على الميزانية الأخيرة إلى افتتاح التصفية فيوافقون عليها أو يعرضون على الوزارة أو القضاء حسب مقتضى الحال المشاكل التي تعترضهم " المادة (219).

3) بعد تلقي المصفي الميزانية الأخيرة، فإنه يقوم بالأعمال المحددة في المادة **(48)** من القانون، والمتمثلة بالإجراءات الآتية:

> **1** - على المصفين أن يضعوا قائمة الجرد بالتعاون مع مديري الشركة .
>
> **2** - يحصر المصفون ما للشركة من ديون في ذمة الغير أو في ذمة الشركاء ويوفون ما عليها من الديون ويبيعون موجوداتها ويقومون بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية ويوزعون صافي موجوداتها بين الشركاء .
>
> **3** - لا يجوز للمصفين أن يواصلوا استثمار مشروع الشركة .
>
> **4** - لا يجوز للمصفين أن يتنازلوا عن أموال وموجودات الشركة بالجملة إلاّ بمقتضى ترخيص خاص من الشركاء .
>
> **5** - على المصفين أن يقدموا للشركاء جميع المعلومات التي يطلبونها عن حالة التصفية ونتيجتها وعلى المديرين والشركاء التعاون معهم وعدم وضع العراقيل في سبيل التصفية عن طريق التقدم بمطالب تعسفية .

4) " إذا تجاوزت مدة التصفية سنة واحدة وجب على المصفين أن يضعوا الميزانية السنوية للشركة وينشرونها " المادة(220).

5) أما إجراءات ما بعد انتهاء أعمال التصفية، فتضمنتها المادة (221)، وتشمل الآتي:

أ - بعد انتهاء أعمال التصفية يضع المصفون ميزانية نهائية يعينون فيها نصيب كل مساهم في توزيع موجودات الشركة .

ب - يضع مفتشوا الحسابات تقريراً عن الحسابات التي يقدمها المصفون يعرض على الجمعية العامة العادية لتقرير الموافقة عليها وإبراء ذمة المصفين .

ج - إذا اعترضت الجمعية العامة على الحسابات ولم تستطع الوزارة حل الخلاف يرفع إلى المحكمة المختصة للبت فيه.

2- 3- ترتيب أولويات السداد في تصفية شركات المساهمة:

نصت المادة (216) على أن " تجرى التصفية مبدئيا في شركات المساهمة حسب القواعد المنصوص عليها بخصوص شركات التضامن" . وجاء ترتيب أولويات السداد في حالة تصفية شركات التضامن في المادة (49) على النحو التالي:

أ - تدفع النفقات والمصاريف الناشئة عن تصفية الشركة .

ب - تدفع الديون المترتبة على الشركة إلى الدائنين من غير الشركاء مع دفع الحقوق الممتازة أولاً.

د - تدفع لكل شريك (مساهم) حصته من رأس المال .. وإذا كان الباقي من موجودات الشركة لا يكفي لذلك، فيدفع لكل شريك (مساهم) من هذا الباقي بنسبة حصته في رأسمال الشركة .

هـ - يوزع ما تبقى من موجودات الشركة على الشركاء (المساهمين) بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

وعليه، فإن ترتيب أولويات السداد في شركات المساهمة هو نفس الترتيب الوارد آنفاً. ويقصد بالحقوق الممتازة الواردة في الفقرة (ب) ديون الشركة بضمان رهن لأصل أو أكثر من أصول الشركة، أو قرض السندات المكتوب عليها الحق في أولوية السداد عند تصفية الشركة .

2- 4- المعالجة المحاسبية لتصفية شركات المساهمة :

كما في حالة تصفية شركة التضامن، يتم فتح حسابات التصفية الثلاثة: حـ / التصفية، حـ/البنك، حـ / المساهمين . وبعد إتمام إجراءات بيع أصول الشركة، وتحصيل مبالغ أرصدة الحسابات المدينة، تكون نتيجة تصفية شركة المساهمة أحد احتماليين:

الأول: أن تكون نتيجة التصفية ربحاً : وهذا يعني أن قيمة بيع الأصول بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من الأرصدة المدينة أكبر من صافي قيمتها الدفترية، والفرق بين القيمتين، يعد (ربحاً) للمساهمين يرحل بعد استقطاع ضريبة الدخل المستحقة عليه إلى حـ / رأس المال (المساهمين) الجانب الدائن.

الثاني: أن تكون نتيجة التصفية خسارة: وهذا يعني أن قيمة بيع الأصول بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من الأرصدة المدينة أقل من صافي القيم الدفترية لها والفرق بين القيمتين، يعد (خسارة) على المساهمين ترحل إلى حساب المساهمين الجانب المدين.

وإذا كانت نتيجة التصفية خسارة، فإن المصفي يواجه أحد احتمالات الخسارة الآتية:

أ- ***أن تكون الخسارة أقل من رأس المال*** : في هذه الحالة، يتم ترحيل الخسارة إلى الجانب المدين من حساب رأس المال (أي خصمها من رأس المال)، وبعد ذلك يظل هناك رصيد في حساب رأس المال، هذا الرصيد من حق المساهمين، حيث يقوم المصفي بتوزيعه عليهم بحسب النسبة التي يمتلكها كل مساهم في رأس مال الشركة.

ب- ***أن تكون الخسارة أكبر من رأس المال مع وجود احتياطات كافية:*** في هذه الحالة، يتم إقفال الاحتياطيات وغيرها من حقوق الملكية في حساب رأس المال لتغطية الخسارة الزائدة عن رأس المال منها، وكذلك إقفال الخسارة في الجانب المدين من حساب رأس المال (أي خصمها من رأس المال)، وإذا بقي رصيد دائن في حساب رأس المال، فإن هذا الرصيد من حق المساهمين، يقوم المصفي بتوزيعه عليهم بحسب النسبة التي يمتلكها كل مساهم في رأس مال الشركة.

ج- ***أن تكون الخسارة أكبر من رأس المال وغيره من حقوق الملكية*** : في هذه الحالة، خسارة التصفية التهمت كامل حقوق الملكية للمساهمين، وجزء من حقوق (الغير) الدائنين. ونظراً لأن المساهمين في شركات المساهمة مسئوليتهم محدودة في حدود قيمة ما يمتلكون من أسهم، وفي حالة سداد المساهمين لكامل قيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها، فليس أمام الدائنين من خيار إلا التنازل عن جزء من حقوقهم على الشركة، ثم يقوم المصفي بتوزيع المبالغ المتوفرة لديه بين الدائنين توزيعاً نسبياً.

ونورد فيما يلي أمثلة توضيحية لمختلف حالات التصفية المشار إليها أعلاه.

2-4-1- المعالجة المحاسبية" نتيجة التصفية ربح " :

مثال (1): قررت الجمعية العامة غير العادية لإحدى الشركات المساهمة، تصفية الشركة اختيارياً، وكانت بيانات ميزانيتها في تاريخ التصفية كما هي موضحة بالجدول التالي:

الأصول		الخصوم	
4000000	أصول ثابتة	6000000	رأس المال المصدر والمدفوع (60000 سهم بقيمة أسمية100 ريال للسهم)
2000000	أصول متداولة	500000	احتياطيات
600000	البنك	100000	دائنون
6600000	إجمالي الأصول	6600000	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

وقد تمت التصفية على النحو التالي:

1- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ 4,500,000 ريال يمني.

2- حصل من الأصول المتداولة مبلغ 2,200,000 ريال يمني.

3- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي 200,000 ريال يمني.

المطلوب:

1) تصوير حـ/ التصفية، حـ/ المساهمين، حـ/ البنك.

2) تحديد نصيب السهم من صافي نتيجة التصفية .

3) إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية تصفية الشركة .

حـل مثال (1) " حالة نتيجة التصفية ربح" :

أولاً : تصوير حسابات التصفية :

منه — **حـ / التصفية** — لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
4000000	إلى حـ/ الأصول ثابتة	4500000	من حـ/ البنك/ قيمة بيع أصول ثابتة
2000000	إلى حـ/ الأصول المتداولة	2200000	من حـ/ البنك/ متحصلات أصول متداولة
200000	إلى حـ/ مصاريف التصفية		
500000	رصيد (ربح التصفية)		
6700000	المجموع	6700000	المجموع
	إلى مذكورين	500000	رصيد منقول (ربح التصفية)
100000	حـ/ ضريبة ربح التصفية		
400000	حـ/ المساهمين		
500000	المجموع	500000	المجموع

ملاحظة: نتيجة التصفية (ربح) قدره خمسون ألف ريال لذلك تم إخضاعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمعدل 20٪، وذلك بفرض أن الشركة من الشركات الخاضعة، والباقي تم تحويله لحساب المساهمين.

منـه | ح/ المساهمين | لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
6900000	رصيد (إلى حـ/ البنك)	6000000 500000 400000	من حـ/ رأس المال من حـ/ الاحتياطي الإجباري من حـ/ التصفية (ربح)
6900000	المجموع	6900000	المجموع

منـه | ح/ البنـك | لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
600000 4500000 2200000	رصيد من الميزانية إلى حـ/ التصفية / بيع أصول ثابتة إلى حـ/ التصفية / متحصلات أصول متداولة	200000 100000 100000 6900000	من حـ/ مصاريف التصفية من حـ/ دائنون من حـ/ دائرة ضريبة الدخل رصيد (من حـ/ المساهمين)
7300000	المجموع	7300000	المجموع

ثانياً: نصيب السهم من صافي نتيجة التصفية = رصيد حـ / المساهمين ÷ عدد الأسهم
= 6,900,000 ÷ 60,000 = 115 ريال .

ثالثاً: القيود اليومية:

منه	له	البيان	التاريخ
6000000	 4000000 2000000	من حـ / التصفية إلى مذكورين حـ / الأصول الثابتة حـ / الأصول المتداولة قيد إقفال الأصول غير النقدية في حساب التصفية.	
 6000000 500000	 6500000	من مذكورين حـ / رأس المال حـ / الاحتياطيات إلى حـ / المساهمين قيد إقفال حقوق الملكية في حساب المساهمين .	
4500000	 4500000	من حـ / البنك إلى حـ / التصفية قيد بيع الأصول الثابتة.	

منه	له	البيان	التاريخ
2200000	2200000	من حـ / البنك إلى حـ / التصفية قيد المبالغ المحصلة من الأصول المتداولة.	
200000	200000	من حـ / مصاريف التصفية إلى حـ / البنك قيد سداد مصاريف التصفية .	
200000	200000	من حـ / التصفية إلى حـ / مصاريف التصفية قيد إقفال مصاريف التصفية في حساب التصفية.	
500000	100000 400000	من حـ / التصفية إلى مذكورين حـ / مصلحة الضرائب (ضريبة الأرباح) حـ / المساهمين قيد توزيع ربح التصفية وإقفال حساب التصفية.	
100000 100000	200000	من مذكورين حـ / الدائنين حـ / مصلحة الضرائب (ضريبة الأرباح) إلى حـ / البنك قيد سداد الدائنين وضريبة ربح التصفية .	
6900000	6900000	من حـ / المساهمين إلى حـ / البنك قيد توزيع رصيد البنك على المساهمين وإقفال حسابي البنك والمساهمين.	

2-4-2- المعالجة المحاسبية" نتيجة التصفية خسارة تقل عن رأس المال" :

مثال (2):

بفرض أن المبالغ المحصلة من عملية التصفية في المثال السابق كانت كالتالي:

- المتحصلات من بيع الأصول الثابتة **3850000** ريال يمني.
- المتحصلات من الأصول المتداولة **1800000** ريال يمني.
- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي **150000** ريال يمني.

المطلوب:

تصوير حـ/ التصفية ، حـ/ المساهمين ، حـ/ البنك.

حـل مثال (2) نتيجة التصفية خسارة لم تتجاوز رأس المال :-

منـه | حـ/ التصفية | لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
4000000	إلى حـ/ الأصول ثابتة	3850000	من حـ/ البنك (بيع أصول ثابتة)
2000000	إلى حـ/ الأصول متداولة	1800000	من حـ/ البنك (متحصلات أصول متداولة)
150000	إلى حـ/ مصاريف التصفية	500000	رصيد خسارة (من حـ/ المساهمين)
6150000	المجموع	6150000	المجموع

منـه | حـ/ المساهمين | لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
500000	إلى حـ/ التصفية (خسارة)	6000000	من حـ/ رأس المال
5900000	رصيد (إلى حـ/ البنك)	400000	من حـ/ الاحتياطي الإجباري
6400000	المجموع	6400000	المجموع

منـه | حـ/ البنـك | لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
500000	رصيد من الميزانية	150000	من حـ/ مصاريف التصفية
3850000	إلى حـ/ التصفية (بيع أصول ثابتة)	100000	من حـ/ دائنون
1800000	إلى حـ/ التصفية /متحصلات أصول متداولة	5900000	رصيد (من حـ/ المساهمين)
6150000	المجموع	6150000	المجموع

2-4-3- نتيجة التصفية خسارة تزيد عن رأس المال مع وجود احتياطيات كافية :

مثال (3):

بفرض أن بيانات ميزانية إحدى الشركات المساهمة في تاريخ تصفيتها كانت كالتالي:

الأصول		الخصوم	
6500000	أصول ثابتة	5000000	رأس المال 50000 سهم بقيمة أسمية 100 ريال
5200000	أصول متداولة	4000000	احتياطيات
300000	البنك	3000000	دائنون
12000000	إجمالي الأصول	12000000	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

وقد تمت التصفية على النحو التالي:

- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ 3000000 ريال. وحصل من الأصول المتداولة مبلغ 2750000 ريال. وبلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي 50000 ريال.

المطلوب: تصوير حـ/ التصفية ، حـ/ المساهمين، حـ/ البنك.

حـل المثال (3):

منه **حـ/ التصفية** لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
6500000	إلى حـ/ الأصول ثابتة	3000000	من حـ/ البنك (متحصلات بيع أصول
5200000	إلى حـ/ الأصول متداولة	2750000	من حـ/ البنك (متحصلات أصول متداولة)
50000	إلى حـ/ مصاريف التصفية	6000000	من حـ/ المساهمين (خسارة)
11750000		11750000	

منه **حـ/ المساهمين** لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
6000000	إلى حـ/ التصفية (الخسارة)	5000000	من حـ/ رأس المال
3000000	إلى حـ/ البنك	4000000	من حـ / الاحتياطيات
9000000		9000000	

منه **حـ/ البنـك** لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
300000	رصيد من الميزانية	50000	من حـ/ مصاريف
3000000	إلى حـ/ التصفية (بيع أصول ثابتة)	3000000	من حـ/ دائنون
2750000	إلى حـ/ التصفية /متحصلات أصول متداولة)	3000000	من حـ/ المساهمين
6050000	المجموع	6050000	المجموع

ملاحظـة: في هـذا المثـال كـانـت خسـارة التـصفية 6,000,000ريـال، وهـي تفـوق رأس المـال البـالـغ 5,000,000 ريـال، لـذلك اسـتخدام جـزء مـن الاحتياطيـات لتغطيـة فـرق الخسـارة البـالـغ 1,000,000ريال. وبـاقي الاحتيـاطي وقدره 3,000,000 ريـال تم سـداده للمساهمين على أساس نسبة الأسهم التي يمتلكها كل واحد منهم.

2-4-4- نتيجة التصفية خسارة تزيد عن رأس المال والاحتياطيات:

مثال (4):

بفرض أن بيانات ميزانية إحدى الشركات المساهمة في تاريخ تصفيتها كانت كالتالي:

الأصول		الخصوم	
6000000	أصول ثابتة	5000000	رأس المال
3000000	أصول متداولة		50000 سهم بقيمة أسمية 100 ر.ي
		500000	احتياطيات
500000	البنك	4000000	دائنون
9500000	إجمالي الأصول	9500000	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

وقد تمت التصفية على النحو التالي:

- المتحصلات من بيع الأصول الثابتة بمبلغ 1500000 ريال يمني.
- المتحصلات من بيع الأصول المتداولة مبلغ 800000 ريال يمني.
- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي 200000 ريال يمني.

المطلوب: تصوير حـ/ التصفية، حـ/ المساهمين، حـ/ البنك.

حـل المثال (4):

منه — حـ/ التصفية — لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
6000000	إلى حـ/ الأصول ثابتة	1500000	من حـ/ البنك (متحصلات بيع أصول ثابتة)
3000000	إلى حـ/ الأصول متداولة	800000	من حـ/ البنك (متحصلات أصول متداولة)
200000	إلى حـ/ مصاريف التصفية	6900000	من حـ/ المساهمين (خسارة)
9200000	المجموع	9200000	المجموع

منه — حـ/ المساهمين — لـه

المبلغ	البيـان	المبلغ	البيـان
6900000	إلى حـ/ التصفية (خسارة)	5500000	من حـ/ رأس المال
		1400000	من حـ/ دائنون (المبلغ المتنازل عنه)
6900000	المجموع	6900000	المجموع

منه | ح/ البنك | له

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
500000	رصيد من الميزانية	200000	من ح/ مصاريف التصفية
1500000	إلى ح/ التصفية (بيع أصول ثابتة)	2600000	من ح/ دائنون
800000	إلى ح/ التصفية / متحصلات أصول متداولة		
2800000	المجموع	2800000	المجموع

أسئلة التقويم الذاتي

عزيزي الدارس،

أولاً : اختر الإجابة الصحيحة من الإجابات الواردة لكل عبارة من العبارات التالية:

(1) لا يجوز وقف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجباري قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المقتطعة لهذا الحساب ما يعادل:

أ - 100٪ من رأسمال الشركة. ب - 75٪ من رأسمال الشركة.

جـ - 50٪ من رأسمال الشركة. د - 25٪ من رأسمال الشركة. هـ - لا شئ مما سبق.

(2): يتم تخصيص الأسهم في الشركة المساهمة العامة عند:

أ- تأسيس الشركة ب - طرح الأسهم للاكتتاب العام

جـ - تسديد قيمة قسط الاكتتاب د- تسديد جميع الأقساط. هـ - لا شئ مما سبق

ثانياً: بفرض أن إحدى الشركات المساهمة، حققت ربحاً صافياً مقداره **1,500,000** ريال عن سنة **2010**م في حين بلغ رصيد الأرباح المدورة **150,000**ريال.

المطلوب: إعداد جدول توزيع الأرباح، وتصوير حساب توزيع الأرباح في ضوء توصيات مجلس الإدارة التالية:

ثالثاً: نفرض أن ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2010/3/15م كانت بياناتها على النحو التالي:

الأصول: موجودات مختلفة 2700000ريال، بنك 300000ريال.

الخصوم: رأس المال 100000ريال، مطلوبات مختلفة 1950000ريال، احتياطي إجباري 50000 ريال.

وفي هذا التاريخ تمت تصفية الشركة، وبيعت الموجودات بمبلغ 2500000ريال، وسددت جميع الالتزامات لمستحقيها، وبلغت مصاريف التصفية 5000 ريال.

المطلوب: تصوير حسابات التصفية (ح/ التصفية، ح/ المساهمين، ح/ البنك).

؟

3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس، تناولنا في الجزء الأول من هذه الوحدة ، المقصود بانقضاء شركة المساهمة وأسباب انقضاؤها وصور انقضاء هذا النوع من الشركات، وخلصنا من دراستنا لانقضاء شركات المساهمة وتصفيتها إلى أن تصفية هذا النوع من الشركات لا يختلف عن تصفية شركات التضامن التي سبق التعرض لها في الجزء الأول من محاسبة الشركات . فتنقسم تصفية شركة المساهمة إلى نوعين من التصفية :

1- تصفية اختيارية ، ويتم ذلك بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة غير العادية .

2- تصفية إجبارية ، أي يتم تصفيتها بموجب حكم المحكمة .

وفي كلا النوعين من التصفية قد يتم بيع أصول الشركة بفترة زمنية قصيرة ، وتسمى في هذه الحالة تصفية سريعة ، وقد تمتد الفترة إلى أشهر وسنوات، وتسمى في هذه الحالة تصفية تدريجية. وفي هذه الحالة إذا حلت نهاية السنة المالية ولم تنجز عملية التصفية وجب على المصفي إعداد ميزانية يبين فيها المرحلة التي وصلت إليها عملية التصفية .

كما تناولنا المقصود بالمصفي ومهمته الأساسية ، ووصلنا إلى أن مهمته لا تختلف عن مهمة المصفي في شركة التضامن، والمتمثلة في: بيع أصول الشركة واستلام قيمتها ، وتحصيل أرصدة حسابات المدينين ، وسداد التزامات الشركة وفق الترتيب الوارد في المادة (48) من قانون الشركات ، وتوزيع رصيد حساب البنك الباقي على حملة الأسهم حسب نصيب السهم من رصيد حساب المساهمين .

وفي الجزء الثاني من هذه الوحدة ، تناولنا المعالجة المحاسبية لتصفية شركة المساهمة عرضنا فيها حسابات التصفية وقيود إقفال أصول الشركة في حساب التصفية وقيود بيع وتحصيل أموال الشركة لدى الغير وقيود سداد التزامات الشركة للغير موضحين ذلك بالأمثلة التطبيقية والتدريبات المحلولة . كما ضمنا هذه الوحدة مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي التي يطلب من الدارس الإجابة عنها.

4. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس، سوف نتناول في الوحدة التالية إلى شركات التوصية بالأسهم من حيث مفهوم وخصائص وإدارة هذا النوع من الشركات وكذا المعالجة المحاسبية لتكوين شركات التوصية بالأسهم والحسابات الختامية والميزانية العمومية وأخيراً سوف يتم تناول انقضاء شركات التوصية بالأسهم.

5. مسرد المصطلحات:

يصفي شركة	**Liquidate a Company**
توزيع الأرباح الأسهم أو التصفية	**Dividend**

6. المراجع:

1- وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .
2- د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .
3- د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .
4- د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .
5- د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .
6- د. محمد جيلاني : محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .
7- د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق : محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .
8- د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .
9- حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .
10-قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .



شركات التوصية بالأسهم


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

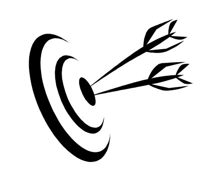
محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: نظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية، ورغبات المستثمرين وإمكاناتهم المالية والعلاقة فيما بينهم ، واستجابة لهذا التنوع والرغبات تعددت الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية، فكان هناك المنشآت الفردية والشركات (الأشخاص، والأموال) والمؤسسات ... الخ . ولما كان الكتاب مخصصاً لدراسة شركات الأموال، فقد خصصت هذه الوحدة لدراسة إحدى شركات الأموال، وهي شركة التوصية بالأسهم . وقد جاءت الأحكام العامة لمعالجة الجوانب المختلفة لشركات التوصية بالأسهم في مواد الفصل الثاني/الباب الثالث من (222) إلى (239) من قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م.

1-2. أهداف الوحدة:



يتوقع عند إكمال الطالب دراسة هذه الوحدة أن يكون قادراً على أن:

1- يتعرف على طبيعة وخصائص شركة التوصية بالأسهم .
2- يتعرف على إجراءات تكوين شركة التوصية بالأسهم وإدارتها .
3- يجري القيود اليومية لتكوين شركة التوصية بالأسهم وتصفيتها.



1-3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يتناول طبيعة وخصائص شركة التوصية بالأسهم. وهذا الجزء حقق الهدف الأول.

الجزء الثاني: يتناول إجراءات تكوين شركة التوصية بالأسهم وإدارتها. وهذا الجزء حقق الهدف الثاني.

الجزء الثالث: يتناول المعالجة المحاسبية لتكوين شركة التوصية بالأسهم وتصفيتها ، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

1- 3. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، يمكن للطالب الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة:

1- د. يوسف سعادة: محاسبة شركات الأموال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002م، (ص 333 – 345).

د. أحمد عمر بامشموس، وآخرون: محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، 2001م. (من ص288 إلى 297).

2. طبيعة شركة التوصية بالأسهم وإدارتها:

تتضمن المواد (من 222 إلى 229) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م ماهية شركة التوصية بالأسهم والخصائص التي تتميز بها عن غيرها من الشركات ومكونات إدارتها. وفيما يلي سيتم التعرض لكل منها .

2- 1- تعريف شركة التوصية بالأسهم:

عرف قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م في المادة (222) منه شركة التوصية بالأسهم بأنها " الشركة التي تتكون من فئتين من الشركاء، أحدهما فئة الشركاء المتضامنين المسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة، والأخرى فئة الشركاء المساهمين الذين لا يسألون عن التزامات الشركة إلاّ بقدر حصصهم برأس المال".

يستفاد من التعريف السابق، أن شركة التوصية بالأسهم تتكون من فئتين من الشركاء هما:

فئة الشركاء المتضامنين: وهؤلاء الشركاء يسألون بالتضامن في جميع أموالهم بما فيها الخاصة عن التزامات الشركة. وأجاز المشرع في المادة (223) من قانون الشركات أن تتكون شركة التوصية بالأسهم من شريك متضامن واحد.

فئة الشركاء المساهمين: وهؤلاء الشركاء لا يسألون عن التزامات الشركة إلاَّ بقدر حصصهم برأس المال. ووفقاً للمادة (223) السابقة، يجب أن لا يقل عدد شركاء هذه الفئة عن خمسة أشخاص .

2- 2- خصائص شركة التوصية بالأسهم:

كما يستفاد من مواد قانون الشركات (222 – 229)، أن شركات التوصية بالأسهم تتميز بالخصائص التالية:

1. يتكون الشركاء فيها من فئتين: الأولى فئة الشركاء المتضامنين المسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة، ويجوز أن تتكون هذه الفئة من شريك متضامن أو أكثر، والثانية فئة الشركاء المساهمين الذين لا يسألون عن التزامات الشركة إلاّ بقدر حصصهم برأس المال، ويجب أن لا يقل عدد هذه الفئة عن خمسة.
2. يتكون اسمها من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين فقط، على أن يضاف إلى اسمها عبارة (شركة التوصية بالأسهم).
3. يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول.
4. لا يجوز أن يقل رأسمالها عن ثلاثة ملايين ريال.
5. لا يجوز أن يقل عدد المؤسسين لها عن ستة.
6. تسري على الشركاء المتضامنين الأحكام الخاصة بشركة التضامن.
7. نموذج النظام الأساسي لشركة التوصية بالأسهم يصدر به قرار من مجلس الوزراء، ويوقع على النظام جميع الشركاء المتضامنين وغيرهم من المؤسسين ويكون حكمهم من حيث المسئولية حكم المؤسسين في الشركات المساهمة - المادة (227).
8. تسري الأحكام المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة على شركات التوصية بالأسهم مع مراعاة أن قرار الترخيص بتأسيسها يصدر من الوزير - المادة (228).
9. تسري على الصكوك التي تصدرها الأحكام التي تنظم الأسهم وأسناد القرض في الشركات المساهمة.

2- 3- إدارة شركة التوصية بالأسهم:

جاءت أحكام تنظيم الإدارة في شركة التوصية بالأسهم في المواد (من 230 إلى 238) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م، والتي صنفت الإدارة فيها إلى ثلاث هيئات، هي:

2-3-1- المديرون:

يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم، وفقاً للمادة (230) من قانون الشركات، إلى شريك متضامن أو أكثر، ويجب أن تذكر أسماء من عين للإدارة من الشركاء المتضامنين وسلطاتهم في نظام الشركة، ويكون حكم من يعهد إليهم بإدارة شركة التوصية بالأسهم على

الوجه المتقدم من حيث المسئولية حكم أعضاء مجالس الإدارة في شركة المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون، ويتولى المدير إجراء شهر الشركة ويكون مسئولا عن ذلك .

وبالنسبة لمكافأة المدير: فحددت في المادة (235) من القانون، بنسبة لا تتجاوز 1٪ من صافي الربح بعد خصم مبالغ الاحتياطي، إذا كانت مكافأة المديرين محددة في النظام الأساسي للشركة بنسبة معينة من الأرباح .

أما الشريك المساهم، وفقا لأحكام المادة (234)، فإنه :

1- لا يجوز له التدخل في أعمال الإدارة المتصلة بالغير ولو بناء على تفويض، وإذا خالف الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة كان مسئولاً في جميع أمواله عن الالتزامات التي تنشأ عما أجراه من أعمال الإدارة. أما إذا قام الشريك المساهم بأعمال الإدارة المحظورة عليه بناءً على تفويض صريح أو ضمني من الشركاء المتضامنين كان هؤلاء الشركاء مسئولين معه بالتضامن عن الالتزامات التي تنشأ عن هذه الأعمال.

2- ويجوز للشريك المساهم الاشتراك في أعمال الإدارة الداخلية في الحدود المنصوص عليها في عقد الشركة.

2-3-2- مجلس الرقابة:

تسري على مجلس الرقابة في شركات التوصية بالأسهم الأحكام الخاصة به في الشركات المساهمة، وتتضمن المواد (231، 232، 233، 236) من قانون الشركات الأحكام التي تنظم تكوين مجلس الرقابة وشروط تكوينه ومهامه .

أولاً : قوام مجلس الرقابة:

تبين الفقرة (أ) من المادة (231) من القانون عدد أعضاء مجلس الرقابة، حيث تنص بأن " يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس رقابة مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية التأسيسية من بين المساهمين أومن غيرهم ".

ثانياً : مدة مجلس الرقابة الأول:

حددت المدة الزمنية لمجلس الرقابة الأول في الفقرة (ب) من المادة (231) بسنة مالية واحدة تنتهي بانعقاد الاجتماع العادي للجمعية العامة العادية، وبعد ذلك يكون انتخاب مجلس الرقابة من اختصاص الجمعية العامة العادية، حيث يتم انتخابه وفقا للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة .

وفي كلتا الحالتين، لا يكون للشركاء المتضامنين صوت في انتخاب أعضاء مجلس الرقابة، وذلك وفقاً لنص الفقرة (ج) من المادة (231).

ثالثاً : اختصاصات مجلس الرقابة:

بينت المادتان (231، 232، 234) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م ،مهام واختصاصات مجلس الرقابة، والتي يمكن تلخيصها بالأعمال الآتية :

1- التحقق من أن إجراءات تأسيس الشركة قد تمت وفق أحكام القانون ويسأل أعضاؤه عن ذلك بالتضامن .

2- الرقابة على أعمال الشركة، وتحقيقاً لهذا الغرض للمجلس أن يطلب إلى المديرين تقديم حساب عن إداراتهم، وفحص دفاتر الشركة ووثائقها، وطلب جرد أموالها.

3- إبداء الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مدير الشركة.

4- الأذن في إجراء التصرفات التي يشترط نظام الشركة الحصول على إذنه للقيام بها.

5- دعوة الجمعية العامة للانعقاد إذا تبين له وقوع مخالفة جسيمة في إدارة الشركة. ولا يسأل أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين أو نتائجها إلا إذا علموا بما وقع من أخطاء واغفلوا إخطار الجمعية العامة بها .

6- تعيين مديراً مؤقتاً للقيام بأعمال الإدارة العاجلة، وذلك عند شغور مركز مدير شركة التوصية بالأسهم.

7- يجب على المدير المؤقت أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعيينه لتنتخب المدير الدائم .. فإذا انقضى هذا الميعاد دون دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد وجب على مجلس الرقابة توجيه الدعوة فوراً.

2-3-3- الجمعية العامة لشركة التوصية بالأسهم:

تتضمن المادتان (237، 238) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م الأحكام الخاصة بالجمعية العامة للشركة، حيث تنص الفقرة (أ) من المادة (237) منه بأن : يكون لشركة التوصية بالأسهم جمعية عامة، تسري عليها الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة في شركات المساهمة.

أما الفقرة (ب) من المادة (237)، فتتضمن القواعد المتعلقة بالقرارات التي تصدر عن الجمعية العامة العادية لشركة التوصية بالأسهم، حيث تنص على أن تصدر بإجماع الآراء إذا كان عدد الشركاء لا يتجاوز الستة أعضاء ما لم ينص القانون أو النظام الأساسي للشركة على غير ذلك .

أما المادة (238) منه، فتتضمن القواعد الخاصة بقرارات الجمعية العامة غير العادية للشركة المتعلقة بتعديل النظام الأساسي للشركة، حيث تنص على أنه " لا يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إدخال أي تعديل على نظام الشركة إلاّ بموافقة جميع الشركاء المتضامنين وتوافر النصاب المحدد بشأن الجمعيات العامة غير العادية لشركات المساهمة ".

أسئلة التقويم الذاتي

أجب بلا أو نعم عن كل عبارة من العبارات الآتية مع تصحيح العبارة الخاطئة :

1- يتولى إدارة شركة التوصية بالأسهم شريك متضامن واحد.

2- يجب أن تذكر أسماء من عين لإدارة شركة التوصية بالأسهم من الشركاء المتضامنين وسلطاتهم في عقد الشركة.

3- حكم من يعهد إليهم بإدارة شركة التوصية بالأسهم من حيث المسئولية حكم أعضاء مجالس الإدارة في شركة المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون.

4- لا يجوز للشريك المساهم التدخل في أعمال إدارة شركة التوصية بالأسهم ولو بناء على تفويض.

5- لا يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إدخال أي تعديل على نظام شركة التوصية بالأسهم بغض النظر عن موافقة الشركاء المتضامنين إذا توافر النصاب المحدد بشأن الجمعيات العامة غير العادية لشركات المساهمة.

6- تصدر قرارات الجمعية العامة في شركات التوصية بالأسهم بموافقة ستة أعضاء.

3. المعالجة المحاسبية في شركات التوصية بالأسهم :

المعالجات المحاسبية في شركة التوصية بالأسهم، لا تختلف عن تلك التي اتبعت في شركة المساهمة، حيث تنقسم المعالجة المحاسبية في شركات التوصية بالأسهم إلى ثلاث مراحل. المعالجة المحاسبية لمرحلة تكوين الشركة، ومرحلة إعادة التكوين، ومرحلة تصفية الشركة .

3- 1 - المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة :

نظراً لأن شركة التوصية بالأسهم تتكون من فئتين من الشركاء، فإن الأمر يتطلب التمييز في الدفاتر المحاسبية بين حصص الشركاء المتضامنين وحصص الشركاء المساهمين في رأس المال. كما يتطلب الأمر أن يظهر حساب رأس المال هذا التمييز بسبب المسئولية المحدودة للشركاء المساهمين. وسيتم توضيح المعالجة المحاسبية بالمثال التالي:

مثال (1):

نفرض أنه في 2010/1/1م تأسست شركة التوصية بالأسهم باسم (هاشم وأحمد وشركائهم) برأسمال قدره 3000000 ريال موزع على 15000سهم بقيمة اسمية للسهم 200 ريال.

فإذا علمت أن:

1- ثلثـي رأس المـال خـصص للـشريكين المتـضامنين وزع بينهمـا بنـسبة 3 :2 علـى التـوالي، والباقي خصص للشركاء الموصين.

2- سدد رأس المال كاملاً عند تأسيس الشركة.

فالمطلوب:

1) إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة، وتصوير حساب رأس المال.

2) تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية كما هي في 2010/1/1م.

الحـل :

1- حصة الشريكين المتضامنين في رأس المال = 3000000 × 2 ÷ 3
= 2000000 ريال

2- حصة الشـريكين الموصين في رأس المـال = 3000000 × 1 ÷ 3
= 1000000 ريال

3- حصـة الشـريك هاشـم في رأس المـال = 2000000 × 3 ÷ 5
= 1200000 ريال

4- حصـة الشـريك أحمـد فـي رأس المـال = 2000000 × 2 ÷ 5
= 800000 ريال

3-1-1: قيود اليومية:

1- قيد الاكتتاب برأس مال الشركة :

منه	لـه	البيـان
3000000		من حـ/ البنك
	3000000	إلى حـ/ المكتتبين بالأسهم 2000000 شركاء متضامنين 1200000 هاشم 800000 أحمد 1000000 شركاء موصين
الاكتتاب في 15000سهم قيمة 200ريال منها 10000سهم للشركاء المتضامنين والباقي للشركاء الموصين		

2- قيد إصدار أسهم رأس مال الشركة :

منه	لـه	البيـان
3000000		من حـ/ المكتتبين بالأسهم 2000000 شركاء متضامنين 1000000 شركاء موصين
	3000000	إلى حـ/ رأس المال 2000000 شركاء متضامنين 1200000 هاشم 800000 أجمد 1000000 شركاء موصين
إصدار15000سهم بقيمة اسمية200ريال منها 10000سهم للشركاء المتضامنين والباقي للشركاء الموصين		

3-1-2: تصوير حساب رأس المال:

(المبالغ بآلاف الريالات)

مجموع	شركاء متضامنين		شركاء موصين	بيان	مجموع	شركاء متضامنين		شراء موصين	بيان
	هاشم	أحمد				هاشم	أحمد		
3000	1200	800	1000	رصيد	3000	1200	8000	10000	من حـ/ المكتتبين بالأسهم
3000	1200	800	1000	المجموع	3000	1200	800	1000	المجموع

3-1-3: تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية:

كلي	البيان	كلي	جزئي	البيـان
		3000000		رأس المال:
				15000سهم قيمة أسمة 200 ريال
				شركاء متضامنين:
			1200000	هاشم: 6000سهم بقيمة اسمية 200 ريال
			800000	أحمد : 4000 سهم بقيمة أسمية 200ريال
3000000	بنـك	300000	1000000	شركاء موصين: 5000 سهم بقيمة اسمية
3000000	المجموع	300000		المجموع

3- 2- الحسابات الختامية والميزانية العمومية:

تعد شركة التوصية بالأسهم الحاسبات الختامية والميزانية العمومية في نهاية كل سنة مالية، ويتم توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء متبعة في ذلك القواعد المتبعة في حالة شركات المساهمة.

3- 3- انقضاء شركات التوصية بالأسهم:

تنقضي شركة التوصية بالأسهم وتصفى للأسباب التي تم ذكرها في حالة الشركات المساهمة، بالإضافة إلى أنها تصفى في حالة وفاة الشريك المتضامن المكلف بإدارة الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الأساسي للشركة.

وبالنسبة للمعالجات المحاسبية لعملية تصفية شركات التوصية بالأسهم لا تختلف كثيراً عن تلك التي تطرقنا إليها في موضوع شركات المساهمة، ويكمن الاختلاف فقط في حالة ما إذا أسفرت التصفية عن خسارة تزيد عن رأس المال، فإنها تعالج محاسبياً بحيث لا يتحمل الشركاء الموصين من الخسارة سوى بقدر حصصهم في رأس المال فقط لأن مسئوليتهم محدودة بذلك، بينما يتحمل الشركاء المتضامنين بقيمة الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال، وإذا كان أحد الشركاء المتضامنين معسراً وظهر رصيده في رأس المال مديناً فإن الشركاء المتضامنين الباقين يتحملون بذلك الرصيد كل بنسبة ما اكتتب به من أسهم، وذلك كما في حالة المعالجة المحاسبية لتصفية شركات الأشخاص التي سبق التعرض لها في الفصل الأول من المستوى الجامعي الثاني. وسيتم توضيح ذلك في المثال التالي.

مثال (2):

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة توصية بالأسهم والتي تعرف باسم (شركة محمد وصلاح وشركائهما) وذلك كما هي في 2010/12/31م والتي تم تصفيتها في ذلك التاريخ نظراً لتوالي الخسائر المحققة:

أصول		الميزانية العمومية للشركة كما هي في 2010/12/31م		خصوم
كلي	البيان	كلي	جزئي	البيـان
1150000	أصول ثابتة	**3000000**		رأس المال: 6000سهم قيمة أسمة 500 ريال
	(بعد الاهلاك)			شركاء متضامنين:
175000	أصول متداولة		1000000	محمد: 2000سهم بقيمة اسمية 500 ريال
200000	بنك		**1500000**	صلاح: 3000 سهم بقيمة أسمية 500 ريال
2250000	خسائر مرحلة	3000000	1000000	شركاء موصين: 1000 سهم بقيمة اسمية 500
		775000		دائنون
3775000	المجموع	**3775000**		المجموع

فإذا علمت أنه:

1. تم تحصيل مبلغ 750000ريال فقط من قيمة الأصول الثابتة والمتداولة.
2. بلغت مصاريف التصفية 325000ريال.
3. الشركاء المتضامنون موسرون.

والمطلوب: تصوير حساب التصفية، وحساب البنك، وحساب حملة الأسهم.

الحـل: تصوير حسابات التصفية الآتية:

أولاً : حـ/ التصفية:

منه	البيان	لـه	البيان
1150000	إلى حـ/ الأصول الثابتة	750000	من حـ/ البنك (ثمن الأصول)
175000	إلى حـ/ الأصول المتداولة	900000	رصيد مرحل (خسارة)
325000	إلى حـ/ مصاريف التصفية		
1650000	المجموع	**1650000**	المجموع
900000	رصيد منقول (خسارة) توزع	900000	من حـ/ حملة الأسهم
	بين الشركاء بنسبة (2 :3 :1)		750000 شركاء متضامنون
	محمد = 900000×2÷6=		300000 محمد
	صلاح =900000×3÷6=		450000صلاح
	الموصون = 900000×1÷6=		150000 شركاء موصون
900000	المجموع	900000	المجموع

ثانياً: تصوير حـ/ البنك

منه	البيان	لـه	البيان
200000	رصيد	**325000**	من حـ/ مصاريف التصفية
750000	إلى حـ/ التصفية (ثمن الأصول)	**775000**	من حـ/ الدائنين
150000	إلى حـ/ حملة الأسهم (شركاء متضامنون)		
1100000	المجموع	1100000	المجموع

ثالثاً: تصوير حـ / حملة الأسهم :

(المبالغ بآلاف الريالات)

مجموع	شركاء متضامنين		شركاء موصين	بيان	مجموع	شركاء متضامنين		شركاء موصين	بيان
	محمد	صلاح				محمد	صلاح		
2250	**750**	1125	**375**	إلى حـ /خسائر مرحلة	**3000**	**1000**	**1500**	**500**	من حـ/ رأس المال
900	300	450	150	إلى حـ/ التصفية	150	50	75	25	رصيد مرحل (باقي الخسارة)
3150	**1050**	**1575**	**525**	المجموع	**3150**	**1050**	**1575**	**525**	المجموع
150	50	75	25	رصيد منقول	25	--	--	25	من حـ/ الشركاء المتضامنون
25	10	15	...	إلى حـ/الشركاء الموصون	**150**	**60**	**90**	--	رصيد مرحل
175	**60**	**90**	**25**	المجموع	**175**	**60**	**90**	**25**	المجموع
150	60	90		رصيد منقول	**150**	**60**	**90**	...	من حـ/ البنك
150	**60**	**90**	....	المجموع	**150**	**60**	**90**	...	المجموع

ملاحظات على حل المثال (2) :

1. قفل حساب رأس المال في حساب حملة الأسهم بمناسبة التصفية.
2. وزعت الخسائر المرحلة بين الشركاء المتضامنين والموصين بنسبة رؤوس أموالهم وهي 2: 3: 1 كما هو واضح في الميزانية العمومية، كما وزعت خسارة التصفية بينهم بنفس النسبة السابقة.
3. بلغت جملة خسائر التصفية التي تخص الشركاء الموصين 525000 ريال بينما قيمة رأس مالهم 500000 ريال، وبحكم مسئوليتهم المحدودة فإن الرصيد المتبقي عليهم وقدره 25000 ريال وزع بين الشركاء المتضامنين محمد وصلاح بنسبة 2: 3 على التوالي.
4. بعد العملية السابقة أصبحت مديونية محمد وصلاح 60000، 90000 على التوالي وبما أن مسئوليتهم غير محدودة فقد قام كل شريك بسداد المبلغ المستحق عليه.

أسئلة التقويم الذاتي

تم إجراء فحص شامل لموجودات ومطلوبات الشركة، واتفق جميع الشركاء على تصفية الشركة بسبب تراكم الخسائر . وفيما يلي بيانات ميزانية تصفية شركة التوصية بالأسهم :

الموجودات		(المبالغ بملايين الريالات)		المطلوبات
كلي	البيان	كلي	جزئي	البيان
2500	قيمة الأصول	4000		رأس المال
2700	الخسائر المتراكمة		3000	شركاء متضامنين
				2000 الشريك (أ)
				1000 الشريك (ب)
			1000	الشركاء الموصين
		1200		الدائنون
5200	المجموع	**5200**		المجموع

والمطلوب:

تصوير حسابات التصفية وقيود إغلاق الحسابات، إذا علمت أن :

1- الأصول بيعت **1,700,000** ريال، والشريك (ب) معسر.

2- وتوزع الأرباح بين الشركاء بحسب نسب رؤوس أموالهم.

4ـ الخلاصة:

عزيزي الطالب، تعرضنا في هذه الوحدة لدراسة شركات التوصية بالأسهم المحدودة، ونخلص منها إلى أن إجراءات تكوينها وإدارتها والمعالجة المحاسبية لسداد رأس مالها حين التأسيس سواء تم السداد نقداً أو عيناً أو تعديله بالزيادة أو النقص، لا تختلف عن تلك الإجراءات أو المعالجة المحاسبية المتبعة في أي من شركات التضامن التي سبق التعرض لها في الجزء الأول من محاسبة الشركات أو شركات المساهمة. وأيضاً لا تختلف إجراءات تصفية الشركة والمعالجة المحاسبية لها مهما كان نوع التصفية أو نتيجتها ربحاً أم خسارة .

وكذلك مهمة مصفي الشركة ذات المسئولية المحدودة، لا تختلف عما هي في شركات التضامن أو شركات الأموال الأخرى.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

تعرضت الوحدة الدراسية السابقة، شركات التوصية بالأسهم المحدودة، سواءً من حيث إجراءات تكوينها أو إعادة تنظيمها وتصفيتها والمعالجة المحاسبية لها ، وفي الوحدة التالية، سيتم التعرض للشركات ذات المسئولية المحدودة، سواءً من حيث الطبيعة أو الإدارة أو المعالجة المحاسبية لسداد رأس المال أو التنازل عن حصة من شريك إلى شريك أو شخص آخر أو شريك، وكذلك تناول عملية تصفية الشركة .

6- المراجع:

1- وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

2- د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

3- د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

4- د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .

5- -------، أصول محاسبة الشركات: أشخاص، أموال، قابضة وتابعة،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995م .

6- د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

7- د. محمد جليلاني : محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .

8- د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق: محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

9- د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

10- حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .

11- قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .



الشركات ذات المسؤولية المحدودة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

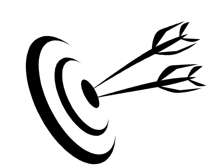
محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: نظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية، ورغبات المستثمرين وإمكاناتهم المالية والعلاقة فيما بينهم، واستجابة لهذا التنوع والرغبات تعددت الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية، فكان هناك المنشآت الفردية والشركات (الأشخاص، والأموال) والمؤسسات ... الخ . ولما كان الكتاب مخصصاً لدراسة شركات الأموال، فقد خصصت هذه الوحدة لدراسة إحدى شركات الأموال، وهي الشركة ذات المسئولية المحدودة . وقد جاءت الأحكام العامة لمعالجة الجوانب المختلفة لهذا النوع من الشركات في مواد الفصل الثالث/الباب الثالث من (222) إلى (239) من قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م.

1-2. أهداف الوحدة:



يتوقع عند إكمال الطالب دراسة هذه الوحدة أن يكون قادراً على أن:

1- تعرف طبيعة وخصائص الشركة ذات المسئولية المحدودة.
2- تعرف إجراءات تكوين الشركة ذات المسئولية المحدودة وإدارتها .
3- تجري القيود اليومية لتكوين الشركة ذات المسئولية المحدودة والتنازل عن حصص الشركاء في رأسمالها .

1-3. أقسام الوحدة:

قسمت هذه الوحدة إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول: يتناول طبيعة وخصائص الشركة ذات المسئولية المحدودة. وهذا الجزء حقق الهدف الأول.

الجزء الثاني: يتناول إجراءات تكوين الشركة ذات المسئولية المحدودة وإدارتها. وهذا الجزء حقق الهدف الثاني.

الجزء الثالث: يتناول المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ذات المسئولية المحدودة والتنازل عن حصص الشركاء في رأسمالها، وهذا الجزء حقق الهدف الثالث.

1- 3. القراءات المساعدة:

عزيزي الدارس، يمكن للطالب الرجوع إلى المراجع التالية للانتفاع منها في الإلمام بالمقرر الدراسي ، نظراً لاتصالها المباشر بمواضيع هذه الوحدة :

1- د. يوسف سعادة: محاسبة شركات الأموال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002م ، (ص 333 – 345).

د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م . (من ص 298 إلى 301).

2. طبيعة الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

2- 1- مفهومها :

الشركة ذات المسئولية المحدودة هي إحدى شركات الأموال، وقد عرفها قانون الشركات اليمني رقم 22/1997م بأنها ((الشركة التي يكون فيها الشريك مسئولاً فقط بحدود حصته في رأسمالها)).

2- 2- خصائصها:

1. لا يقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول بل يقسم إلى حصص.
2. لا يجوز أن يقل عدد الشركاء في الشركة عن شريكين وأن لا يزيد على خمسة وعشرين شريكاً.
3. يقسم رأسمالها إلى حصص متساوية أو غير متساوية بحيث لا تقل كل منها عن خمسة آلاف ريال.
4. يجب أن يتبع اسمها عبارة (محدودة).
5. لا يجوز لها أن تقوم بأعمال التأمين أو التوفير أو أعمال البنوك كما لا يجوز لها أن تصدر أسناد قرض.
6. تكون مدتها محدودة ويوضح ذلك في النظام الأساسي للشركة.
7. يجب أن لا يقل رأسمالها عن مليون ريال وأن يتم سداده كاملاً عند التأسيس.

2-3- إجراءات تأسيسها:

تتضمن المواد من 245 إلى 252 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م إجراءات تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والتي تتلخص بالآتي:

1) يقدم المؤسسون إلى المراقب طلب الترخيص مع نسخة من عقد التأسيس ونسخة من النظام الأساسي موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصادقاً عليها من إحدى المحاكم المختصة. كما يثبت المؤسسون أو من يفوضون تواقيعهم في العقد والنظام الأساسي أمام الموظف المختص في الوزارة أو إدارتها في المحافظات .
2) يقوم المراقب بدراسة العقد والنظام الأساسي، وإذا لم يجد فيهما مخالفة لنصوص القانون، يرفع توصية بالترخيص إلى الوزير . أما إذا وجد فيهما مخالفات، فإنه يطلب من المؤسسين تعديل العقد والنظام بما يتفق مع القانون وتقديمهما له مرة أخرى .
3) يصدر الوزير قرار بالترخيص والمصادقة على النظام الأساسي خلال شهر واحد من تاريخ تقديم طلب الترخيص إلى الوزارة، وإذا رفض الطلب يجب أن يكون الرفض مسبباً، وللمتظلم حق الرجوع إلى القضاء وفي حالة عدم صدور قرار من الوزير بالرفض أو القبول خلال المدة المحددة يعتبر الطلب مقبولاً .
4) تنشر وزارة التموين والتجارة قرار الترخيص والنظام الأساسي في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة.
5) يجب على المؤسسين فور صدور قرار الترخيص والمصادقة على النظام الأساسي أن يقوموا بمعاملات الشهر بتقديم طلب تسجيل وبإيداع نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي المصادق عليه لدى إدارة السجل التجاري في المنطقة التي يكون فيها المركز الرئيسي للشركة (المادة - 246).
6) يترتب على عدم إجراء معاملات الشهر على الصورة المبينة في المادة (246) بطلان الشركة وإلقاء المسئولية التضامنية على المؤسسين والمديرين (المادة-24).

2-4- إدارتها:

تتكون إدارة الشركات ذات المسئولية المحدودة من أربع جهات هي : المديرون، والجمعية العامة، ومراقبو الحسابات، ووزارة التجارة والصناعة . وتتضمن المواد من 256 إلى 263 من قانون الشركات القواعد التي تحكم كل مكون من مكونات إدارة الشركة ذات المسئولية المحددة.

2-4-1- المديرون:

تتضمن المادة (256) من قانون الشركات قوام واختصاصات مديرو هذا النوع من الشركات، حيث تنص فقرات المادة المذكورة بأن :

أ- *قوام الإدارة* : يتولى إدارة الشركة ذات المسئولية المحدودة مدير أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد المد يرين على سبعة وذلك وفق أحكام النظام الأساسي للشركة أو إقرار من الجمعية العامة للشركاء .

ب- *مسئولية مديري الشركة* : المديرون مسئولون بالتضامن تجاه الشركة والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي وعن أخطائهم في إدارة الشركة وفقاً للقواعد المطبقة على الشركات المساهمة.

ج - *سلطة المديرين* : يعين النظام الأساسي سلطة المديرين . ولا يسري تحديد سلطتهم دون ما هو موضح في النظام الأساسي على الغير.

أما المادة (257) الفقرة (أ)، فتنص بأنه: لا يجوز للمديرين بغير موافقة الجمعية العامة للشركاء أن يتولوا الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة أو أن يقوموا لحسابهم أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لتجارة الشركة . أما الفقرة (ب) فإنها تنص على أنه: يترتب على مخالفة أحكام الفقرة السابقة جواز عزل المديرين وإلزامهم بالتعويض .

2-4-2- الجمعية العامة:

سيتم فيما يلي التعرض للجمعية العامة للشركات ذات المسئولية المحدودة، من حيث:

أولاً: قوام الجمعية العامة : وفقاً للفقرة (أ) من المادة (258) من قانون الشركات تتألف الجمعية العامة للشركات ذات المسئولية المحدودة من جميع الشركاء . وتجتمع الجمعية العامة للشركاء في مركز الشركة مرة على الأقل في السنة، وتجتمع أيضاً كلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملكون ربع رأس مال الشركة (الفقرة - ب - من نفس المادة). وتوجه الدعوة للجمعية بكتاب مسجل قبل الموعد المعين للاجتماع بثمانية أيام على الأقل (الفقرة - ج - من نفس المادة). وتشترط (الفقرة - د - من نفس المادة) أن يحضر مندوب الوزارة اجتماع الجمعية العامة للشركاء لتكون قراراتها صحيحة.

ثانياً: اختصاصات الجمعية العامة : تعد الجمعية العامة السلطة العليا في الشركة، وتحدد المادتان (258، 259) من قانون الشركات اختصاصات الجمعية العامة بالآتي:

1. تعيين المديرين وعزلهم وفق القانون والنظام الأساسي.
2. تعديل النظام الأساسي للشركة.
3. المصادقة على تقرير المديرين وتقرير مفتشي الحسابات المتعلقة بالحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة.

وتصدر قرارات الجمعية العامة باستثناء تعديل النظام الأساسي بموافقة عدد من الشركاء حائزين لأغلبية رأس المال ويجوز أن يضيف النظام الأساسي على هذه الأغلبية أغلبية عددية

للشركاء. أما تعديل النظام الأساسي، فيشترط موافقة أغلبية شركاء يملكون ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل، ولا يصبح قرار التعديل نافذا ما لم تصادق عليه الوزارة وفقاً للإجراءات المتعلقة بتصديق النظام المذكور، وبعد شهره في السجل التجاري.

2-4-3- مراقبو الحسابات:

تتضمن المادتان (261، 262) من قانون الشركات الجهة التي تعين مراقبي الحسابات في الشركات ذات المسئولية المحدودة، وسلطات ومهام مراقبي الحسابات.

أولاً: جهة تعيين مراقب الحسابات: وفقاً للفقرة (أ) من المادة (261) يلزم المشرع الشركة بأن ينص نظامها على تعيين مفتش للحسابات أو أكثر بقرار من الجمعية العامة للمساهمين من الجدول الذي تضعه الوزارة .

ثانياً : سلطات ومهام مراقبي الحسابات: يخضع مفتشو الحسابات في سلطتهم ومسئوليتهم وإجراءاتهم للقواعد المقررة للشركات المساهمة (الفقرة – ب- المادة 261).

2-4-4- وزارة التجارة والصناعة:

تنص المادة (263) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997م بأن لوزارة التجارة والصناعة حق الرقابة على الشركات ذات المسئولية المحدودة ضمن الشروط المنصوص عليها في الشركات المساهمة .

3ـ المعالجة المحاسبية:

المعالجة المحاسبية لسداد رأس مال الشركات ذات المسئولية المحدودة، وإعادة تنظيمها، وتصفيتها في جوهرها لا تختلف عن تلك المتبعة في شركات التضامن وشركات المساهمة.

3 -1 المعالجة المحاسبية لتقديم حصص رأس المال:

تتمثل المعالجة المحاسبية لسداد الشركاء حصصهم في رأس مال الشركة بالقيدين الآتيين:

3-1-1- قيد الاكتتاب: عند اكتتاب الشركاء في رأس مال الشركة، وسدادهم لتلك الحصص نقداً أو عينياً يجرى بمبالغ تلك الحصص القيد الآتي:

منه	لـه	البيـان	العملية
×××		من حـ/ البنك	حسب حالة السداد
×××		أو من حـ / الأصول العينية	
	×××	إلى حـ/ الشركاء	

3-1-2- قيد إصدار الحصص (أو الأسهم): عند إصدار الحصص يجرى القيد الآتي:

منه	لـه	البيـان	العملية
×××		من حـ/ الشركاء	حسب حالة السداد
	×××	إلى حـ/ رأس المال	

ملاحظة :

لا يتطلب الأمر هنا أن يوضح حساب رأس المال حصة كل شريك على حدة، ويكتفي بسجل الشركاء الذي تحتفظ به الشركة والذي يوضح أسماء الشركاء والحصص المقدمة منهم وجنسياتهم وعناوينهم وغير ذلك من البيانات ذات العلاقة.

3- 2- المعالجة المحاسبية لعمليات التنازل :

قد يتنازل شريك في إحدى الشركات ذات المسئولية المحدودة عن كل أو جزء من حصته إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة، يتطلب الأمر قيام الشركة بإثبات ذلك في دفاترها، فمثلاً إذا تنازل الشريك (س) إلى شريك أو أي شخص (ص) بحصته بالشركة ذات المسئولية المحدودة بمبلغ 500,000 ريال، فإنه يتم إثبات ذلك بإجراء القيود التالية :

3-2-1: قيد التنازل : عند توقيع الاتفاق بين المتنازل والمتنازل له يجرى بموجبه في دفاتر الشركة القيد الآتي:

منه	لـه	البيـان	العملية
500000		من حـ/ الشريك (ص)	1) إثبات مديونية (ص) بقيمة
	500000	إلى حـ/ الشريك (س)	حصة الشريك (س)

3-2-2: قيد تحصيل المبلغ من المتنازل له: عندما يورد المتنازل له (ص) قيمة الحصة إلى حساب الشركة في البنك، وإحضار إشعار البنك الدائن، تجرى الشركة القيد الآتي:

منه	لـه	البيـان	العملية
500000		من حـ/ البنك	2) إثبات سداد (ص) قيمة
	500000	إلى حـ/ الشريك (ص)	الحصة المتنازل له فيها

3-2-3: قيد سداد الشركة للمتنازل المبلغ: عندما تسدد الشركة قيمة الحصة المتنازل عنها للشخص المتنازل، وإحضار إشعار البنك المدين، تجرى الشركة القيد الآتي:

منه	لـه	البيـان	العملية
500000		من حـ/ الشريك (س)	3) إثبات دفع الشركة قيمة
	500000	إلى حـ/ البنك	الحصة المتنازل عنها

ملاحظة:

لا يتطلب الأمر هنا إجراء قيد من حساب رأس مال (س) وإلى حساب رأس مال (ص)، ويكتفي بتسجيل ذلك في سجل الشركاء الذي تحتفظ به الشركة والذي يوضح أسماء الشركاء والحصص المقدمة منهم وجنسياتهم وعناوينهم وغير ذلك من البيانات ذات العلاقة.

3- 3 الحسابات الختامية والميزانية العمومية:

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي تعدها الشركة ذات المسئولية المحدودة عن تلك التي تعدها شركة المساهمة.

3- 4 انقضاء الشركة وتصفيتها:

الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء الشركة ذات المسئولية المحدودة، هي نفس الأسباب التي تم ذكرها عند التطرق لانقضاء شركة المساهمة، وكذلك إجراءات تصفيتها لا تختلف عن الإجراءات المتبعة في شركات المساهمة، حيث يتم فتح ثلاثة حسابات لتصفية الشركة هي: حـ / التصفية، وحـ / البنك، وحـ / المساهمين (أو رأس المال).

ولا يتطلب الأمر في هذا الصدد لأي معالجات محاسبية خاصة بالشركات ذات المسئولية المحدودة، لأن القيود اليومية لا تختلف عن تلك المتبعة في تصفية بقية الشركات سواء شركات الأموال أو الأشخاص والتي سبق التعرض لها في أكثر من مكان في هذا المقرر أو مقرر شركات الأشخاص.

أسئلة التقويم الذاتي

1- لا يقل عدد الشركاء في الشركات ذات المسئولية المحدودة عن خمسة وعشرين شريكاً.

2- تعتبر الشركة ذات المسئولية المحدودة باطلة إذا كانت القيمة الحقيقية للمقدمات العينية تقل بنسبة 10٪ عن قيمتها التقديرية بسبب غش أو تدليس.

3- لم يحدد قانون الشركات رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة.

4- يثبت الوفاء برأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة في الدفاتر في أي وقت.

5- تسلم الحصص العينية في رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة، حين تأسيسها.

4. الخلاصة:

عزيزي الدارس، تعرضنا في هذه الوحدة لدراسة الشركات ذات المسئولية المحدودة، وخلصنا منها إلى أن إجراءات تكوين هذا النوع من الشركات وتعديل رأسمالها وتصفيتها والمعالجة المحاسبية لها لا تختلف عن تلك الإجراءات أو المعالجة المحاسبية المتبعة في أي من شركات التضامن التي سبق التعرض لها في الجزء الأول من محاسبة الشركات أو شركات المساهمة. فسداد رأس المال قد يكون نقداً أو عيناً ، والمعالجة المحاسبية لا تختلف، وكذلك الأمر بالنسبة لتعديل رأس المال. كما بينا المعالجة المحاسبية لتنازل شريك عن حصته أو جزء منها إلى شخص أو شريك. وكذلك تصفية الشركة ذات المسئولية المحدودة قد تكون اختيارية ، وقد تكون إجبارية. وفي كلا النوعين من التصفية قد يتم بيع أصول الشركة دفعة واحدة، وبفترة زمنية قصيرة، وتسمى في هذه الحالة تصفية سريعة، وقد يتم بيع أصولها على دفعات، وتمتد الفترة إلى أشهر وسنوات، وتسمى في هذه الحالة تصفية تدريجية. وفي هذه الحالة إذا حلت نهاية السنة المالية ولم تنجز عملية التصفية وجب على المصفي إعداد ميزانية.

وأيضاً مهمة مصفي الشركة ذات المسئولية المحدودة، لا تختلف عما هي في الشركات الأخرى، والتي سبق التعرض لها في أكثر من مكان من هذا المقرر أو في الجزء الأول من محاسبة الشركات .

6- المراجع:

1- وائل عوض العكشة وآخرون : محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م .

2- د. السيد عبد المقصود دبيان، وناصر نور الدين عبد اللطيف: المحاسبة في الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م .

3- د. يوسف سعادة : محاسبة شركات الأموال، دار المناهج، عمان، 2002م .

4- د. أحمد رجب عبد العال : المدخل المعاصر في محاسبة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .

5- د. نجيبة نمر، ومحمد سلام : محاسبة شركات الأموال، بدون ناشر، القاهرة، 1976م .

6- د. محمد جليلاني : محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة دمشق، 1990م .

7- د. خالد الخطيب، د. صالح الرزق : محاسبة شركات الأموال في أصولها العلمية والعملية، بدون ناشر، عمان، الطبعة الأولى، 1991م .

8- د. أحمد عمر با مشموس، وآخرون : محاسبة الشركات – الجزء الثاني – شركات الأموال، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2001م .

9- حمزة أبو عاصي : المحاسبة المتقدمة في الشركات، دار الفكر، عمان، 1990م .

10- قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م .



التدريبات

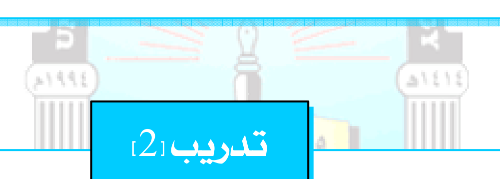
الوحدة الأولى

تدريب [1]

عزيزي الدارس،

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة على الآتي :-

1- لم يوضح قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م ماهية شركة المساهمة .
2- فرق قانون الشركات اليمني بين شركة المساهمة العامة وشركة المساهمة المغلقة .
3- تستمد الشركة المساهمة اسمها من اسم أحد المؤسسين .
4- حدد المشرع اليمني قيمة واحدة للسهم في كافة الشركات المساهمة .
5- يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية القيمة .
6- يجوز تعيين مدير عام لإدارة الشركة المساهمة من بين المساهمين فيها.

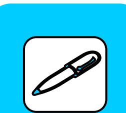


تدريب [2]

عزيزي الدارس،

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة على الآتي:

1) يتم نشر إعلان الاكتتاب في الشركة المساهمة لمدة محددة قدرها أسبوع .
2) يغطي مؤسسو الشركة المساهمة نسبة لا تقل عن 20٪ من رأس مالها عند التأسيس.
3) يكتتب الجمهور بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام في أي بنك تجاري .
4) يحدد قانون الشركات اليمني مدة الاكتتاب بالأسهم بمدة لا تقل عن (20 يوماً)، ولا تزيد عن (90 يوماً).
5) يمكن الرجوع عن تأسيس الشركة المساهمة في حالة عدم الاكتتاب بنسبة 80 ٪ من رأس مالها المصدر .
6) يجوز للمؤسسين الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام .



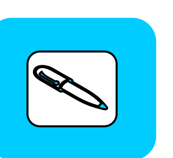
تدريب [3]

عزيزي الدارس،

1- حدد قانون الشركات اليمني مدة العضوية لمجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز ......

2- يتم تعيين مراقبي حسابات شركة المساهمة من قبل ....

3- في حالة عدم تجاوز رأس مال الشركة المساهمة عشرين مليون ريال حدد قانون الشركات اليمني أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بعدد لا يقل عن ...... ولا يزيد عن ....، أما في حالة تجاوز رأس مال الشركة عشرين مليوناً فيجوز رفع أعضاء مجلس الإدارة إلى ......



2ـ إجابات التدريبات:

التدريب (1) :

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة على الآتي :-

1- (√)عرف قانون الشركات اليمني رقم (22) لسنة 1997م شركة المساهمة .

2- (×) لم يفرق قانون الشركات اليمني بين شركة المساهمة العامة وشركة المساهمة المغلقة .

3- (×) لا يجوز أن تستمد الشركة المساهمة اسمها من اسم أحد المؤسسين .

4- (×) الحد الأعلى للمساهمين في شركة المساهمة غير محدود .

5- (×) من مميزات شركة المساهمة تقسيم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة .

6- (√) يجوز تعيين مدير عام لإدارة شركة المساهمة من بين المساهمين.

التدريب (2) :

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة على الآتي :-

1) (×) يتم نشر إعلان الاكتتاب لمدة أقلها أسبوع .

2) (√)يغطي مؤسسو الشركة المساهمة نسبة لا تقل عن 20٪ من رأس مالها.

3) (×) يكتتب الجمهور بالأسهم لدى البنوك التجارية المصرح لها فقط .

4) (×) لا تقل عن (10 أيام)، ولا تزيد عن (90 يوماً).

5) (×) يستمر المؤسسون في تكوين الشركة إذا تم الاكتتاب بنسبة 80 ٪ من رأس مالها، ويكون أمامهم أحد الخيارين: تخفيض رأس المال بمقدار رأس المال الذي لم يكتتب به أو اكتتابهم بالجزء الباقي من رأس المال .

6) (×) لا يجوز للمؤسسين الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام، إلا إذا لم يكتتب بها الجمهور، وبعد تمديد مدة الاكتتاب لمدة شهر من وزير التجارة .

التدريب (3) :

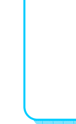
1- لا تتجاوز ثلاث سنوات .

2- الجمعية العامة للشركة هي من تعيينهم، لكن يجيز القانون تفويضها لمجلس الإدارة بالتعاقد معهم .

3- لا يقل عن ثلاثة - لا يزيد عن سبعة - يجوز زيادة عددهم إلى إحدى عشر.

الوحدة الثانية

تدريب [1]



عزيزي الدارس:

أ) حدد قانون الشركات اليمني رأس مال شركة المساهمة بما لا يقل عن ......

ب) رأس المال ..... هو المنصوص عليه في النظام الأساسي .

ج) القيمة الاسمية لرأسمال شركة المساهمة هي عبارة عن حاصل ضرب عدد الأسهم ..... في القيمة الاسمية للسهم .

د) رأس المال المصدر هو عبارة عن حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في .....

هـ) يتحدد رأس المال المدفوع بضرب عدد الأسهم المصدرة في .....

تدريب [2]



أحب بنعم أو لا على ما يلي :

أ) هل حدد قانون الشركات اليمني قيمة السهم الاسمي ؟

ب) هل دائماً ، القيمة السوقية للسهم تساوي قيمته الحقيقية ؟

ج) هل يجوز إصدار السهم بأكبر من قيمته الاسمية ؟

د) هل يجوز إصدار السهم بأقل من قيمته الحقيقية ؟

هـ) هل تصدر عادة أسهم الشركة الواحدة العادية والممتازة بسعر إصدار واحد ؟

تدريب [3]



ضع علامة (√) أو علامة (×) أمام كل عبارة من العبارات التالية :

أ) تصدر كافة شركات المساهمة أسهمها العادية بقيمة واحدة .

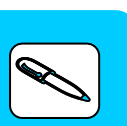
ب) تصدر الشركة المساهمة أسهمها النقدية والعينية بسعر واحد .

ج) يتم دائماً ، تسديد قيمة الأسهم النقدية والعينية دفعة واحدة .

د) لا يجوز أن يتضمن رأس مال الشركة المساهمة أسهماً عينية .

هـ) يتم حجز الزيادة في الاكتتاب في حالة تسديد قيمة السهم دفعة واحدة

تدريب [4]



عزيزي الدارس،

نفرض أن إحدى شركات المساهمة طرحت 80,000 سهم من الأسهم المصدرة وعددها 120,000 سهم للاكتتاب العام، بقيمة اسمية 400 ريال تسدد على النحو التالي:

200 ريال عند الاكتتاب، يسدد خلال شهر يناير .

100 ريال قسط تخصيص، يسدد خلال شهر مايو.

100 قسط أخير، يسدد خلال شهر أكتوبر.

اكتتب الجمهور بـ 140,000 سهم، وقرر مجلس الإدارة تخصيصها على النحو التالي :-

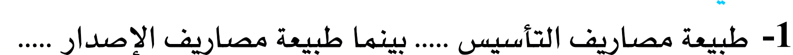
- رد 10,000 سهم لمخالفتها لقواعد الاكتتاب.
- توزيع بقية الأسهم على أساس التوزيع النسبي .
- حجز المبالغ المكتتب بها بالزيادة لسداد أقساط تالية.

المطلوب :إجراء القيود المحاسبية لسداد قسط الاكتتاب والتخصيص، وتصوير حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص والقسط الأخير، والميزانية الافتتاحية للشركة بعد سداد قسط الاكتتاب؟

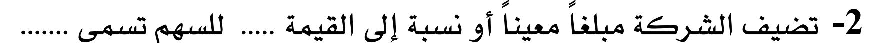


تدريب [5]

عزيزي الدارس،



1- طبيعة مصاريف التأسيس ..... بينما طبيعة مصاريف الإصدار .....



2- تضيف الشركة مبلغاً معيناً أو نسبة إلى القيمة ..... للسهم تسمى ....

3- تستخدم مصاريف الإصدار في تغطية مصاريف ..... الأسهم، ومصاريف ..... الشركة .

4- الفائض في مصاريف الإصدار بعد تغطية مصاريف التأسيس يقفل في حساب ......

الفائض في مصاريف التأسيس بعد إقفال مصاريف الإصدار ..... على عدد من السنين يتراوح ما بين ......

4- إجابات التدريبات:

إجابة التدريب الأول:

أ – خمسة ملايين ريال . ب – الاسمي . ج – المصرح للشركة بإصدارها . د – القيمة الاسمية للسهم . هـ - الجزء المدفوع من قيمة السهم الاسمية .

إجابة التدريب الثاني:

أ) نعم . حددها بما لا يقل عن مئتي ريال ولا يزيد عن ألف ريال .

ب) لا . ليس دائماً، القيمة السوقية للسهم تساوي قيمته الحقيقية لوجود عوامل عديد تؤثر في القيمة السوقية للسهم .

ج) نعم . لقد أجاز المشرع إضافة مصاريف أو علاوة إصدار لقيمة السهم الاسمية .

د) نعم . يجوز إصدار السهم بأقل من قيمته الحقيقية، نظراً لتأثر القيمة السوقية للسهم بعوامل أخرى .

هـ) لا . فالأسهم العادية قد تصدر بسعر أكبر أو أقل من أسعار الأسهم الممتازة .

إجابة التدريب الثالث :

أ) × (تصدر كل شركة المساهمة أسهمها العادية بقيمة مختلفة).

ب) √.

ج) × (تسدد قيمة الأسهم العينية فقط دفعة واحدة . أما الأسهم النقدية فيجوز تقسيطها .

د) × (يجوز أن يتضمن رأس مال الشركة المساهمة أسهماً عينية).

هـ) × (يتم رد الزيادة في الاكتتاب) .

إجابة التدريب الرابع:

أولاً: التمهيد للحل:

(1) إعداد جدول الأسهم وإيجاد نسبة التخصيص:

البيــان	أسهم مكتتب فيها	أسهم مطروحة
الإجمالي	140,000	80,000
(-) أسهم مرفوضة	(10,000)	
= أسهم مكتتب فيها مقبولة	130,000	
(-)		
= الأسهم الباقية القابلة للتخصيص	130,000	80,000
نسبة التخصيص = 8: 13		

في هذه الحالة، نسبة التخصيص = 8: 13 . ومعنى هذا أن التخصيص، سيتم على أساس أن المكتتب في 13 سهماً سيحصل على 8 أسهم، وذلك خلاف الأسهم المرفوضة، والأسهم التي أكتتب بها المؤسسون .

(2) إيجاد المبلغ المدفوع عن السهم: يتم احتسابه وذلك بضرب المبلغ المدفوع عند الاكتتاب في عدد الأسهم المكتتب فيها وقسمة الناتج على صافي عدد الأسهم المصدرة .

وفي هذه الحالة المبلغ المدفوع عن السهم الواحد = **200×13÷ 8 = 325** ريال . توزع كالتالي:

(أ) 200 ريال قسط اكتتاب .

(ب) 100 ريال لسداد قسط التخصيص . على المساهمين مسدد بالكامل .

(ج) 25 ريالاً لسداد القسط الأخير . الباقي منه = 100 – 25 = 75 ريال .

كما يتم إيجاد المبالغ والقيم التالية :

-1 مجموع المدفوع عند الاكتتاب = **(140,000 + 40,000) ×200= 28,000,000** ريال .

-2 قيمة قسط الاكتتاب = **120,000 × 200 = 22,000,000** ريال .

-3 الأسهم المكتتب بها بالزيادة = **140,000 – 80,000 = 60,000** سهم .

-4 قيمة الأسهم الزيادة والمحولة لسداد الأقساط التالية = **40000×200 =8,000,000** ريال .

أ – قسط التخصيص (المساهمين) = **80000 × 100 = 8,000,000** ريال .

ب- القسط الأول (المساهمين) =

-5 قسط التخصيص = **120,000×100 = 12,000,000** ريال .

6- المبالغ المسددة من قسط التخصيص = **80000** سهم × **100** = **8,000,000** ريال .

7- المبلغ الباقي من قسط التخصيص (المؤسسين) = **40,000** × **100** = **4,000,000** ريال .

ثانياً : القيود المحاسبية :

منه	له	البيان	التاريخ
8,000,000	8,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / المؤسسين إثبات اكتتاب المؤسسين بـ 40000 سهم بمعدل 200 ريال.	
28,000,000	28,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات اكتتاب الجمهور بعدد 140000 سهم بمعدل 200 ريال للسهم.	
8,000,000 20,000,000	24,000,000 2,000,000 2,000,000	من مذكورين حـ / المؤسسين حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين حـ / رأس مال الشركة حـ / البنك (الأسهم المرفوضة) حـ / القسط الأخير(**80000×25**) إثبات تخصيص 120000 سهم على المؤسسين والمكتتبين بها ، ورد 20000 سهم بمعدل 200 ريال للسهم. والباقي رحل لسداد القسط الأخير.	
12,000,000	12,000,000	من حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى حـ / رأس مال الشركة إثبات طلب قسط التخصيص عن 120000 سهم بمعدل 100 ريال.	
4,000,000	4,000,000	من حـ / البنك إلى حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص إثبات تحصيل قسط التخصيص عن 40000 سهم المخصصة للمؤسسين بمعدل 100 ريال.	

ثالثاً : تصوير الحسابات في دفتر الأستاذ :

حـ / قسطي الاكتتاب والتخصيص

منه	البيان	لـه	البيان
20,000,000	إلى مذكورين	28,000,000	من حـ / البنك
8,000,000	رصيد مرحل		
28,000,000	المجموع	**28,000,000**	المجموع
		8,000,000	رصيد منقول
12,000,000	إلى حـ / رأس المال	4,000,000	من حـ / البنك
12,000,000	المجموع	**12,000,000**	المجموع

حـ / القسط الأخير

منه	البيان	لـه	البيان
2,000,000	رصيد مرحل	2,000,000	من مذكورين
2,000,000	المجموع	**2,000,000**	المجموع

رابعاً : الميزانية الافتتاحية للشركة :

أصول		خصـوم	
		48,000,000	رأس المال المصدر(120000 × 400)
34,000,000	البنك	24,000,000	رأس المال المدفوع (120000×200)
		8,000,000	المحجوز لقسط التخصيص
		2,000,000	المحجوز للقسط الأخير
34,000,000	المجموع	**34,000,000**	المجموع

إجابة التدريب الخامس

أولاً : التمهيـد للحل :

أ - قيمة قسط التخصيص = قيمة السهم الاسمية × نسبة قسط التخصيص

= 200 × 30٪ = 60 ريال .

المبلغ المطلوب عن قسط التخصيص = 300 سهم × 60 ريال = 18,000 ريال

فائدة قسط التخصيص = المبلغ × معدل الفائدة × المدة

=18,000 ×1,5٪ × 7 ÷ 12 = 157,5 ريال .

ب- القسط الأول = **200** × **30**٪ = **60** ريال .

ملحق

التدريبات

المبلغ المطلوب عن القسط الأول = 300 سهم × 60 ريال = 18,000 ريالاً .

فائدة القسط الأول = 18000 × 1,5 ٪ ×4 ÷ 12 = 90 ريالاً .

ج- **القسط الأخير = 200 × 20٪ = 40 ريالاً .**

المبلغ المطلوب عن القسط الأخير = 300 سهم × 40 ريال = 12,000 ريال .

فائدة القسط الأخير = 12,000 × 1,5 ٪ × 1 ÷ 12 = 15 ريالاً .

مجموع قيمة الأقساط المستحقة على المساهم المتأخر = **18,000** + **18,000** + **12,000** = **48,000** ريال .

مجموع فوائد التأخير = **157,5** + **90** + **15** = **262,5** ريال .

ثانياً: المعالجة المحاسبية لسداد الأقساط المتأخرة :

منه	له	البيان	التاريخ
48,263		من حـ / النقدية بالبنك	2010/10/31م
		إلى مذكورين	
	18,000	حـ / قسط التخصيص	
	18,000	حـ / القسط الأول	
	12,000	حـ / القسط الأخير	
	263	حـ / فوائد التأخير	
		إثبات سداد المساهم المتأخر الأقساط المستحقة مع فوائد تأخيرها	

إجابة التدريب السادس:

(1) مدينة، دائنة. (2) بالاسمية ، أو بمصايف إصدار أو بعلاوة إصدار

(1) مصاريف إصدار، ومصاريف تأسيس. (4) الاحتياطي النظامي.

(5) يستهلك، 3 – 5 سنوات.

تمارين غير محلولة

التمرين الأول: صدر قرار بتأسيس شركة مساهمة التي يتكون رأس مالها من 40,000 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم الواحد 200 ريال، 40,000 سهم ممتاز 6٪ القيمة الاسمية للسهم الواحد 100 ريال.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات كل من العمليات الآتية :

أولاً: وافقت الشركة على قبول الأصول التالية: 800,000 ريال أراضٍ، 1,500,000 ريال مبانٍ، 1,700,000 ريال بضاعة، والمملوكة للمؤسس إبراهيم ، وذلك نظير إصدار له 20,000 سهم عادي .

ثانياً: تم طرح باقي الأسهم العادية للاكتتاب بسعر إصدار 205 ريال وطلب سداد قيمتها دفعة واحدة، وقد بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 60,000 ريال .

ثالثاً: أصدرت الأسهم الممتازة بسعر 105 ريالات للسهم الواحد، وتم الاكتتاب بكامل الأسهم المصدرة طلب عند الاكتتاب سداد 20٪ من القيمة الاسمية، وسدد المكتتبون باقي المبالغ المستحقة في مواعيدها عدا أحد المكتتبين الذي خصص له 300 سهم . وقد حضر وسدد ما عليه بعد انقضاء فترة بعشرين يوماً، وكان معدل الفائدة حينها 1,5٪ شهرياً .

التمرين الثاني: تم تخصيص 100 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 250 ريالاً للمكتتب أحمد ضيف، الذي قام بسداد 10,000 ريال من قيمتها . غير أنه تأخر عن سداد باقي المبلغ المستحق عليه في 30 /6/ 2010م . وعليه قامت الشركة في 2010/8/15م ببيع الأسهم بمبلغ 22,000 ريال، وبلغت مصاريف بيع الأسهم 1,000 ريال . وكان سعر الفائدة حينها 20٪ سنوياً .

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بافتراض رد المبلغ الزائد للمساهم .

التمرين الثالث: يبلغ رأس المال المصرح به لإحدى شركات المساهمة تحت التأسيس 100,000 سهم بقيمة اسمية 500 ريال . أصدرت 60٪ منها بسعر 510 ريالات. وقد تم الاكتتاب بها بالكامل، وسددت قيمتها دفعة واحدة، وتم تخصيص الأسهم على المكتتبين .

والمطلوب: تصوير حقوق حملة الأسهم في الميزانية العمومية للشركة بعد انتهاء العمليات السابقة

التمرين الرابع: أحمد ، ومحمد شريكان متضامنان ويقتسمان الأرباح والخسائر بينهما بنسبة 3:1 على التوالي، وكانت الميزانية العمومية لشركة التضامن في 1/ 7/ 2010م كالآتي :

(المبالغ بآلاف الريالات)

أصول			خصوم		
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
480		نقدية بالبنك			رأس مال الشركة
	124	مدينون		4780	حصة أحمد
1160	(8)	(-) م. د. م. فيها		3840	حصة محمد
2060		بضاعة	8620		
	500	آلات ومعدات	680		دائنون

3600	(140)	(-) مجمع إهلاك الآلات			
2000		شهرة			
9300		الإجمالي	9300		الإجمالي

وفي ذلك التاريخ، قرر الشريكان تحويل شركتهم إلى شركة مساهمة برأس مال 40 مليون ريال، موزع على 100 ألف سهم، وعلى أن تنتقل إليها كافة أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية، وذلك نظير إصدار 20,000 سهم عيني، وطرح الباقي للاكتتاب العام، على أن تحصل قيمتها كالتالي:

200 ريال قسط اكتتاب (7/1 – 7/31 /2010م).

100 ريال قسط تخصيص (9/1 – 9/30 /2010م).

100 ريال قسط أخير (12/1 – 12/31 /2010م).

وقد تم الاكتتاب في 100 ألف سهم، خصصت بالتناسب بين المكتتبين، وردت المبالغ الزائدة . وقد قرر الشريكان توزيع الأسهم العينية المصدرة لهما 2:3 على التوالي. على أن تسوى المبالغ النقدية بينهما بنسبة أرصدتهما في رأس مال شركة التضامن.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتحويل شركة التضامن إلى شركة مساهمة في دفاتر كل من الشركتين، وذلك بافتراض:

1- أن شركة المساهمة سوف تستخدم نفس المجموعة الدفترية لشركة التضامن.

2- أن شركة المساهمة سوف تستخدم نفس مجموعة دفترية جديدة .

الوحدة الثالثة

تدريب [1]

عزيزي الدارس،

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي:

1- يتم تعديل رأس مال الشركة المساهمة بموافقة الجمعية العامة العادية .

2- يتم تعديل رأس مال الشركة المساهمة بموافقة الجمعية العامة التأسيسية .

3- يقدم قرار التعديل مرفقاً به جميع الأوراق والمستندات المتعلقة به إلى الوزارة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار المذكور .

4- يصدر الوزير قراره بشأن التعديل خلال خمسة أيام من تاريخ إعادة الأوراق إلى الوزارة.

5- لا يتطلب تعديل رأس مال الشركة إشهاره في السجل التجاري .

6- تعبر علاوة الإصدار عن تلك الزيادة التي يدفعها المكتتب بالأسهم الجديدة عن قيمتها الاسمية .

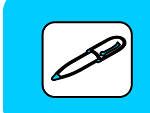
7- إذا لم تتجاوز الأسهم المطلوبة من قبل المساهمين الأسهم المطروحة ، فإن الشركة توزع الأسهم بينهم بالتساوي .

8- يجوز أن تصدر الشركة المساهمة الأسهم الجديدة بسعر يقل عن القيمة الاسمية ، في حالة تحقيقها خسائر في السنوات الماضية .

9- تقوم الشركة المساهمة بزيادة رأسمالها فقط في حالة حاجتها للأموال اللازمة التي تمكنها من مزاولة أنشطتها .

يؤدي إصدار السهم الجديد بسعر يزيد عن قيمته الاسمية دائماً إلى عدم تغير القيمة الدفترية للسهم قبل وبعد زيادة رأس مال الشركة المساهمة.

تدريب [2]



مساهم كان قد خصص له 600 سهم بسعر إصدار 210 ريالات ، طلب منه 70 ريال عند الاكتتاب ، والباقي يسدد على قسطين متساويين خلال الفترات من 3/1 – 2010/3/15م ، 7/1 - 2010/7/15م على التوالي، تأخر مساهم عن سداد قسط التخصيص، وقامت الشركة ببيع تلك الأسهم في 2010/5/1م بسعر 180 ريالاً للسهم الواحد ، وبلغت مصاريف بيع الأسهم 1000 ريال . وكان معدل الفائدة السائد في تاريخ بيع الأسهم 20 ٪ .

والمطلوب :

1- احتساب قيمة الأقساط المستحقة للشركة ، وفائدة التأخير والمبلغ الباقي للمساهم إذا علمت أن المبلغ المدفوع عند الاكتتاب لم تحجز منه أي مبالغ لسداد أقساط تالية.

2- إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأسهم.



تدريب [3]

أحد المؤسسين ، قدم أصول وخصوم منشأته الفردية في مقابل الحصول على 10,000 سهم بقيمة اسمية 100 ريال للسهم . وكانت نتيجة تقويم الأصول والخصوم ، كالتالي :

الأصول : 600 ألف ريال مبانٍ ، 500 ألف ريال بضائع ، 100 ألف ريال مدينون .

الخصوم : 160 ألف ريال دائنون ، 40 ألف ريال أوراق دفع ، مليون ريال رأس مال.

المطلوب : تحديد صافي قيمة الأصول ، وإجراء قيود اليومية اللازمة لهذه العملية .



4- إجابات التدريبات:

o <u>حل التدريب الأول</u> :

1- (×) ، 2- (×) ، 3- (√) ، 4- (×) ، 5 - (×) ، **6** - (√) ، 7 - (×) ، 8 - (×)، **9** - (×) ، **10** - (×) .

o <u>حل التدريب الثاني</u> :

<u>أولاً : الكشف التحليلي:</u>

108,000		قيمة بيع الأسهم (600 × 180)
		يطرح منها :
	42,000	قسط التخصيص (600 × 70)
	42,000	القسط الأخير (600 × 70)
	1,000	مصاريف بيع الأسهم
(86,050)	1,050	فوائد التأخير (42000×20٪ × 1,5 ÷ 12)
21,950		الباقي للمساهم المتأخر
42,000		ما دفعه المساهم (6000×70)
(20,020)		الخسارة التي تكبدها المساهم

<u>ثانياً : القيود المحاسبية :</u>

منه	له	البيـان	التاريخ
1,000		**من حـ / مصاريف بيع الأسهم**	
	1,000	**إلى حـ / البنك**	
		إثبات سداد مصاريف بيع أسهم المساهم المتأخر.	
108,000		**من حـ / البنـك**	
		إلى مذكورين	
	42,000	**حـ / قسط التخصيص**	
	42,000	**حـ / القسط الأول**	
	1,000	**حـ / مصاريف بيع الأسهم**	
	1,050	**حـ / فوائد التأخير**	
	20,050	**حـ / المساهم المتأخر**	
		إثبات بيع الأسهم وخصم الأقساط الباقية ومصاريف البيع ، وفوائد التأخير والباقي المستحق للمساهم.	

منه	له	البيـان	التاريخ
20,050	20,050	من حـ / المساهم المتأخر إلى حـ / البنـك إثبات سداد للمساهم الباقي من بيع أسهمه.	

o حـل التدريب الثالث:

(1) صافي الأصول = إجمالي الأصول – إجمالي التزامات .

= 1,200,000 – 200,000 = 1,000,000 ريال .

(2) القيود المحاسبية :

أ. قيد انتقال الأصول والخصوم للشركة المساهمة كما يلي :

منه	له	البيـان	التاريخ
		من مذكورين	
600,000		حـ المباني	
500,000		حـ / البضائع	
100,000		حـ / المدينين	
		إلى مذكورين	
	160,000	حـ / الدائنين	
	40,000	حـ / أوراق الدفع	
	1,000,000	حـ / المؤسسين (الأسهم العينية)	
		(ب) قيد إصدار الأسهم العينية :	

منه	له	البيـان	التاريخ
1,000,000		من حـ / المؤسسين	
	1,000,000	إلى حـ / رأس المال (الأسهم العينية)	

o حل التدريب الرابع:

1- قيمة الأسهم الاسمية = 5000 × 500 = 2,500,000 ريال .

2- قيمة شراء الأسهم = 5000 × 550 = 2,750,000 ريال .

3- هذه العملية نتج عنها خسارة قدرها 250,000 ريال .

منه	له	البيـــان	التاريخ
2,500,000	2,500,000	من حـ / رأس المال إلى حـ / الأسهم المشترى إثبات قرار تخفيض رأس المال بشراء 10 ألف سهم.	
2,500,000 250,000	2,750,000	من مذكورين حـ / الأسهم المشترى حـ / الأرباح المحتجزة إلى حـ / البنـك إثبات شراء 10000 سهم بقيمة اسمية 200 ريال ، وبسعر شراء210 ريالات	

الوحدة الرابعة

تدريب [1]

1) من المثال السابق، قم بإجراء قيود اليومية الخاصة بالكوبون (6) .

2) من المثال السابق، صور حـ / فائدة قرض السندات لسنة 2013م .

3) من المثال السابق، بين أثر قرض السندات، وفوائده على ميزانية الشركة في نهاية 2013م .

تدريب [2]

بفرض أن الشركة في المثال (25) السابق، أصدرت سندات القرض في 2007/10/1م بدلاً من 2007/7/1م.،

<u>المطلوب:</u>

1- إعداد جدول استهلاك علاوة الإصدار .

1) تصوير حـ / علاوة الإصدار لعام 2009م .

تدريب [3]

من بيانات المثال السابق، قم بالآتي :

1) إعداد جدول فائدة القرض .

2) إجراء قيد استحقاق الكوبون (3) .

إجراء قيود تسوية فوائد القرض وإقفالها في نهاية 2009م

4. إجابات التدريبات:

حل التدريب (1):

المطلوب الأول : نظراً لأن فائدة القرض توزع على سنتين ماليتين، فإن قيود استحقاق وسداد الكوبون (6) تكون كالتالي :

أولاً : في 2012/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، تجرى القيود الآتية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
25,000	**25,000**	من حـ / فائدة السندات إلى حـ / فوائد السندات المستحقة إثبات تحميل سنة 2012 بما يخصها من فائدة الكوبون (6) .	2012/12/31
25,000	**25,000**	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة السندات إقفال فوائد السندات الخاصة بسنة 2012م .	2012/12/31

ثانياً : في 2013/6/30م، تاريخ استحقاق الكوبون (6)، تجرى القيود التالية :

منه	له	البيان	التاريخ
 25,000 **25,000**	 **45,000** **5,000**	من مذكورين حـ / فائدة السندات حـ / فوائد السندات المستحقة إلى مذكورين حـ / حملة السندات حـ / مصلحة الضرائب استحقاق فائدة القرض الكوبون (6) وخصم 10 ٪ منها ضريبة	2013/6/30م
45,000	**45,000**	من حـ / البنك صرف كوبون (6) إلى حـ / البنك جاري إثبات فتح حساب البنك صرف فوائد الكوبون (6) .	2013/6/30م

منه	له	البيان	التاريخ
5,000		من حـ / مصلحة الضرائب	2013/6/30م
	5,000	إلى حـ / البنك / جاري	
		إثبات سداد ضريبة المستحقة عن الكوبون (6) .	

ثالثاً : 2013/12/31م، تاريخ انتهاء السنة المالية، تجرى القيود الآتية :

منه	له	البيان	التاريخ
45,000		من حـ / حملة السندات	**2013/12/31**
	45,000	إلى حـ / البنك صرف كوبون (6)	
		إثبات سداد فوائد 5000 سند الكوبون (6) بمعدل 9 ريالات.	

لا يجرى قيد بفائدة القرض المستحقة في نهاية **2013**م، نظراً لأن آخر قسط من القرض سدد في **2013/6/30**م، ويجرى قيد إقفال بفوائد القرض عن **6** أشهر الأولى من عام **2013**م التالي:

منه	له	البيان	التاريخ
25,000		من حـ / الأرباح والخسائر	**2013/12/31**
	25,000	إلى حـ / فائدة السندات	
		إقفال فوائد قرض السندات المستحقة عن 2013م .	

كذلك يجرى قيد فتح حساب بنك صرف قرض السندات في **2013/6/30**، وقيد سداد القرض لحملة السندات في نهاية السنة المالية **2013**م أو في أي يوم يصل إلى الشركة ما يفيد دفع البنك قيمة السندات لأصحابها، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء الأخير من هذه الوحدة.

المطلوب الثاني : حـ / فوائد قرض السندات لعام **2013**م

منه	البيان	التاريخ	له	البيان	التاريخ
25,000	إلى مذكورين	13/6/30	25,000	من حـ / أ. خ.	13/12/31
25,000	مجموع فائدة 2013		25,000	المجموع	

المطلوب الثالث : نظراً لأن آخر قسط من القرض سدد في 2013/6/30م، فإنه لا يظهر رصيد مرحل لا لحساب القرض، ولا لحساب فوائد القرض .

حل التدريب رقم (2) :

أولاً : إعداد جـدول استهلاك علاوة الإصدار التالي :

(البالغ بآلاف الريالات)   قيمة العلاوة = 200,000 ريال

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة رصيد القرض	نصيب سنة القرض	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة السنة	نصيب السنة المالية	مبلغ الخصم السنوي
1	08/6/30	2000	1	50	2007م	3 شهور	12,5	5،12
					2008م	9 شهور	37,5	50
2	09/6/30	2000	1	50	2008م	3 شهور	12,5	
					2009م	9 شهور	37,5	50
3	10/6/30	2000	1	50	2009م	3 شهور	12,5	
					2010م	9 شهور	37,5	50
4	11/6/30	2000	1	50	2010م	3 شهور	12,5	
					2011م	9 شهور	37,5	37,5
المجموع			4	2,000				2000

ثانياً : تصوير حـ / علاوة الإصدار لعام 2009م :

منه	البيـان	التاريخ	لـه	البيـان	التاريخ
50,000	إلى حـ / فائدة السندات	07/12/31	167,500	رصيد منقول	09/1/1
117,500	رصيد مرحل				
167,500	المجموع		167,500	المجموع	

حل التدريب (3)

المطلوب الأول: إعداد جدول فوائد القرض التالي :

(المبالغ بآلاف الريالات)

كوبون رقم	تاريخ استحقاق الكوبون	رصيد القرض	نسبة الفائدة 10 ٪	فائدة القرض السنوية	السنوات المالية المستفيدة	مدة استفادة كل سنة	نصيب السنة المالية	الفائدة السنوية المحملة
1	08/6/30	2000		200	2007م	6 شهور	100	100
					2008م	6 شهور	100	175
2	09/6/30	1500		150	2008م	6 شهور	75	
					2009م	6 شهور	75	125
3	10/6/30	1000		100	2009م	6 شهور	50	
					2010م	6 شهور	50	75
4	11/6/30	500		50	2010م	6 شهور	25	
					2011م	6 شهور	25	25
المجموع				500				500

<u>المطلوب الثاني</u>: في 2010/6/30م تاريخ استحقاق كوبون (3)، يجرى القيد المركب التالي:

منه	لـه	البيـان	التاريخ
		من مذكورين	2010/6/30م
50,000		حـ / فائدة السندات	
50,000		حـ / فائدة السندات المستحقة	
		إلى مذكورين	
	90,000	حـ / حملة بالسندات	
	10,000	حـ / مصلحة الضرائب	
		إثبات استحقاق كوبون(3) عن 20000 سند 10٪، وخصم الضريبة المستحقة عليه .	

حل المطلوب الثالث : في 2009/12/31م نهاية السنة المالية ، تجرى قيود تسوية بفوائد السندات والعلاوة الخاصة بالسنة المالية ، وإقفالها الآتية :

منه	لـه	البيـان	التاريخ
50,000	50,000	من حـ / فائدة القرض إلى حـ / فائدة القرض المستحقة إثبات تحميل السنة المالية 2009م بفائدة القرض عن 6 شهور .	2009/12/31م
50,000	50,000	من حـ / علاوة الإصدار إلى حـ / فائدة القرض تخفيض فوائد القرض لسنة 2009م بنصيبها من العلاوة .	2009/12/31م
75,000	75,000	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / فائدة قرض السندات إقفال فائدة القرض بعد خصم العلاوة منها .	2009/12/31م

الوحدة الخامسة

تدريب [1]

ضع علامة (√) أو علامة (×) مع تعليل إجابتك بعبارات علمية مختصرة، على كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين.

ب- إن مصدر الاحتياطي الإجباري هو الأرباح المتحققة في الشركة فقط.

ج- الاحتياطي النظامي نص عليه قانون الشركات.

د- الاحتياطي الاتفاقي (الاختياري) يقرره مجلس إدارة الشركة المساهمة.

هـ- لا توجد أي نسبة محددة للاحتياطي الاختياري.

4- إجابات التدريبات:

أ- (×) لا يجوز توزيع الزيادة في الاحتياطي الإجباري إلا إذا بلغت قيمته لأكثر من 50 ٪ من رأس مال الشركة فقط.

ب- (√) نعم مصدر الاحتياطي الإجباري هو الأرباح المتحققة في الشركة فقط؟

ج- (×) الاحتياطي النظامي ينص عليه النظام الأساسي لكل شركة مساهمة؟

د- (×) الاحتياطي ألاتفاقي (الاختياري) تقرره الجمعية العمومية للمساهمين .

ه- (×) لا توجد أي نسبة محددة للاحتياطي الاختياري، لأن نسبه تحدد من قبل مجلس إدارة الشركة على ضوء الظروف المتوقع أن تسود في السوق .

الوحدة السادسة

تدريب [1]

اختر الإجابة الصحيحة من الإجابات الواردة لكل عبارة من العبارات التالية:

(1): لا تزيد القيمة الاسمية لسهم الشركة المساهمة الواحد عن:

أ- 500 ريالات ب- 100 ريالات

جـ- 150 ريالاً د – 200 ريال . هـ - لا شئ مما سبق (أذكرها)

(2) يجوز إصدار أسهم الشركة المساهمة بقيمة اسمية لا تقل عن:

أ- 500 ريالات. ب - 100 ريالات

جـ - 150 ريال د – 50 ريال . هـ - لا شئ مما سبق (أذكرها)

(3): عند تأسيس الشركة المساهمة ، يجب أن تصدر أسهمها :

أ- بخصم إصدار ب- بعلاوة إصدار

جـ - بالقيمة الاسمية د – بالقيمة السوقية. هـ - لا شئ مما سبق. (أذكرها)

(4): لا يقل رأسمال الشركة المساهمة العامة عن:

أ- **500** ألف ريال ب - **6** ملايين ريال. جـ - **10** ملايين ريال.

د – 5 ملايين ريال.	هـ - لا شئ مما سبق (اذْكره)

(5): تحمل مصاريف تأسيس الشركة المساهمة العامة عند نجاح تأسيسها لـ:

المؤسسين	ب - المساهمين.	جـ - الشركة.

د – وزارة الصناعة .	هـ - لا شئ مما سبق (اذْكرها)

(6): لا تقل نسبة مساهمة المؤسسين في رأسمال الشركة المساهمة المصدر عن:

أ - 10٪.	ب - 20٪ .	جـ - 30٪

د – 50٪ .	هـ - لا شئ مما سبق (أذْكرها)

(7): تعتبر مصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للشركة المساهمة من ضمن:

أ- المصاريف الإدارية.	ب- مصاريف البيع والتوزيع.	جـ - مصاريف التأسيس

د – المصاريف الرأسمالية .	هـ - لا شئ مما سبق .

(8): تقفل علاوة الإصدار للأسهم بحساب:

أ - الاحتياطي الاختياري.	ب- الاحتياطي الإجباري.	جـ - احتياطي سداد السندات.

د- توزيع الأرباح .	هـ - لا شئ مما سبق .

(9): من الديون الممتازة التي تدفع قبل غيرها من الديون الأخرى أثناء التصفية:

أ - قرض السندات	ب- أوراق الدفع.	جـ - ضريبة الدخل.

د - الدائنين.	هـ - لا شئ مما سبق .

(10): أظهرت نتائج أعمال إحدى الشركة المساهمة للسنة المالية الثانية من تأسيسها أرباحاً صافية ، بعد خصم ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، قدرها 9000000 ريال، وقد اعتمدت الجمعية العامة نسبة 20٪ احتياطي اختياري، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمعدل 10٪ تبلغ قيمتها :

أ- 30000 ريال.	ب – 90000 ريال.	جـ - 37800 ريال

د – 92000ريال.	هـ - قيمة أخرى (أذكرها) 630,000 ريال.

تدريب [2]

بلغت أسهم الشركة المساهمة العامة اليمنية 800 ألف سهم بقيمة اسمية 100 ريال، وقد تمت تصفية الشركة حيث كان مجموع المبالغ الظاهرة في الجانب المدين من حساب التصفية 96,600,000 ريال ومجموع المبالغ الظاهرة في الجانب الدائن 100,750,000 ريال ، ورصيد الاحتياطي 5,000,000 ريال، فإن نصيب الأسهم في ربح التصفية:

أ- 27 ريال. ب- 40 ريال . ج- 35 ريال. د – 42 ريال. هـ - قيمة أخرى اذكرها...

4. إجابات التدريبات:

حل التدريب رقم (1):

1- (هـ) القيمة لا تزيد عن 1000 ريال. 2- (ب). 3- (ج).

4- (د). 5- (أ). 6 - (ب) . 7- (ج) . 8-(ب) .

9- (أ) . 10 - (هـ) المبلغ 630,000 ريال .

حل التدريب (2) : الفقرة (هـ) قيمة أخرى هي :

1- ربح التصفية = 100,750 – 96,600 = 4,150 ألف ريال .

نصيب السهم من ربح التصفية = 4,150,000 ÷ 800,000 = 51.875 ريال .

الوحدة السابعة:

تدريب [1]

أجب بلا أو نعم عن كل عبارة من العبارات الآتية مع تصحيح العبارة الخاطئة :

1. يؤسس شركة التوصية بالأسهم شريك متضامن واحد ، وعدد من الشركاء المساهمين لا يقل عن خمسة أشخاص.
2. يتكون اسم شركة التوصية بالأسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء الموصين على أن يضاف إلى اسمها عبارة (شركة التوصية بالأسهم).
3. يقسم رأسمال شركة التوصية بالأسهم إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول.
4. يجب أن لا يزيد رأسمال شركة التوصية بالأسهم عن ثلاثة ملايين ريال.
5. يجوز أن يقل عدد المؤسسين لشركة التوصية بالأسهم عن ستة أشخاص.
6. تسري على الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم أحكام شركة التضامن.
7. يصدر قرار تأسيس شركة التوصية بالأسهم من وزير التموين والتجارة أما نظامها الأساسي فيصدر بقرار من مجلس الوزراء.
8. تسري على الصكوك التي تصدرها شركة التوصية بالأسهم الأحكام التي تنظم الأسهم وأسناد القرض في الشركات المساهمة.
9. يجوز للشريك المساهم الاشتراك في كافة أعمال إدارة شركات التوصية بالأسهم.
10. تصدر القرارات في شركات التوصية بالأسهم بإجماع الآراء بصرف النظر عن عدد الشركاء .

تدريب (2)

فيما يلي ميزانية شركة (أ ، ب) وشركاهم (شركة توصية بالأسهم) كما هي في 2010/12/31م ، وتقرر تصفيتها في ذلك التاريخ بسبب تحقيقها خسائر متتالية :

كلي	البيان	كلي	جزئي	البيان
2000	أصول ثابتة			رأس المال:
300	أصول متداولة		2000	شركاء متضامنون (أ ، ب بالتساوي)
110	بنك		1000	الشركاء المساهمون
990	خسائر مرحلة		3000	
		2400	(600)	(-) أقساط مستحقة من رأس المال
		1000		دائنون
3400		**3400**		

وقد تمت التصفية على النحو التالي :

1- تم تحصيل مبلغ 20,000 ريال من الأصول المتداولة، وبيعت الأصول الثابتة بمبلغ 120,000 ريال

2- بلغت أتعاب المصفي 60,000 ريال ، والشريك (ب) معسر .

والمطلوب : تصوير حسابات التصفية وإغلاق الدفاتر .

4- إجابات التدريبات:

- <u>إجابة التدريب (1)</u>

1- (×) تتكون من شريك متضامن واحد على الأقل، وعدد من الشركاء المساهمين لا يقل عن خمسة أشخاص.

2- (×) يتكون اسم الشركة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين.

3- (√).

4- (×) يجب أن لا يقل رأسمال شركة التوصية بالأسهم عن ثلاثة ملايين ريال. 5- (×) لا يجوز. 6- (√). 7- (√). 8- (√).

9- (×) يجوز للشريك المساهم الاشتراك في أعمال الإدارة الداخلية وفي الحدود المنصوص عليها في عقد الشركة.

10- (×) تصدر القرارات بإجماع الآراء، إذا كان عدد الشركاء لا يتجاوز ستة أعضاء ما لم ينص القانون أو النظام الأساسي للشركة على غير ذلك .

إجابة التدريب رقم (2) :

تصوير حسابات التصفية، وتشمل الحسابات الآتية:

(1): حـ/ التصفية

منه		لـه	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
2000000 300000 60000	إلى حـ/ الأصول الثابتة إلى حـ/ الأصول المتداولة إلى حـ/ مصاريف التصفية	120,000 20,000 2220000	من حـ/ البنك (بيع الأصول) من حـ/ البنك (تحصيل الأصول) رصيد مرحل (خسارة)
2360000	المجموع	**2360000**	المجموع
2220000	رصيد منقول (خسارة) توزع بين الشركاء بنسبة (1 : 2) متضامنون = 2220000×1÷3= الموصون = 2220000×2÷3= 1480000 ريال	2220000	من حـ/ حملة الأسهم 880.000 شركاء متضامنون 440000 (أ) 440000 (ب) 1340000 شركاء موصون
2220000	المجموع	2220000	المجموع

(2): حـ/ البنك

منه		لـه	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
110000 140000 600000 210000	رصيد إلى حـ/ التصفية (ثمن الأصول) إلى حـ / أقساط رأس المال مستحقة إلى حـ/ حملة الأسهم / شريك متضامن	60000 1000000	من حـ/ مصاريف التصفية من حـ/ الدائنين
1060000	المجموع	1060000	المجموع

(3): حـ / حملة الأسهم :

(المبالغ بآلاف الريالات)

مجموع	شركاء متضامنين		شركاء موصين	البيان	مجموع	شركاء متضامنين		شركاء موصين	البيان
	أ	ب				أ	ب		
990	**165**	165	**660**	إلى حـ / خسائر مرحلة	**3000**	**500**	**500**	**2000**	من حـ/ رأس المال
2220	440	440	1340	إلى حـ/ التصفية	210	105	105	--	رصيد مرحل (باقي الخسارة)
3210	**605**	**605**	**2000**	المجموع	**3210**	**605**	**605**	**2000**	المجموع
210	105	105	--	رصيد منقول	--	--	--	--	
105	105		...	إلى حـ/المساهم (أ)	105		105		من حـ/ المساهم (ب)
					210	210			من حـ/ البنك
315	**210**	**105**	--	المجموع	**315**	**210**	**105**	--	المجموع



الوحدة الثامنة:

تدريب [1]

1- الشريك في الشركات ذات المسئولية المحدودة مسئوليته محدودة .
2- يقسم رأس مال الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى أسهم قابلة للتداول .
3- يستمد اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة من الهدف التي أنشأت من أجله فقط.
4- لا يشترط أن يتبع اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة بعبارة (محدودة).
5- يعد مديرو الشركة ذات المسئولية المحدودة مسئولين شخصياً وبالتضامن عن التزامات الشركة تجاه الغير .
6- يجوز للشركات ذات المسئولية المحدودة إصدار سندات قرض.

4- إجابات التدريبات:

التدريب رقم (1):

1- (√).　　2- (×) لا يقسم إلى أسهم قابلة للتداول بل يقسم إلى حصص.
3- (×) يستمد من الهدف أو من اسم شخص أو أكثر من المؤسسين أو غيرهم.
4- (×) يجب أن يتبع اسم الشركة بعبارة (محدودة).
5- (×) المدراء لا يسألون عن التزامات الشركة تجاه الغير إلا في حالة عدم التزامهم بأحكام الفقرتين (ب ، ج) من المادة (241) من قانون الشركات .
6- (×) لا يجوز للشركة ذات المسئولية إصدار أسناد قرض، وذلك وفقاً لنص المادة (243) من قانون الشركات.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

١٩٩٤م ١٤١٤هـ

وقل رب زدني علماً

جامعة العلوم والتكنولوجيا


ISBN 978-162590739-4

يطلب هذا الكتاب مباشرة من مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي





Web Site: WWW. ust.edu/centers/ubc - Email: ubc@ust.edu - Tel: 00971 384078